الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعةالبليدة 2

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بالنمو الاقتصادي خارج المحروقات – دراسة اقتصادية تحليلية للفترة (1970-2019)-

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: **العلوم الإقتصادية**

تخصص: إقتصاد كمي

إعداد الطالب:

عليلي عبد الحكيم

إشراف الأستاذين الدكتورين:

– فكارشة سفيان

– عزازي فريدة

السنة الجامعية: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بالنمو الاقتصادي خارج المحروقات – دراسة اقتصادية تحليلية للفترة (1970-2019)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: **العلوم الإقتصادية**

تخصص: إقتصاد كمي

إعداد الطالب: عليلي عبد الحكيم

أمام اللجنة المشكلة من:

صواليلي صدر الدين	أستاذ	جامعة البليدة -2-	رئيسا
فكارشة سفيان	أستاذ	جامعة البليدة -2-	مشرفا مقررا
عزازي فريدة	أستاذ	جامعة البليدة -2-	مشرفا مساعدا
بوشامة مصطفى	أستاذ	جامعة البليدة -2-	عضوا مناقشا
رتيعة محمد	أستاذ	جامعة المدية	عضوا مناقشا
حمدوش عائشة	أستاذ محاضر أ	المدرة العليا للتجارة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

الإهداء

إلى التي أغرقتني بالجمائل والأفضال، وكستني من كريم السجايا والخصال

وشملتني بحبها وكرمها " أمي حفظها الله"، إلى الذي غمرني بحنانه

والذي كلما أخطأت قومني بحسن أسلوبه، وكلما زللت انتشلني بلباقة تعامله

وكلما أحسنت كان لي مشجعا، وكلما أتقنت كان لي محفزا " أبي حفظه الله".

إلى قرة عيني إبنتي "هديل"

إلى من تشرق الدنيا بنورهم ... إخوتي وأخواتي

إلى كل من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها أصدقائي الأعزاء

إلى كل من يعرفني من قريب وبعيد.

الشكر

الحمد لله والشكر لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل...

أتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى الأستاذ الكريم "فكارشة سفيان" و الأستاذة القديرة " عزازي فريدة" على توجيهاتهم القيمة ودعمهم الكبير حيث أخذت من وقتهم ومن جهدهم وعلى كل ما قدموه لي من توصيات من اجل إنجاز هذا العمل...

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لجميع أساتذتي الذين كان لي الشرف بمعرفتهم...

وفي الختام أشكر كل من ساعدني أو تلقيت منه علما صالحا أو عملا مفيدا لمواصلة مشواري الدراسي، من قريب أو من بعيد، في السر أو في العلن، بالكثير أو بالقليل، حتى ولو كانت كلمة طيبة أو ابتسامة عطرة.

إلى كل هؤلاء أقول: بارك الله فيكم وجعلها في ميزان حسناتكم.

الملخص

يعتبر التنويع الإقتصادي من أهم السياسات الناجعة لحماية الإقتصاد من الصدمات المختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية خاصة للدول التي تعتمد على الموارد الناضبة والمحروقات على رأسها؛ والجزائر واحدة من بين هذه الدول التي تعول على التنويع لتحقيق إستقرار في ظل الأزمات النفطية المتعددة التي تعرضت لها، وهذا من خلال السعي بالنهوض بالقطاعات الإقتصادية خارج قطاع المحروقات.

وفي هذا الإطار تهدف هذه الدراسة لتحليل واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر و أثره على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وهذا إنطلاقا من دراسة نظرية تحليلية لواقع القطاعات الإقتصادية وتركيبة الصادرات والواردات بإعتبارها من بين أهم مؤشرات التنويع الإقتصادي؛ بالإضافة إلى دراسة تحليلية وقياسية إنطلاقا من إستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية من أجل إظهار العلاقة بين متغيرت الدراسة، وبناء نموذج قياسي يفسر هذه العلاقة وهذا إنطلاقا إستخدام مقاربة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة غير الخطي (NARDL).

خلصت الدراسة إلى إرتباط الإقتصاد الجزائر بإرادات المحروقات وتأثره بالصدمات التي تحدث في أسواقها، بالإضافة إلى ذلك بينت الدراسة الأثر الإيجابي من توجه الجزائر إلى اقتصاد متنوع مبني على الاعتماد على مختلف القطاعات (الفلاحة، الصناعة، الخدمات) خاصة في ظل الإمكانات التي تتوفر عليها لذلك، إذ يمكن التعويل علي هذه القطاعات للتخلص من هذه التبعية لقطاع للمحروقات ولتحقيق نمو اقتصادي مستقر ومستدام.

الكلمات المفتاحية: التنويع الإقتصادي، النمو الإقتصادي خارج المحروقات، الجزائر، نموذج NARD.

قائمـة المحتويـات

جدول المحتويات

الموضوع	الرقم
الشكر	أ
الإهداء	ب
الملخص	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول والأشكال	ح
قائمة الإختصارات ومتغيرات الدراسة	ل
المقدمة العامة	1
الفصل الأول:الإطار النظري للنمو الإقتصادي	12
تمهيد الفصل	13
المبحث الأول : النمو الإقتصادي، الأسس والمفاهيم	14
المطلب الأول: النمو الإقتصادي والمفاهيم القريبة منه	14
المطلب الثاني:أنواع النمو الإقتصادي ومقاييسه	19
المطلب الثالث: محددات النمو الإقتصادي، فوائده وكاليف.	22
المبحث الثاني:نموذج سولو للنمو الإقتصادي والنظريات التي قبله	28
المطلب الأول: نظريات النمو الكلاسيكية	28
المطلب الثاني: النظرية الكنزية ونموذج هارود ودومار	32
المطلب الثالث: نموذج سولو	36
المبحث الثالث: نماذج النمو الداخلي	44
المطلب الأول: نماذج رومر للنمو الاقتصادي	44
المطلب الثاني: نموذجي روبيلو ولوكس للنمو الداخلي	52
خلاصة الفصل	59
الفصل الثاني: المقاربة النظرية للتنويع الإقتصادي	60
تمهيد الفصل	61

المبحث الأول: التنويع الإقتصادي، الأسس والمفاهيم.	62
المطلب الأول: مفهوم التنويع الإقتصادي والمصطلحات المشابهة له	62
المطلب الثاني: أهمية ومزايا التنويع الإقتصادي وصعوبات تحقيقه	67
المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي	74
المبحث الثاني: أنواع التنويع الإقتصادي، محدداته، وطرق قياسه	79
المطلب الأول: نماذج وأنواع التنويع الاقتصادي	79
المطلب الثاني: محددات التنويع الإقتصادي	82
المطلب الثالث: قياس التنويع الإقتصادي وطرق إختيار المؤشر المناسب	87
المبحث الثالث: إستراتيجيات تحقيق التنويع الاقتصادي	95
المطلب الأول: التنويع الاقتصادي من خلال الإنتاج الزراعي	95
المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي من خلال الإنتاج الصناعي	98
المطلب الثالث: التنويع الإقتصادي في ظل الإستراتيجيات التنموية	102
خلاصة الفصل	109
الفصل الثالث: تجارب دولية في التنويع الإقتصادي	111
تمهيد الفصل	112
المبحث الأول: المعجزة اليابانية في التنويع الإقتصادي.	113
المطلب الأول: التعريف باليابان والمعجزة اليابانية	113
المطلب الثاني: واقع التنويع الإقتصادي في اليابان	117
المطلب الثالث: مراحل تطور تنوع الإقتصاد الياباني	124
المبحث الثاني: التجربة الماليزية في التنويع الإقتصادي	130
المطلب الأول: التعريف بماليزيا ومسار تجربتها التنموية	130
المطلب الثاني. الهيكل الإقتصادي المتنوع لماليزيا	136
المطلب الثالث: مراحل تجسيد إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ماليزيا، وأهم التحديات	141
المبحث الثالث: التنويع الإقتصادي في السعودية، ورؤية 2030.	148

المطلب الأول: الإقتصاد السعودي وتنوعه الإقتصادي	148
المطلب الثاني: تطور تنوع التجارة الخارجية للسعودية	152
المطلب الثالث: إصلاحات نجاح سياسة التنويع، وبرنامج رؤية السعودية 2030	155
خلاصة الفصل	164
الفصل الرابع: التنويع الإقتصادي وأثره على النمو خارج قطاع المحروقات في الجزائر	165
تمهيد الفصل	166
المبحث الأول: تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل البرامج التنموية.	167
المطلب الأول: التخطيط الأحادي المركز 1962- 1989	167
المطلب الثاني: مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق1990-2010	174
المطلب الثالث: الإستراتيجية التنموية للجزائر بدارية من 2010 ورؤية 2030	179
المبحث الثاني: واقع التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر	186
المطلب الأول: مكانة الإيرات النفطية في الإقتصاد الجزائري	186
المطلب الثاني: واقع التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر	189
المطلب الثالث: أسباب فشل التنويع الإقتصادي في الجزائر	185
المبحث الثالث: أثر التنويع الإقتصادي على النمو خارج قطاء المحروقات في الجزائر وروافد تحقيق ذلك.	204
المطلب الأول: دراسة إحصائية لبيانات الدراسة	204
المطلب الثاني: الدراسة القياسية	210
المطلب الثالث: روافد التنويع الإقتصادي في الجزائر وأهم إصلاحات نجاحه	221
خلاصة الفصل	228
الخاتمة العامة	229
قائمة المراجع	241
قاءمة الملاحق	262
ملخص باللغة الأجنبية	275

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور ترتيب مجموعة من الدول العربية حسب مؤشر التعقيد الإقتصادي	151
02	مراتب الدول العربية حسب مؤشرات التنمية البشرية لسنتي 2000-2018	156
03	ترتيب البنية التحتية للنقل في السعودية حسب تقرير التنافسة العالمي	157
04	تقدم ترتيب السعودية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2019-2020	158
05	هيكل الإستثمارات العمومية في المخطط الثلاثي للتنمية 1967-1969	169
06	الإنفاق الإستثماري خلال المخططين الرباعيين الأول والثاني 1971-1978	171
07	الإنفاق الإستثماري خلال المخططين الخماسيين الأول والثاني	172
08	توزيع إستثمارات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2000-2004	177
09	توزيع إستثمارات برنامج دعم النمو 2005-2009	178
10	توزيع إستثمارات برنامج توطيد النمو 2010-2014	180
11	توزيع إستثمارات برنامج توطيد النمو 2015-2016	181
12	مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة 2019.	195
13	مؤشر الحرية الإقتصادية للجزائر لسنة 2019.	196
14	مؤشر التنافسية العالمي في الجزائر لسنة 2019.	198
15	تطور مؤشر الحوكمة العالمي في الجزائر 1996-2019	199
16	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 2004-2019	200
17	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر 2000-2019	202
18	مؤشر المعرفة في الجزائر لسنة 2020.	203
19	جدول يوضح الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة.	204
20	مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة	205
21	نتائج إختباري KMO و Bartlett's	207

22	نسبة التباين المفسر من طرف المركبين الأساسيين الأول والثاني	207
23	إحداثيات ومساقط المتغيرات على المستوي المولد بالمكون الرئيس الأول و الثاني	208
24	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF)	212
25	نتائج اختبار الحدود	215
26	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج (1.5.1.5.5.0.3) NARDL	215
27	نتائج تقدير العلاقة قصيرة المدى لنموذج (1.5.1.5.5.0.3) NARDL	216
28	نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج	217
29	نتائج إختبار عدم التماثل في الأجل الطويل	217
30	نتائج إختبار عدم التماثل في الأجل اقصير	217

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج سولو القاعدي	38
02	أثر زيادة معدل الإدخار والنمو الديمغرافي على النمو في نموذج سولو	39
03	شكل توضيحي لنموذج AK	53
04	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليابان (2010-1870)	115
05	فضاء منتج الإقتصاد الياباني لسنة 1970	118
06	فضاء المنتج للإقتصاد الياباني لسنة 2019	119
07	تركيبة الصادرات اليابانية لسنة 2019	120
08	تركيبة الواردات اليابانية لسنة 2019	123
09	تطور الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا وتركيبته (2019-1960)	136
10	تطور وتنوع الصادرات الماليزية	139
11	تطور وتنوع الواردات الماليزية	140
12	تطور تركيبة التجارة الخارجية الماليزية 1970-2005	143
13	تطور تركيبة الصادرات السعودية لسنتي 1970- 2019.	153
14	تطورات الايرادات النفطية والناتج الداخلي الإجمالي للفترة 1970-2019	186
15	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات السلعية	189
16	نمو القطاع الصناعي والصادرات الصناعية (2019-1986)	191
17	تطور نسبة الخدمات من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1970-2019)	192
18	تركيبة الصادرات الجزائرية لسنة 2019.	193
19	تركيبة الواردات الجزائرية لسنة 2019.	194
20	مساقط المتغيرات علي المستوي المولد بالمكونات الرئيسة	209

21	نتائج اختبار فترات الابطاء	214
22	نتائج إختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل	218
23	نتائج إختباري CUSUM و CUSUMQ	219
24	نتائج إختبار الأداء التنبؤي للنموذج	220

جدول والاختصارات:

الرقم	الإختصار	الشرح
1	NARDL	مقاربة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة غير الخطي
2	ACP	التحليلي بالمركبات الأساسية
3	ECI	مؤشر التعقيد الإقتصادي
4	PC	تعقيد المنتج
5	ONS	الديوان الوطني للإحصائيات
6	WEF	منتدى الإقتصاد العالمي
7	UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
8	G20	مجموعة العشرين
9	OEC	مرصد التعقيد الإقتصادي
10	AEC	اطلس للتعقيد الإقتصادي
10	OPEC	منظمة الدول المصدرة للنفط

جدول خاص بمتغيرات الدراسة:

الرقم	المتغير	الشرح
1	GPD-HYD	الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات
2	AGR	القيمة المضافة للقطاع الفلاحي
3	SER	القيمة المضافة لقطاع الخدمات
4	IND	القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات
5	HHI	مؤشر هرفندال هرشمان
6	HYD	القيمة المضافة لقطاع المحروقات

مقدمة عامة

مقدمة:

تمتاز العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية بإعتمادها على إيرادات هذه الموارد كمصدر أساسي في تحقيق إيراداتها ونمو إقتصادها، وهو ما كان سببا رئيسيا في إهمال باقي القطاعات الإنتاجية كالصناعة، والزراعة والخدمات؛ إن هذا الأمر جعل إقتصاد هذه الدول في تبعية لهذه الإيرادات خاصة في ظل قابلية هذه المواد للزوال والتقلبات التي تحدث في أسواقها.

تعتبر المحروقات من أبرز الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها العديد من الدول لتحقيق إيراداتها، وهو ماجعل إقتصاد هذه الدول عرضة للتقلبات التي تحدث في أسواقه، بل أصبح رهن مستقبل هذه الدول قائم بشكل أساسي عليها، وهذا في حال ما لم تقم بإجاد بدائل لها من خلال الإنتقال بإقتصادها من إقتصاد قائم على موارد محدودة قابلة للنضوب إلى إقتصاد متنوع قائم على مشاركة مختلف القطاعات الإنتاجية.

فقد أصبح التنويع الإقتصادي سياسة حتمية تعول عليها هذه الدول لتخلص من التبعية لقطاع المحروقات والحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد.وهذا نظرا لما يمكن أن يحققه من مزايا إقتصادية ، فتطبيه يساهم في الاستقرار الإقتصادي والإستدامة المالية، وذلك بحمايته للإقتصاد من الصدمات الخارجية والأزمات التي تحدث في الأسواق العالمية، وهذا من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي إنطلاقا من إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام.

والجزائر من بين الدول التي تعتمد على المحروقات في تمويل إيراداتها كان لها العديد من المحولات لتنويع إقتصادها والتخلص من هذه التبعية، وذلك من خلال العديد من الإصلاحات أو البرامج التنموية سواءا خلال التخطيط المركز أو أثناء مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق، إلا أن نتائج هذه المحاولات لم تصل إلى الأهداف المرجوة رغم الجهود المبذولة، فكلا أزمتي النفطي

لسنة 1986، وسنة 2014 أثبتتا إرتباط الإقتصاد الجزائري بإيرادت المحروقات وعدم الوصول إلى النتائج المرجوة من السياسات التنموية لبناء إقتصاد متنوع قائم على جميع القطاعات الإقتصادية ومحمي من الصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

إن نجاح التنويع الإقتصادي في الجزائر القائم على النهوض بالقطاعات خارج المخروقات مرهون بالوقوف عن أسباب فشل المحولات السابقة، والقيام بالإصلاحات اللازمة لإعادة تأهيل هذه القطاعات والتي يمكنها تحقيق قيمة مضافة والممكن ترشيحها للنهوض بالإقتصاد الجزائري، وهذا إنطلاقا من الإستفادة من التجارب الناجحة للعديد من الدولة سباقة في ذلك.

1- إشكالية الدراسة:

إن دراسة واقع نمو الإقتصاد الجزائري خارج المحروقات والقائم على التنويع الاقتصادي يتطلب منا ضرورة الإلمام بجوانب الدراسة المتعددة منها، كتقييم وقياس التنويع الاقتصادي في الجزائر مع تبيان مدى تأثر النمو الإقتصاد بالصدمة السّعرية للنفط، ودراسة القطاعات الإنتاجية لتي يمكن التعول عليها لتحقيق التنويع الإقتصادي والتي تعد رافدا من روافد النمو خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى التطرق لأهم الإصلاحات الواجب القيام بها لنجاح التنوع الإقتصادي في الجزائر.

بناء على الطرح سابق الذكر يمكن بلورة إشكالية البحث في التساؤل التالي:

ما واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر وما هو أثر على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1970-2019؟

2- الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

– إلى أي مدى إستطاعت البرامج التنموية في الجزائر من النهوض بالقطاعات الإنتاجية خارج المحروقات؟

– هل هنالك تأثير متناظر لصدمات إيرادات المحروقات الموجبة والسالبة في نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات ؟

– ما هو أثر التنويع الاقتصادي على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري؟

– ما هي أهم القطاعات التي يمكن التعويل عليها لنجاح سياسة التنويع الإقتصادي في الجزائر، وما هي أهم الإصلاحات الواجب قيام بها؟

– كيف يمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول الرائدة في مجال التنويع الإقتصادي لمحاكاتها مع الإقتصاد الجزائري؟

3- الفرضيات:

تتمثل أهم الفرضيات التي وضعناها لمعالجة البحث في:

–مكنت البرامج التنموية وتطبيق إستراتيجيات التنويع الإقتصادي من تنويع هيكل إنتاج الإقتصاد الجزائري؛

– إستفادت الجزائر من إيردات المحروقات للنهوض بالقطاعات الإنتاجية؛

– يؤثر التنويع الإقتصادي إيجابيا على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات،

– تمتلك الجزائر العديد من المقومات التي تمكنها من بناء إقتصاد متنوع قائم على ركائز متعددة والتي تسمح لها من التخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

4- أهداف الدراسة:

الدراسة قائمة على تحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

– التأصيل النظري لموضوع النمو الاقتصادي من خلال التطرق للأسس والمفاهيم، أهم نظريات ونماذج بغية مطابقتها لواقع الاقتصاد الجزائر.

– التطرق للإطار النظري للتنويع الإقتصادي من خلال عرض الأسس والمفاهيم، بالإضافة إلى النظريات والنماذج المفسرة لسبل وطرق تحقيقه للإستفادة منها في واقع الإقتصاد الجزائري.

– عرض أهم النماذج الناجحة في تحقيق التنويع الإقتصادي إنطلاقا من الإعتماد على الموارد المحدودة بغية محاكاتها لصياغة إستراتيجية ناجحة لحالة الجزائر.

– دراسة واقع التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر مع الوقوف على أهم العوامل التي حالة دون نجاح تجربة الجزائر.

– صياغة نموذج قياسي لدراسة لأثر التنويع الإقتصادي على النمو خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

– إقتراح إستراتيجية تتظمن البدائل المتاحة لتنويع الإقتصادي خارج المحروقات في الجزائر.

5- أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية الدراسة حول البحث عن البدائل المتاحة للاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات ، التي يمكن من خلالها الوصول إلى بناء اقتصاد مستقر ، متنوع و مستدام ، يستند على مشاركة جميع القطاعات الإقتصادية (فلاحة، صناعة، خدمات) وهذا إنطلاقا من الإستفادة من الإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر.

6- المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا ولإختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي وذلك لعرض الأطر النظرية للنمو والتنويع الإقتصاديين، كما سيتم الاستعانة بالأساليب الكمية من خلال دراسة التحليلية قياسية لأثر التنويع الإقتصادي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في البحث، فإن هذة الدراسة تعتمد على المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع والمقالات العلمية والملتقيات والتقارير التي تصدرها الهيئات الدولية وكذلك المواقع الإلكترونية ذات الصلة الوطيدة بالموضوع، إضافة إلى إستخدام البيانات والمعطيات الإحصائية المنشورة من قبل البنك العالمي (WDI) وكذا إحصائيات المنظمات الدولية كمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، كما سيتم استعمال برنامجي Eviews و SPSS كأدوات للدراسة التحليلية.

7- حدود الدراسة:

تم إنجاز هذا البحث في وفق الحدود الزمانية والمكانية التالية:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري .
- الإطار الزماني: تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين 1970-2019 وهي الفترة التي عرف فيها النمو الإقتصادي عدم إستقرار نتيجة تأثره بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط.

8- دوافع وأسباب إختيار الموضوع:

تعددت أسباب ودوافع إختيارنا للموضوع ولكن أبرزها:

– هذا الموضوع أكثر المواضيع تداولا ونقاشا في الأونة الأخيرة سواءا من طرف الباحثين أو المفكرين الإقتصاديين في الجزائر خاصة بعد الإنخفاض الذي شهدته أسعار النفط سنة 2014.

– السعي نحو تحديد أهم العوائق التي منعت نجاح التنويع الإقتصادي في الجزائر، ومحاولة إيجاد إستراتيجية تقوم على الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

– محاولة المشاركة في إيجاد الحلول التي تمكن الجزائر من ترقية الإقتصاد خارج قطاع المحروقات إنطلاقا من الإمكانات التي تحوزها.

– قلة الرسائل والبحوث الجامعية التي تناولة هذا الموضوع بإستخدام الأساليب والأدوات القياسية، الأمر الذي دفعنا الى إختيار هذا الموضوع والتعمق فيه للوصول إلى نتائج دقيقة والقيام بتفسيرها.

9- الدراسات السابقة:

1. دراسة تحت عنوان: أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي في القطاعات الغير النفطية –دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية"، لـ "بن حدو آمنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت (الجزائر)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وإدارة أعمال، سنة 2019–2020.

توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين النمو الإقتصادي الغير النفطي ومحددات التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي و الإستثمار الأجنبي المباشر،

رأس المال الثابت، الصادرات الغير النفطية، الإنفتاح التجاري، و علاقة عكسية مع كل من الإيرات الغير النفطية ومؤشر الإستقرار السياسي.

2. دراسة تحت عنوان: " التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، لـ " باهي موسى"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة باجي مختار عنابة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد المعرفة والعولمة، سنة 2018-2019.

هدفت الدراسة لتقييم الجهود الرامية للتنويع الإقتصادي في البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط وكيف يمكن أن يساهم التنويع في دفع عجلة التنمية المستدامة والتحول من اقتصاد قائم على المنتجات الهيدروكربونية إلى اقتصادات قائمة على المعرفة.

توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من المحاولات الحثيثة وبمختلف الأساليب لحل مشكلة الاعتماد المفرط على النفط، إلا أن النتائج كانت جد معتبرة بسبب العديد من العوامل و في مقدمتها عدم كفاية وجدية السياسات الإقتصادية الكلية الدور الغير الإقتصادي للدول و القائم على التحكم في توزيع الثروة النفطية ، و دور محتشم للقطاع الخاص.

3. دراسة تحت عنوان " استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية -دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2014"، لـ " قشرو فتيحة" ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة يحيى بن فارس المدية (الجزائر)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، سنة 2016-2017.

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى نجاعة الإستراتيجة المتبعة في الجزائر لترقية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتقييم السبل والآليات الضرورية لتفعيلها وإحرازها لنتائج إيجابية تظهر من خلال زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات وتنويعها، ثم تحليل النتائج المحققة لاتباع هذه الاستراتيجية من خلال دراسة إحصائية تحليلية تقييمية لحجم وتركيبة وأداء وتنافسية الصادرات

خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة، ثم الوقوف على تحليل وتشخيص كل ما يعترض ترقية وتنويع هذه الصادرات من مشاكل وعراقيل ومخاطر.

4. دراسة تحت عنوان: إستراتيجية تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة، لـ " بن موفق زروق"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات إقتصادية ومالية، سنة 2018-2019.

وقد خلصت الدراسة إلى أن اختيار إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر لا يخضع لنظرية أو إستراتيجية بذاتها وإنما يرتبط بجميع الظروف التي تحيط بالتنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسية وتركيزها على الأنشطة والصناعات الرائدة والاعتماد على القطاع القائد لدفع باقي القطاعات الاقتصادية بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانيات المتاحة، كما أن عجز القطاعات الاقتصادية البديلة عن النفط في الجزائر ليس مرتبطا إلى حد كبير بشح الموارد أو الإمكانيات بشكل عام، بقدر ما هو نتيجة للاستخدام غير الفعال للإمكانيات المتاحة بسبب عجز السياسات التي هدفت للنهوض بهذه القطاعات.

5. دراسة تحت عنوان: أثر السياسات الاقتصادية على التنويع الاقتصادي- دراسة تحليلية و استشرافية حالة الجزائر -"، لـ "بن نية حميد"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة البليدة 02 -لونيسي علي- (الجزائر)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي والإستشراف، سنة 2019-2020.

سعت الدراسة إلى تحديد أدوات السياسات الاقتصادية الكلية التي لها أثر فعال و قوي على تنويع الاقتصاد الجزائري و ذلك بالاعتماد على إستراتيجية تنويع الصادرات خارج

قطاع المحروقات من خلال جعل القطاع الصناعي محرك للاقتصاد.

توصلت الدراسة إلى أن كل من السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة الاستثمار لها أثر إيجابي على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات و ذلك من خلال أداة العرض النقدي، أداة الإيرادات الحكومية ورأس المال الثابت التي تعتبر أساس لتنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، بالمقابل توصلت الدراسة إلى وجود ضعف مساهمة أسعار الفائدة و سعر الصرف و الانفتاح التجاري على تنويع الصادرات.

6. Farah Elias El-hannani " Oil Volatility, Economic Growth and Diversification – Alternative Explanation of The Oil Curse In Algeria -", Dissertation of PhD in economic Science, Faculty of management and economic sciences, Abou bakr Belkaid University, Tlemcen , Algeria, 2016-2017.

حولت الدراسة إظهار أثر تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر بإعتبارها واحدة من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط، حيث استخدمت نظرية المحفظة وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين لتحليل واقع التنويع الاقتصادي وعلاقته مع تقلبات النفط والمتغيرات الاقتصادية والمؤسساتية، و توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تقلبات أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر، وخلافا لذلك لم يتم العثور على أي دور للمتغيرات الأخرى بسبب ضعف القاعدة المجهزة لهذا التنويع، قدمت الباحثة جملة من التوصيات أهمها إعطاء المزيد من الاهتمام لإستراتيجية تنفذ على المدى الطويل وعدم التركيز على القرارات المؤقتة كردة فعل للتقلبات الدولية.

7. Ndjambou Paterne, Diversification économique territoriale: enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives. Thèse de doctorat, Université du Québec à Chicoutimi, et L'Université du Québec à Rimouski, 2013.

تناولت الدراسة التنويع الإقتصادي في دولة الغابون كون أن إقتصادها قائم على عائدات النفط، التي تمثل أكثرمن **80%** من الصادرات وما يقرب من 60% من إيرادات ميزانية، وهو ما جعل الإقتصاد الغابوني عرضة للصدمات الإقتصادية الخارجية.

وفي ضوء هذا عرج الباحث على مدي أهمية التنويع الإقتصادي كإستراتيجية لتطوير الإقتصاد الغابون للتغلب على إعتمادها على عائدات النفط، وقد تناول دراسة قياسية تضم ثمانية متغيرات تمثلت في التنمية، الاستثمار العام، والاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم وسعر الصرف وإدارة المالية العامة والانفتاح التجاري وريادة الأعمال باستعمال مؤشرهرفندال هرشمان، كما إستخدم فيها طريقة المربعات الصغرى العادية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التنوع الاقتصادي للبلد تأثر بانفتاح التجارة وسعر الصرف والتضخم.

9. دراسة تحت عنوان: "أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي"، لـ" ممدوح عوض الخطيب، مقال منشور في المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد رقم 18 عدد 02، جامعة الكويت، ماي 2011 .

خلصت الدراسة أن للتنويع الاقتصادي أثر إيجابي على النمو في القطاع غير النفطي، وعلى الرغم من تمكن الاقتصاد السعودي من رفع درجة التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو في القطاع غير النفطي إلا أن بعض المؤشرات الإحصائية ما تزال تعكس استمرار اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط، ومنها ارتفاع نسبة الإيرادات الحكومية المن القطاع النفطي، وارتفاع نسبة الصادرات النفطية من جملة الصادرات السلعية، وهو الأمر الذي يتطلب المزيد من الجهود لتحقيق التنويع في الإيرادات الحكومية، والصادرات السلعية إلى جانب التنويع في بني الإنتاج.

10- هيكل الدراسة:

بناءا على أهمية و أهداف البحث و الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها و إشكالية هذه الدراسة و فرضياتها قسمنا هذه الدراسة إلى أربعة فصول تسبقهم مقدمة عامة و تليهم خاتمة عامة.

يأتي الفصل الأول من هذه الدراسة تحت عنوان "الإطار **النظري للنمو الإقتصادي**" وسنحال من خلاله فهم موضوع النمو الإقتصادي عبر التطرق الى مفهوم النمو الإقتصادي، وإبراز أهم

المؤشرات والمحددات المتعلقة به من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتتطرق إلى نموذج سولو والنظريات النمو التي قبله، ونتطرق أهم نماذج النمو الداخلي من خلال المبحث الثالث.

أما الفصل الثاني والذي هو تحت عنوان " **المقاربة النظرية للتنويع الإقتصادي**" وللإلمام بموضوع التنويع الإقتصادي سنتطرق من خلال المبحث الأول إلى التنويع الإقتصادي، والأسس والمفاهيم المتعلقة به، ثم سنتطرق إلى أنواع التنويع الإقتصادي، محدداته، وطرق قياسه من خلال المبحث الثاني، أما من خلال المبحث الثالث فسنعرض أهم إستراتيجيات تحقيق التنويع الاقتصادي.

وفي الفصل الثالث والذي هو تحت عنوان " **تجارب دولية في التنويع الإقتصادي** " والذي نعرض من خلاله أبز التجارب الناجحة في التنويع الإقتصادي وهذا من خلال التطرق إلى المعجزة اليابانية في التنويع الإقتصادي من خلال المبحث الأول، والتجربة الماليزية والتنويع الإقتصادي من خلال المبحث الثاني، أما المبحث الثالث **فسنعرض فيه** التنويع الإقتصادي في السعودية، ورؤية 2030.

أما الفصل الرابع والأخير والذي هو تحت عنوان " **التنويع الإقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات**"، والذي نتطرق فيه إلى تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل البرامج التنموية من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فنخصصه لدراسة واقع التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، أما المبحث الثالث والذي يتناول الدراسة التحليلة والقياسة لأثر التنويع الإقتصادي على النمو خارج قطاء المحروقات في الجزائر بالإضافة إلى أهم روافد تحقيقه.

الفصل الأول

الإطار النظري للنمو الإقتصادي

تمهيد

لقي موضوع النمو الإقتصادي إهتماما واسعا من طرف الباحثين وصناع السياسات الإقتصادية، وهذا لإعتباره أحد أهم مؤشرات الأداء الإقتصادي التي تعبر عن المستوي المعيشي للأفراد ودرجة رفاهيتهم، فهو هدف أي دولة في سياستها الإقتصادية سواءا كانت متقدمة أو نامية، كما أنه المؤشر الأساسي لقياس رقي وتقدم إقتصاديات الدول والمجتمعات.

ونظرا لأهمية النمو الإقتصادي إحتل هذا الأخير حيزا مهما في الدراسات الإقتصادية، فالتيارات الفكرية على إختلافها بحثت فيه من خلال السعي إلى فهم العوامل المفسرة له، بالإضافة إلى تحديد أهم مسبباته التي تجعل هذا المؤشر عند المستوى المرغوب، وهو الأمر الذي كان سببا في ظهور العديد من النظريات (النظريات الكلاسيكية: النظرية الكينزية، كالدورية، ونظرية مالتوس ....الخ)، والنماذج المفسرة له (النماذج الحديثة: نموذج سولو، رومر، لوكاس ...إلخ).

وبناءا على ما سبق ولفهم موضوع النمو الإقتصادي سنحاول في هذا الفصل البحث في الأطر النظرية المتعلقة بالنمو الإقتصادي وذلك من خلال التطرق الى مفهوم النمو الإقتصادي وإبراز أهم المؤشرات والمحددات المتعلقة به، كما سنتناول أهم النظريات والنماذج المفسرة له، وهذا من خلال المباحث الثلاثة التالي:

المبحث الأول: النمو الإقتصادي، الأسس والمفاهيم.

المبحث الثاني: نموذج سولو والنظريات النمو التي قبله.

المبحث الثالث: نماذج النمو الداخلي.

المبحث الأول : النمو الإقتصادي، الأسس والمفاهيم

يعتبر النمو الإقتصادي أحد أهم الظواهر الإقتصادية التي لاقت إهتماما كبيرا من طرف الإقتصاديين ودول العالم لكونه أحد مؤشرات الأداء الإقتصادي، لذلك نجد العديد من الإقتصاديين تخصصو في دراسة هذه الظاهرة وأعطوها إهتماما خاصا سواءا في دراساتهم النظرية أو التطبيقية، ولعل من بين أهم ما يجري الإستشهاد به حول أهمية دراسة النمو الإقتصادي مقولة لوكاس* القائلة " بمجرد أن يبدأ المرء في التفكير حول النمو الإقتصادي، فمن الصعب التفكير في أي شيء آخر، لأن عواقبه على رفاهية الإنسان هي ببساطة جد مذهلة "[1].

المطلب الأول: النمو الإقتصادي والمفاهيم القريبة منه

عادة ما يتم وقوع نوع من الخلط بين النمو وبعض المصطلحات الإقتصادية، وهذا نظرا لوجود علاقة وإرتباط بينها، ولهذا الغرض سيتطرق هذا المطلب إلى تعريف بعض هذه المصطلحات، بالإضافة إلى التطرق إلى نقاط الإختلاف فيما بينها.

الفرع الأول: تعريف النمو الإقتصادي

لا يوجد تعريف محدد للنمو الإقتصادي* بل هنالك العديد من التعاريف، ويرجع هذا التعدد لمنظور الشخص الذي ينظر الي هذه الظاهرة، أو الفكر والمنظمة التي ينتمي إليها؛

- فهنالك من يعرف النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي أي الزيادة في حجم السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة، والتي يمكن قياسها بالتغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي المادي للفرد"[2].

---

* روبرت لوكاس إقتصادي أمريكي، وأستاذ في جامعة شيكاغو، حائز على جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 1995.

[1] Robert Lucas. Lectures on Economic Growth. Harvard University Press, Cambridge, United States of America 2004, P 21.

* مصطلح "النمو الإقتصادي" بالانجليزية economic growth، وبالفرنسية divelopement économique

[2] Andrew Dunnett, Understanding the Economy, 4th edition, Longman, 1998, p 44.

- كما يعرف أيضا على أنه" الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"[1].

- من جانب آخر يعرف S.Kuznets* النمو الاقتصادي بأنه" ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، تستند بذات الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة، والتكيف المؤسساتي والإيديولوجي المطلوب لها"[2].

- ومن وجهة نظر Dominick Salvatore يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه "العملية التي بموجبها تحدث زيادة في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي أو الدخل الحقيقي لبلد ما على فترة طويلة من الزمن من خلال الزيادة المستمرة في الإنتاجية الفردية"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف النمو الإقتصادي على أنه **زيادة مستمرة** في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي الى زيادة مستمرة في **متوسط نصيب الفرد** من الناتج المحلي الإجمالي **الحقيقي**، وإنطلاقا من هذا التعريف وليكون نمو إقتصادي يجب توفر الشروط التالية:[4]

– يجب أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد مستمرة وليست عابرة تزول بزاول الأسباب والظروف العابرة، فالنمو العابر لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي.

– يجب أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد وليس في الدخل الإجمالي فقط، فبعض الدول يمكن أن تحقق زيادة في الدخل الإجمالي بسبب زيادة في سكانها دون أن يؤدي ذلك الى

---

[1] Jean Arrous : Les théories de la croissance, édition du seuil, Paris, France, 1999, P09.

* سيمون كوزنتس اقتصادي متخصص في علم الإحصاء والديمغرافية، وحاز على جائزة نوبل في الاقتصادي عام 1976 لمساهمته التجريبية في إيجاد تفسير للنمو الاقتصادي.

[2] Simon Kuznets, Modern Economic Growth : Findings and Reflections, The American Economic Review, vol 63, N° 3, 1973, P 247.

[3] Dominick Salvatore, Development Economics, Schaum's Outline Series, McGraw- Hill, United States of America, 1992, P 04.

[4] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 339.

زيادة دخلها الفردي، ولكي يكون نمو للدخل الفردي يتطلب هذا أن يكون معدل نمو الدخل الإجمالي أكبر من معدل نمو السكان حيث أن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الإجمالي – معدل نمو السكان

- يجب أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، وبالتالي يجب أن تؤدي الزيادة الى تحسين القدرة الشرائية للفرد ولا تنقص منها، وهذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضخم، حيث إن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

بالإضافة الى ما سبق وحتى تثبت المفاهيم أكثر سنقوم بالتطرق إلي مجموعة من المصطلحات القريبة من النمو الاقتصادي والتي أبرزها :

– **التوسع الاقتصادي:** نقصد بالتوسع الاقتصادي الزيادة الظرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول أن النمو الاقتصادي ما هو إلا محصلة للتوسع الاقتصادي المتتالي.

– **التقدم الإقتصادي والتراجع الإقتصادي:** كما يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون مرفوقا بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج أكبر من معدل نمو النمو السكان، أما في حالة كان النمو الناتج أقل من معدل نمو السكان فسيكون عندئذ مصاحبا لتراجع اقتصادي.

– **التطور الإقتصادي:** نعني بالتطور تركيبة من التغيرات الفكرية والإجتماعية للسكان والتي تتسم بالتراكم والديمومة وتعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي[1].

[1] سعيج عبد الحكيم، التغير النوعي لعنصر العمل وتأثيره على النمو الإقتصادي، تطبيق على الجزائر للفترة 1979– 2007، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، المجلد 03، العدد 06، 2009، ص 79.

الفرع الثاني: التنمية والتخلف الإقتصاديين

تعتبر التنمية والتخلف الإقتصاديين من بين أهم المصطلحات قربا من حيث المفهوم للنمو الإقتصادي، فيما يلي ولإيضاح المفاهيم سنحاول ابراز أهم الفروقات بينها.

أولا- تعريف التنمية الإقتصادية: تعددت تعاريف التنمية الإقتصادية بإختلاف المعيار المعتمد كأساس لها، فلا يوجد تعريف موحد ودقيق، و من أبرز هذه العاريف نجد:

التنمية الإقتصادية هي "العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج"[1].

كما تعرف التنمية الإقتصادية على أنها الإنتقال الفعلى من هيكل إقتصادي ذو إنتاجية منخفظة بالنسبة للفرد الى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام الطاقة الموجودة في الدولة إستخداما أمثلا، عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان الإقتصادي والإجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.[2]

كمصطلح إقتصادي أو كظاهرة إقتصادية تعتبر التنمية الإقتصادية مفهوم أوسع وأشمل من النمو الإقتصادي، فالنمو الإقتصادي يعتبر جزءا من التنمية الإقتصادي يضاف إليه عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية الإقتصادية، تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- **إجراء تغييرات في الهيكل والبنيان الإقتصادي:** تسعى التنمية الإقتصادية الى إجراء تغييرات في الهيكل والبنيان الإقتصادي، كالتغيير في الهيكل الإنتاجي من إستخراج وإنتاج المواد الأولية،

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، دار الجامعية، مصر، 1999، ص: 17.

[2] عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم إقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 273.

إلى إنتاج المواد المصنعة، أو الإنتقال من إنتاج وتصدير المواد الزراعية إلى إنتاج وتصدير المنتجات الصناعية.

– **تحقيق الجودة ونوعية المنتجات المقدمة:** بالإضافة الى زيادة الإنتاج الذي يعتبر من سمات النمو الإقتصادي تهتم التنمية الإقتصادية بنوعية السلع والخدمات المنتجة عن طريق تحسين نوعية هته المنتجات، وبالتالي الإنتقال من مرحلة زيادة الكميات المنتجة التي يهتم بها النمو الإقتصادي الى تحقيق الجودة ونوعية المنتجات المقدمة.

– **تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل:** يمكن أن يتحقق نمو إقتصادي أي أن متوسط نصيب الفرد يزداد لكن لا توجد عدالة في توزيع الدخل لأن جزءا من الثروة يحصل عليه عدد قليل من الأفراد، وبالتالي يصبح متوسط نصيب الفرد لا يعكس مستوي العدالة الإجتماعية، وعلى خلاف ذلك تهتم التنمية الإقتصادية بعدالة توزيع الناتج المحلي الإجمالي على جميع أفراد المجتمع.

ثانيا– التخلف الإقتصادي: على خلاف كل من النمو والتنمية الإقتصادية يعتبر التخلف الإقتصادي على أنه "ظاهرة تسود الدول التي يزيد معدل نمو سكانها عن معدل نمو الموارد المتاحة بها مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخول وعدم القدرة على توفير الحاجات الأساسية للسكان"[1].

كما عرف S. Kuznets التخلف الإقتصادي على أنه "عدم الإستفادة من القدرة الإنتاجية التي تتيحها إستخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة بسبب مقاومة المؤسسات الاجتماعية السائدة في البلدان المتخلفة أمام هذا الإستخدام، كما يعني ضعف الأداء الإقتصادي لهذه البلدان"[2].

وعموما يمكن القول أن التخلف الاقتصادي يعتمد ويرتبط أساسا بحالة أو وضعية النشاط الاقتصادي والاجتماعي السائدين في المجتمع أو دولة معينة، وفي الجوانب الكمية والنوعية لذلك

[1] عفاف عبد العزيز عايد وأخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2004، ص305.
[2] صبحي تادرس قريصة: مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص11.

النشاط، والتي تكون متدنية في مستوى تطورها قياسا بالموارد المادية والبشرية المتاحة لذلك المجتمع، ومقارنة ذلك المستوى التطوري مع المجتمعات العالمية في مستوى تطورها أو تقدمها[1].

المطلب الثاني:أنواع النمو الإقتصادي ومقاييسه

للنمو الإقتصادي العديد من الأشكال التي يمكن أن يكون عليها، كما ان له العديد من الطرق والمقاييس التي يمكن الإعتماد عليها وذلك بغية تقدير درجته ومقداره.

الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي

يتخذ النمو الإقتصادي شكلين، فالإقتصاد يمكن أن ينمو بطريقة توسعية ، كما يمكن أن ينمو بطريقة تكثيفية.[2]

أولا– النمو التوسعي(Croissance extensive): يقوم النمو التوسعي على التوسع في إستخدام عوامل الإنتاج التقليدية كاليد عاملة أكثر، عامل رأس مال أكثر ومواد أولية أكثر، بمعنى أن النمو يسمى نموا توسعيا لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبيا مع الزيادة في استعمال عوامل الإنتاج بدون الزيادة في إنتاجية هذه عوامل، مثال: لما يُوظف صاحب مصنع عمالا جدد من أجل زيادة إنتاجه، ويتحقق هذا النوع على مستوى إقتصاد الدول عند ارتفاع الدخل الوطني نتيجة زيادة عدد السكان، وهذا الأخير لا يأدي بالضرورة الى زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني بمعنى أن الدولة قد تحقق نموا اقتصاديا موسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج الوطني.

ثانيا– النمو المكثف(Croissance intensive): يقوم النمو المكثف على زيادة ونمو إنتاجية عوامل الإنتاج رغم بقاء هذه الأخيرة ثابتة، و يتحقق هذا عند إستخدام تنظيم أفضل للعمل، كما أن التقدم التقني يلعب دورا هاما في هذه الحالة، والذي يمكن أن يكون فعل خارجي للاقتصاد أو نتيجة

---

[1] محمد الدوري، التخلف الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 02.

[2] جيمس جوانتي، ريجار داستروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الإقتصاد الكلي– الاختبار العام والخاص–، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999 ، ص581.

للنشاط الاقتصادي نفسه مثلا الارتباط ما بين نفقات البحث والتطوير، الابتكار وزيادة الإنتاجية، وعليه التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج سيسمح بتحقيق نمو مكثف، معنى ذلك تحقيق أرباح الإنتاجية بدون أن يكون هناك إجبار في زيادة كميات عوامل الإنتاج المستعملة، إن تحقق هذا الأخير(النمو المكثف) يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج الوطني رغم عدم زيادة عدد السكان، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني هو معيار النمو المكثف.

الفرع الثاني :مقاييس النمو الاقتصادي

إن قياس التغيير الحاصل في حجم النشاط الإقتصادي لبلد ما، والذي يعبِّر عن النمو الاقتصادي يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن أهمها:

أولا- المعدلات النقدية للنمو: يمثل هذا المقياس التقديرات النقدية لحجم النشاط الإقتصادي ويتم حسابه بناءا على تحويل مختلف المنتجات العينية والخدماتية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم ما يعيب هذا المؤشر من إهمال أثر التضخم وأثر التحويل بين مختلف العملات، إلا أنه يعتبر أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء تعديلات لتفادي النقائص السالفة الذكر، ويتم قياس قيم معدلات النمو وفق هذا المؤشر باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية والثابتة والدولية، ويفظل إستخدام كل نوع حسب حالة الدراسة وذلك كما يلي[1]:

أ- معدلات النمو بالأسعار الجارية: يفضل إستخدام معدلات النمو بالأسعار الجارية عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة، وعادة ما يتم حسابه إنطلاقا من الناتج الإجمالي ومعدل الدخل الوطني، حيث يتم قياس معدل النمو في الغالب إنطلاقا من البيانات الخاصة بها المنشورة

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، 1999، ص ص 118- 119.

سنويا، ولتجنب أثر التضخم في الفترات المتوسطة والطويلة يتم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

ب –معدلات النمو بالأسعار الثابتة: نظرا لأثر التضخم خاصة في الفترات الطويلة أصبح حساب مؤشرات النمو بالأسعار الجارية لا يعبر عن الزيادة في الإنتاج والدخل نتيجة لارتفاع الأسعار، لذلك تم الإعتماد على القيم الحقيقية من خلال تعديل الناتج بالقيم الجارية إستنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار.

ج –معدلات النمو بالأسعار الدولية: لا يمكن الإعتماد على المقاييس النمو المبنية على العملات المحلية للقيام بالمقارنة في الدراسات الإقتصادية الدولية نظرا لإختلاف أسعار تحويل العملات من بلد إلى آخر، بل يتم استخدام عملة موحدة دولية عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية.

ثانيا– المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: في ظل النمو الإقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، ونتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج، أصبح من الضروري إستخدام مقاييس أخرى تعبر عن النمو الإقتصادي والتي من أهمها معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي أو من الناتج الوطني، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم إستخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل عدد الأطباء لألف نسمة، ونصيب الفرد من السلع الإنتاجية ...الخ[1].

ثالثا– مقارنة القوة الشرائية المكافئة: عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي للمقارنة بين دول العالم وترتيبها من حيث درجة التقدم والتخلف، تستخدم الهيئات الدولية مقاييس قيمة الناتج مقوما بالأسعار الدولية والمتمثلة في الدولار الأمريكي، لكن ما يعاب على هذا المقياس أنه

[1] محمد ناجي حسن خليفة، النمو الإقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001 ، ص 119.

يربط قوة الاقتصاد بمعدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لإقتصايات الدول النامية، لذلك تم اعتماد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية في البلدان الأخرى[1].

المطلب الثالث: محددات النمو الإقتصادي، فوائده وكاليف.

إن حدوث النمو الإقتصادي مرهون بتوفر العديد من العوامل والمحددات، وهو الأمر الذي يكون في ظل العديد من التضحيات والتكاليف، وهذا بغية الحصول وتحقيق العديد من الفوائد.

الفرع الأول:محددات النمو الاقتصادي

تعددت محددات النمو الاقتصادي و لكن أبرزها:

أولا- النمو السكاني والإستثمار في رأس المال البشري: هناك خلافا على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي، فهنالك من يعده من العوامل المحفزة للنمو الإقتصادي فزيادته تأدي إلى زيادة القوة العمل وبالتالي الإنتاج؛ وخلافا لذلك هنالك من يراه محبط للنمو خاصة في الدولة التي تعاني من فائض في عنصر العمل؛ وبالتالي يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على القدرة على الإستثمار في الموارد البشرية من خلال مختلف برامج التدريب والتعليم، والتي تأثر بدورها على العملية الإنتاجية من خلال زيادة إنتاجية القوة العاملة [2]؛ لهذا نجد العديد من الإقتصاديين وعلى رأسهم LOUCAS الذي يرى أن الإستثمار في

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 120.

[2] ميشال تودار، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، 167.

رأس المال البشري له خصوصية أساسية في تحديد مسار النمو للبلد، فكلما كان مخزون الرأسمال أكثر أهمية زاد الأثر على النمو الإقتصادي[1].

ثانيا- تراكم راس المال: يعتبر تراكم راس المال من بين أهم العوامل المؤثرة إيجابا على النمو الاقتصادي، والذي يعبر عنه بمقدار ما يحوزه الإقتصاد من السلع الرأسمالية من مؤسسات إنتاجية ومكائن وطرق ومواصلات وجسور..الخ، وينشأ تراكم رأس المال عندما يضحي المجتمع بجزأ من استهلاكه الجاري ليدخر ويتم استثماره، وهو الأمر الذي يساعد على توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة وإلى زيادة الدخل والناتج المستقبلي وبالتالي النمو الاقتصادي[2].

ثالثا- التقدم التكنولوجي: تعرف التكنولوجيا على أنها إستعمال الأدوات، الوسائل، التقنيات ومصادر القوة لجعل العمل أكثر سهولة وإنتاجية[3]، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأس مالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير، فالابتكارات العلمية الحديثة والاستثمار في تطوير التعليم ورفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأس مالي أو التعداد السكاني ثابتا[4]، فلم يعد خافيا على أحد في زماننا الحاضر ما تساهم به الابتكارات الحديثة

---

[1] حاج بن زيدان، دراسة النمو الإقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودي ومصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة ابي بكر بلقايد – تلمسان–، الجزائر، 2013. ص 14.

[2] ميشال تودارو، التنمية الإقتصادية ،ترجمة محمود حسن حسيني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية، ، ص 168–169.

[3] Richard, G. Lipsey. Kenneth, I. Carlaw. Clifford, T. Bekar. Economic transformations. New York . Oxford University press. 2005.P 57.

[4] أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الإقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 ، ص 430.

في أساليب الإنتاج في حدوث النمو الإقتصادي وذلك من خلال زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج المتاح؛ إذ تؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد[1].

رابعا- كمية ونوعية الموارد الطبيعية وطرق إستغلالها: تعد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية من بين أحد أهم المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الإقتصادي، وذلك لإعتبارها من مدخلات العملية الإنتاجية التي يمكن من خلالها للدول التوسع في نشاطها الصناعي من خلال إستخراج المعادن وإنتاج المواد الخام وتصديرها، أو تحويلها إلى سلع نهائية، ومع هذا فهنالك من يرى أنها تلعب دورا مساعد فقط، فهناك دول لا تتوفر على الموارد الطبيعية إلا أنها تحقق أعلى معدلات نمو في المقابل دول تتوفر على موارد طبيعية لكنها تصنف ظمن الدول النامية[2]، لذلك لا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما حدوث نمو اقتصادي، فسوء التوزيع والإستغلال الخاطىء المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة هو سبب تدني الوضع الاقتصادي في كثير من الدول، و بالتالي تتوقف تأثيرها في تحقيق النمو الإقتصادي على مدى الإستخدام الأمثل لهذه الموارد[3].

خامسا- العوامل البيئية: يحتاج النمو الاقتصادي إلى ضرورة توفر مناخ مشجع على ذلك، أي وجود عوامل وبيئة سياسية وإقتصادية محفزة ومدعمة لحدوثه كتوفر قطاع مالي ومصرفي يتلاءم ومتطلبات النمو الاقتصادي، وكذا نظام ضريبي يشجع على تأسيس الاستثمارات الجديدة، كما أن وجود الاستقرار سياسي وإطار مؤسساتي يحتوي على بيئة قانونية تستطيع حماية حقوق الملكية وحل المنازعات من شأنه زرع الثقة في أنفس المستثمرين المحليين والأجانب، ولعل هذه العامل هو ما يبرر تحقيق عديد من الدول معدلات نمو مرتفعة بينما لم تتمكن من تحقيقها دول أخرى.

---

[1] محمد ناجي حسن خليفة، النمو الإقتصادي النظرية و المفهوم، دار القاهرة، 2001،ص ص 58 59.

[2] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006 ، ص 189.

[3] محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الميسرة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009، ص 61.

الفرع الثاني: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي

لتحقيق النمو الإقتصادي وبغية الإستفادة من فوائده من تحسين للمستوى المعيشي، ومكافحة الفقر، والقضاء على المشاكل الإقتصادية ... إلخ ، تواجه الدول العديد من والتكاليف، والعراقيل والتي يجب أن تأخذها في عين الإعتبار أثناء إعدادها لسياساتها التنموية.

أولا- فوائد النمو الإقتصادي: أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي هي [1]:

أ- تحسين المستوى المعيشي للسكان: إن زيادة نصيب الفرد الحقيقية من الناتج الإجمالي تمكنه زيادة الكمياته المتاحة من السلع والخدمات وبتكاليف منخفظة، كما تمكنه من تحسين قدرته الشرائية والإنفاق لإقتناء السلع المعمرة مقابل السلع الإستهلاكية الضرورية.

ب- مكافحة الفقر: إن زيادة الدخول والأرباح الناتجة من تحقيق النمو الإقتصادي سوف تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية، وهو يمكن الحكومة من تخصيص جزء من موازنة الدولة وإتخاذ الإجراءات المختلفة من أجل مكافحة الفقر، ومن أجل زيادة فرص العمل ودعم قطاعات الصحة المجانية التي تستهدف المجتمعات الفقيرة بالإضافة إلى دعم قطاع التعليم وتقديم إعانات للفقراء؛

ج- تحسين مستوى الخدمات العامة: يمّكن النمو الإقتصاد من زيادة الحصيلة الضريبية الناتجة عن زيادة الإنتاج وإرتفاع مستوى الدخل، والتي من الممكن إستخدامها من أجل تحسين المستوى الكمي والنوعي للخدمات العامة التي تقدمها الدولة، مثل الخدمات الصحية وخدمات التعليم؛

د- التخفيف من المشاكل الإقتصادية: يعمل النمو على زيادة إنتاج وإنتاجية عوامل الإنتاج وهو ما يمن من التخفيف والقضاء على المشاكل الإقتصادية كالبطالة والتضخم، والقضاء على الفقر وتحسين المستوى الصحي والتعليمي للسكان.

---

[1] ب .برنييه، إ .سيمون، أصول الاقتصاد الكمي، ترجمة عبد القادر إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1989، ص 469.

هـ- زيادة موارد الدول وتمكينها من القيام بمسؤولياتها: زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدول ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، وبناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.

2. تكاليف النمو الإقتصادي:

على الرغم من الفوائد التي يحققها النمو الإقتصادي من تحسين الضروف الإجتماعية والإقتصادية للأفراد، إلا انه لهذا الأخير العديد من التكاليف والتضحيات يتمثل أبرزها فيما يلي:

أ- **التدهور البيئي والصحي:** يعتبر التلوث البيئي من بين أبرز الآثار السلبية للنمو الإقتصادي فنجد أغلب دول العالم سواءا المتقدمة منها أو التي تحقق معدلات نمو مرتفعة الأكثر تظررا من التلوث البيئي، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى التضارب في مصالح المجتمع ومصالح الأفراد الخواص الذين يهدفون الى تحقيق الفوائد والأرباح بغض النظر عن الطرق والأساليب الى ذلك.

ب- التضحية بالإستهلاك الحالي: يعد الإدخار العامل الأساسي للإستثمار وتحقيق تراكم رأس المال والذي هو أساس النمو الإقتصادي، فكلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة الي إنتاج سلع رأسمالية أكثر وتوجيه الموارد والإستثمارات إليها بالإظافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم، وهذا ما يتطلب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من اجل زيادة الانتاج في المستقبل؛ فمن المهم على الأجيال الحالية التضحية بجزأ من الإستهلاك الحالي من أجل أن تنعم الأجيال المستقبلية بنوع من الرفاهية والتي لا تكون إلا بمعدلات نمو مرتفعة.[1]

[1] Vinod Thomas, Tamara Belt, grouth and environment: allies or foes ? finance and development review, international monetary fund, 1997, p 22; (97 ص 24 المذكرة)

ج- نضوب الموارد الطبيعية: إن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى النامية عملية مكلفة تحتاج موارد كبيرة، وهو ما يتطلب استخدام موارد طبيعية ضخمة وهذا ما يؤدي إلى نضوب العديد منها كالنفط والغاز والذي يكون على حساب الاجيال القادمة.

د- التضحية الراحة الآنية: إن تحقيق النمو الإقتصادي يعني زيادة إستغلال الموارد الإقتصادية والتي أبرزها العمالة سواءا بزيادة حجمها، أو زيادة ساعات العمل؛ ومنه تحقيق النمو الإقتصادي مرهون بمدي التضحية بالراحة الآنية لصالح زيادة الإنتاجية لتحقيق النمو الإقتصادي[1].

هـ- تكاليف إجماعية: أدى النمو الإقتصادي المتسارع في العديد من الدول إلى تهميش بعض الفئات من المجتمع بسبب عدم قدرتها على مسايرة هذا النمو المتسارع ومنهم التجار والحرفيين الصغار وهذا محدودية ربحية مشارعهم في ظل التقدم التقني الذي صاحب تزايد معدلات النمو الاقتصادي.

[1] عجمي سارة، قياس أثر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1986-2015)، أطروحة دكتوراه، إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة- سنة 2020، ص 29.

المبحث الثاني:نموذج سولو للنمو الإقتصادي والنظريات التي قبله

إن الإهتمام بدراسة موضوع النمو الاقتصادي ليس حديثا، بل تعود نشأته إلى تاريخ نشأة علم الاقتصاد، فهنالك العديد من الإقتصاديين الذين كان سعيها حثيثا لفهم تطور النمو الاقتصادي، والبحث في مجموعة العوامل المفسرة له، وظهر هذا الإهتمام من خلال النظريات والنماذج التي قامو بسياغتها وعلى رأسهم سولو والذين سبقوه من الإقتصاديين.

المطلب الأول: نظريات النمو الكلاسيكية

تعد نظريات النمو الكلاسيكية من بين أهم النظرايت السباقة للتطرق إلى موضوع النمو الإقتصادي، وذلك من خلال البحث عن أسباب ومحددات تحقيقه، وقد كان ذلك من خلال العديد من النظريات والدراسات، والتي من أبرزها:

الفرع الأول: آدم سميث

يعتبر آدم سميث من رواد المدرسة الكلاسيكية، وأبرز مساهماته العلمية كانت بإصداره كتابه الشهير "**ثروة الأمم**" سنة 1776، والذي أسهم من خلاله إلى التطرق حدوث النمو الإقتصادي وطبيعة العوامل والتحديات التي تقف في طريقه، وتبرز أهم هذه العوامل في:

أولا- قانون الطبيعة: يعتبر قانون الطبيعة من بين أهم الأمور التي دعى إليها آدم سميث، حيث ندى إلى حرية التجارة وتحرير الأسواق، فالقوانين الطبيعية حسب آدم سميث هي التي تنظم الحيات الإقتصادية وذلك من خلال ما أطلق عليه مصطلح **اليد الخفية** التي تعمل على تحقيق التوازن في سوق المنافسة التامة، من خلال ميكانيزمات السوق من عرض وطلب والتي تكون كفيلة

بإحداث التوازن في حالة وجود أي خلل، وكان آدم سميث ضد تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، بإستثناء تدخلها في الأمور التنظيمية كتحقيق العدالة، والأمن، وتوفير التعليم[1].

ثانيا- تقسيم العمل: يرى آدم سميث أن تقسيم العمل هو عامل أساسي عملية النمو الاقتصادي، والذي تبرز أهميته الأساسية في زيادة الإنتاجية، حيث يرى أن تقسيم العمل من شأنه أن يزيد من مهارة العاملين ويقلل من الوقت اللازم للعمل ويزيد من عملية التخصص، ذلك أن قيام العامل بتكرار نفس الأعمال سيسمح له بالتمرس فيها وإتقانها، كما أن هذا التقسيم يولد وفرات خارجية لتحسن في المستوى التكنولوجي، والذي ينجم عنه تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، ولهذا فإن التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال واستخدام المكائن[2].

ثالثا- التراكم الرأس المالي: يمثل تراكم رأس المال أساس نظرية سميث في النمو الإقتصادي، والذي بوجوده تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا، فنتيجة لتقسيم العمل ترتفع إنتاجية عوامل الإنتاج والتي بدورها سترفع من الدخل وبالتالي من معدل نصيب الفرد، سيترجم هذا الإرتفاع في الدخول إلى زيادة الطلب وإتساع الأسواق من جهة، وإرتفاع في حجم الإدخار الذي يتحول الى إستثمارات جديدة من جهة أخر، لهذا أكد آدم سميث على الدور الرئيسي الإستثمار في عملية تجدد النمو الإقنصادي؛ ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن العملية التراكمية للنمو لها حدود، والعامل الذي يوقف هذا التراكم هو ندرة الموارد الطبيعية، فبتقدم الإقتصاد فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد نظوب الموارد الطبيعية، وبالتالي تتناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات لتراكم رأس المال الجديد[3]، إن وصول الإقتصاد إلى هذه المرحلة

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 69-70.

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 56.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي،مرجع سابق، ص 57.

يؤدي إلى هبوط الأرباح ونقص المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الإقتصاد إلى حالة ركود.

الفرع الثاني: نظرية دافيد ريكاردو حول النمو الإقتصادي

إن دافيد ريكاردو يعتمد في تحليله لعملية النمو على تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات فاعلة وهي الرأسماليون، العمال وملاك الأراضي، حيث تقوم نظريته حول النمو على أساس الوظائف الرئيسية التي تؤديها هذه المجموعات، فالرأسماليون من خلال سعيهم إلى تحقيق الأرباح يوفرون رأس المال الثابت للعملية الإنتاجية ويدفعون أجور العمال، وبالتالى يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهذا ما يضمن المساهمة في تحقيق عملية النمو، بينما ملاك الأراضي فيساهمون في العملية الإنتاجية من خلال تقديم الأراضي المملوكة من طرفهم إلى الرأسمالي ويحصلون مقابل ذلك على دخولهم من ريع الأراضي والذي يكون حسب خصوبة الأرض وإنتاجيتها، أما العمال فهم الفئة الطاغية على المجتمع، وتعتمد في عيشها على الأجور التي يدفعها لهم الرأسماليون مقابل ما يقدمونه في العملية الإنتاجية، وتتحدد الأجور في الغالب عند مستوى معين يسمى أجر الكفاف.

ففي تحليل ريكاردو يرى أن القطاع الزراعي هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصاد، فعندما يكون عنصر السكان قليلا مقارنة بالموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أكثر أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من إستثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، إن هذه الزيادة في الطلب على العمل تؤدي إلى إرتفاع الأجور وهو ما يحفز على النمو السكان؛ تشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة، وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة وبالتالي ظهور قانون تناقص الغلة، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء هنا يطالب العمال برفع أجورهم الأمر الذي يعيق ارتفاع حصة الأرباح، فينخفض معدل نموها التي من المفروض إعادة

إستثمارها، وينخفض تبعا لذلك التراكم الرأس مالي ويقل الحافز على الإستمار، فينخفض الطلب على العمل، فتتجه الأجور الى الإنخفاض حتى تصل الى حد الكفاف وتظهر حالة الركود الإقتصادي الذي يصعب مع إستمرارية عملية النمو[1]؛ لذلك لا يشجع ريكاردو عملية النمو السكاني، حيث يعتبر أن هذا الأخير قد يعيق النمو الاقتصادي، ذلك لأن النمو السكاني سينجم عنه زيادة الطلب على المنتجات الزراعية، هذه الزيادة ستصطدم حتما بالقيود التي تفرضها ندرة الأراضي الزراعية الخصبة.

الفرع الثالث: نظرية مالتوس عن النمو الإقتصادي:

يعتبر مالتوس أيضا من رواد المدرسة الكلاسيكية، وإعتبر زعيما للمدرسة التشاؤمية، ركزت أفكاره على جانبين هما نظرته الشهيرة إلى السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، فحسب نظريته السكانية المعروفة باسمه "نظرية مالتس للسكان" التي تنص على" إن عدد السكان إذا لم يضبط – فإنه سيزداد بمتوالية هندسية كل ربع قرن (25سنة) في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفتر"[2]، إن زيادة معدل السكان بمعدل يفوق زيادة الغذاء ينتج عنه مجاعات وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف؛ كما يؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس المال، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد والتي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف.

---

[1] عبد الرحمان يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 1999 ، ص 219-220

[2] عبد الرحمان يسري أحمد، تطور الفكر الإقتصادي، دار الجامعية، مصر، 2003، ص 293.

كما يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، حيث يرى بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك، وقد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وأن إنخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية؛ وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح مالتوس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي[1].

المطلب الثاني: النظرية الكنزية ونموذج هارود ودومار

بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929 ظهرت نظريات جديدة تفسير وتبحث في موضوع النمو الإقتصاد وهذا في ظل الظروف والمحددات الإقتصادية الجديدة، وتعد كل من النظرية الكنزية، ونموذج كل من هارود ودومار من بين أهم دراسات ذلك الوقت.

الفرع الأول: النظرية الكنزية

بعد أزمة الكساد الكبير (1929-1933) التي عرفها العالم، بدأ الإهتمام من جديد بمسألة النمو الإقتصادي، وكان كينز من بين أبرز الإقتصادين الذين فعلو ذلك، حيث قدم آراءه حول النمو الإقتصادي من خلال التركيز على شروط تحقيق حالة الإستقرار والتوازن في الإقتصاد الرأس مالي المتقدم، كما إهتمت النظرية الكنزية بدراسة النمو الإقتصادي من منظور الأجل القصير فقط بعكس الكلاسيك الذين إنصب تحليلهم على الأجل الطويل، حيث إنطلقت في تحليلها على إنتقاد فرضيات النظرية الكلاسيكية والتي يرها الاقتصادي كينز أنها كانت سببا رئيسيا لحدوث الأزمة الاقتصادية العالمية، لذلك أسقط جملة من الفرضيات في بناء النماذج والنظريات الاقتصادية، فقد

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 56,

رفض كينز قانون ساي للأسواق الذي مفاده أن كل عرض يوجد الطلب المساوي له، كما بيَّن عدم صحة فرضية اليد الخفية أي عدم قدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل، وفي مقابل ذلك قدم كينز مجموعة من الفرضيات التي بنيت على أساسها نظريته العامة، حيث أكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الإستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الإستخدام التام، وأن الطلب الفعال هو الذي يخلق العرض وليس العكس[1].

لقد حاول كينز من خلال افتراضاته أن يفسر ظاهرة الكساد الكبير التي ضرب الاقتصاد الرأسمالي آنذاك، وفي هذا الإطار أكد أن جوهر المشكلة لا يكمن في جانب العرض الكلي من السلع والخدمات، وإنما نتيجة لقصور الطلب الكلى أو الفعَال، وأن حلها الأمثل سيكون بإيجاد العوامل الدافعة للطلب الكلي؛ فحسب رأيه وبحكم عجز آلية السوق أو اليد الخفية عن الإدارة التلقائية للإقتصاد وتصحيح إختلالات لمعالجة أي ضعف في مستويات الطلب، وجب تدخل الدول في الحياة الإقتصادية لما لها من دور في تحقق التوازن، وذلك من خلال تحريك الطلب الاستهلاكي أو عن طريق تحريك الطلب الاستثماري أو كليهما معا، ويكون تدخل الدولة لدعم الطلب الاستهلاكي من خلال الرفع من القدرة الشرائية للأفراد كزيادة الأجور ومختلف الإعانات والتحويلات الاجتماعية، أما الطلب الإستثماري فيكون عن طريق تحريك عملية الاستثمار العمومي على شرط أن يوجه إلى القطاعات غير المنتجة، ويعود السبب في ذلك إلى أن أصل المشكل هو تكدس الإنتاج وزيادة الاستثمار المنتج سيزيد من تفاقم الوضع، بعبارة أخرى يجب أن يوجه الإنفاق إلى الاستثمار في السلع العامة كإنشاء الطرق والمطارات والمباني الحكومية وغيرها من مشاريع

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 73,

البنية التحتية، وبهذا يتحرك الطلب الكلي محركا معه حجم المعروض في الاقتصاد والذي يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وبالتالي يتحقق النمو الاقتصادي[1].

الفرع الثاني: نموذج هارود ودومار

يعد نموذج كل من هارود ودومار من أشهر النماذج الكنزية في النمو الإقتصادي التي جاءت بعد كينز، حيث عملا على تطوير نظريته إنطلاقا من دراسة العلاقة بين التكوين الرأس مالي والنمو الإقتصادي في الأجل الطويل، وبحثا في متطلبات النمو المستقر وكذا الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد ينمو ويحافظ على حالة الاستخدام الكامل، فقد حاول كل من هارود ودومار دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي انطلاقا من عدة افتراضات اهمها[2]:

- الإدخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل، أي أن:

$$S = s * Y \quad \textbf{.....(1)}$$

- الإستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال، ومنه:

$$I=\Delta K \quad .....(2)$$

- رصيد رأس المال هو نسبة من الناتج الوطني ، أي:

$$\Delta K = k * \Delta Y \quad .....(3)$$

- شرط التوازن يتمثل في تساوي الإدخار مع الإستثمار:

$$S = I \quad ..... (4)$$

- من خلال المعدلات 1،2،3،4 تنتج لنا المساوات التالية:

$$k * \Delta Y = sY \quad .....(5)$$

-بقسمة طرفي المعادلة (5) على $k*Y$ نحصل على:

$$GW = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k} \quad .....(6)$$

---

[1] سرير عبد القادر، الإنفاق الحكومي ودوره في دعم معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2019,ص 73.

[2] ميشال تودارو، مرجع سابق، ص ص 38-39.

من خلال المعادلة الأخيرة التي توصل إليها كل من هارود ودومار والتي تمثل الشكل المبسط لنموذجهما يتضح أن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال، فيمكن لمعدل النمو أن يزداد برفع نسبة الادخار في الدخل أو تخفيض معامل رأس المال على الناتج وبالتالي معدل النمو هو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، وهذا يعني أن المجتمعات إذا أرادت أن تنمي جزءا من ناتجها الوطني عليها أن تدخر جزءا من نتجها الوطني ومن ثم تستثمر هذا الناتج[1].

واجه هذه النموذج عدة انتقادات كونه قائم على إفتراضات غير واقعية مثل ثبات نسبة إستخدام كل من رأس المال والعمل في حين انه هنالك لإمكانية الإحلال بينهما بالإضافة إلى إهمال دور التقدم التقني، كما يمكن القول أن هذا النموذج غير ملائم للدول النامية، وذلك راجع اختلاف الظروف فيما بينها والدول المتقدمة من حيث معدلات منخفضة الإدخار وإنتاجية رأس المال، وكذلك الاستخدام الامثل للموارد، بالإضافة الى هذا تميز النموذج بتشاؤمه حول إمكانية الجمع بين النمو المستمر والاستخدام الكامل في الآجل الطويل، وهذا مما يؤكد أن الاستثمار لا يؤثر على النمو طويل الآجل، لأن أي زيادة في معدل الادخار والإستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج تاركا معدل النمو طويل الآجل دون تغيير[2].

---

[1] ساطور رشيد ، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، القياس الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013 ص 91.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية- مفهومها، نظرياتها، سياساتها-، دار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2003، ص 20.

المطلب الثالث: نموذج سولو

يعد روبرت سولو* من بين أهم الإقتصاديين الذين بحثو في موضوع النمو الإقتصادي، وتتمثل أهم إسهاماته في هذا المجال في كل من النموذجه القاعدي أو المبسط، بالإضافة إلى نموذجه الذي يدرج التطور التكنولوجي.

الفرع الأول: نموذج روبرت سولو

على عكس نمودج هارود ودومار أرجع سولو التوازن في النمو إلى تغير التوليفة الفنية لحصص عناصر الإنتاج بين العمل ورأس المال، وقد قام سولو بنشر بحثه "**مساهمات في نظرية النمو**" والذي حاول فيه بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل، وكان ذلك وفق الفرضيات التالية[1]:

- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجا مركبا واحدا،
- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد السلعة؛
- أن هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال؛
- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وتناقص الميل الحدي للإحلال.

للوصول إلى نموذجه إعتمد سولو على[2]:

- دالة الإنتاج هي دالة " Cobb-Douglas" من الشكل:

$$Y = F(K,L) = K^{\alpha}L^{1-\alpha} \quad ....(1)$$

وبالتالي دالة الإنتاج الفردي تكون:

---

* روبرت سولو إقتصادي أمريكي، متخصص في العلوم الإقتصادية الكلية، كانت أهم إسهاماته العلمية في مجال نماذج النمو الإقتصادي، تحصل على جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 1987.

[1] إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاديات التنمية (نظريات–نماذج–استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2012، ص 114.

[2] Robert J. Barro ,Xavier Sala-i-Martin, Economic Growth, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, second edition, United States of America, 2004, P 26.

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{F(K,L)}{L} = \varphi(k) = k^{\alpha} \quad \ldots\ldots (2)$$

حيث: $k = K / L$

- الاستهلاك يأخذ شكل دالة "Keynes"، حيث:

$$C = cY \Rightarrow S = (1-c)Y = sY \quad \ldots\ldots\ldots(3)$$

- وإذا علمنا حجم الاستثمار الصافي ما هو إلا حجم الإستثمار الإجمالي(I) في الإقتصاد منزوع منه حجم رأس المال المهتلك (δK)، وبالتالي:

$$\dot{K} = \frac{dK}{dt} = \Delta K = I - \delta K \quad \ldots\ldots\ldots(4)$$

- وبما أن الإستثمار يساوي الإدخار،، فإنه يمكن أن نكتب:

$$\dot{K} = I - \delta K \Rightarrow \dot{K} = sY - \delta K$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$$

$$\frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y/L}{K/L} - \delta \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s\frac{y}{k} - \delta \ldots\ldots\ldots(5)$$

- معدل الزيادة في اليد العاملة ثابتة تقدر بـ $\frac{\dot{L}}{L}$، أي معدل نمو عنصر العمل ثابت عبر الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل، وبالتالي:

$$\frac{dL(t)}{L} = \frac{\dot{L}}{L} = n \ldots\ldots\ldots(6)$$

- ولدينا نمو تراكم رأس المال الفردي هو عبارة عن تراكم الرأس المال الكلي ناقص معدل نمو السكان[1]:

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} = \frac{\dot{K}}{K} - n \quad \Rightarrow \quad \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{k}}{k} + n \ldots\ldots\ldots(7)$$

وبالمساوات بين المعادلة (5) والمعادلة (7) يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{k}}{k} + n = s\frac{y}{k} - \delta$$

وبعد القيام ببعض العمليات الرياضية نحصل على: $\dot{k} = sy - (\delta + n)k \ldots\ldots\ldots(8)$

[1] Karine PELLIER, propriété intellectuelle et croissance économique en France 1971-1945, Université Montpellier, p5, disponible sur: https://www.iprsonline.org/download/DT/WP2003-23.pdf consulté le 07/04/2021 a 07 h:21.

ومنه يتكون نموذج سولو من المعادلتين الأساسيتين التاليتين:

$$\begin{cases} y = \varphi(k) = k^{\alpha} \text{.....I} \\ \dot{k} = s\phi(k) - (n+\delta)k \text{.....}\Pi \end{cases}$$

- $\dot{k}$: تمثل معدل نمو رأس المال الفردي؛ n :المعدل النسبي للتغير في قوة العمل؛
- $\varphi(k)$: دالة الإنتاج الفردي؛ k: تمثل رأس المال الفردي.

تمثل هتان المعدلتان الطريقة التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقا من الإنتاج والاستثمار والادخار، وهو ما يمكن توضيحه إنطلاقا من الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (01): نموذج سولو القاعدي.

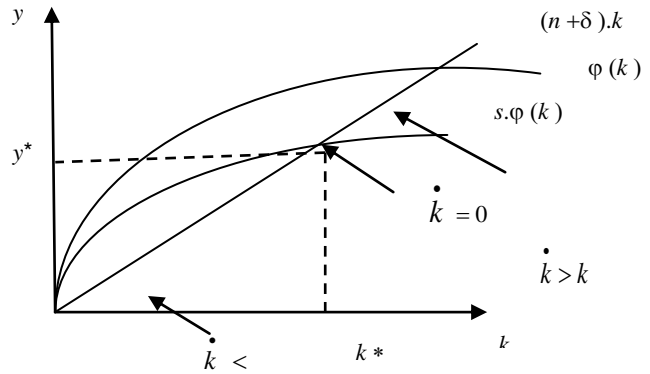

source: Tyler Cowen, Alexander Tabarrok. Modern principles:microeconomics, New York, Worth Publishers, 2015, p 543.

يلخص لنا هذا التمثيل البياني بطريقة بسيطة ومختصرة كل معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي حيث تعطى نسبة التغير فيk بالفرق بين المنحيين$[(n+\delta).k]$ و $[s.\varphi(k)]$ ، وعند تقاطع هذين المنحنيين تكون ($k = k*$) وهي الحالة التوازنية[1]، وخارج هذه الحالة يكون لدينا على يمين النقطة k^* وهي حالة رأس المال الفردي في الاقتصاد يتناقص وهو ما يسمى توسيع رأس

[1] كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،ص 46.

المال، أما حالة ($k < k^*$) فإن الحالة رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد وهو مايسمى بتقوية رأس المال، أما الحالة التوازنية في نموذج" سولو "للنمو فتتحقق عند :

$$\dot{k} = s\varphi(k) - (n+\delta)k = 0 \Rightarrow \overset{*}{k} = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وبالتالي فإن الإنتاج الفردي للحالة التوازنية هو:

$$\overset{*}{y} = \varphi\left(\overset{*}{k}\right) = k^{\alpha} \Rightarrow \overset{*}{y} = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

ومن خلال العلاقة يتضح لنا أن الدول التي لها معدل إدخار أكثر ارتفاعا تتمتع بقابلية أن تكون غنية، أما الدول التي تكون فيها معدلات نمو سكانية كبيرة لها قابلية أن تكون بلدان فقيرة.

وفيما يخص أثر الزيادة في معدل الإدخار والنمو الديموغرافي في نموذج سولو يمكن توضيح ذلك من خلال المنحنيات الموالي:

الشكل رقم (02): أثر زيادة معدل الإدخار والنمو الديمغرافي على النمو في نموذج سولو

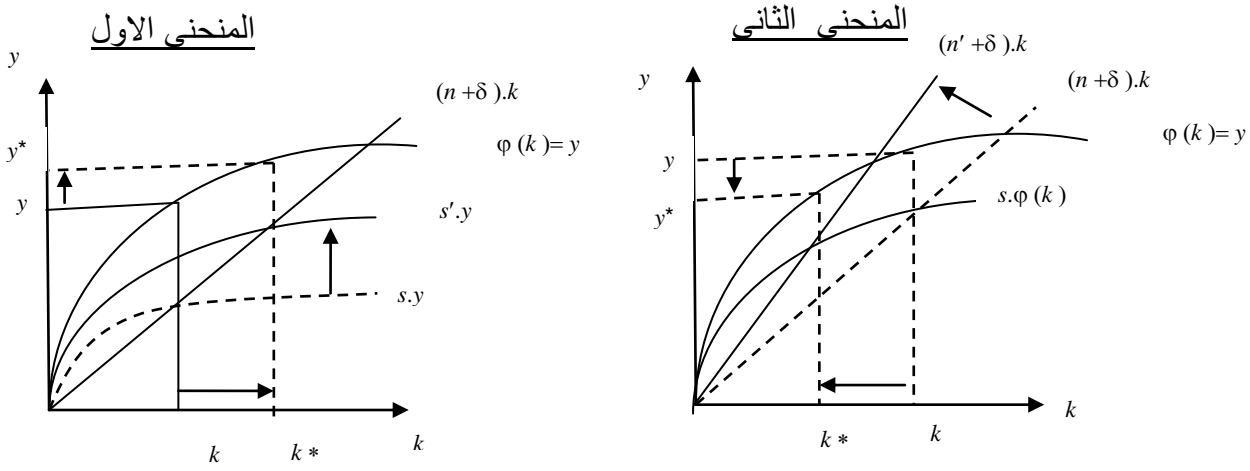

source: Murat Yıldızoglu, Sources de la croissance économiqu, Universite Bordeaux – France,2014, p 21, sur le lien: http ://yildizoglu.info.

من المنحنى الأول نلاحظ أن أثر زيادة معدل الإدخار على معدل النمو يكون ذات صدمة إيجابية، حيث أن زيادة معدل الإدخار والذي يحول مباشرة إلى إستثمار من شأنه أن يرفع دالة الإستثمار من المستوى الأول إلى المستوى الثاني، والذي من شأنه أن ينقل من رأس المال الفردي

من الحالة المستقرة k إلى الحالة المستقرة k^*؛ إن هذا الإنتقال لنقطة التوازن يصاحبه زيادة في الإنتاجية الفردية من y إلى y^*، وبالتالي كلما كان هناك معدلات إدخارية كبيرة أو معدلات استثمارية كبيرة فإن ذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

يتبين من المنحنى الثاني أن الضغوط الديموغرافية ذات أثر سلبي على النمو الاقتصادي، فكلما كانت هناك معدلات ديموغرافية كبيرة كلما كانت هناك آثار سلبية على معدل زيادة الناتج والدخل، فزيادة هذا الأخير(النمو السكاني) تؤدي إلى إنتقال منحنى الإهتلاك إلى الأعلى مؤديا بذالك إلى إنتقال نقطة التوازن من k إلى k^*، والذي يؤدي بدوره الى إنخفاض الناتج الفردي من y إلى y^*؛ وذلك لأن الزيادة في معدل النمو السكاني تأدي الى الزيادة في عروض العمل والتي تفرض ضغوطًا على تراكم رأس المال،

الفرع الثاني: نموذج" سولو "مع الرقي التقني

إستنادا إلى ما سبق ففي المدى الزمني الطويل لا يستطيع النموذج تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، فلذلك تم إدخال مفهوم التقدم التقني لتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد، وذلك من خلال إعتبار أن زيادة في الناتج المحلي الإجمالي متأتية من مختل تأثيرات التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل وذلك كما يلي[1]: $Y = F(AK.L) = K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}$

ومنه دالة الإنتاج الفردي تكون من الشكل:

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}} \frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}$$
$$\Rightarrow y = k^{\alpha}A^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

[1] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف ص 10 على الموقع:
www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf visite 08-04-2021

بوضع $\left(\tilde{k}=\frac{k}{A}\right)$ وتمثل رأس المال الفردي بالنسبة للتقدم التقني، و $\left(\tilde{y}=\frac{y}{A}\right)$ تمثل الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني فإنه:

$$\tilde{y}=\frac{y}{A}=\frac{k^{\alpha}A^{1-\alpha}}{A}\Rightarrow \tilde{y}=\frac{k^{\alpha}}{A^{\alpha}}=\left(\frac{k}{A}\right)^{\alpha}$$

ومنه تصبح دالة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني هي:

$$y=\tilde{k}^{\alpha}.....(2)$$

بما أن الاستهلاك يأخذ شكل دالة " Keynes"، أي:

$$C=cY\Rightarrow S=(1-c)Y=sY$$

وإذا علمنا حجم الاستثمار الصافي ما هو إلا حجم الإضافة إلى مخزون رأس المال في المجتمع عبر الزمن، وبالتالي:

$$\dot{K}=\frac{dK}{dt}=\Delta K=I-\delta K$$

وبما أن الإستثمار يساوي الإدخار، والإدخار نسبة من الناتج، فإنه:

$$\frac{\dot{K}}{K}=\frac{sy}{k}-\delta$$

بوضع $\left(\tilde{k}=\frac{k}{A}\right)$ تمثل رأس المال الفردي بالنسبة للتقدم التقني، و $\left(\tilde{y}=\frac{y}{A}\right)$ تمثل الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني فإنه:

$$\frac{\dot{K}}{K}=\frac{sy}{k}-\delta=\frac{sy/A}{k/A}-\delta$$
$$\Rightarrow \frac{\dot{K}}{K}=\frac{s\tilde{y}}{\tilde{k}}-\delta.....(3)$$

إن معدل الزيادة في اليد العاملة ثابتة يقدر بـ $\frac{\dot{L}}{L}$، أي معدل نمو عنصر العمل ثابت عبر الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل،[1]:

$$\frac{dL(t)}{L}=\frac{\dot{L}}{L}=n$$

كما أن التغير في معدل النمو التقني هو مقدار موجب وثابت، حيث[2]:

$$\frac{dA(t)}{dt}=\frac{\dot{A}}{A}=g$$

[1] Robert M. Solow, A Contribution to the Theory of Economic Growth, The Quarterly Journal of Economics, Published by: Oxford University Press, Vol. 70 N 01 ,1956,P 67.

[2] Charles I. Jones and Dean Scrimgeour, The Steady-State Growth theorem: A Comment On UZAWA (1961), Working Paper Series by National Bureau OF Economic Research, Cambridge, 2004, P 04, http://www.nber.org/papers/w10921 , Visited at 08/04/2021.

ولدينا نمو تراكم رأس المال الفردي بالنسبة للتقدم التقني هو عبارة عن تراكم الرأس المال الكلي ناقص معدل نمو السكان، ناقص معدل النمو التقني أي:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} - \frac{\dot{A}}{A} \quad / \left(\frac{\dot{A}}{A} = g ; \frac{\dot{L}}{L} = n \right)$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\dot{K}}{K} - n - g$$ ومنه

$$\Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} + n + g \quad \ldots\ldots\ldots(4)$$

وبالمساوات بين المعادلة (3) والمعادلة (4) يصبح لدينا:

$$\frac{s\tilde{y}}{\tilde{k}} - \delta = \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} + n + g$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{s\tilde{y}}{\tilde{k}} - n - g - \delta$$

من دالة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني لدينا($y = \tilde{k}^{\alpha}$) ، أي أنه:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{s\tilde{k}^{\alpha}}{\tilde{k}} - n - g - \delta$$

في الحالة المستقرة يكون $\left(\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0 \right)$ ، فإنه:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow s\tilde{k}^{\alpha-1} - n - g - \delta = 0$$

وعليه رأس المال الفردي بالنسبة للتقدم التقني ($\overset{*}{\tilde{k}}$) للحالة التوازنية هو:

$$\overset{*}{\tilde{k}} = \left(\frac{\mathrm{s}}{\mathrm{n} + g + \delta} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

أما الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني للحالة التوازنية فهو:

$$\overset{*}{\tilde{y}} = \phi\left(\overset{*}{\tilde{k}} \right) = \tilde{\mathrm{k}}^{\alpha}$$

$$\Rightarrow \tilde{y}^{*} = \left(\frac{s}{n + g + \delta} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

تعطي هذه المعادلة تفسيرًا أكثر قيمة للاختلاف في الغنى والفقر بين الدول المختلفة ، لأن المعادلة تعطينا نتيجة أن بعض البلدان متطورة وغنية لأن لديها معدل استثمار رأسمالي مرتفع و/أو معدل نمو سكاني منخفض و/أو تقدم تقني قوي، والعكس بالعكس بالنسبة لدول الفقيرة، فأسباب الفقر في هذه البلدان بسبب انخفاض معدل الاستثمار، والزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني و/ أو ضعف التقدم التقني،

على الرغم من الانتشار الواسع لنظرية سولو وتحليلاته التي استمرت حتى أوائل الثمانينيات من القرن الماضي ، إلا أنه لم يستطع تفسير أسباب تراجع معدل النمو على المدى الطويل ، بسبب اعتمادها على افتراض تناقص الإنتاجية الحدية الفردية ، مما يجعل بعض الاقتصاديين يتشككون في دقتها ، وأهمهم المنتسبون إلى مدرسة نماذج النمو الداخلي[1].

[1] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، مرجع سابق، ص 13.

المبحث الثالث: نماذج النمو الداخلي

تتمثل أهم أفكار نماذج الداخلية حول موضوع النمو الإقتصادي في الإسهامات كل من رومر، روبيلو، ولوكاس لذلك سنقوم بعرض أفكار هؤلاء الإقتصاديين، كما سنتطرق إلى مضمون نماذجهم حول النمو الإقتصادي.

المطلب الأول: نماذج رومر للنمو الاقتصادي

على خلاف النظرية النيو كلاسيكية التي تميزت بنماذج النمو الخارجي كان رومر أول من أوجد فكرة النمو الداخلي المنشأ في نظريته للنمو الاقتصادي، حيث انطلق في البحث عن مصادر النمو من النقاط التي أغفلها سولو معتبرا عامل التدريب كأحد العوامل المحفزة لعملية النمو في نموذجه الأول، أما نموذجه الثاني فكان حول دور تراكم المعارف في بناء وتفسير نمو الإنتاج.

الفرع الأول: نموذج رومر الأول (1986) (عامل التدرب ودوره في عملية النمو):

اقترح رومر في مقال نشر عام 1986 تحت عنوان "زيادة العوائد والنمو طويل الأجل" نموذجا بسيط إعتبر لاحقا نقطة البداية للأدبيات الاقتصادية المعروفة بنظرية النمو الداخلي، وقد إعتمد رومر في معالجة مشكل إتجاه العوائد نحو التناقص الذي كان في نموذج سولو على فرضيتين، تتمثل الأولى في أهمية التعلم عن طريق العمل أو الممارسة حيث أن كل مؤسسة ترفع من مخزون رأس مالها العيني تتمكن من الإنتاج بأكثر فعالية وذلك من نفس الفرصة وهذا نتيجة لأثر الخبرة على الإنتاجية؛ أما الفرضية الثانية فهي قائمة على إعتماد المعرفة التكنولوجية كسلعة جماعية تنتشر آنيا في كل الإقتصاد، بحيث يمكن لجميع الشركات الأخرى الوصول إليها، بتكلفة تكاد تكون معدومة، من خلال آليات نشر المعلومات[1].

[1]Ahmed Zakan, Dépense publique productives, Croissance à longe terme et politique économique, Essai d'analyse Econométrique Applique en au cas de l'Algérie, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat enSciences Économiques, Université d'Alger Faculté des Sciences Economiques et Sciences de Gestion, Alger2003, :P57.

وفي هذا السياق وبغية تحديد الصيغة الرياضية لهذا النموذج يفترض رومر أن هناك N عدد من المؤسسات المتماثلة تعمل في اقتصاد تسوده المنافسة التامة، وتمتلك هذه المؤسسات نفس دالة الإنتاج من نوع كوب– دوغلاس وعليه:

$$y_{it} = (k_{it})^{1-\beta} (A_t l_{it})^{\beta} \text{.....(1)}$$

حيث y_{it} تمثل الناتج الفردي للمؤسسة في اللحظة t، أما l_{it} و k_{it} فتمثلان حجم العمالة ورأس المال لنفس المؤسسة في اللحظة t، وبخصوص A_t فإنه يمثل رأس المال الناتج عن عملية التعلم أو المعرفة والذي هو دالة لرأس المال الكلي في الاقتصاد وبالتالي:

$$K_t = \sum_{i=1}^{N} k_{it} \text{.....(2)}$$

K_t تمثل رأس المال الكلي في الاقتصاد.

وإذا علمنا A_t يتأثر بعامل الخبرة المكتسبة الناتجة عن عملية المارسة فإن:

$$A_t = (A)^{1/B} \left(\sum_{i=1}^{N} k_{it} \right)^{a} \text{.....(3)}$$

من خلال هذه العلاقة وبالرجوع إلى المعادلة رقم (1)، يمكن كتابة دالة الإنتاج لمؤسسة (i) كما يلي:

$$y_{it} = (k_{it})^{1-\beta} \left[(A)^{1/B} \left(\sum_{i=1}^{N} k_{it} \right)^{a} l_{it} \right]^{\beta} \text{.....(4)}$$

بالنظر إلى أن الاقتصاد يتضمن مجموعة مماثلة من المؤسسات، فإن دالة الإنتاج الإجمالية في الاقتصاد ليست سوى مجموع دوال الإنتاج لهذه المؤسسات، وبالتالي يمكننا كتابة دالة الإنتاج للاقتصاد ككل على النحو التالي:

$$\sum_{i=1}^{N} y_{it} = \left(\sum_{i=1}^{N} k_{it} \right)^{1-\beta} \left[(A)^{1/B} \left(\sum_{i=1}^{N} k_{it} \right)^{a} \sum_{i=1}^{N} l_{it} \right]^{\beta}$$

$$= \left(\sum_{i=1}^{N} k_{it} \right)^{1-\beta} A \left(\sum_{i=1}^{N} k_{it} \right)^{a\beta} \left(\sum_{i=1}^{N} l_{it} \right)^{\beta} = A \left(\sum_{i=1}^{N} k_{it} \right)^{1-\beta+a\beta} \left(\sum_{i=1}^{N} l_{it} \right)^{\beta}$$

وبوضع: $K_t = \sum_{i=1}^{N} k_{it}$ و $Y = \sum_{i=1}^{N} y_{it}$ و $L = \sum_{i=1}^{N} l_{it}$

فإنه يمكن كتابة الصيغة النهائية لنموذج رومر إنطلاقا من المعادلة (2) كما يلي:

$$Y = AK^{1-\beta+a\beta}L^{\beta}$$
$$\Rightarrow Y = AK^{1-\beta(1-a)}L^{\beta}$$

من المعادلة الأخيرة وبإفترض ثبات حجم العمالة عند مستوى معين، فإن معدل النمو سيعتمد على حجم رأس المال الإجمالي في المجتمع، وكذلك على قيمة أسه $(1-\beta.(1-\alpha))$،وعليه يمكن أن نميز بين ثلاث حالات أساسية توفرها المعادلة الأخيرة لتفسير عملية النمو الاقتصادي[1]:

- إذا كانت قيمة $(a<1)$ (مرونة إنتاج المعرفة أقل من الواحد)، وهذه الحالة تكون دالة الإنتاج ذات إرادات متناقصة وذلك نتيجة للعوامل المتراكمة المتناقصة، ففي هذه الحالة تكون المعرفة الكلية متجه نحو التناقص، وعندها لا توجد لها آثار إيجابية على رأس المال، فالنمو يتوقف عندما تصل الإنتاجية الحدية الخاصة لرأس المال إلى أقصى معدل فعلي، حيث تبدأ بعدها في التناقص نظرا لعدم كفاية الآثار الخارجية لرأس المال لتعويض أثر التناقص في الإيرادات الحدية في الأجل الطويل، ومنه فإن توقف النمو في الأجل الطويل سيكون أكيدا؛
- إذا كانت قيمة $(a>1)$ (مرونة إنتاج المعرفة أكبر من الواحد)، في هذه الحالة تكون العوامل المتراكمة لدالة الإنتاج ذات إرادات متزايدة، وبذلك تتحقق معدلات نمو كبيرة ومستمرة وغير منتهية؛
- إذا كانت قيمة $(a=1)$ (مرونة إنتاج المعرفة يساوي الواحد) في هذه الحالة تكون مجموع العوامل المتراكمة لدالة الإنتاج ذات إيرادات لثابتة، مما يؤدي إلى تواري الآلية الوقتية للنمو، إذ أن مسار النمو يتم في شكل معدل ثابت.

من خلال ما سبق يتميز نموذج رومر الأول للنمو الاقتصادي بمجموعة من الخصائص أهمها:

[1] عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي"نظريات النمو الذاتي– دراسة تحليلية نقدية"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2000 ، ص 44.

- يتولد عن المعرفة التكنولوجية وفرات خارجية تنتج من عملية الاستثمار في رأس المال المادي والبشري عبر التدريب بالممارسة وتحسين التجهيزات القائمة، والتي بدورها (عملية الإستثمار) تساهم في زيادة إنتاجية الشركة المعنية.
- خالف رومر فكرة سولو في تدخل الدولة للتأثير على عملية النمو الاقتصادي وأيَد دور السياسات الاقتصادية في دعم وتحفيز تراكم رأس المال والمعرفة مما يؤدي إلى معدلات نمو أعلى.
- للأزمات تأثير مستمر في مسار النمو، حيث أن حدوث أزمة سيؤثر على مخزون المعرفة والذي سيعكس على المدى الطويل مسار النمو، مما يعني حدوث الأزمات يؤدي للتفاوتات في معدلات النمو[1].

الفرع الثاني: نموذج رومر الثاني 1990 (تراكم المعارف والنمو الاقتصادي)

لبناء نموذجه الثاني للنمو الاقتصادي سنة 1990 والمتعلق بأهمية تراكم المعارف وأثرها على النمو الإقتصادي إعتمد رومر على تقسيم الاقتصاد إلى ثلاث قطاعات وهي[2]:

أولا- قطاع البحث والتطوير (Research Sector): يظم هذا القطاع المخترعين الذين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقا إنتاج المعارف والتي تكون في صورة سعر الشهادة أو براءة الاختراع والتي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطة، حيث أن هذه الأخيرة (براءات الإختراع) تجعل المعرفة أشبه بالسلع الخاصة التي يحظر قانونا استخدامها مباشرة دون دفع ثمنها.

ثانيا- قطاع السلع الوسيطية (Machine sector): يقوم بشراء شهادة الاختراع من قطاع البحث والتطوير، وتعتبر التكلفة المتصلة باستخدام المعرفة الجديدة (تكلفة شراء براءة الإختراع)

---

[1] سرسر عبد القادر، الإنفاق الحكومي ودوره في دعم النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2014،أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل إقتصادي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2019، ص 88.

[2] Bruno amable et Dominique guellec, Les théories de la croissance endogène, Revue d'économie politique, United States of America, Vol. 102, No:3 (mai - juin 1992), P336.

تكلفة محدودة للغاية، لكن الشركات ينبغي عليها أن تدفع كي تكتسب الحق في إنتاج السلع الجديدة المكتشفة، حيث تسمح هذه الأخيرة لكل مؤسسة من أن تنتج سلعة وسيطة.

ثالثا- قطاع السلع النهائية (***Final-out put sector***)**:** يعرض هذا القطاع سلع متجانسة في ظل وجود المنافسة التامة، وقد اعتبر رومر أن الحصول على منتجات هذا القطاع يكون بواسطة أربع مدخلات للإنتاج وهي رأس المال المادي، العمالة غير الماهرة (العامل الغير كفء)، رأس المال البشري، والتكنولوجيا، حيث تمثل كل منها نوعا من رأس المال1.

لذلك يؤكد رومر على أهمية قطاع البحث والتطوير وما يحقق تراكم المعارف من الإيرادات، سواءا كانت إيرادات خاصة تتمثل في بيع براءات الاختراع، أو إيرادات جماعية أعلى من الإيرادات الخاصة نظرا لما تؤدي إليه من آثار خارجية، كما يرى أن المساعدات التي تقدمها الدولة للبحوث تعتبر فعالة نظرا لأنها تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي[2].

ولقد أسس رومر نظريته النمو المبنية على تراكم المعارف استنادا إلى الفرضيات التالية[3]:

- الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح؛ ويبني رومر نموذجه إنطلاقا من لدالة الإنتاج التي تأخذ صيغة كوب دوغلاس، حيث تكون إرادات الحجم ثابتة $\left[\beta+(1-\beta)\right]$ ، وهي من الشكل: $Y = K^{\alpha}\left(AL_{Y}\right)^{1-\alpha}$

$$\Rightarrow Y = L_{Y}^{1-\alpha}A^{1-\alpha}K^{\alpha} \quad ; \quad (0<\alpha<1)$$

حيث أن: K : رصيد رأس المال A : رصيد الأفكار L : العمالة.

---

[1] كبداني سيد أحمد، مرجع سابق، ص 58.

[2] سرسر عبد القادر ، مرجع سابق، ص 89.

[3] Karline Pelier, propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, Une analyse cliométrique du modèle de Romer, université Montpellier **I**, p3, cite web consulté le 15/01/2021: http://www.lameta.univ-montp1.fr/download/DT/WP2003-23.pdf

- يتراكم رأس المال (K) مثلما هو في نموذج سولو،أي أنه:

$$\dot{K} = sY - \delta K$$

- العمل العائد الى اليد العاملة هو خارجي المنشأ ويكون بنسبة ثابتة:

$$\left(\dot{L}/L = n\right)$$

يرى رومر أنَّ أي باحث يسعى لإنتاج وتكنولوجيا جديدة بإستخدام واستغلال المعارف المتاحة، وهذا ما جعل علاقة التغير في حجم المعارف والأفكار الجديدة تساوي عدد الباحثين أو كمية العمل المخصصة للبحث (L_A)مضروبا في فاعلية البحث (γ)، وعليه:

$$\dot{A} = \gamma \cdot L_A$$

يتم تخصيص إجمالي اليد العاملة بين نشاطي البحث والتطوير والإنتاج:

$$L = L_A + L_Y$$

حيث أن (L_Y)هي الإنتاج المباشر، بينما (L_A) هي إنتاج الأفكار أو التكوين.

فإذا تم إفراض أن معلمة فعالية البحث أو المعدل الذي يتوصل به الباحثين إلى أفكارهم دالة في مخزون الأفكار $\left(\gamma = bA^{\rho}\right)$ حيث أن (b) و (ρ) ثوابت، فإنه:

- إنتاجية وفعالية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة إذا كانت $(\rho > 0)$.
- إنتاجية البحث تنخفض مع رصيد الأفكار الجديدة أكثر صعوبة الاكتشاف إذا كانت $(\rho < 0)$

وإذا تم فرض أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين فإن: $0 < \lambda < 1$; $L_A = L_A^{\lambda}$

حيث يكون عدد الإكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الاهتلاك المعرفي $(\lambda = 1)$، وبالتالي التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{A} = bA^{\rho}L_A^{\lambda}$$

كما يلاحظ أنه وبأخذ كل باحث على حدى فإن (γ)يعتبر ثابتا (مردودية ثابتة)، أما على المستوى الكلي فإن (γ) يتغير متأثرا بنشاط المجموعة (ظهور الآثار الجانبية)، مما يعني معاملة (A^{ρ}) بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد، بالرغم من أنه داخلي المنشأ بالنسبة للمجموعة.

و حسب رومر يتحقق النمو المتوازن في ظل ثبات عدد الباحثين وفق الشرط التالية:

$$g_Y = g_K = g_A$$

إن الإنتاج الفردي ورأس المال الفردي ومخزون المعارف يتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن، بمعنى أن غياب الرقي التقني سيؤدي إلى عدم وجود النمو الاقتصادي، فحسب المعادلة السابقة للتغير المعرفي، فإنه يصبح لدينا :

$$\frac{\dot{A}}{A} = b\frac{L_A^{\lambda}}{A^{1-\rho}}$$

وعلى طول خط النمو المتوازن يكون $\left(\frac{\dot{A}}{A} = g_A\right)$ ثابت، بعد الاشتقاق اللوغاريتمي ينتج ما يلي:

$$0 = \lambda\frac{\dot{L}_A}{L_A} - (1-\rho)\left(\frac{\dot{A}}{A}\right)$$

وبما أن معدل نمو السكان يساوي معدل نمو عدد الباحثين $\left(\frac{\dot{L}_A}{L_A} = n\right)$ فإنه يمكن كتابة:

$$g_A = \frac{\lambda n}{1-\rho}$$

وبالتالي في المدى الطويل $\left(g^*\right)$ يتحدد بعوامل دالة إنتاج المعارف، ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين، وحيث أنه عندما تكون $(\lambda = 1)$ و $(\rho = 0)$ أي غياب العوامل الخارجية، فـــإن: $\dot{A} = b\dot{L}_A$

فإذا كانت (b) ثابتة فإن (bL_A) يكون ثابتا هو الآخر، وعندما يؤول (t) إلى ما لانهاية فإن $(\dot{A})$ يؤول إلى الصفر، مما يعني عدم حدوث النمو إلا إذا ارتفع عدد الأفكار الجديدة مع الوقت، وهو ما يستلزم أن يكون (n) كبيرا بالكفاية، وهي الفرضية التي يصعب اختبارها لدى الدول

المتقدمة نظرا لأن (n) متناقصة أو ثابتة. وللخروج من هذا العائق فإن النموذج افترض أن

$(\rho = \lambda = 1)$ ومنه يصبح: $\dot{A} = bL_A A \Rightarrow \frac{\dot{A}}{A} = bL_A$

تبين هذه العلاقة أن إنتاجية الباحثين تتزايد مع الوقت حتى لو بقي عددهم ثابتا، أي يمكن أن نقول أن دالة إنتاج الأفكار تأخذ مسلكا للنمو الداخلي وهذا لأنها ذاتية التوليد ، وهو ما يجعل المقدار A ينمو دون توقف، وذلك نتيجة أن الإنتاجية الحدية للباحثين $(\delta \cdot L_A)$تتحدد على أساس مخزون المعرفة المتوفرة للباحث، فكلما كان هذا المخزون معتبرا زادت الإنتاجية الحدية للباحثين وتولدت الأفكار دون توقف.

وفي هذا السياق يأكد رومر في نموذجه على أهمية مخزون المعرفة (A) في عملية التراكم، خلافا لخطية العلاقة بين التقدم المعرفي $(\dot{A})$ وعدد الباحثين التي لا يعدها شرطا أساسيا.

من خلال ما سبق تتضمن أهم النقاط التي يتناولها نموذج رومر في إعتبار قطاع البحث والتطوير وما يحقق تراكم المعارف المحرك الرئيسي لإدامة النمو وذلك من خلال إكتشاف الأفكار الجديدة تؤدي إلى رفع إجمالي مخزون المعرفة في الإقتصاد، وهو ما يؤدي إلى إستدامة النمو الإقتصادي[1]، لذلك يجب أن تكون السياسة العامة الهادفة إلى تسريع النمو الاقتصادي قائمة على أساس تشجيع النشاط البحثي وليس على عملية الاستثمار، كما يرى أن المساعدات التي تقدمها الدولة للبحوث تعتبر فعالة نظرا لأنها تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، أما أهم الانتقادات الموجهة للنموذج فتتمثل في عدم القدرة على قبول فرضية رومر بأن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي تتزامن مع نفس معدل الزيادة في عدد الباحثين، فقد شهدت العديد من دول العالم خاصة الدول الغربية منها زيادة في عدد الباحثين دون أن يؤدي ذلك إلى تطور مماثل في النمو

[1] Guellec dominique et Ralle Pierre, les nouvelles théories de la croissance, Éditions LA Découverte, cinquième édition, paris, 2003, P:73.

الاقتصادي، كما أن هذا النموذج أنه غير مناسب في الدول النامية، لأن إنتاج ابتكارات جديدة لا يمكن تطبيقه بسبب إنخفاض مستوى رأس المال البشري في هذه الأخير[1].

المطلب الثاني: نموذجي روبيلو ولوكس للنمو الداخلي

كغيرهم من العديد من الإقتصاديين الذين سبقوهم سعى كل من روبيلو و لوكاس إلى تفسير النمو الإقتصادي وذلك من خلال بناء نماذج لتفسير هذه الظاهرة الإقتصادية، حيث سارا (روبيلو ولوكاس) في نفس المنطلق الذي إعتمده رومر في تفسير النمو بإعتباره ظاهرة داخلية المنشأ.

الفرع الأول: نموذج AK للنمو الإقتصادي:

يعتبر نموذج AK لـ Robelo أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي جائت لتعالج أحد أهم مشاكل التي عانت منها نماذج النمو النيوكلاسيكية والمتمثل في المشكل انخفاض النمو على المدى الطويل وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة إنتاجية رأس المال، فالإستثمار في رأس المال المادي والبشري حسب روبيلو يمكن أن يحدث وفرات وتحسينات خارجية تزيد من المكاسب الخاصة والتي تعوض تناقص العوائد، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج **AK** إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي دالة الإنتاج المعتمدة في نموذج الخطي هي كالتالي[2]:

$$Y = AK.....(1)$$

Y :حجم الإنتاج، A : مقدار التقدم التكنولوجي السائد، K : رصيد رأس المال

تصبح حسب **روبيلو** فكرة تناقص غلة الحجم أكثرا قبولا في حال ما إذا كان K متضمنا لعنصر رأس المال البشري أي العمالة، وبالتالي تقودنا هذه الدالة إلى وضع أين يكون فيها العائد ثابت.

---

[1] سرسر عبد القادر، ،مرجع سابق، ص ص80 90.

[2] Robert J. Barro ,Xavier Sala-i-Martin, ECONOMIC GROWTH, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, United States of America, second edition, 2004, P 63.

تراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج" سولو" أي أن:

$$\dot{k} = sY - \delta k \ldots\ldots\ldots 2$$

مع افتراض أن عدد السكان ثابت أي: $\dot{L} = nL = 0$

من (1) و (2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية: $\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta \ldots\ldots\ldots 3$

أو: $\frac{\dot{k}}{k} = s\mathrm{A} - \delta \ldots\ldots\ldots 4$

يعبر s عن معدل الادخار، وعليه وبالعودة إلى نموذج " سولو" مع مراعاة فرضيات نموذج AK فإنه يمكننا رسم الشكل:

الشكل رقم (04) :شكل توضيحي لنموذج **AK**

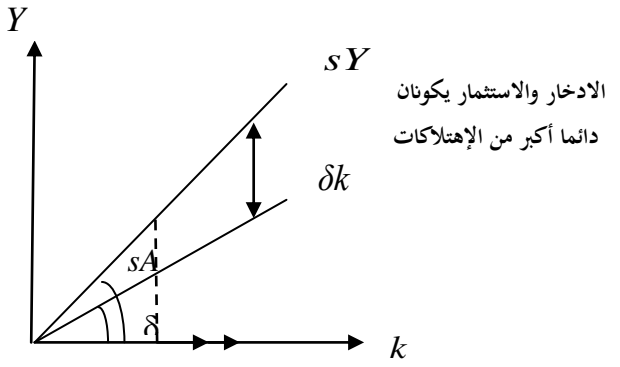

المصدر :البشير عبد الكريم ، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري، ورقة بحثية مقدمة إلى منتدى الاقتصاديين المغاربة حول: تطورات نظريات النمو الاقتصادي، ص15.

يوضح الخط δK مقدار الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sY فيعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج AK.

مع إفتراض أن اقتصادا ما يبدأ من النقطة K_0، ففي نموذج **AK** يتميز تراكم رأس المال بمردودات ثابتة خلافا لحالة نموذج" سولو" الذي رأيناه سابقا حيث كان تراكم رأس المال خاضعا

للمردودات المتناقصة (α <1)، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها والتي بعدها، وتكون دائما مساوية لـ A، حيث: $\frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$ و $A = \frac{Y}{K}$

و بالتالي: $g_Y = \frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta$

توضح المعادلة الأخيرة كيف يتحدد معدل النمو الإقتصادي (g_Y) لأي إقتصاد ما، حيث أنه لما يكون ($sA > \delta$) وبغض النظر عن طبيعة العامل التكنولوجي داخليا كان أم خارجي فإن الإقتصاد يحقق معدل نمو إيجابي، وبالتالي فإن النمو الإقتصادي هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار–الادخار– ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي[1].

إنطلاقا مما سبق نجد أن إسهامات نموذج AK هو أن رأس المال يتراكم بمردودية ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة، مما يجعل النمو الاقتصادي داخلي المنشأ في المدى الطويل، وعلى علاقته مع نسبة الإدخار، فبغية تحفيز النمو الاقتصادي فما على الدولة إلى اختيار السياسات الاقتصادية التي من شأنها دعم معدلات الإدخار فيها[2].

واجه هذا النموذج العديد من الإنتقادات فيما يخص تركزه على فرضية غياب تناقص غلة الحجم لعنصر رأس المال، إلا أن بناءه (النموذج) علي مفهوم أوسع لرأس المال الذي يتضمن المعرفة وتقنيات الإنتاج، وعدم إقتصاره على المفهوم التقليدي لرأس المال والمتضمن للتجهيزات والآلات، الأراضي والمباني وهو ما جعل فرضية ثبات غلة الحج أقرب إلى الواقعية.

[1] البشير عبد الكريم، مرجع سابق ص15.

[2] سرسر عبد القادر، مرجع سابق، ص 91 96.

الفرع الثاني:نموذج لوكاس للنمو الاقتصادي (1988):

معتمدا على أفكار كل من (1962 Arow) و(Uzawa 1965) حاول لوكاس بناء نموذج يبين من خلاله المحددات الداخلية للنمو الاقتصادي، ومكزا على المكانة الخاصة التي يحتلها رأس المال البشري، فقد نظر لوكاس إلى العنصر البشري على أنه أهم عنصر في العملية الإنتاجية، حيث حاول ربط الدور الذي يلعبه تكوين رأس المال البشري في عملية النمو الاقتصادي.

إن الفكرة الأساسية التي إنطلق منها لوكاس هي أن الأفراد في وضع إخيار بين طريقتين لإنفاق وقتهم، إما تخصيصه لتموين العمل لإنتاج الناتج، أو إنفاقه من أجل تراكم رأس المال البشري بغرض زيادة كفاءاتهم العملية لرفع مستوى إنتاجيتهم مستقبلا، فحسب لوكس كلما وجد مستوى أعلى من رأس المال البشري كلما أنتج أكثر، وبالتالي أن الإقتصاد سينمو بمعدل أسرع.

هذا وتتمثل أهم الفرضيات التي يقوم نموذج لوكاس للنمو عليها فيما يلي[1]:

– يتكون الاقتصاد من قطاعين، يقوم الأول وبالاعتماد على رأس المال المادي والبشري بإنتاج السلع والخدمات، أما القطاع الآخر مخصص لعملية تكوين وتطوير رأس المال البشري؛

– تعتمد الوتيرة التعليمية لأي فرد على الوقت الذي يخصصه للتعلم ومهاراته التدريسية؛

– لا يوجد فرق بين الأفراد في المستوى التعليمي المقدم لهم.

يمكن توضيح نموذج لوكاس للنمو الاقتصادي من خلال معادلتين، تفترض المعادلة الأولى أنه إذا كان h يمثل الرأس المال البشري للعون الإقتصادي في الفترة الحالية، وكان u الجزء المقتطع من وقت هذا العون والذي يخصصه للإنتاج الحالي فإن إنتاج السلع يظهر على شكل دالة كوب دوجلاس والتي تأخذ الشكل التالي: $y = k^{\beta}(uh)^{1-\beta}$

[1] Ahmed Zakane, dépenses publiques productives, croissance a long terme et politique économique – essai d'analyse économétrique appliquée au cas d'Algérie-, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger, 2002-2003, P. 109.

حيث أن: y: حجم الناتج الجاري؛ h: رأس المال البشري؛ k: رأس المال المادي

يتطور رأس المال المادي مع مرور الوقت بنفس الوتيرة التي تشهدها ذات المتغيرة في نموذج سولو، حيث أن الإستثمار يمثل الجزء غير المستهلك من الإنتاج $(\dot{k} = y - c)$.

أما المعادلة الثانية للنموذج فتبين كيفية تطور رأس المال البشري أو طريقة إكتساب المعرفة، وحسب لوكاس هنالك طريقتين لذلك: الأولى، يتعلم الأفراد عندما يدرسون، وبالتالي فإننا نربط تراكم رأس المال البشري بالوقت الذي يقضونه دون عمل؛ أما الطريقة الثانية، فيتراكم رأس المال البشري من خلال التدريب على العمل، وبهذا سيربط بوقت العمل، وحسب لوكس "Lucas" فإن الفرد يكرس جل وقته بين العمل وتراكم رأس المال البشري ولا وجود لوقت آخر، ومنه يكون تراكم رأس المال البشري على الشكل الخطي التالي[1] :

$$\dot{h} = \delta h(1-u),\ \delta > 0$$

حيث أن: $\dot{h}$: تراكم رأس المال البشري؛ $(1\text{-}u)$: الوقت المخصص للتعليم

δh: مخزون رأس المال البشري؛ δ :إنتاجية رأس المال البشري في عملية إنتاج المعرفة.

يعتمد نموذج لوكاس على القاعدة الأساسية القائلة بأن جميع مدخلات الإنتاج هي ذات عوائد ثابتة وتراكمية، بما في ذلك رأس المال البشري الذي من المرجح أن يحقق نموًا ثابتًا بمرور الوقت، وذلك من خلال قرار الأعوان الاقتصاديين المفاضلة بين المشاركة في العملية الإنتاجية أو الإستثمار في تدريبهم الخاص، وهو الأمر المرهون بالوقت المخصص لكليهما، إذن يجب أن نبحث عن التخصيص الأمثل لهذا الوقت حتى لا يكون هناك عائق أمام عملية النمو الاقتصادي في الوقت الحالي، وبما يضمن أيضًا كفاءة عملية التكوين والتي تظمن نمو مستقبلي، وعليه

[1] Barry W. Ickes , Endogenous Growth Models, Department of Economics Penn State University Park, PA 16802, Spring 1996, PP 20-21.

سيسمح وجود تخصيص أمثل للوقت الاقتصاد من تحقيق نمو مستقر ومنتظم ومستدام على المدى الطويل، ويأخذ معدل النمو في هذه الحالة الصيغة التالية[1]:

$$g = \frac{\dot{h}}{h} = \delta(1 - u^*)$$

حيث يمثل u^* التخصيص الأمثل لوقت الأفراد، والذي يمكن الحصول عليه بتعظيم دالة المنفعة للفرد والتي تكتب من الشكل:

$$U = \int_0^{\infty} e^{-\rho t} \frac{C^{1-\sigma} - 1}{1-\sigma} dt$$

$$\overset{*}{U} = \frac{1}{\delta + (\beta\delta)^{\frac{1}{\sigma}}}$$

حيث أن: (ρ) يمثل زمن التفضيل للزمن الحاضر، (δ): تمثل مرونة الإحلال الزمنية ومع الأخذ بعين الاعتبار المعادلات الأولى والثانية وكذا علاقة الإستثمار $(\dot{k} = y - c)$، فإن الوقت المخصص لتراكم رأس المال البشري سيعتمد أساسا على القيم التي تأخذها كل من (ρ) و (δ) أما معدل النمو الاقتصادي فيرتبط إيجابيا مع الوقت المخصص للتكوين ما دام أن $(\delta > 0)$.

بإهمال الآثار الخارجية (externalité) والمردودية السلمية المتزايدة على النشاط الإنتاجي يكون معدل النمو للتوازن اللامركزي هو الأمثل، بحيث أن المردودية الحدية للاستثمار تساوي إلى β، وبتطبيق قاعدة Keynes Ramsey نجد أن:

$$g_e = g_o = \beta - \theta$$

من خلال تركيزه على عنصر رأس المال البشري لاحظ لوكاس أن أي فرد سيتأثر حتما بالأفراد المحيطين به بغض النظر عن مستواه الخاص من رأس المال البشري، وبالتالي أوجد أن هذا

[1] PHilipe Aghion and Peter Howitt, the economic of growth, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2009, P293.

الأخير(رأس المال البشري) يولد آثار خارجية على نشاط الإنتاج، لذلك دمج لوكاس معلمة التأثير الخارجي لرأس المال البشري في دالة الإنتاج السابقة لتصبح من الشكل:

$$y = k^{\beta}(uh)^{1-\beta}h_a^{\gamma}$$

حيث تشير $\left(h_a^{\gamma}\right)$ إلى متوسط رأس المال البشري للأفراد الآخرين المنتمين إلى نفس المحيط.

وبافتراض $(h_i = h_a)$ لأن الرفع من مستوى المهارة سيسمح للفرد بتطوير ليس فقط كفاءته الخاصة به وإنما يزيد من كفاءة الأفراد الآخرين، وبما أنه لا يوجد تباين أو اختلاف بين الأفراد في المستوى التعليمي أي أنه سيكون رأس المال البشري الفردي مساوي لمتوسط رأس المال البشري للأفراد الآخرين، حيث أن هذا يفسر عملية النمو الداخلي الناتجة عن عامل رأس المال البشري.

في هذه الحالة معدل النمو للتوازن غير الممركز هو أعظمي ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\begin{cases} g_e = \left[\dfrac{1-\beta-\gamma}{1-\beta}\right]\sigma(\beta-\theta) \\ g_o = \sigma\left[\dfrac{1-\beta-\gamma}{1-\beta}(\beta-\theta)\right] \end{cases}$$

– نلاحظ أن عدد الأفراد (N) لا يتدخل كون أن رأس المال البشري يبقى دائما سلعة خاصة؛

– كما نلاحظ$(g_e < g_o)$ وهو ما يبين الطرق والكيفيات التي يمكن للدولة أو السلطات العمومية أن تتدخل بها كأن تأخذ على عاتقها تخصيص جزء من ميزانيتها لقطاع التربية.

إنطلاقا مما سبق تمكن لوكاس من طرح فكرته حول وجود فوارق بين الدول المتقدمة(الغنية) والدول المتخلفة (الفقيرة) والتي أرجعها إلى مسألة الاهتمام بعنصر رأس المال البشري، وذلك من حيث عملية التكوين التي تعطى حيز أكبر من الرعاية في الدول المتقدمة مقارنة بالدولة النامية[1*].

[1] سرير عبد القادر، مرجع سابق, ص 93.

* لمعلومات أكثر حول نموذج لوكاس:

Lucas, R.E., "On the Mechanics of Economic Development," Journal of Monetary Economics,Vol 22, 1988.

خاتمة الفصل:

بعد التطرق في هذا الفصل لأهم المضامين المتعلقة بالأطر النظرية للنمو الإقتصادي يمكن تلخيص أهم النقاط المتناولة فيما يلي:

– رغم الإختلاف في إيجاد تعريف موحد للنمو الإقتصادي، إلا الباحثين الإقتصاديين يجمعون على أن النمو الإقتصادي ما هو إلا ظاهرة إقتصادية تعبر عن زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي الى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،

– هنالك العديد من النظريات الكلاسيكية التقليدية التي تميزت بتركيزها على الجانب النظري حاولت تفسير النمو الإقتصادي، فآدم سميث دعى لتقسيم العمل وتحييد دور الدولة لتحقيقه، بينما دافيد ريكاردو الذي بحث في تناقص عوائد القطاع الزراعي وحث على حرية التجارة ، أما مالتوس فقد أكد على أهمية زيادة رأس المال المستثمر لتحقيق النمو الإقتصادي.

– عملت نماذج النمو النيوكلاسيكية وعلى رأسها نموذج سولو على تفسير النمو الإقتصادي، والذي أرجع حدوثه الى توليفة فنية لحصص العمل ورأس المال، كما أكد أن معدل النمو سيكون معدوما على المدى البعيد، ولتفادي ذلك أدخل سولو في نموذجه الثاني معامل التقدم التقني الذي يسمح بتحقيق النمو المستديم.

– بينما نماذج النمو الحديثة فقد أرجعت حدوث النمو إلى عوامل داخلية، حيث إعتبر رومر عامل التدريب كأحد العوامل المحفزة لعملية النمو في نموذجه الأول، أما نموذجه الثاني فكان حول دور تراكم المعارف في بناء وتفسير نمو، بينما لوكاس فقد نظر إلى العنصر البشري على أنه أهم عنصر في العملية الإنتاجية، حيث حاول ربط الدور الذي يلعبه تكوين رأس المال البشري في عملية النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

المقاربة النظرية للتنويع الإقتصادي

تمهيد

يعد موضوع التنويع الاقتصادي من بين أهم المواضيع الاقتصادية وأكثرها تداولا وهذا لما يحققه من مزايا إقتصادية خاصة للدول التي تعتمد على قطاع واحد لتحقيق إرادتها، فتطبيقه يساهم في تحقيق النمو والتنمية الإقتصادية، كما يساهم في الاستقرار الإقتصادي والإستدامة المالية، وذلك بحمايته للإقتصادات من الصدمات الخارجية والأزمات التي تحدث في الأسواق العالمية، كما يساهم التنويع في تحقيق التوازنات الهيكلية في الاقتصاد، ويقضي على البطالة ويحمي الدول من التبعية للخارج،

ونظرا لهذه الأهمية زاد الإهتمام به كموضوع في الأدبيات والبحوث الإقتصادية، فظهرت العديد من النظريات المفسرة له فمنها ما تدعو إلى تحقيقه ومنها ما تعارضه وتدعو للتركيز الإقتصادي، كما ظهرت العديد من الدراسات التي بينت سبل قياسه وأهم انواعه، ضف الى ذلك ظهرت العديد من الاستراتيجيات التي بينت طرق تحقيقه، وسبل الوصول إليه والإستفادة من مزاياه، وهذا إنطلاقا من التجارب الدولية، والدراسات النظرية.

وفي ظل الطرح السالف الذكر والعديد من الدراسات الإقتصادية وللإلمام بموضوع التنويع الإقتصادي إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: التنويع الإقتصادي، الأسس والمفاهيم.

المبحث الثاني: أنواع التنويع الإقتصادي، محدداته، وطرق قياسه.

المبحث الثالث: إستراتيجيات تحقيق التنويع الاقتصادي.

المبحث الأول: التنويع الإقتصادي، الأسس والمفاهيم.

يعتبر التنويع الإقتصادي عنصرا أساسيا لتحقيق النمو والتنمية الإقتصادية، حيث ينقل إنتاج البلد من من إقتصاد ضعيف ومركز قائم على مصادر محدودة من والموارد ومعرض للصدمات الخارجية إلى إقتصاد ذو هيكل إنتاجي وتجاري أقل تركيزا وأكثر تنوعا مستقر ومحمي من الصدمات الخارجية التي تقوض عملية النمو والتنمية الإقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الإقتصادي والمصطلحات المشابهة له

يعد مصطلح التنويع الإقتصادي من بين أكثر المصطلحات تداولا وشيوعا في الآونة الاخيرة، وقد إرتبط إستخدامه في كثير من المرات بالأزمات الاقتصادية خاصة التي تؤثر على الدول التي تعتمد على المصدر الواحد في تحقيق إراداتها، وقد تنوعت وتباينت التعريفات المرتبطة به وذلك حسب الإقتصادي الذي عرفه أو القطب الذي ينتمي إليه (إشتراكي أو رأس مالي)، كما ظهرت العديد من المصطلحات المشابهة له، والمرتبطة به.

الفرع الأول: مفهوم لتنويع الإقتصادي

يعتبر مفهوم التنويع الاقتصادي من المفاهيم الحديثة التي ظهرت مؤخراً على الساحة الاقتصادية، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى ضرورة تطبيقه خاصة في الدول التي تعتمد على المورد الوحيد عامة والمواد الناضبة خاصة لما لها من تأثير واضح على إستدامة النمو الاقتصادي وتعزيز صلابة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية.

التنويع الإقتصادي لغة والذي هو باللغة الإنجليزية Diversification يعتبر إسم مصدر نوَّع، ينوع، تنويعا، فهو منوِّع، ونوع الأشياء أي صنفها وجعلها أجزاء أو مكونات مختلفة[1].

[1] معجم المعاني الجامع، موقع إلكتروني ، تاريخ الزيارة: 10-06-2021، على رابط:
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%B9/

وأما إصطلاحا فلا يوجد تعريف محدد للتنويع الاقتصادي، بل يوجد العديد من التعاريف، ويرجع هذا التعدد لمنظور الشخص والزاوية التي ينظر بها إلى هذه الظاهرة.

فبالنسبة للسياسات الإقتصادية يعتبر التنويع " هو عملية تطوير سياسات تقلل الإعتماد على صناعة أو قطاع واحد (مثل الإعتماد على المواد الأولية الغير مصنعة كالنفط) من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وعائدات التصدير، والإرادات الحكومية"[1].

أما في الإستثمارات المالية يعتبر التنويع " أحد السياسات الإستثمارية لإدارة المخاطر يوزع من خلالها الفرد أمواله المستثمرة كمحفظة إستثمارية على أوراق مالية أو أسواق أو صناعات مختلفة من أجل تقليل المخاطر أو التقلبات، فالمحفظة المكونة من استثمارات مختلفة ستحقق في المتوسط عوائد أكبر وستشكل مخاطرة أقل من أي استثمار فردي ضمن تلك المحفظة المعينة"[2].

كما يشير التنويع في الاقتصاد السياسي عادة إلى الصادرات، وعلى وجه التحديد إلى السياسات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من سلع التصدير التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار والحجم أو الانخفاضات العالمية[3]؛ ومن ناحية المفاهيم يعتبر التنويع الاقتصادي أشمل من تنويع الصادرات، فالتنويع الاقتصادي يستلزم مساهمة جميع القطاعات الإقتصادية بما في ذلك تنويع الصادرات، وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتنمية الزراعية[4].

---

[1] Ashraf Mishrif, Yousuf Al alushi, Economic Diversification in the Gulf Region-The Private Sector as an Engine of Growth-,Gulf Research Centre Cambridge, Institute of Middle Eastern Studies, London, United Kingdom, 1st Edition, 2018, P 04.

[2] Nick Lioudis, The Importance of Diversification, Investopedia, website: Updated 29-01- 2021, Visited at 10-06-2021, in link : https://www.investopedia.com/investing/importance-diversification/

[3] Hvidt Martin, Economic diversification in Gulf Cooperation Council (GCC) countries: Past record and future trends, Kuwait programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, London School of Economics and Political Science, Issue No. 27, 2013, p 4.

[4] World Bank, "Economic Diversification Guidance Note", Trade and Competitiveness Global Practice Available, 2017, P 1,visited at:12-06-2021, in link: http://ieg.worldbankgroup.org/sites/default/files/Data/reports/EconomicDiversification.pdf

وعرَفت منظمة الأمم المتحدة التنويع الإقتصادي على أنه "عملية تحويل الإقتصاد من حالة الإعتماد على مصدر واحد للدخل، إلى مصادر متعددة موزعة على القطاعات المختلفة وهذا من أجل مواجهة التقلبات في أسعار المنتجات في الأسواق العالمية، وكذلك نمو الصادرات، محاربة الفقر، وخلق فرص عمل"[1].

وفقًا للبنك الدولي يعتبر التنويع الإقتصادي" التوجه بالإنتاج المحلي نحو أنشطة جديدة داخل القطاعات وفيما بينها وهذا بدوره يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد وتحسين الإنتاجية الإجمالية، وتوفير الوظائف، وهو أمر ذو أهمية خاصة في الاقتصادات التي تهيمن عليها الموارد مع وجود عدد كبير من الشباب وارتفاع معدلات البطالة في المقابل"[2].

كما يعرف التنويع على أنه" العملية التي لا تسمح للإقتصاد بأن يكون خاضعا وبشكل مفرط للقطاعات الإقتصادية المتخصصة في تصدير الموارد الطبيعية الخام، وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة، بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد"[3].

وبشكل عام يعتبر التنويع الإقتصادي من بين أهم السياسات الإقتصادية المعقدة والطويلة الأجل التي تتطلب تغيرات هيكلية في الإقتصاد والرامية إلى نقل البلد من هيكل إنتاجي وتجاري أقل تركيزا وتنوعا وعرضة للصدمات الخارجية، إلى إقتصاد قوي ومتين مبني على تخصيص أفضل للموارد وتحسين الإنتاجية الإجمالية، وذلك من خلال الإتجاه بالإنتاج المحلي نحو أنشطة جديدة داخل أو

[1] United Nation report, Economic Diversification, second issue, 2017, P12, Visited at 10-06-2021, at: https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/42399/FOCUSIssue2Apr-Jun2017.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[2] OECD/WTO, Aid for Trade at a Glance 2019: Economic Diversification and Empowerment, OECD Publishing, Paris, 2019, p 1, Visited at 10-06-2021 : https://doi.org/10.1787/18ea27d8-en .

[3] باهي موسى، التنمية المستدامة والتنويع الإقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة دكتوراه،تخصص إقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة باجي مختار، عنابة،الجزائر، 2019، ص 129.

بين القطاعات، وذلك من خلال استغلال جميع الموارد المحلية وطاقات الإنتاج لضمان تراكم القدرات الذاتية القادرة على توليد موارد متجددة، والوصول إلى مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلية وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث أن التنويع يعد من الأولويات التي تترجم الإهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة للخارج، كما لا يعني إفراد هذه الأولويات التقليل من أهمية المساعدة على النهوض بقطاع الموارد الأولية الخام كتصنيعها، وتنمية مصادرها وترشيد استخداماتها.

الفرع الثاني: أهم المصطلحات المتعلقة بالتنويع الإقتصادي

ظهرت العديد من المصطلحات المرتبطة بالتنويع الإقتصادي والمشابهة له، وأبرزها ما تم تداوله في منشورات موقع أطلس التعقيد الإقتصادي التابع لمركز التنمية الدولي في لجامعة هارفارد والتي يديرها فريق مستقل من الاقتصاديين، وأهم هذه المصطلحات:

أولا- التعقيد الإقتصاديEconomic Complexity : يمثل التعقيد الإقتصادي مقدار المعرفة والتقدم التكنولوجي في بلد ما والتي يعبر عنها في تكوين الصناعي وبالمنتجات التي يصنعها هذا المجتمع[1]، كما يُحسب التعقيد الاقتصادي لبلد ما بناءً على تنوع الصادرات التي ينتجها البلد وإنتشار هته المنتجات في كل مكان، أو عدد البلدان القادرة على إنتاجها (وتعقيد تلك البلدان)؛ ويتم قياس التنويع الإقتصادي بمؤشر التعقيد الاقتصادي **(ECI)*** والذي يعتبر مقياس شاملا لخصائص إنتاج أنظمة اقتصادية عادة ما تكون بلدان بأكملها، الهدف من هذا المؤشر هو شرح نظام اقتصادي ككل بدلا من مجرد مجموع أجزائه.

[1] Nicolas Peridy et al , La complexification des systèmes productifs comme vecteur de transition économique dans les MENA et le rôle des politiques de court term, Forum Euroméditerranéen des Instituts de Sciences Économiques, Femise Research papers, 2018 ,P 2.

* ECI :Economic Complexity Index

ثانيا- تعقيد المنتج Product Complexity (PC): يقصد بتعقيد المنتج مقدار المعرفة الإنتاجية التي يتطلبها المنتج في حد ذاته، وكذلك مستوى إنتاجية عوامل إنتاجه (الموارد، التطور التكنولوجي، البحث والتطوير ..الخ)، وفي هذا السياق، يكون المنتج معقدًا عندما يتطلب مستوى عالٍ من من المعرفة لإنتاجه وتصدير[1]، كما يسمح المنتج المعقد لمنتجيه بالحفاظ على مستوى معّين من المنافسة على مستوى الأسواق الدولية، وبالتالي فإن المنتجات المعقدة هي المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي العالي ومهارات إنتاجية معقدة والتي ترتبط بالدول ذات الدخل المرتفع على حساب الدول ضعيفة الدخل[2].

ثالثا- تنوع الصادرات: إن إمتلاك الدولة مقدار وتنوع في المعرفة يمكنها من إكتساب هيكل إنتاجي متنوع ومعقد ينعكس هذا التنوع في عدد المنتجات التي ينتجها هذا المجتمع والمنتجات التي يمكنه تصديرها، ويعد تنوع الصادرات أحد مقاييس التعقيد والتنوع الاقتصادي، ولهذا السبب فحسب Hummels وKlenow[3] لا تقوم الدول الغنية بتصدير عدد أكبر من المنتجات فحسب بل تقوم أيضًا بتصدير مجموعة متنوعة من نفس المنتج.

رابع- إنتشار الصادرات: يرتبط إنتشار الصادرات بعدد المنتجات المصدرة في بلد ما وعدد البلدان التي تصدر هذه المنتجات، فكلما قل العدد(عدد الدول المنتجة لهذه المنتجات) دل ذلك على أن القدرات المطلوبة لإنتاجها لا تتوفر عليها أغلب الدول، كما أن المعرفة الموجهة لإنتاج تلك المنتجات متخصصة ومعقدة وكذلك الهيكل الإنتاجي لتلك البلدان، لذلك نجد أن الدول

[1] Atlas of Economic Complexity, visited at:12-06-2021: https://atlas.cid.harvard.edu/glossary

[2] Cyrielle Gaglio , Compétitivité, Sophistication et Espace-Produit Une application aux exportations françaises, Thèse de doctorat, Université Côte d'Azur, France, 2017, P 49.

[3] David Hummels, Peter Klenow, The Variety and Quality of a Nation's Exports, American Economic Review, Vol 93, N° 03, 2005,P 704.

المتنوعة بشكل أساسي في المنتجات غير المنتشرة في الأسواق الدولية هي دول الأكثر تنوعًا وتعقيدًا في هيكل إنتاجها[1].

المطلب الثاني: أهمية ومزايا التنويع الإقتصادي وصعوبات تحقيقه

يعد التنويع الإقتصادي من بين أهم السبل الرامية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي وتنويع الموارد، بالإضافة إلى الإستدامة المالية، وحماية الإقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية، لكن رغم هذه المزريا إلى أنه هنالك العديد من الصعوبات والمعيقات حالة دون تحقيقه وكانت سببا في فشل تجارب العديد من الدول.

الفرع الأول: أهمية ومزايا التنويع

إستُخدم التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحويل الاقتصاد من استخدام مصدر واحد إلى مصادر متعددة للدخل موزعة على عدة قطاعات، حيث كان الهدف دائمًا هو تحقيق عدة أهداف إستراتيجية سواءا كانت إقتصادية أو إجتماعية، كتحسين الأداء الاقتصادي لتحقيق النمو المستدام، والحد من التعرض للصدمات بسبب تقلب أسعار المنتجات في السوق الدولية، وخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر، بالإضافة الى العديد من الأهداف التي والتي نذكر بعضها على النحو التالي[2]:

أولا- النمو الاقتصادي المستقر والمستدام: الهدف من التنويع الاقتصادي في البلدان ذات المصدر الواحد هو تعزيز النمو الاقتصادي، حيث من المعروف أن النمو الاقتصادي في البلدان التي تعتمد على المورد الواحد يعتمد على الإنتاج وزيادة هذا المورد، وبالتالي هو نمو غير مستقر وغير دائم وطويل الأمد، لأنه يعتمد على مصدر واحد يتعرض لمخاطر تقلبات الأسعار كسلعة

[1] فريدة لرقط، محدودية مؤشرات نظرية التعقيد الإقتصادي في التنبؤ بإمكانية تنويع الصادرات: دراسة حالة صادرات الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 01، 2021، ص 433.

[2] United Nations,The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures, Technical Paper By the Secrrtariat , Framework Convention on Climate Change, 2016, P 07.

عالمية لا يمكن السيطرة عليها من قبل منتجيها، ومن هذا المنطلق يعتبر التنويع الاقتصادي من من أهم إستراتيجيات تحقيق النمو الاقتصادي الذي يلافي ويعوض ما يمكن أن يؤدي إلى انهيار النمو إذا كان مربوطا بإرادات إنتاج مورد واحد، فالتنويع يجعل النمو قوياً ومقاوماً للانهيار[1].

ثانيا- الاستدامة المالية: إن تمويل المتطلبات المالية المتنوعة بالاعتماد على مورد مالي واحد لا يمكن تحقيقه، حتى لو تم استيفاء هذا التمويل لتلبية هذه المتطلبات فهو فقط على المدى القصير أو ربما المتوسط، فالمورد الوحيد وخاصة الريع يتم التحكم فيها دوليًا ولا يمكن أن تسيطر عليها الدولة المنتجة، بالإضافة إلى أن موارده غير مستقرة وتتأرجح بين الصعود والهبوط اعتمادًا على التغيرات الدولية، وإنطلاقا من هذا فإن المالية العامة للدولة أيضا تعاني من التقلبات التي تؤثر على إيراداتها، وهو ما يؤثر على برامج التنموية ويحتم اللجوء إلى إيرادات غير عادية مثل القروض أو الإصدارات النقدية والمساعدات والمنح الدولية، مما يعني أن الدولة لا تتمتع بالاستدامة المالية، لذا أصبحت الاستدامة المالية أحد أهداف التنويع الاقتصادي من خلال البحث عن عائدات تتميز بالإستدامة والاستمرارية لتمويل أنشطتها الآنية والمستقبلية دون الضرر بحقوق الأجيال اللاحقة.

ثالثا- تحسين التجارة الخارجية: يهدف التنويع الاقتصادي إلى تحسين التجارة الخارجية للصادرات والواردات، فاعتماد الاقتصاد على مورد واحد في التعامل مع العامل الخارجي من حيث الصادرات مع الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية متطلباته المحلية بشتى الطرق هو الأمر الذي يؤدي الى اختلال التوازن ويترك العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد مثل نضوب احتياطيات الموارد المحدودة والاحتياطيات الأجنبية، ناهيك عن تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات

[1] Heba Abdel Moneim, The Performance of Arab Economies over the Past Two Decades: Stability Profiles and Policies, Arab Monetary Fund, 2012, p 08.

وتمويل عملية التنمية الاقتصادية[1]، ولهذا يعتبر التنويع الإقتصادي من بين أهم السياسات التي تحمي التجارة الخارجية من التعطل جراء إعتماد الاقتصاد على مصدر واحد للتصدير ويكمن من تحسين الأداء الإقتصادي مع العالم الخارجي، ضف الى ذلك أن إتباع البلد لسياسات التنويع الإقتصادي كسياسة االتصنيع لإحلال الواردات من شأنه أن يمنحها إستقلالية عن العالم ويحمي إقتصاده من الأزمات العالمية، ويوفر متطلبات السوق المحلية، ويرفع للقدرة التنافسية للمنتجات المحلية.

رابعا- تقليل المخاطر الاستثمارية: بينت العديد من الدراسات الأكاديمية الدور الذي يلعبه التنويع الإقتصادي كأحد أهم إستراتيجيات زيادة معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال تقيل المخاطر وزيادة التنمية المالية عبر الفرص الإستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية في مناطق مختلفة، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها[2]، فالعوائد الاستثمارية تتأثر سلبا بالظروف الطبيعية (الفيضانات والزلازل، والحرائق)، والدولية (النزاعات المسلحة والحروب والاحتكارات) والتي قد تلحق أضراراً فادحة في إنتاج وتسويق واستهلاك بعض المنتجات، لذلك فإن تنويع الاستثمارات على عدد كبير من المنتجات وتوزيعها على عدة مناطق يقلص من المخاطر الاستثمارية ويزيد من عوائدها[3].

خامسا- حماية الإقتصاد الوطني من المخاطر الخارجية: يعتبر التنويع الإقتصادي تأمينا ضد الضعف الاقتصادي وعازلا لتأثيرات العوامل الخارجية مثل الأزمات الاقتصادية العالمية وتغير

---

[1] Heiko Hesse, Export Diversification and Economic Growth,The International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank On behalf of the Commission on Growth and Development, Working Paper No 21,2008, P 07.

[2] Rodney Ramcharan, Does Economic Diversification Lead to Financial Development? Evidence from Topography, International Monetary Fund, Working Paper No 35,2006, P 17.

[3] ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو الإقتصادي في السعودية، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، 16 فيفري 2014، ص 06.

المناخ والتغيرات المفاجئة أو إنهاء الاتفاقيات الاقتصادية، هذا يعني أن هناك سيطرة أفضل على المخاطر حيث أن الدولة لن تعتمد على قطاع أو سوق واحد ولكن على طرق متعددة للإنتاج، وبالتالي تجنب الممارسة الضارة بوضع جميع البيض في واحد[1]، فالإقتصاد يكون أكثر عرضة للصدمات والتقلبات عندما تكون التركيبة القطاعية عالية التركز، وكلما كان الإقتصاد أكثر تخصصا في قطاعات ذات درجات عالية من التقلب[2].

بالإضافة إلى الأهداف السابقة يوفر التنويع الاقتصادي العديد من المزايا للدول الراغبة في الحصول على تنمية أكثر استقرارًا وتكيفًا مع التغيير، وتتمثل أهمها في:

- يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية رأس المال البشري وإنتاجية العمل، حيث يتم منح العمال فرصًا ليكونوا رواد أعمال ومبتكرين عن طرق تحسين الأعمال الحالية، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية من خلال زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة وتقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.
- يولد التنويع الإقتصادي الفرص الوظيفية ويقلص من معدلات البطالة، وذلك تحفيز النمو الاقتصادي، وتحقق التنمية المستدامة، وزيادة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية.
- زيادة القيمة المضافة من خلال إنشاء الروابط في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في رفع التوظيف والقضاء على البطالة، وهو ما

[1] Dungani Cheembo, Advantages and disadvantages of diversification, 2009, P 03,Website, in link: https://www.scribd.com/doc/12376024/Advantages-and-Disadvantages-of-Diversification .

[2] Miklós Koren, Silvana Tenreyro, Volatility and Development, Quarterly Journal of Economics, Vol 122, no 01, 2005, P 25.

يساهم بدوره في ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، وبالتالي تزايد القيمة المضافة قطاعياً ومحلياً[1].

الفرع الثاني: معوقات التنويع الاقتصادي

يعد التنويع الإقتصاد من من بين أهم السياسات التي تسعى إليها جل دول العالم خاصة التي تعتمد على المورد الواحد في تحقيق إراداتها، لكن هنالك عدة عوائق حالت دون تحقيقه، وتبرز أهم هذه العوائق فيما يلي:

أولا- التخصص المفرط: قامت العديد من الدراسات بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستويات التخصص، فوجدت أنه في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية تميل البلدان إلى الاستفادة من ثرواتها الطبيعية لتعزيز المكاسب الاقتصادية من القطاعات المتخصصة، ولكن مع إعطاء الأولوية لقطاعات جديدة وزيادة الإنتاجية وتنويع اقتصاداتها فإنها تصل في النهاية إلى مستويات عالية نسبيًا من دخل الفرد؛ وفي هذه المرحلة من التطور العالي تبدأ بعد ذلك في التخصص مرة أخرى، وتضيف هذه النتائج وزنًا إلى قضية التنويع، وتكون بمثابة تحذير ضد السعي المتسارع إلى التخصص عندما تكون مستويات النمو الاقتصادي غير مرتفعة بما فيه الكفاية[2].

ثانيا- عدم القدرة على دخول نشاطات إقتصادية جديدة: حيث تقوم بعض البلدان بتطوير أنظمة وإجراءات لبعض مجالات الاقتصاد المحددة ولكن تجد صعوبة في نقل هذه الخبرة إلى قطاعات أخرى أو حتى الأنشطة ذات الصلة، علاوة على ذلك مع الائتمان المحدود على

[1] ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو الإقتصادي في السعودية، مرجع سابق، ص 07.

[2] Cheick Sidi Diarra., Angel Gurria, Ibrahim Mayaki, Economic diversification in Africa: a review of selected countries,OECD, United Nations, 2011, P 23.

الاستثمار الأجنبي غالبًا ما يُمنع صانعو السياسات من الاستثمار في قطاعات جديدة مما يؤدي إلى زيادة تركيز النشاط الاقتصادي[1].

ثالثا- الحواجز التجارية: التجارة بين البلدان المعتمدة على الدخل الواحد منخفضة للغاية، وحجم التجارة الخارجية والوجهات ليست متنوعة بشكل جيد؛ وتتمثل العوامل الكامنة وراء ذلك في الهيكل الاقتصادي للبلدان المعتمدة على إقتصاد مركز وسياسات مؤسسية سيئة؛ بنية تحتية ضعيفة، ضعف الأسواق المالية ورأس المال، كما تشمل العوائق الخارجية أمام تقدم التجارة في عدم إحراز اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، علاوة على ذلك تزيد المسافة التي تفصل بينها الدول المستوردة من تكاليف النقل وتقوض قدرتها التنافسية التصديرية، كل هذه العوامل لا تتمكن الشركات الدول النامية من التنافس مع نظيراتها في السوق العالمية.

رابعا- عدم القدرة على الإندماج في الإقتصاد العالمي: إن إندماج الدول التي تعاني من تركز إقتصادي في الإقتصاد الصناعي العالمي جد ضعيف وهذا نتيجة فشل معظم البلدان في أن تصبح شركاء تجاريين منافسين في نطاق أوسع من الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك يمكن للبلدان أن تتبنى الفرص الناشئة مثل بناء شراكات اقتصادية مع الأسواق الناشئة، بالإضافة إلى اغتنام الفرص الاقتصادية الجديدة كالإستثمار في آلية التنمية النظيفة، والاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة.

خامسا- الدور غير الإقتصادي للدولة: إن قيام الدولة بدور موزع المنح والمساعدات دون ربطها بمعايير الأداء والكفاءة والإنتاجية لن يساهم بشكل فعال في رفع درجة التنويع الاقتصادي،

[1] H. Sonja, A. Fraser, Economic Diversification: A New Life Line for Lesser Developed Countries? Case Study of the OECS' Tourism Industry , Saint Mary's University the Bachelor of Arts (Honours) Degree in International Development Studies, Halifax, Nova Scotia,Canada, 2014, P 19.

لذلك لن يتحقق هدف التنويع الاقتصادي إلا من خلال إجراء تغييرات هيكلية في دور الدولة في إدارة الاقتصاد وتوجيه العائدات إلى القطاعات والأفراد من خلال معايير الإنتاجية والكفاءة[1].

سادسا- الفساد الإداري السياسي: إستخدام الإيرادات المتزايدة من تصدير الموارد الطبيعية تدفع السياسيين لدعم بعض الأنشطة والتوظيف في القطاع العام مما يؤدي الى وجود البطالة المقنعة وانخفاض انتاجية العامل وبالتالي الى انخفاض درجة التنوع، كما أن استخدام هذه الإيرادات في تأثير على المؤسسات التي لها صلة بالجانب السياسي، والتي تضمن شفافية الحكومة وسيادة القانون من خلال منحها امتيازات غير عادية[2]، وفي الحقيقة أن السياسات غير الفعالة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية لا يزال يتم تبنيها واستخدامها من قبل صانعي السياسات خاصة في البلدان الموجهة للتصدير والغنية بالموارد[3]، فهناك تصور شائع بأن وفرة الموارد تؤدي في كثير من الأحيان إلى سوء الإدارة، أين تم اختبار هذه الفرضية على نطاق واسع في البلدان التي فشلت فيها الحكومات في استخدام مواردها الوطنية لتعزيز تنميتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ينطبق هذا التصور على العديد من البلدان في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا والتي تكون مستويات التنمية من بين أدنى المستويات في العالم، كما أنه هنالك تأكيد على الارتباط والصلة بين إيرادات الموارد والحكم الاستبدادي أين تستخدم الأنظمة السياسية ريع الموارد لتعزيز سلطتها إما من خلال استخدام الإنفاق الحكومي لشراء المعارضة.

سابعا- عدم القدرة على تنمية رأس المال البشري: تتمتع غالبية دول التي تعاني من التركيز الإقتصادي بقدرات مالية إلا أنها تواجه تحديات كبيرة في تنمية رأس المال البشري، لا سيما مستويات إنتاجية العمالة ومشاركة المواطنين في الاقتصاد الخاص على الرغم من أن تقارير

---

[1] ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو الإقتصادي في السعودية، مرجع سابق، ص 31.

[2] James A. Robinson , Ragnar Torvik , Thierry Verdier, Political foundations of the resource curse, Journal of Development Economics, Vol 79, 2006, P 465.

[3] Sonja H. A. Fraser, Op.cit, P 21.

التنمية البشرية قد أشارت إلى حدوث تقدم كبير في معظم مؤشرات التنمية البشرية في هذه الدول، لا سيما في مجالات مثل الالتحاق بالمدارس ومتوسط العمر المتوقع والوصول إلى الخدمات الأساسية، إلا أنه كانت هناك بعض المخاوف حول جودة التعليم وسوق العمل في هذه المنطقة، لذلك هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار لتطوير نظام التعليم بطريقة تزود الطلاب بالمهارات الأساسية التي تتطلبها سوق العمل التنافسية المتزايدة[1].

المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي,

إحتلت مسألة التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصاديين، فنجد اتجاهان فكريان يميزان هذه العلاقة، يتمثل الفكر الأول في كون أن التخصص والذي هو عكس التنويع الاقتصادي عامل محفز ومصدر للنمو؛ ويتمثل الثاني في أن لانخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج أثر سلبي على النمو الاقتصادي، وبالتالي تنادي بزيادة درجة التنويع الاقتصادي وعدم تركز الإنتاج في عدد قليل من المنتجات والقطاعات والنشاطات[2].

الفرع الأول: الفكر المتعلقة بالتخصص

بالنسبة للرأي الأول الذي يدعو إلى التخصص في الإنتاج والتصدير يري آدم سميث وحسب نظرية للميزة المطلقة أن أي دولة عليها أن تتخصص في إنتاج وتصدير تلك السلع التي يمكنها إنتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى، وتستورد تلك التي لا تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل من ماهو في الخارج[3]، كما يرى أن التركز في الإنتاج من خلال تقسيم العمل هو عامل أساسي عملية النمو الاقتصادي، والذي يكون من خلال مساهمته في تحقيق إنتاج أكبر بنفس المقدار العمل، كما تبرز

[1] Ashraf Mishrif, Challenges of Economic Diversification in the GCC Countries, Economic Diversification in the Gulf Region, Volume II, The Political Economy of the Middle East, Palgrave Macmillan, Singapore, 2018, p 03.

[2] – ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الإقتصاد السعودي، مرجع سابق، ص 05.

[3] Reinhard Schumacher, Adam Smith's theory of absolute advantage and the use of doxography in the history of economics, Erasmus Journal for Philosophy and Economics, Vol 5, N° 02, 2012, p 62.

أهميته الأساسية في زيادة الإنتاجية، يؤدي تقسيم العمل إلى تحسينات كمية ونوعية في الإنتاج، وهذا يعني زيادة الإنتاج وتحفيز التطور التكنولوجي وتحسين مهارات العمال وإنتاجيتهم ونتيجة لذلك يتم تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الثروة الوطنية، ويمكن تلخيص ذلك على أنه كلما زاد التخصص زاد النمو[1]؛

كما تشير نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو وهي واحدة من الأفكار الأساسية في علم الاقتصاد التي بينت طرق تخصص وإنتاج الدول بالطريقة التي تتداول بها ولماذا تستفيد من ذلك، فحسب ريكاردو في نظريته للتجارة الدولية والتي تشير إلى مبدأ التخصص في الإنتاج والتصدير إنطلاقا من مبدأ الإستفادة من الانفتاح التجاري والتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، فعند التخصص في الإنتاج يصبح تخصيص الموارد أكثر كفاءة مما يسمح بزيادة الرفاهية المتبادلة، كما أن التخصص وفقًا للميزة النسبية هو عامل مهم في إنتاج المزيد من السلع مقارنة بالتنويع الإنتاج، كما أن التجارة وفقًا للميزة النسبية ضرورية لتحقيق مكاسب تجارية[2].

وأشار ريكاردو إلى أهمية التخصص في مثاله الشهير للنبيذ البرتغالي والقماش البريطاني، فبالرغم من أن البرتغال تتطلب عمالة أقل لإنتاج وحدة من أي من البضاعتين مقارنة بالمملكة المتحدة، فإن الانفتاح التجاري سيفيد كلا البلدين لأنهم سيكونون متخصصين في السلعة ذات تكلفة الفرصة البديلة الأقل[3]، وهو ما يمكن أن يوضح إمكانية الدول الفقيرة من التجارة مع الدول الغنية والإستفادة من هذه التجارة [4].

---

[1] Reinhard Schumacher, Op cite., P 58.

[2] Krugman, Paul R. and Obstfeld, Maurice, International Economics: Theory and Policy, 7.ed., Boston, Massachusetts: Pearson, Addison-Wesley, 2006, P 24

[3] Ricardo David ,On the Principles of Political Economy, and Taxation, Harmondsworth: Penguin Books, 1971, P 153-154.

[4] Roy Ruffin, David Ricardo's Discovery of Comparative Advantage, History ofPolitical Economy, vol. 34, 2002, pp 741.

وتتمثل المساهمة الرئيسية لنظرية ريكاردو في تقديم أساس منطقي للنمط الفعلي للتخصص في الإنتاج وليس بالضرورة كيف يجب أن يكون، حيث تنص النظرية ببساطة على أن كل بلد يتخصص في إنتاج وتصدير تلك السلعة التي يتمتع فيها بميزة العمل والإنتاجية النسبية[1]، وعلى الرغم من بساطة نظرية ريكاردو فقد تم تفسيرها بعدة طرق مختلفة ولا يزال لها تأثير هائل على فهم التخصص والتنمية الاقتصادية [2].

ضف إلى ذلك وجدت العديد من الدراسات التي أجراها **جونسون** على العديد من الشركات سنة 1996 أن أداءها الإقتصادي كان سيئًا بشكل عام قبل أن تقلل من نطاق عملياتها، ووجد **ماركيدس** 1995 أن إعادة التركيز من قبل الشركات المفرطة التنوع أدى غالبًا إلى تحسينات كبيرة في الربحية[3]، وبنفس الطريقة هنالك العديد من الدراسات الأخرى التي تحدثت بخصوص التخصص في الإنتاج، وذلك بالنسبة لجميع الاقتصادات باستثناء ربما الأكثر تعقيدًا، فإن النجاح الصناعي وزيادة الإنتاج يتطلب التركيز في نطاق ضيق نسبيًا من الأنشطة عالية الإنتاجية.

الفرع الثاني: الحجج المتعلقة بالتنويع

خلافا لما سبق نجد أن الكثير من الاقتصاديون والدراسات الاقتصادية ترى أن التنويع الاقتصادي يحفز ويقود إلى النمو الاقتصادي، فنجد **سيمون كوزنيتس** الذي ذكر سنة 1971 عند استلامه لجائزة نوبل في محاضرته أنه "يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه ارتفاع طويل الأجل في القدرة على توفير سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكانها"[4].

---

[1] Bhagwati, Jagdish N. and Srinivasan, Lectures on internationaltrade, Cambridge, Massachusetts, MIT Press, 1983, P 29.

[2] Deardorff, Alan V,How Robust is Comparative Advantage?, Research Seminar in International Economics Working Paper No. 737, University of Michigan, 2005, P 03.

[3] Clive Sutton, Strategic Concepts, Softcover reprint of the hardcover, lst edition, 1998, P 83.

[4] Kuznets, Simon, Modern Economic Growth: Findings and Reflections. Prize Lecture, Lecture to the memory of Alfred Nobel, December , 1971.

كما أن مفارقة **جراهام** تسلط الضوء على مشكلة التخصص خاصة في القطاع الزراعي، والتي ترى أن الإنتاجية في قطاع التصنيع ترتفع مع زيادة الإنتاج وذلك لإنخفاض تكاليف بسبب فوائد الإنتاج الضخم، بينما تزداد تكاليف الوحدة للمنتجات الزراعية مع زيادة الإنتاج[1].

فبالنسبة لبلد يتمتع بميزة نسبية في الزراعة فإن التخصص حسب جراهام يقلل الإنتاجية في كل من قطاعي الزراعة والتصنيع وبالتالي ينخفض إجمالي إنتاج البلد، حتى الإنتاج العالمي يمكن أن ينخفض إذا لم تكن الزيادة في إنتاج البلدان المتخصصة في التصنيع كبيرة بما يكفي.

ومن جانب آخر أكد كل من **بريبش وسنجر** سنة 1950 على أهمية التنويع في النمو الإقتصادي من خلال صياغة ما يسمى بفرضية **Prebisch-Singer (PSH)**، التي تؤكد أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يعتمد على المنتجات القائمة على الموارد الأولية وذلك لأن الأسعار العالمية للصادرات الأولية بالنسبة للصادرات المصنعة تنخفض بمرور الوقت، وبالتالي فإن نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد في الغالب على صادرات المنتجات السلعية آخذة في الانخفاض أيضًا، وتم اعتماد "PSH" كمبرر نظري للتنويع الإقتصادي القائم على التصنيع من خلال إحلال الواردات[2].

وعلى العموم فإن أغلب الحجج المبررة لأهمية التنويع هي أن الاقتصادات المتنوعة أقل عرضة للصدمات الاقتصادية من الاقتصادات المتخصصة، فعلى الرغم من وجود حجج نظرية جيدة للتخصص وفقًا للميزة النسبية، فإنه من الناحية العملية، يهتم صانعو السياسات في البلدان النامية بتنويع هيكل الإنتاج والتصدير لتقليل التعرض للصدمات الخارجي[3]، علاوة على ذلك فإن

[1] Graham, Frank D,Some Aspects of Protection Further Considered,, Quarterly Journal of Economics, vol. 37, no. 2,1923, pp. 199-227.

[2] – باهي موسى، التنمية المستدامة والتنويع الإقتصادي في الدول العربية النفطية، مرجع سابق، ص145.

[3] Osakwe, Patrick N,Foreign Aid, Resources and Export Diversification in Africa: A New Test of Existing Theories, United Nations Economic Commission for Africa, African Trade Policy Centre, Work in Progress No. 61, 2007, P 01.

الاقتصادات الأكثر تنوعًا هي أقل تقلبًا من حيث الناتج والذي يعتبر (انخفاض تقلب الإنتاج) عاملا أساسيا لتحقيق نمو اقتصادي أعلى[1].

إنطلاقا مما سبق لا يمكن أن نجزم من أن التنويع أفضل من التخصص أو العكس، فلكل منهما مزايا وعيوب، فالتخصص ببساطة يترجم الميزة الأساسية للدولة إلى منتج أو خدمة معين مما ينجر عنه جملة من الفوائد تكون ذات أثر إيجابي على النمو والتنمية الإقتصادية، وخلافا لذلك التنويع هو القدرة على تحويل الميزة الأساسية لإقتصاد دولة إلى مجموعة متنوعة من المنتجات أو الخدمات، ويعتمد التطوير طويل الأمد لإقتصاد دولة ما على قدرتها على تحديد الميزة الأساسية الإستراتيجية ورعايتها وتطويرها والحفاظ عليها، فلا صواب ولا خطأ بين التخصص والتنويع فالمفتاح هو فهم الميزة الأساسية والتوسع على أساسها؛ إذ يجب على الدولة دائمًا أن تركز على الكفاءات الأساسية ولا يجب أن تبتعد عنها إلى الصناعات الجديدة؛ فالتخصص والتنويع نوعان من استراتيجيات الأعمال غير المتناقضة يجب أن تختار الدولة طريقتها الخاصة وفقًا لوضعها الحالي ووضع تطوير الصناعة[2]، أو بالأحرى يجب على الدولة أن تبحث عن مستوى التنويع الأمثل الذي يحقق لها أكبر العوائد وأقل الخسائر فكما أن التركيز الإقتصادي الزائد يعرض النظام الإقتصادي إلى العديد من المشاكل، كذلك فإنه في بعض الحالات التنويع الإقتصادي الزائد يمكن أن يكون له آثار غير مرغوبة على النظام الإقتصادي[3].

[1] Ramey, Garey and Ramey, Valerie , Cross-country evidence on the link between volatility and growth, American Economic Review, vol. 85, no. 5, 1995, p1138

[2] Xinhong Wang,Yaqian Nie, The Strategic Choice: Specialization or Diversification? Based on Case Analysis, Advances in Economics, Business and Management Research (AEBMR), volume 62, 2018, P 170.

[3] Clive Sutton, Op cite., P 84.

المبحث الثاني: أنواع التنويع الإقتصادي، محدداته، وطرق قياسه

نظرا لأهمية التنويع في إقتصاديات الدول خاصة ذات المورد الواحد ظهرت تبعا لذلك العديد من الدراسات النظرية والبحوث العلمية التي تطرق له، فقد تنوعت وتخصصت في محاوره ودراسة أنواعه، بالإضافة حصر أهم محدداته، كما ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت تطوير إختبارات إحصائية ومقاييس له، كل هذا من اجل مساعدة هذه الأخيرة (الدول ذات المورد الواحد) من أجل تحقيقه وتطبيقه للوصول إلى الإستقلالية والخروج من التبعية للموارد الناضبة.

المطلب الأول: نماذج وأنواع التنويع الاقتصادي

يتم تقديم أنواع التنويع بطريقة عامة دون التمييز فيما يتعلق بأبعاده الاقتصادية الجزئية أو الكلية، حيث أن مبادئه الأساسية قابلة للتطبيق في كلتا الحالتين، فحسب تصنيفات **Ansoff** (1959)، **Salter And Weinhold** (1979)، ينقسم التنويع الإقتصادي إي ستة أشكال يمكن استخدامها من قبل رواد الأعمال والشركات وكذلك من قبل السلطات السياسية والإدارية، بهدف ضمان تموضعها أو إعادة انتشارها وتوسعها[1]، ويمكن تقسيم هذه الأشكال إلى قسمين رئيسسين[2].

الفرع الأول: تنويع الهيكل الإنتاجي

ويُقصد به جعل الهيكل الإنتاجي أكثر تنوعا وذو قاعدة كبيرة، وهذا من خلال إستثمارات إنتاجية جديدة تظمن عدم الإرتكاز على إرادات انتاج قطاع واحد، كما تُساعد على التكيف مع المستجدات التقنية الجديدة في خضم التطور المعرفي المعاصر، ويتحقق هذا الشكل من خلال:

[1] Paterne Ndjambou, diversification économique territoriale : enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives, thèse de doctorat présentée à l'université de Québec à Chicoutimi, octobre 2013, p 82.

[2] محمد مسعودي، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة،مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07. 2018، ص 227.

أولا- **التنويع العمودي (Diversification Verticale)**:: هو شكل من أشكال التنويع تقوم فيه المؤسسة أو الدولة بتصنيع وإنتاج منتجات جديدة، إما أن تكون هذه المنتجات الجديدة مادة أولية أو شبه مصنعة لصناعة السلع الحالية (تنويع عمودي للأعلى)، أو أن تكون هذه المنتجات الجديدة تعتمد على الصناعة الحالية كمادة أولية أو نصف مصنعة (تنويع عمودي للأسفل)[1]، يسمح هذا الشكل من التنويع للمؤسسة أو الدولة باكتساب نقاط قوة وقدرة تنافسية في مجال نشاطها االرئيسي من أجل التوسع والإنتشار.

ثانيا- التنويع الأفقي (Diversification Horizontale): هو شكل من أشكال التنويع تقوم فيه المؤسسة أو الدولة بتصنيع منتجات أوخدمات جديدة تتماشى مع الأساليب الإنتاجية الحالية أو مكملة لها من حيث الخبرة وتكنولوجيا الإنتاج، وتستند هذه الأنشطة الجديدة بشكل أساسي على التكامل داخل المنظمة؛ يعتبر التنويع الأفقي حسب نموذج **Salter And Weinhold (1979)** مرادفًا للتنويع التكميلي المرتبط بمعنى أن الشركة توسع نشاطها نحو ثنائية المنتج والسوق التي تتطلب مهارات وظيفية مماثلة لتلك التي تم الحصول عليها بالفعل.

ثالثا- التنويع الجانبي (Diversification Latérale): هو شكل من أشكال التنويع يسمى أيضًا بالتنوع غير المتجانس أو التكتلي، حيث تدخل فيه المؤسسة أو الدولة مجال نشاط جديد عن طريق تصنيع منتجات جديدة لا علاقة لها بمنتجاتها أو خدماتها الحالية وحتى بأسواقها الحالية (مخصصة لأسواق جديدة)، كما يطلق عليه التنويع غير المقيد، حيث يتفق جميع الخبراء على أن هذا هو أخطر شكل من أشكال التنويع إذ يفرض على المؤسسة أو النظام الإقتصادي إجراء تغيير كبير في سلسلة الإنتاج.

---

[1] نور الدين شارف، فرص التنويع الإقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02،2017، ص 37.

الفرع الثاني: تنويع الأسواق التجارية والمالية

ويُقصد به التنويع من خلال دخول أسواق جديدة، فهو يُساهم في التقليل من الصدمات الخارجية، ومخاطرها ويفتح آفاق تجارية ومالية واسعة وواعدة للبلد، ويظم هذا النوع:

أولا- التنويع الجغرافي (Diversification Géographique): هو شكل من أشكال التنويع الذي لا يقتصر على تصدير منتجاتها إلى دول أو مناطق أخرى بل على العكس من ذلك يسمح للشركة توسيع سوقها التقليدي والإنفتاح نحو منطاق أخرى مختلفة حيث تكون عوامل النجاح متاحة (تصدير المنتجات)، للقيام بذلك يتطلب الأمر من الشركة التكيف مع البيئة الجديدة التي تدخل فيها، حيث يمكن أن تؤدي عمليات التكيف في سياق التنويع الجغرافي من أجل تحسين الإنتاج إلى تعزيز ظهور أقطاب تنمية إقليمية تسمى عمومًا مجموعات **"clusters"**.

ثانيا- التنويع المركز(Diversification Gtobale): هو شكل من أشكال التنويع تسعى فيه الشركة أولاً إلى زيادة نطاق المنتجات المعروضة لعملائها الدائمين، وثانياً، الوصول إلى عملاء مختلفين لمنتجاتها التقليدية؛ وفقًا لتصنيف **Ansoff (1957)** يتوافق التنويع المركز مع التنويع الكلي لأنه يجعل من الممكن تطوير عدد معين من التكاملات داخل الشركة، يقترح هذا المؤلف ثلاث طرق لتنفيذه وهي تشجيع العملاء الحاليين على شراء المزيد، جذب عملاء المنافسين وإقناع أولئك الذين لا يستخدمون المنتج للقيام بذلك.

ثالثا- التنويع المالي (Diversification financière): هو شكل من أشكال التنويع يهدف إلى الحد من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر من خلال توزيع الأموال على الأوراق المالية المختلفة والتي لا ينبغي أن تخسر قيمتها في وقت واحد، إذ يعمل التنويع المالي على تقليل المخاطر، حيث أن المخاطر الإجمالية للمحفظة قد تكون أقل من متوسط المخاطر الفردية المرجحة بالأهمية النسبية لكل ورقة مالية في المحفظة الإجمالية، كما يسمى هذا الشكل من التنويع

أيضًا بتنويع المحفظة الدولية **(appelée diversification du portefeuille international)** عندما يجمع المستثمر في محفظته الأسهم التي لا تتعلق فقط بقطاعات الاقتصاد المختلفة ولكن أيضًا بالاقتصادات في مناطق مختلفة من العالم، هذا النوع من التنويع له ميزة تقليل مخاطر الإنكماش الاقتصادي الذي يمكن أن يحدث في أي وقت وفي أي منطقة من العالم، إذ يلعب التنويع المالي دورًا رئيسيًا في السيطرة على التقلبات الاقتصادية، وتقليل الضرر الناتج عن انهيار أسعار السلع الأساسية في أسواق الأسهم العالمية.

من الواضح أن الأشكال المختلفة للتنويع الموصوفة أعلاه لها بالتأكيد دلالة قوية في الاقتصاد الجزئي، ولكن يمكن تطبيقاتها في منظور الاقتصاد الكلي والاقتصاد المتوسط كاستراتيجية تنمية عديدة[1].

المطلب الثاني: محددات التنويع الإقتصادي

يعتبر التنويع الإقتصادي من بين أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها جل دول العالم، وذلك من خلال العمل إلى إتخاذ تدابير تمس جميع المتغيرات والمحددات التي تقود إلى تحقيقه سواءا كانت إقتصادية أو غير إقتصادية، ولهذا نجد العديد من الأوراق العلمية والدراسات التجريبية التي عملت على إختبار وتحديد المتغيرات الإقتصادية التي تعتبر محددات هامة لتحقيق التنويع الإقتصادي سواءا كانت كمية أو نوعية.

الفرع الأول: المحددات الكمية

هنالك العديد من المتغيرات الكمية والتي تعد من أهم محددات التنويع الإقتصادي، وأبرزها:

أولا– مستوى التنمية (نصيب الفرد من الناتج): فيما يخص طبيعة العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنمية الإقتصادية والتنويع الإقتصادي قامت العديد من الدراسات

[1] Paterne Ndjambou , Op.cit, P 85.

بالبحث في طبيعة هذه العلاقة، وتتعبر الورقة العلمية لـ **Romain Wacziarg** [1] أول عمل تم تقديمه تحت عنوان **مراحل التنويع** والذي قدم دراسة اقتصادية قياسية، وقد كشفت نتائج الدراسة أن تنوع الاقتصادات ينمو متأثرة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال مرحلتين؛ ففي البداية يزداد التنويع بزيادة الدخل، ولكن يوجد مستوى لدخل الفرد معين يبدأ بعده التوزيع وتنوع النشاط الاقتصادي بالتركيز مرة أخرى، بعبارة أخرى يتبع التنوع الإقتصادي نمطًا على شكل حرف "U" مقلوب فيما يخص علاقته بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ كما توصلت العديد من الدراسات الأخرى والتي من بينها دراسة **بن حمودة وآخرون**[2] والمخصصة لدراسة الدول الإفريقية إلى أن مستوى الدخل هو محدد هام للتنويع، ومع زيادة نصيب الفرد من الدخل هناك ميل للاقتصادات الأفريقية لتحسين عمليات التنويع الخاصة بها؛ هذه نتيجة مهمة للغاية وهي تتماشى مع دراسات تجريبية أخرى كدراسة **Kamgna** التي توصل فيها إلى نفس النتيجة بالنسبة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا[3] .

ثانيا– الإستثمار: أكدت نماذج نظرية النمو الداخلي والتي تم التطرق لها في الفصل الأول على الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار كعامل محدد للنمو الإقتصادي، كما وصلت إلى استنتاج مفاده أن أي شيء يساهم في النمو الاقتصادي يشجع على التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال إظهار أن الاستثمار في التعليم والتدريب والبنية التحتية هو أحد العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وبالتالي التنويع الإقتصادي؛ توصل **Kamgna** إلى نفس النتيجة من خلال دراسة على جملة من

[1] Jean Imbs, Romain Wacziarg, Stages of diversification, The American Economic Review, Vol 93, N° 1, 2003, p 63.

[2] Hakim Ben Hammouda ,Mohamed Hédi Bchir et Mohamed Abdelbasset Chemengui, La diversification: vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique, CAPC Travail en cours n° 36, Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique, 2006, P 20.

[3] Kamgna, Yves Séverin, Mobilisation des ressources internes et diversification des économies en Afrique centrale , Travail de recherche présenté à la Commission Inter gouvernementale d'experts de la Communauté Économique des États de l'Afrique Centrale, N'djamena au Tchad les 18 et 19 mars 2010, P 01.

الدول وسط أفريقيا، وحسب **بن حمودة وأخرون**[1] الذي يرى أن الإستثمار يساهم بشكل كبير في النمو وزيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية الجديدة، ومن هذا المنظور تطرق الى تجربة الدول الآسيوية التي لعبت فيها ديناميكيات الاستثمار دورًا رئيسيًا في عملية التنويع وزيادة القدرة الإنتاجية وقدرتها التنافسية، بالإضافة الى تحسين تكاملها الدولي؛ ومع الأخذ في الاعتبار كل من المساهمات النظرية والتجريبية يمكننا القول أن الاستثمار كمتغير محدد للتنويع الإقتصادي أمر منطقي وملائم.

ثالثا- الإستثمار الأجنبي المباشر: تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة واحدة من العوامل المساهمة في عولمة التجارة والتنمية الاقتصادية، كما تعتبر من بين أهم الأسباب المحققة للنمو الاقتصادي للبلد المضيف، وهذا بفضل التحسن في إنتاجية الشركات الوطنية زيادة في الاستثمار المحلي، والتحفيز على إنتشار التكنولوجيا والتنمية، وزيادة في مخزون المعرفة والصادرات.

فيما يتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي، تتباين النتائج التجريبية، فحسب العديد من الدراسات كدراسة **Branislav and Mladen** يرى أن تدفقات الاستثمار من قبل الشركات متعددة الجنسيات قد مكّن من زيادة أكثر تنوعًا وتطورًا للصادرات في البلدان المضيفة[2]، وهو ما تم تأكيده من خلال أبحاث مثل دراسة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ودراسة الأمم المتحدة والتي مسّت بعض الدول الأفريقية التي نجحت في الوصول إلى مستويات مقبولة من التنويع الإقتصادي مثل كينيا وتونس، وبخلاف ذلك بينت العديد من الدراسات والتي من بينها دراسة **Kamgna** أن الاستثمار الأجنبي المباشر يميل إلى تفضيل تخصص اقتصادات[3].

[1]Ben Hammouda H., Karingi S.N., Njuguna A., Sadni-Jallab M. Op Cite , 22 pages.

[2] Branislav Mitic, Mladen Ivić, The Impact Of Foreign Direct Investment on Export Performance: Case of European Transition Economies, Independent Journal of Management & Production, V 07, N° 03, 2016, p 01

[3] Kamgna, Severin Yves, Op.Cit., p 11.

رابعا- سعر الصرف:_على الرغم من أن سعر الصرف هو مقياس جيد لقوة الاقتصاد واستقراره وقيمة أوراقه المالية، تظل الحقيقة أن تقلبه (ارتفاعه أو انخفاض قيمته) يؤدي إلى تأثيرات كبيرة على الاقتصاد، دعم Bosworth, Collins and Chen هذه النقطة من خلال إظهار علاقة سلبية قوية بين تقلب سعر الصرف والنمو الاقتصادي؛ وبالمثل أظهر Collins and Razin أن المبالغة الكبيرة في تقدير قيمة العملة سيعمل إلى إبطاء النمو، في حين أن التقليل من قيمتها بشكل كبير دون أن يكون مفرطًا سيكون له تأثير هو الأخر على النمو الإقتصادي، بالإضافة الى هذا بينت العديد من الأوراق العلمية والدراسات الإقتصادية والتي من بينها دراسة Gylfason أن كل ما هو جيد للنمو مفيد أيضًا للتنويع، وبالتالي يمكن إعتبار سعر الصرف أحد المحددات الأساسية لعملية التنويع[1].

خامسا- التضخم: مثل سعر الصرف، يعد التضخم أيضًا أحد العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والذي يختلف تأثيره وفقًا لعتبة معينة، حيث يقلل التضخم من النمو عن طريق تثبيط المدخرات والاستثمار والإنتاجية[2]، ونفس الشيء في حالة التنويع فحسب دراسة **بن حمودة وآخرون** يظهران أن التضخم من أهم المحددات التي تؤثر في مستوى التنويع الإقتصادي، حيث أن مستويات التضخم المرتفعة تقوض آفاق التنويع[3].

الفرع الثاني: المحددات الكيفية (النوعية):

تنوعت المتغيرات الكيفية التي تحدد التنويع الإقتصادي، وأبرزها:

أولا- السياسة التجارة الخارجية والإنفتاح التجاري: فيما يخص مساهمة التجارة الخارجية وسياسة الإنفتاح التجاري في تحقيق التنويع الإقتصاد نجد العديد من النماذج الدولية التي تثبت

[1] Paterne Ndjambou, UP CITE 126.

[2] Bruno, M. & Easterly, Inflation Crises and Long-run Growth , Journal of Monetary Economics, February, Vol 41, N° 01, 1998, pp 19-20:

[3] Ben Hammouda H., Karingi S.N., Njuguna A., Sadni-Jallab M. OP Cite. P 68.

ذلك، فمثلا تم إثبات أن الانفتاح التجاري قد ساعد على تنويع اقتصادات الدول الملقبة بـ "التنين الآسيوي" وذلك من من خلال التصنيع وانتعاش القطاعات[1]، ولكن خلافا لذلك وفي حالة البلدان النامية عموما والإفريقية خصوصا بينت العديد من الأوراق العلمية والدراسات الإقتصادية أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى تخصص هذه الاقتصادات في تصدير المواد الخام والمنتجات الأساسية[2].

ثانيا– ريادة الأعمال: تعتبر ريادة الأعمال أحد العوامل المحفزة للديناميكية الاقتصادية والقدرة التنافسية الوطنية لأنها تساهم في إنشاء شركات تشارك بدورها في خلق فرص العمل وتسريع الإنتاج ونشر الابتكارات التكنولوجية، وهي مصادر مهمة للإنتاجية الشاملة والنمو الاقتصادي المستدام[3]؛ ففي السويد خلص عمل **Davidson and Lindmark** إلى أن المعدلات المرتفعة لإنشاء المؤسسات لعبت دورًا مهمًا في إستحداث وظائف جديدة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام[4]، كما خلصت الدراسة التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة إلى أن القطاع الخاص هو أحد العوامل المحددة للتنويع الاقتصادي، فقد بدا من المناسب تمامًا ربط مفهوم القطاع الخاص بمفهوم ريادة الأعمال، وفي ضوء هذا الارتباط يصبح من الضروري الإشارة إلى أن ريادة الأعمال تساهم في التنويع الاقتصادي من خلال تحويل الهيكل الاقتصادي للدولة من إقتصاد مركز إلى إقتصاد متنوع، وقد دافع **Nelson and Pack** عن هذا التأكيد حيث أظهر باستخدام نموذج اقتصادي أن ريادة الأعمال ساهمت في تحول الاقتصادات الآسيوية كالكورية والتايوانية والتي إنتقلت من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد حديث مبني على تغيير

[1] Mohamed Dioury, Introduction à l'économie mondiale,Editions Mont Royal, 2003, 292 pages.
[2] Ben Hammouda H., Karingi S.N., Njuguna A., Sadni-Jallab m. Op cite. p 68.
[3] OECD , Portugal: Business Dynamics, OECD Insights on Productivity and Business Dynamics, August 2019, P 01.
[4] Davidson, P, Lindmark, L, Olofsson, New firm formation and regional economic growth in Sweden , Regional Studies, 28, 2004, p 395.

كبير في هيكل اقتصاداتها بما في ذلك التحولات في حجم الشركات وقطاعات التخصص حيث كانت هذه التغييرات مكونًا أساسيًا في عملية النمو[1]، تم إجراء نفس النوع من الدراسة من طرف **Dias and McDermott** في حالة البرازيل والتي أظهرت أن ريادة الأعمال تلعب دورًا حاسمًا في التغيير الاقتصادي الهيكلي بشكل عام، وتحقيق التنويع الإقتصادي بشكل خاص وذلك من خلال التشجيع على الإنتقال للإستثمار في قطاعات إنتاجية جديدة[2].

ثالثا- السياسة المالية المتبعة: تعبِّر إدارة المالية العامة عن الطريقة التي تستخدم بها السلطات فوائض الميزانية لتوزيعها بين الضغوط الاجتماعية المتزايدة باستمرار، والاستثمار المنتج، وخفض ديون الدولة، والمدخرات للأجيال القادمة، وحسب منظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي سجلت البلدان النامية المصدرة للنفط والمواد الأولية تحسنًا كبيرًا في موازينها المالية خلال فترات ارتفاع أسعار النفط الخام؛ وفيما يتعلق بالصلة بين إدارة المالية العامة والتنويع الاقتصادي يوصي تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الدول النفطية بالإدارة الفعالة لعائدات النفط من أجل التنويع الاقتصادي، فهذا الأمر ضروري لتقليل تعرضها لصدمات النفط وتحقيق النمو المستدام[3].

المطلب الثالث: قياس التنويع الإقتصادي وطرق إختيار المؤشر المناسب

هنالك العديد من الدراسات التي حاولت تطوير إختبارات إحصائية ومقاييس للتنوع الاقتصادي وذلك لمعرفة ما إذا كانت التغييرات في الهيكل الإقتصادي للدول مرتبطة باستقرارها وأدائها الاقتصادي، ولإختيار المؤشر المناسب يجب أن تستوفي على معايير معينة ليتم تطبيقه بنجاح في التحليل الاقتصادي، وللتخطيط لسياسات المناسبة.

---

[1] Richard R, Nelson, Howard Pack, The Asian Miracle and Modem Growth Theory, The Economie Journal, Vol 109, Isuue 45, 1999,pp. 431.

[2] Joilson Dias, John McDermott, Institutions, Education, and Development: The Role of Entrepreneurs , Journal of Development Economics,Vol 80,Issue 02, 2006, p 299.

[3] UNECA , Rapport sur le développement de l'Afrique 2007 : Accélérer le développement de l'Afrique par la diversification, Commission économique pour l'Afrique des Nations unies, Addis-Abeba, Ethiopie,2007, P 40-41.

الفرع الأول: مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي:

تم تطوير العدد من مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي، إلا أن هذه الأخيرة (المؤشرات) تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس حسب الظاهرة المدروسة (تشتت، تركيز، تنوع)، وأهم هذه هذه المؤشرات ما يلي:

أولا- مؤشر هيرفندال- هيرشمان *Herfindahl-Hirschmann Index* (HHI): يستخدم مؤشر *HHI* على نطاق واسع في الاقتصاد الصناعي لقياس تركيز السوق والتحقيق في وجود احتكار القلة أو الكارتلات على وجه الخصوص، كما يستخدم كمقياس للتنوع الاقتصادي ولتحليلات التخصص في الاقتصاد الكلي، ودراسة تنويع المتغيرات الإقتصادية وتركيبتها، ويستخدم لإبراز التغيرات الهيكلية التي تطرأ على هذه المتغيرات،ويتم احتسابه كما يلي[1]:

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} S_I^2$$

حيث أن S_i حصة النشاط الإقتصادي للقطاع i من إجمالي قطاعات الإقتصاد، n عدد القطاعات في الإقتصاد؛ تتراوح قيمة معامل هرفندال هرشمان بين الصفر والواحد $(0 \le HHI \le 1)$، فإذا كان صفر كان هنالك تنويع كامل في الاقتصاد (تساوي حصص النشاطات بعد نسبها)، وإذا كان واحد فإن مقدار التنويع يكون معدوما في الاقتصاد أي يكون الاقتصاد قائم على قطاع واحد[2]، وفي حالة أنه تم إستخدام حصة النشاط الإقتصادي كنسبة مئوية تصبح قيمة المؤشر محصورة بين الصفر والعشرة آلاف[3].

[1] Nicole Palan, Measurement of Specialization The Choice of Indices, FIW Working Paper, No. 62, FIW - Research Centre International Economics, Vienna, 2010, p 12.

[2] United Nations, United Nations, The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures, Technical Paper by the Secretariat, Framework Convention on Climate Change (FCCc), 2016., p 13.

[3] The United States department of justice, Herfindahl-Hirschman Index,website, date of visite: 20/12/2022, on the link: https://www.justice.gov/atr/herfindahl-hirschman-index .

ثانيا- مؤشر القوس القوطي *Ogive Index*: يعد مؤشر *Ogive* أحد أكثر مؤشرات التنويع شيوعًا، حيث يقيس الانحراف عن التوزيع المتساوي في جميع القطاعات، ويمكن استخدامه كمقياس لتنويع أو تركيز العمالة، الصادرات، أو الدخل في إقتصاد بلد ما، ويتم احتساب كما يلي:

$$Ogive\ Index = \sum_{i=1}^{n} \frac{(S_i - 1/N)^2}{1/N}$$

حيث أن S_i حصة النشاط الإقتصادي للقطاع i من إجمالي قطاعات الإقتصاد، n عدد القطاعات في الإقتصاد؛ تتراوح قيمة معامل بين الصفر والواحد $(0 \le Ogive \le 1)$، فإذا كان صفر كان هنالك تنويع كامل في الاقتصاد (تساوي حصص النشاطات بعد نسبها)، وإذا كان واحد فإن مقدار التنويع يكون معدوما في الاقتصاد أي يكون الاقتصاد قائم على قطاع واحد.

ثالثا- مؤشر الكون Entropy Index:يعتبر أحد أكثر المقاييس إستعمالا والتي تم تطبيقها في العديد من المجالات مثل الاقتصاد والتجارة والتمويل، ويسمى أيضا مؤشر شانون الانتروبيا (*SEI* Entropy Index Shannon)، تم تطوير تطبيقه بشكل رئيسي خلال أواخر الستينيات والسبعينيات كمقياس للتنوع وانتشار التوزيع. يتم إعطاء **Entropy Index** على النحو التالي:

$$Entropy\ Index = \sum_{i=1}^{n} S_i \ln\left(\frac{1}{S_i}\right) = -\sum_{i=1}^{n} S_i \ln(S_i)$$

حيث أن S_i حصة النشاط الإقتصادي للقطاع i من إجمالي قطاعات الإقتصاد، n عدد القطاعات في الإقتصاد، Ln اللوغاريتم الطبيعي.

يمكن مؤشر الكون من مقارنة توزيع النشاطات الإقتصادية في إقتصاد معين كمقارنة التوظيف أو توزيعات الدخل بين الصناعات في منطقة ما، تشير القيم الأعلى لمؤشر الانتروبيا إلى تنوع نسبي أكبر، بينما تشير القيم الأقل إلى مزيد من التخصص نسبيًا، كما تشير القيمة القصوى

للمقياس إلى التوزيع المتساوي للعمالة بين جميع الصناعات، بينما الحد الأدنى لقيمة الصفر (الحد الأقصى للتخصص) يمكن أن يحدث إذا تركزت العمالة في صناعة واحدة[1].

رابعا- مؤشر Hachman (مؤشر القاعدة الإقتصادية): يعد مؤشر Hachman مقياس للتنوع الاقتصادي لمنطقة ما بناءا على مدى تطابق تكوين الصناعات مع منطقة مرجعية أكبر ومتنوعة جيدًا، كما يتم يتم تطبيقه للمقارنة بين الدول[2]، ويتم حساب مؤشر هشمان *Hachman index* على النحو التالي:

$$Hachman\ Index = \frac{1}{\sum_{i=1}^{n}\left[\left(S_i^{State} / S_i^{country}\right) * S_i^{State}\right]} = \frac{1}{\sum_{i=1}^{n}\left[lQ * S_i^{State}\right]}$$

حيث S_i^{State} يمكن أن تمثل حصة المنطقة من الإرادات في صناعة ما i، وبالتالي تصبح $S_i^{country}$ حصة البلد من الإرادات في صناعة ما i، N عدد من الصناعات، وحاصل موقع lQ يقيس تركيز الإرادات في صناعة ما في المنطقة معينة مقارنة مع تركيزه في البلاد.

تتراوح درجات مؤشر *Hachman* من 0 إلى 1، حيث تشير الدرجة الأعلى إلى تنوع اقتصادي أكبر، وتشير النتيجة الأقل إلى انخفاض.

خامسا- نظرية الدورة الإقتصادية الإقليمية: على غرار نظرية قاعدة التصدير تقييس نظرية الدورة الاقتصادية للإقليم عدم الإستقرار الإقتصادي وذلك من خلال دراسة الإختلاف بين القطاعات المستقرة وغير المستقرة، ولإختبار هذه العلاقة يتم استخدام حصة المنطقة من القطاعات المستقرة أو غير المستقرة كمقياس للتنويع الاقتصادي، حيث يعتبر اقتصاد المنطقة مستقراً إذا كان هيكله القطاعي مشابها لهيكل البلد، ويعتبر عكس ذلك (غير مستقر) إذا كان الهيكله القطاعي

[1] United Nations, Ibid., P 14.
[2] DJ Benway, Measuring Economic Diversity: The Hachman Index 2018, Research Brief, , Kem C. Gardner Policy Institute, 2020, P 01.

غير مشابه للهيكل القطاعي للبلد، ويتم اختبار هذه الفرضية من خلال مؤشر المتوسط الوطني National Average Index (NAI) والذي يتم حسابه على النحو التالي[1]:

$$NAI\ Index = \sum_{i=1}^{N} \frac{\left(S_i^{State} - S_i^{country}\right)^2}{S_i^{country}}$$

حيث S_i^{State} هو حصة القطاع i من النشاط الاقتصادي في منطقة إقتصادية معينة، $S_i^{country}$ متوسط حصة البلد من النشاط الاقتصادي في قطاع i، وN هو عدد من القطاعات[2].

ويمكن إعتبار NAI مقياس نسبي للتنويع الاقتصادي لأنه يقيس مقدار التفاوت في التوزيع الصناعي بين البلاد ومختلف المناطق، حيث تقترب NAI من الصفر إذا اقتربت حصة منطقة ما من النشاط الاقتصادي من حصة البلاد في جميع القطاعات، وخلافا لذلك تصبح NAI متزايد بشكل أكبر كلما ابتعدت حصة المنطقة عن حصة اقتصاد البلاد.

سادسا- نظرية المحفظة Portfolio Theory: إن أصل تطبيق نظرية المحفظة كان في البداية على الأصول المالية، لكن **كونروي** كان أول من اقترح نهجًا نظريًا لإستعمالها في تحليل التنويع الاقتصادي، فإذا تم اعتبار كل قطاع إستثمارًا إقليميًا، فيمكن عندئذٍ اعتبار عدد من القطاعات كمحفظة استثمارات، وفي هذا السياق تساعد نظرية المحفظة صانعي السياسات في تطوير استراتيجيات التنويع المناسبة التي يمكن أن تخدم الغرض المزدوج المتمثل في تحفيز النمو الاقتصادي واستقرار الاقتصاد، حيث يمثل تباين محفظة الإقليم عدم الاستقرار في إقليم ما، ويحسب هذا التباين على النحو التالي[3]:

---

[1] United Nations, Op.cit., P 15.

[2] Carolyn Sherwood-Call, Assessing regional economic stability: A portfolio approach. Economic Review. Federal Reserve Bank of San Francisco, 1990, P 21.

[3] Harry M.markowitz, Portfolio SelectionM Efficient Diversification Of investment, Cowles Fondation For Research In Economics at Yale University, New York, 1959, p 154.

$$\delta_p^2 = \sum_{i=1}^{N} S_i^2 \delta_i^2 (X_i) + \sum_{i=1}^{N} \sum_{j=1, J \neq i} S_i S_j \delta_{ij} (X_i, X_j)$$

حيث S_I و S_J يمثلان حصة النشاط الإقتصادي (العمالة، الدخل، النتاتج)، X قطاع ما i، وقطاعات أخرى j، δ_i هو تباين النشاط الإقتصادي في القطاع i، δ_jالتباين في الأنشطة الإقتصادية في القطاعات i و j .

استخدمت العديد من الدراسات تباين المحفظة كمقياس للتنوع الاقتصادي وإعتبرت انه مع وجود تباين أقل دل ذلك على ان الاقتصاد أكثر تنوعًا، كما أكدت هذه الدراسات أيضًا أنه مقارنةً بمقاييس التنوع الأخرى (مؤشر Ogive، ومؤشر Entropy) يعد تباين المحفظة مقياسًا مفضلا للتنوع الاقتصادي في تفسير عدم الاستقرار الاقتصادي الإقليمي[1].

الفرع الثاني: معايير اختيار الأداة المناسبة لقياس التنويع الاقتصادي

يجب أن تستوفي مؤشرات قياس االتنويع الإقتصادي على معايير معينة ليتم تطبيقها بنجاح على التحليل الاقتصادي، وذلك للتخطيط لسياسات المناسبة، وتشمل هذه المعايير البساطة، والقدرة على تحمل التكاليف، والملاءمة للمقارنات الدولية والزمنية والشفافية، وفيما يلي بعض أهم شروط ومعايير إختيار وإستخدام مؤشر المناسب:

- يعتبر مؤشر نسبة التركيز ومؤشر *HHI* من أبسط المؤشرات وأقلها تكلفة وهذا لسهولة إستخدامها وتوفر البيانات الخاصة بها. بالإضافة لتميزها بالملاءمة للمقارنة والشفافية، كما يمكن استخدام معظم هذه المؤشرات بسبب إمكانية الوصول إلى البيانات خاصة بها من المواقع الرسمية أو التقارير الدورية الصادرة عن البنك الدولي والأونكتاد وصندوق النقد الدولي.

[1] Hawaii economic issues, Measuring Economic Diversification in HAWAII , periodic Reseach and data reports on issues of current interest, state of Hawaii, Department of Business, Economic Development & Toutisem , Research And Economic Analysis Division, 2011, p 11.

– لقياس تركيز الصادرات يختار صانع السياسة بين المقاييس المطلقة والنسبية، تتفوق المقاييس المطلقة على المقاييس النسبية لأنها تأخذ في الاعتبار الصادرات من مجموعات المنتجات الجديدة. علاوة على ذلك، فإن المقاييس المطلقة هي أيضًا أفضل من المقاييس النسبية حيث يمكن أن يكون لدى دولتين نسب تركيز متطابقة ولكن حصص منتجات مختلفة[1].

– من خلال الورقة البحثية لـ ***Nicole Palan*** التي تقارن تسعة مؤشرات تخصص مشتركة، وتناقش خصائصها ونقاط القوة والضعف فيها من أجل كشف الاختلافات بين المؤشرات، وذلك عن طريق تقييم طرق القياس من خلال الفرضيات في القياس المطلق، وجد أن *HHI* ليس فقط مؤشرًا يمكن حسابه بسهولة ولكنه يحقق أيضًا معايير أكثر من جميع المؤشرات الأخرى المقدمة، ويليه مؤشر الكون entropy index، ولكن يجب أن يوضع في الاعتبار أن المؤشر يمثل مشكلة إذا تم تضمين الصناعات ذات حصص التوظيف الصفرية في العينة.

– رغم أن *HHI* يلبي معظم الأهداف الخاصة بالقياس الفعال لتركيز الإقتصاد، إلا أنه لا يوجد مقياس مثالي بل يجب على صانع السياسة أن يختار المقياس المناسب وفقًا للجوانب المحددة التي يتم البحث عنها، فيجب الإشارة إلى أنه لا ينبغي استخدام مقاييس التركيز بمعزل عن غيرها لأنه، أولاً، يمكن أن تكون هناك روابط متبادلة بين مجموعات المنتجات، وثانيًا، ستكشف مقاييس التركيز فقط نمط التصدير لبلد ما في الفترات الزمنية السابقة – فهي لا تأخذ في الاعتبار تعقيدات البيئة الاقتصادية المتغيرة[2].

– يعتبر قياس تركيز الإقتصاد من أجل التخطيط المسبق لوحده فقط غير كافي، بل يحتاج صانع السياسة إلى تحليل التنويع وروابطه بالنمو الاقتصادي والتوظيف. على سبيل المثال، إن

[1] Chris Meilak, Measuring export concentration: the implications for small States, Bank of Valletta Review. No 37, 2008, P 46.
[2] Nicole Palan, Op,Cit., P 19.

إستخدام كل من المؤشرات *the ogive index*، الكون *entropy* و*HHI* في البلدان التي تهيمن على اقتصادها صادرات منتجات قطاع واحد، فمن المتوقع أن تكون أقرب إلى الواحد، مما يدل على أقل تنويع، وبالتالي لا تقدم معلومات كافية، وذلك لإعتبار أنها تبرز فقط طبيعة الهيكل الصناعي دون تقديم معلومات عن سبب التغييرات. على سبيل المثال، قد يكون التنويع المتزايد في بلد ما باستخدام هذه المؤشرات نتيجة لانخفاض إجمالي الصادرات وليس مكاسب الصادرات.

– تعد الأدوات التحليلية التي تركز على صناعات محددة أكثر فائدة من أجل تخطيط أو رصد الأداء الاقتصاد، فمثلا يمكن أن يساعد *LQ* في تحديد الصناعات التي تجعل الاقتصاد الإقليمي فريدًا من نوعه في المنطقة ؛ تحديد حجم صادرات صناعة ما والصناعات التي تصدر أكبر نسبة في المنطقة ؛ تحديد الصناعات التصديرية الناشئة في المنطقة ؛ وتحديد الصناعات التصديرية المهددة بالانقراض التي يمكن أن تؤدي إلى تآكل القاعدة الاقتصادية للمنطقة[1].

– بدلاً من المقاييس الإجمالية للتنوع الاقتصادي، يمكن أن يتمثل النهج الأفضل من منظور السياسات في وضع مؤشر (مثل الحصة في إجمالي العمالة) لمجموعات الصناعات المستهدفة وربط ذلك بالأداء العام لاقتصاد البلد، وهذا نظرًا لأن كل دولة لديها ظروف وطنية محددة، وهو الأمر الذي يلزم إجراء المزيد من دراسات الحالة الخاصة بكل دولة من أجل فهم القطاعات الناشئة في الاقتصاد وكيف يمكن تخطيط السياسات لدعم نموها لتحقيق الهدف الأكبر للنمو الاقتصادي المستدام[2].

[1] H Hawaii economic issues Op.cit , p 36:
[2] United Nations, Op.cit , p 19.

المبحث الثالث: إستراتيجيات تحقيق التنويع الاقتصادي

من أجل الوصول إلى بنية إقتصادية متنوعة قائمة على مشاركة جميع القطاعات، ومحمية من الصدمات والتقلبات الإقتصادية عملت العديد من الدول على وضع وتنفيذ استراتيجيات إنمائية قائمة على مفهوم التنويع الاقتصادي؛ لذلك فإن الهدف في هذا الجزأ هو تقديم هذه الاستراتيجيات، والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة فئات وهذا إنطلاقا من الدراسات العلمية والتجارب الدولية:

المطلب الأول: التنويع الاقتصادي من خلال الإنتاج الزراعي

هو استراتيجية تنموية معروفة باسم "**الثورة الخضراء**". وقد مرت بمرحلتين من التطور، وهما الثورة الخضراء العلمية والتقنية والزراعة العضوية والزراعة الإيكولوجية.

الفرع الأول: الثورة الخضراء العلمية والتقنية

هي استراتيجية ظهرت بفضل العمل البحثي الذي قام به المهندس الزراعي الأمريكي والحائز على جائزة نوبل للسلام **نورمان بورلوج**[1] ، الذي قاد المبادرات العالمية التي أدت إلى زيادة مكثفة في الإنتاج الزراعي والتي تدعى الثورة الخضراء، وذلك من خلال واستخدام أنواع جديدة من الحبوب (القمح والأرز والذرة) ذات عوائد وإنتاجية عالية[2]؛ فقد أصبح ذلك ممكنًا بفضل القدرة العلمية والتقنية على تعديل البيئة بتقنيات مثل استخدام الأسمدة للتربة غير الخصبة، والآلات الزراعية لزيادة الإنتاجية والري في حالات الجفاف[3].

---

[1] نورمان بورلوج بالإنجليزية Norman Ernest Borlaug حصل على العديد من الجوائز على أعماله بما في ذلك جائزة نوبل للسلام والجائزة الرئاسية للحرية وجائزة ميدالية مجلس الشيوخ الذهبية.

[2] Michel Griffon, Révolution Verte, Révolution Doublement Verte Quelles technologies, institutions et recherche pour les agricultures de l'avenir?, Mondes en développement, N° 117, 2002, P 04.

[3] FAO, Les leçons de la Révolution verte-Vers une nouvelle Révolution Verte, Département économique et social, Documents d'information Technique, 1996, P 3.

من منظور الاقتصاد الكلي، تطبق الثورة الخضراء العلمية والتقنية مبادئ **التنويع المركز**، حيث أن إنتاج أنواع جديدة من الحبوب إنطلاقا من الحبوب الأساسية وذلك بفضل البحث والتطوير والهندسة الزراعية والتقدم التكنولوجي جعل من الممكن تقديم أنواع جديدة من نفس المنتج الأصلي إلى السكان الذين كان من إمكانهم الوصول إلي المنتجات الأصلية، وبالمثل مكّنت من وصول هذه المنتجات الجديدة إلى أشخاص آخرين لم يكن بمقدورهم الوصول إليه (زيادة في الإنتاج والوفرة)[1].

هنالك العديد من الدول التي شهدت نجاح تجارب **الثورة الخضراء الأولى** كإستراتيجية لتنويع الإقتصاد وتحقيق نقلات نوعية في إنتاجيتها وأدائها الإقتصادي، فنجد في آسيا كل من أفغانستان، الصين، الهند، إندونيسيا، تايلاند، باكستان، الفلبين، فيتنام، أما في أمريكا اللاتينية فنجد الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، المكسيك، بيرو ... إلخ، وفي شرق إفريقيا كينيا وزيمبابوي.

رغم ما حققته هذه الإستراتيجية من نجاح في مكافحة الجوع وسوء التغذية من خلال إنقاذ حياة الملايين ومنع المجاعات، إلا أن نجاحها جاء على حساب الثمن البيئي الباهظ (إفقار التنوع البيولوجي وتلوث التربة، وتعطيل التوازن البيولوجي وتدمير الحيوانات، والتلوث..الخ)، وعلى المستوى الاجتماعي (النزوح الجماعي من الريف، والاعتماد التكنولوجي للمزارعين الجنوبيين على الصناعات الشمالية، وفقدان المعرفة والمعرفة التقليدية ...)، أدت هذه القيود العديدة إلى تطوير شكل جديد من الثورة الخضراء[2].

الفرع الثاني: الزراعة العضوية والزراعية والزراعة الإيكولوجية

تستند الزراعة العضوية والزراعة الإيكولوجية على مبدأ بسيط وهو الاحترام الصارم للروابط والتوازنات الطبيعية بين التربة والنباتات والحيوانات، بالإضافة إلي القيود المفروضة على حظر

[1] Paterne Ndjambou, Op.Cit, 87.

[2] Nicholas Parrott , Terry Marsden, The Real Green Revolution: Organic and Agroecological farming in the South, Department of City and Regional Planning , Cardiff University, Greenpeace Environmental Trust, 2002, P 107.

استخدام المواد الكيميائية الاصطناعية (مبيدات الحشرية، الكائنات المعدلة وراثيًا... إلخ)؛ أو بعبارة أخرى تعتبر الزراعة العضوية نظام إنتاج يتجنب أو يستبعد إلى حد كبير استخدام الأسمدة المركبة والمبيدات الحشرية ومنظمات النمو ومضافات الأعلاف الحيوانية، تعتمد أنظمة الزراعة العضوية إلى أقصى حد ممكن على الزراعة الطبيعية، بالإضافة الى ذلك تطمح هذه الإستراتيجية إلى إطعام مستدام لسكان العالم الذين يتزايد عددهم باستمرار دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على إطعام أنفسهم؛ إن هذا التطور يكون من خلال الانسجام مع الطبيعة، ومن خلال تعزيز التنوع البيولوجي وتشجيع الاستقلال الذاتي المحلي للمزارعين في سياق عالمي[1]، ليس هذا فقط بل تشجع "الزراعة العضوية والزراعية البيئية" بطبيعتها على تنوع المحاصيل الزراعية، وهو ما يتناقض بشدة مع "الثورة العلمية والتقنية" الأولى التي اعتمدت على تنوع نفس المحصول، فمن منظور الاقتصاد الكلي تطبق "الزراعة العضوية والزراعية البيئية" مبادئ التنويع الأفقي بمعنى أنها تسمح لإقليم معين بتنويع قطاعه الزراعي من خلال تقديم العديد من المنتجات الغذائية لسكانه.

تم تبني هذه الإستراتيجية في العديد من البلدان المتقدمة، وتعد كندا واحدة من بين الدول الرائدة في هذا المجال حيث يتم تصدير 85 ٪ من الإنتاج العضوي الكندي ويتزايد الطلب على منتجات معينة مثل الحبوب والبذور الزيتية، إذ يرغب المستهلكون بشكل متزايد في الحصول على منتجات عضوية من أجل تناول أطعمة أكثر الصحية[2]، إضافة إلى الدول المتقدمة نجد العديد من الدول النامية التي تنظم نفسها لجعل هاته الإستراتيجية محققة للتنمية؛ حيث تقدر الرابطة الدولية لحركات الزراعة العضوية IFOAM* أن ثلثي أعضائها الجدد يأتون من بلدان الجنوب، ويرجع هذا التوجه لما تسمح به هذه الإستراتيجية للمزارعين في البلدان النامية من الحصول على إرادات معتبرة بفضل

[1] Nicholas Parrott , Terry Marsden, Ibid, P 11.

[2] Frédéric Forge, Agriculture biologique au Canada : Un aperçu, Gouvernement du Canada, Direction de la recherche parlementaire, 2001,P 07.

* IFOAML: International Federation of Organic Agriculture Movements

شبكات التبادل التقليدية وظهور التجارة بمعايير الشهادات الدولية، فعلى سبيل المثال في المكسيك يدير هنود هواكستيك العديد من الأراضي التي يزرعون فيها ما يصل إلى 300 نوع نباتي مختلف[1].

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي من خلال الإنتاج الصناعي

الفئة الثانية من استراتيجية التنويع هي التنويع من خلال التصنيع والذي يتم فيه تمييز ثلاثة أبعاد، وتتمثل هذه الأبعاد في التصنيع من خلال إحلال الواردات، والصناعات التحويلية، أما العد الثالث فهو وإحلال الصادرات.

الفرع الأول: التصنيع من خلال استبدال الواردات

هو استراتيجية تنموية للتنويع الإقتصاد قائمة على مبدأ الاستجابة وتلبية الطلب المحلي من خلال استبدال وإحلال المنتجات الاستهلاكية المستوردة بتطوير الإنتاج المحلي، يسمح هذا النهج بتنمية الصناعات الناشئة بشرط أن تنتهج الدولة سياسة صناعية تقوم على مبدأ حماية المنتجات المحلية ومبنية على تقديم الدعم والإعانات والقروض لأصحاب المشاريع المحليين، كما أن هذه السياسة تحتاج إلى عملية قوية لتشجيع استيراد السلع الرأسمالية من قبل المنتجين المحليين؛ إن العمل على تنمية الصناعات الناشئة وتطوير الإنتاج المحلي من خلال هذه الإستراتيجية (الإنتاج من خلال إحلال الواردات) لديه ثلاثة أهداف، أوّلها هو الشروع في عملية تنمية صناعية مستدامة ذاتيا، أما ثانيها فهو الزيادة في إنتاجية وتشغيل القطاعات، وآخرها هو تقليل الاعتماد على الخارج.

من منظور الاقتصاد الكلي، تطبق إستراتيجية الإنتاج من خلال إحلال الواردات مبادئ التنويع الجانبي، فالدولة والنظام الإقتصادي القائم فيها يبدأ في الإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية التي كان يستوردها من قبل، مما يؤدي إلى تكثيف نسيجه الاقتصادي مع تطوير قطاعات نشاط جديدة؛ تم

[1] Parrot, Marsden , UP CITE, P 107.

توضيح تطبيق هذه الإستراتيجية بواسطة Baer في هذا التأكيد القائل: "لقد مرت جميع البلدان التي تحولت إلى التصنيع بعد المملكة المتحدة بمرحلة تصنيع استبدال الواردات حيث تم توجيه الكثير من الاستثمار في الصناعة ليحل محل الواردات "[1].

فيما يتعلق بالبلدان النامية، أجريت التجارب التاريخية الأولى لهذه الاستراتيجية في أمريكا اللاتينية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين في أعقاب الكساد الكبير، ولقد حققت نجاحًا نسبيًا في دول مثل الأرجنتين والمكسيك والبرازيل، كما تم تطبيق هذه الإستراتيجية بنجاح في كوريا الجنوبية في الستينيات والسبعينيات، هذا البلد الذي هو جزء من البلدان الصناعية الآسيوية الجديدة، دخل منذ ذلك الحين عصر التنمية؛ من حيث الفوائد مكّن **التصنيع من خلال استبدال الواردات** القطاعات من الانتعاش وزيادة توظيف العمالة المحلية وتحسين المرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية.

الفرع الثاني: استراتيجية التصنيع عن طريق التصنيع

يُنسب تأليف هذه الاستراتيجية إلى الاقتصادي الفرنسي **ديستان دي بيرنيس**، والذي حدد الصناعة التصنيعية أو التحويلية على أنها تتمثل في إحداث تعديل هيكلي للمصفوفة الصناعية وتحولات وظائف الإنتاج في بيئتها المحلية والأصلية، أو على أنها استبدال تدريجي للعمل الآلي – كونه أكثر إنتاجية — بالعمل الأقل آلية "[2].

يتمحور هذا التعريف حول نشر الصناعات الثقيلة التحويلية كالطاقة والصلب والمعادن والآلات ومعدات النقل...إلخ، والصناعات الكيميائية والتي تنشىء ترابط بين مختلف القطاعات، كما يكون لها آثار غير مباشرة على القطاعات الأخرى، ويمكن لهذا الترابط أن يأخذ عدة أشكال كأن تستخدم

[1] Werner Baer, Substitution d'importation et industrialisation en Amérique latine : Expériences et interprétations , Latin American Research Review, Vol 07, N° 1 ,1972 , pp. 95-122

[2] Paterne Ndjambou, UP CITE, P 88.

صناعة الصلب والفحم وتنتج منتجات ثانوية للصناعة الكيميائية، وهذه الأخيرة بدورها توفر الأسمدة والبلاستيك للزراعة؛ وبالمثل، تستخدم صناعات المعادن والأسمنت وما تنتجه المناجم والمحاجر وتصنع المواد التي تستخدم كمدخلات في البناء[1].

التصنيع عن طريق التصنيع هو جزء من منطق التنويع الرأسي، الذي يؤيد مبادئ مفاهيم الآثار غير المباشرة وتكثيف العلاقات المشتركة بين القطاعات، وعلى عكس **التصنيع من خلال استبدال الواردات** التي لا تعتمد بالضرورة على التكامل بين الصناعات الناشئة، تفضل إستراتيجية الصناعات التصنيعية البحث عن أعمدة التصنيع ذات الآثار غير المباشرة الكبيرة على بقية الاقتصاد، من منظور الاقتصاد الكلي تطبق مبدأ تكامل التنويع الرأسي حيث تصبح مخرجات أحد القطاعات مدخلات لقطاع آخر.

كانت هذه الاستراتيجية في صميم تنمية العديد من الدول، فلقد جعلتها كل الاتحاد السوفياتي والصين وكوريا الجنوبية والجزائر ودول أخرى حجر الزاوية في استراتيجية التصنيع الخاصة بهم بدرجات متفاوتة من النجاح حسب الحالة؛ في حالة الجزائر كان يعتمد على الصناعات الهيدروكربونية والتي سمحت بتطوير الصناعات الوسيطة (البتروكيماويات والحديد والصلب والأسمنت والطاقة)، ومن جانبها تبنت كوريا الجنوبية هذه الإستراتيجية حيث انتقلت من صناعة النسيج إلى صناعة الصلب (أحواض بناء السفن والمواد الكيميائية)، وصناعة السيارات والإلكترونيات. ومع ذلك، مثل جميع الاستراتيجيات الأخرى، أظهرت هذه الاستراتيجية حدودها

[1] Destanne De Bernis,Industrializing Industries and the Economic Integration Of Less-developed countries, International Economics And Development, Edited by Luis Eugenio Di Marco, Academic Press New York and London, 1972, p 267.

عندما لم تساهم الصناعات الثقيلة المملوكة عمومًا للدولة في الابتكار أو في تصنيع السلع ذات الجودة، ولم تحقق بشكل عام ديناميكية الاقتصاد[1].

الفرع الثالث: التصنيع من خلال استبدال الصادرات

تعتبر الإستراتيجية الثالثة للتصنيع والتي تعمل على التنويع الاقتصادي والمعروف أيضًا باسم ترويج الصادرات، حيث تهدف إلى إستبدال صادرات المنتجات الأولية المعالجة بشكل خفيف (المنتجات الأساسية، المواد الخام) بصادرات المنتجات غير التقليدية (المنتجات المصنعة، المنتجات شبه المصنعة، المنتجات الأولية المصنعة)؛ بمعنى آخر، يتعلق الأمر بتشجيع الفروع الصناعية على تصدير إنتاجها من أجل زيادة الدخل التصديري للبلاد، وبالتالي تحقيق نمو سريع يساهم في رفع مستوى معيشة السكان ويوسع السوق الداخلية.

تعتمد هذه الاستراتيجية على مزايا نسبية معينة مرتبطة بكل إقليم مثل عوامل الإنتاج (العمالة الرخيصة والمؤهلة، وتوافر الموارد الطبيعية ..إلخ)؛ على عكس البعدين السابقين للتصنيع حيث تلعب الدولة دورا مهما يعتبر القطاع الخاص محركًا للتنمية والتصنيع حسب هته الإستراتيجية.

يعتبر التصنيع عن طريق استبدال الصادرات إحدى الاستراتيجيات التي يدمج تطبيقها عدة أنماط للتنويع، أولاً يتم تعزيز التنويع الرأسي من خلال التنقل من الصادرات من السلع الأساسية إلى المصنوعات، ثانيًا يتم تحويل السلع غير المصنعة إلى منتجات مصنعة وفقًا لمبادئ التنويع الأفقي؛ ثالثًا تصدير المنتجات المصنعة إلى البلدان والقارات الأخرى يستجيب للتنوع الجغرافي. أخيرًا؛ رابعًا، يعد الحد من مخاطر البلاد على الآثار الضارة لصدمات التجارة الخارجية من خلال تصدير عدة أنواع من المنتجات جزءًا من منطق التنويع المالي.

[1] Renaud Bouret, Relations Economiques Internationales, 5e Edition, Chenelière Éducation Inc, Montréal, Toronto, 2013, P 249.

تم اعتماد إستراتيجية **التصنيع من خلال استبدال الصادرات** في العديد من البلدان، ولكنها شهدت نجاحًا حقيقيًا في بعضها، مثل كوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند وإندونيسيا والبرازيل وتشيلي وأوغندا... إلخ؛ ففي حالة ماليزيا وتايلاند تم الإعتماد على هذه الإستراتيجية من خلال إعادة توجيه الصادرات نحو المنتجات الصناعية (المنسوجات والإلكترونيات) مع متابعة تطوير تحويل المنتجات الأولية إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية [1]، وفي حالة شيلي فإن ميزة البيئة الزراعية الإيكولوجية هي التي مكنت البلاد من تصدير منتجات مثل النبيذ أو السلمون أو الفاكهة أو منتجات الغابات[2].

يتمتع هذا البعد من استراتيجية التصنيع بميزة المساهمة في الحد من الضعف الاقتصادي للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وزيادة القيمة المضافة التي يتم إنشاؤها والاحتفاظ بها في البلد، مما يؤدي على المدى الطويل إلى تحفيز الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: التنويع الإقتصادي في ظل الإستراتيجيات التنموية

يرتبط تحقيق التنويع الاقتصادي ارتباطًا وثيقا بالتحول الهيكلي، وهو ما يستلزم إنتهاج إحدى إستراتيجيات تنمية التي أثبتت نجاعتها في إقتصاديات العديد من الدول، وأبرز هذه الإستراتيجيات:

الفرع الأول: إستراتيجية الدفعة القوية، ونظرية النمو المتوازن.

تعد كل من إستراتيجية الدفعة القوية، ونظرية النمو المتوازن من بين أهم إستراتيجيات التنمية والتي يمكن التعويل عليها لتحقيق التنويع الإقتصاد وهذا في ظل التنمية الشاملة والمتكاملة بين جميع القطاعات، من خلال جملة من الإستثمارات التي يجب أن تمتاز بالشمولية والآنية أي في شكل دفعة واحدة وبدون تقطع.

[1] Manuel R. Agosin ,Claudio Bravo-Ortega, The emergence of new successful Export activities in Latin America: The case of Chili, Research Network Working Paper N° 552, Inter- American Development Bank, 2009, P 03.

[2] Federico Bonaglia, Kiichiro Fukasaku,Export diversification in Low-Income Countries: An international challenge after Doha ,Working Paper No 209, OECD Development Centre, 2003, P 35.

1, إستراتيجية الدفعة القوية: طرحت نظرية **الدفعة القوية** لأول مرة من قبل **روزنشتاين رودان،** ويتمثل جوهرها في أن عقبات التنمية وتنويع الإقتصاد هائلة وواسعة الانتشار، ولتخطيها يجب حسب **رودان** "تخصيص حد أدنى معين من الموارد للبرامج التنموية حتي يتمكن الإقتصاد من النمو، حيث إن إنطلاق أي بلد ما إلى نمو مستدام ذاتيا يشبه إلى حد ما إقلاع طائرة، إذ هناك سرعة معينة يجب تجاوزها قبل أن تصبح المركبة في الجو"[1]، فالفكرة الأساسية وراء هذه النظرية تقول أن الدول النامية تحتاج إلى أن تكون دفعة قوية تتمثل في حزمة من الإستثمارات الكبيرة والشاملة، والتي تمكن إقتصادها من الخروج من حالة التخلف والركود التي يعاني منها، والسيرورة في التنمية المستدامة، فلا يمكن تحقيق التنمية والتنويع الإقتصاديين من خلال الإستثمارات المتقطعة، فهي غير قادرة على أن تجعل الإقتصاد يتحرك في مسار التنمية الإقتصادية الذاتية، إذ يعتبر رودان أن الاستثمارات الصغيرة والمتقطعة سيؤدي فقط إلى مزيد من التبذير وتبديد للموارد.

تتطلب نظرية الدفعة القوية حسب **رودان** ثلاثة شروط من عدم القابلية للتجزئة:

– **عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة:** بعنى إرتباط عوامل ومستلزمات الإنتاج وعدم قابليتها للتجزئة، فالإستثمارات الإنتاجية المربحة تحتاج بدورها إلى حجم مثالي عالي للمنشآت، ووهو الأمر الذي يتطلب إنفاق عام رأس مالي في المجال الإجتماعي (يشمل الإستثمار في الصحة، التعليم، البنى التحتية...الخ)، والذي يجب توفر قبل الإستثمار في المشاريع الإنتاجية المربحة، لإعتباره ضرورة سابقة فهو غير قابل للإستيراد، وغير قابل للتأجيل أو التجزئة.

– **عدم قابلية دلة الطلب للتجزئة:** تعاني الدول النامية من إقتصادها المغلق وصغر حجم أسواقها، وذلك نتيجة إنخفاض دخل الأفراد وتدني القدرة الشرائية، وهو ما يمثل عائق في تحريك

[1] Rosenstein Rodan, Notes on the Theory of the 'Big Push'., Economic Development Program. Italy Project Center for International Studies, Massachusetts Institute of Technology, Publisher Cambridge, Publication n° 57-25,1957, P 02.

عجلة التنمية، ولا يمكن تجاوز هذه الحالة (الركود الإقتصادي) إلا بالتخطيط لمجموعة متكاملة من الإستثمارات وتوجيهها بشكل آني ودفعة واحدة، وهو ما يؤدي إلى قيام العمال في صناعة ما بإستهلاك السلع المنتجة من طرف صناعة أخرى، وبالتالي توسع الأسواق وتحريك العجلة التنموية، وهي الحالة التي قال عنها روزينشتاين تكامل الطلب على سلعة ما مع الطلب على سلعة أخرى[1].

– **عدم قابلية دالة الإدخار للتجزئة:** إن القيام بعدد كبير من الإستثمارات على شكل دفعة آنية، والصيانة الدورية للقطاعات الإنتاجية يحتاج مبالغ مالية ضخمة تستوجب بدورها مستويات عالية من المدخرات المحلية، وهو الأمر الذي لا يمكن تغطيته بالديون والمساعدات الخارجية، لأن هذه الاخيرة مكلفة وغير مستمرة، وبالتالي لكي تحقق تنمية إقتصادية لا بد لها من زيادة المعدل الحدي للإدخار كي يتناسب مع حجم الإستثمارات الكبير وصيانتها، والذي يجب أن يكون مستمر وغير متقطع[2].

2. إستراتيجية النمو المتوازن: يعد **راغنار نوركسي** صاحب نظرية النمو المتوازن والتي تعتبر إمتدادا لنظيرة الدفعة القوية، فحسب هذه النظرية يرى **راغنار** أن حلقة الفقر المفرغة هي السبب الرئيسي لعدم قدرة الدول النامية من تحقيق النمو الإقتصادي، فحسب نظريته تعاني هذه الدول من إنخفاض الدخل والقدرة الشرائية، وبالتالي إنخفاض الطلب المحلي على السلع، وكذا الطلب على رأس المال؛ إن هذا الإنخفاض في الطلب يؤدي حسبه إلى إنخفاض حجم السوق والذي يعتبره المحفز الأول للعملية الإستثمارية، فرجال الأعمال يقومون بالإستثمار وفق دراسة السوق وتوفر الطلب على المنتجات التي سوف يقدمنها، ولهذا يعتبر **راغنار** هذا الإنخفاض في الطلب وصغر السوق العقبة الأساسية في وجه التمية الإقتصادية لأي بلد، وقد قال في هذا "إن الحجم المحدود

[1] Rosenstein Rodan, Ibid., PP 05-14.

[2] محمد حسن المعموري، رأس المال البشري ونظرية الدفعة القوية في معالجة الواقع الإقتصادي في العراق، مجلة إقتصاديات الأعمال، عدد خاص، الجزأ الثاني، 2021، ص 247.

للسوق المحلي في البلد منخفض الدخل يشكل حاجزا أمام الإستثمار من قبل أي مؤسسة تع عمل في الوسط الإقتصادي، ولذلك يعتبر صغر السوق المحلية أمام التنمية عموما".

ولهذا تفترض هذه النظرية ولتحقيق التنمية الإقتصادية على الدول النامية الخروج من هذه الدائرة المفرغة والمرتبطة بنقص الطلب وصغر السوق، وذلك من خلال القيام بإستثمارات كبيرة في العديد من الصناعات دفعة واحدة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتوسعة السوق، بالتالي توفير الحافز لدى القطاع الخاص للقيام بالإستثمارات، ومن ثم كسر الحلقة المفرغة وتحريك العجلة التنموية المستدامة، كما أكد **راغنار** على ضرورة النمو المتوازن بين القطاع الصناعي والزراعي بحي يعتبر كل قطاع سوق لمنتجات القطاع الآخر، كا يوفر كل قطاع مدخلات للقطاع الآخر من من مواد خام، وهو ما يساهم في النمو والتطوير المتبادل بين القطاعين[1].

الفرع الثاني: إستراتيجية أقطاب النمو ونظرية النمو الغير المتوازن:

تعد هتان الإستراتيجيتان من بين أهم إستراتيجيات التنمية والتي تعتمد في تطبيقها إلى التنمية القائمة على الإستثمار الموجه والذي يركز على قطاعات قائدة للعملية التنموية والتنويع الإقتصادي.

1. إستراتيجية أقطاب النمو: تعتبر إستراتيجية أقطاب النمو من بين أهم الإستراتيجيات التنموية الممكن الإعتماد عليها لتحقيق التنويع الإقتصادي، وتعود لصاحبها الإقتصادي **فرانسوا بيرو** الذي يرى أن التنمية الإقتصادية لا تحدث بصورة شاملة ودفعة واحدة، بل عن طريق أقطاب تنموية وفي نقاط محددة تحتوي على عدة عوامل ومحفزات إقتصادية جاذبة وطاردة وبدرجات متفاوتة، وهو الأمر الذي يجعلها المناطق الأكثر تقدما إقتصاديا وإجتماعيا من المناطق المجاور لها (المناطق

[1] Ragnar Nurkse, The Theory of Development and the Idea of Balanced Growth. In: Alan B. Mountjoy, (eds) Developing the Underdeveloped Countries, Geographical Readings, Palgrave Macmillan, London, 1971, P 121. In The Link: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-1-349-15452-4_9

الحظرية مقابل المناطق الريفية)، فالنشاط الإقتصادي يتوطن في هذه المناطق وحولها لإحتوائها على صناعات محركة وتوفرها على محفزات توسع النشاط الإقتصادي كالمراكز الحضرية وتدفق السلع والإستثمارات[1].

وتبعا لما قدمه **بيرو** يرى **غونار ميردال** أن ترك سيرورة النشاط الإقتصادي حرة وفق هذه الإستراتيجية يجعل المناطق الغنية أكثر غنا والمناطق الفقيرة أكثر فقرا، ولهذا نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من خلال السياسة النقدية والمالية والبرامج التنموية، وذلك بغية حل مشكل الجهوية على مستوى الدولة وفي مختلف الانظمة الإقتصادية والسياسية، فهو يأكد على ظرورة أخذ البعد المكاني بعين الإعتبار عند عملية التخطيط، لكون أن لهذا الأخير (الموقع) تأثير كبير في مستوى التنمية، ويأخذ هذا التأثير شكليا:

1. التأثير السلبي أو الخلفي: تأخذ أقطاب النمو الكثير من فاعلية التنمية من المناطق المجاورة لها، وبالتالي تنمو على حسابها، بينما تبقى هذه المناطق المجاورة تعاني من نقص النمو فيها.

2. التأثير الإنتشاري الإيجابي: عند تشبع الأقطاب من لتنمية تبدأ بالتأثير الإيجاب ي على المناطق المجاورة لها بعد أن كانت تأثر سلبا عليها[2].

ولتجنب هذه الأثار السلبية يجب على الدولة قبل الإنطلاق في إستحداث أقطاب نمو جديدة تحديد طبيعة الإقليم وإمكاناته، بالإضافة إلى قدراته ومتطلباته، كما يجب تحديد نوع الصناعة القائدة التي ستقام والقادرة على إستحداث أكبر عدد ممكن من الصناعات التابع لها.

---

[1] Perroux François. Les pôles de développement et la politique de l'Est, Politique étrangère, n°3 , 1957, pp 235-238, Sur Cite: https://www.persee.fr/docAsPDF/polit_0032-342x_1957_num_22_3_2481.pdf

[2] محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، فرع التخطيط، تخصص علوم إقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2009، ص 38.

والجدير بالذكر أن إستراتيجية أقطاب النمو نجحت في تحقيق النمو الإقتصادي ومعالجة التوازنات الجهوية في العديد من الدول المتقدمة، مثل فرنسا التي تبنتها من أجل إستحداث أقطاب سميت بأقطاب التوازن، كما نجحت إيطاليا في تحقيق التوازن التنموي في جنوبها إنطلاقا من تبني هذه الإستراتيجية، كما تم تبني هذه الإستراتيجية من طرف العديد من الدول النامية وذلك للخروج من دائرة الضعف الإقتصادي، فقد مثلت كل من تجارب الإتحاد السفياتي، البرازيل، الأرجنتين، والهند تجارب ناجحة في في إستخدام هذه الإستراتيجية في تحقيق التنمية والتنويع الإقتصادي[1].

الفرع الثاني: إستراتيجية النمو الغير المتوازن

تعود هذه الإستراتيجية إلى الإقتصادي الأمريكي **هيرشمان** والذي تطرق في كتابه إسترتتيجية التنمية الإقتصادية[2] إلى أسس تحقيق التنمية الإقتصادية إنطلاقا من النمو الغير المتوازن، وذلك من خلال الإستشهاد بالتجربة الامريكية لمسارها التنموي خلال 100 سنة (1851-1950)، وقد توصل أن نجاح هذه التجربة وكان قائما على أساس تنمية قطاعات رائدة في الإقتصاد الأمريكي، والتي ساعدت بدوبها القطاعات التابع على النمو وبالتالي تنمية الإقتصاد ككل، لهذا يرى هيرشمان أن خلق اختلالات في النظام هو أفضل استراتيجية للنمو، وهذا نظرا لنقص الموارد المتاحة في البلدان الأقل نموا، فإن القليل المتاح يجب أن يستخدم بكفاءة. وفقًا لذلك ، يجب أن تحظى القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد بالأولوية أو الأسبقية على القطاعات الأخرى فيما يتعلق بالإستثمارات.

ومن هذا المنطلق يرى هيرشمان أن الواقع الإقتصادي في الدول النامية كنقص العمالة المؤهلة، والموارد المالية، وقلة رأس المال الإجتماعي تجعل التنمية الإقتصادية المتوازنة أمرا مستحيلا، لذلك

[1] كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد،جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2013، ص ص 66-68

[2] For more information: Albert O. Hirschman, The Strategy of Economic Development,Yale Studies in Economics, New Haven: Yale University Press, 1958.

يجب على هذه الدول أن تركز في خططها وبرامجها التنموية على قطاعات رائدة رئيسية ذات الأثر الكبير في تحفيز الإستثمارات الاخرى، وتوجه لها جل التركيز من خلال دفعة قوية من الإستثمارات، بدل توزيع الإستثماراتها على قطاعات متنوعة متفاوتة الأهمية، ويقول هيرشمان في هذا الشأن أن التاريخ الإقتصادي العالمي لم يعرف نجاح أي تجربة تنموية إنطلاقا من إستراتيجية النمو المتوازن، وأن إعتمادت التجارب الناجحة على تنمية بعض قطاعات الإقتصاد، والتي تقوم بدورها بتحريك القطاعات الأخرى نحو النمو، كما يرى **هرشمان** ان النمط الأمثل للتنمية يحدث في خطوات متتابعة تنقل الإقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى ذات مستوى أعلى من الدخل حيث إعتبر كل حالة لا توازن جديدة قوة دافعة للنمو تعمل على تصحيح حالة اللا توازن الأولى[1].

وتبعا لما سلف ذكره ولنجاح التنويع الإقتصادي إنطلاقا من إستراتيجية النمو الغير المتوازن يجب على الدول النامية والدول ذات المصدر الواحد في تحقيق الإرادات إستحداث أقطاب للنمو قائمة على صناعات قائدة ومحفزة للعملية التنموية، وهذا دون إغفال أهمية الموقع والتوازنات الإقتصادية في عملية التخطيط للبرامج التنموية.

[1] محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص 36

خلاصة الفصل

يعتبر التنويع الإقتصادي عنصرا أساسيا لتحقيق النمو والتنمية الإقتصادية، إذ يعتبر من بين أهم السياسات الرامية إلى نقل البلد من هيكل إنتاجي وتجاري أقل تنوعا وعرضة للصدمات الخارجية، إلى إقتصاد قوي ومتين مبني على تخصيص أفضل للموارد، وذو هيكل إنتاجي وتجاري أقل تركيزا وأكثر تنوعا، مستقر ومحمي من الصدمات الخارجية، وهذا بهدف تحسين الأداء الاقتصادي، وخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر...إلخ؛ لكن تحقيق هذه الأهداف ليس بالأمر السهل وذلك لوجود العديد من المعوقات التي تصعب تحقيقه كتخصص المفرط، وعدم القدرة على دخول نشاطات إقتصادية جديدة والإندماج في الإقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الفساد الإداري والسياسي ...إلخ.

ونظرا لأهمية التنويع الإقتصادي إحتلت مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصاديين، فنجد اتجاهان فكريان، فرأي الأول يدعو إلى التخصص ويظم أراء العديد من الإقتصاديين كآدم سميث، ودافيد ريكاردو...إلخ، أما الرأي الثاني فيدعو إلى التنويع الإقتصادي ويتمثل في رأي الكثير من الاقتصاديون كسيمون كوزنيتس، جراهام، بالإضافة إلى بريبش وسنجر، كما توجد العديد من الدراسات التي تخصصت في دراسة التنويع الإقتصادي من خلال تطرقها إلى أهم أنواعه، ومحدداته، بالإضافة إلى طرق قياسه، وكيفية إختيار المؤشر المناسب.

والوصول إلى بنية إقتصادية متنوعة قائمة على مشاركة جميع القطاعات، ومحمية من الصدمات والتقلبات الإقتصادية عملت العديد من الدول على وضع وتنفيذ استراتيجيات إنمائية مكنتها من تحقيقه التنويع الاقتصادي، سواءا من خلال الإنتاج الزراعي وهذا إنطلاقا من إستراتيجية الثورة الخضراء العلمية والتقنية وإستراتيجية الزراعة العضوية والزراعة الإيكولوجية،أو

عن عبر التصنيع وهذا من خلال إستراتيجية إحلال الواردات، الصناعات التحويلية، أو إحلال الصادرات، كما نجحت تجارب أخرى إنطلاقا من تطبيق إحدى إستراتيجيات تنمية التي أثبتت نجاعتها في إقتصاديات العديد من الدول كإستراتيجية الدفعة القوية، ونظرية النمو المتوازن، بالإضافة إلى أقطاب النمو ونظرية النمو الغير المتوازن.

الفصل الثالث

تجارب دولية في التنويع الإقتصادي

مقدمة الفصل

تعاني الدول أحادية القطاع التي تعتمد على مصدر واحد لتغطية إيراداتها العديد من المشاكل خاصة التقلبات الفجائية في أسعار هذه الموارد، والصدمات التي تحدث في أسواقها، لذلك سعت هذه الدول للقيام بالعديد من الإصلاحات الهيكلية من أجل تحقيق التنوع الإقتصادي الذي أصبح سياسة حتمية ووسيلة موثوقة ومجدية للتخفيف من أثر إعتماد الإقتصاد على إيرادات القطاع الواحد، وذلك من خلال ما يحققه من إستقرار الإقتصادي وقدرة على التكيف مع التقلبات الإقتصادية.

يجدر بالذكر أن تحقيق التنويع الإقتصاد والإستفادة من المزايا التي تنجر عنه ليس بالأمر السهل وإنما يحتاج العديد من الإصلاحات والتغيرات الهيكلية والتكلفة الكبيرة الناجمة عن التغيير، وهو الأمر الذي لم تستطع العديد من الدول تحقيقة، على خلاف كل من اليابان، ماليزيا والسعودية، إذ نجحت هذه الدول من تحقيق قفزة نوعية في هيكلها الإقتصادي من إقتصاديات نامية وضعيفة إلى إقتصاديات ريادية ومتنوعة.

وإنطلاقا مما سبق نهدف في هذا الفصل إلى التطرق إلى سبل تحقيق التنويع الإقتصادي، وأبرز التحديات التي تواجه تطبيقه، وهذا من خلال على الوقوف على تجارب الدول السالفة الذكر، وذلك من خلال تقسيم الفصل الموالي إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: المعجزة اليابانية في التنويع الإقتصادي.

المبحث الثاني: التجربة الماليزية والتنويع الإقتصادي.

المبحث الثالث: التنويع الإقتصادي في السعودية، ورؤية 2030.

المبحث الأول: المعجزة اليابانية في التنويع الإقتصادي

تعد تجربة اليابان مثالا نموذجيا عن التنويع الإقتصادي، فهي تحتل المرتبة الأولى عالميا ومنذ تسعينات القرن الماضي حسب مؤشر التنويع والتعقيد الإقتصادي، ويظهر هذا التنويع الإقتصادي من جوانب عدة كتطور فضاء المنتج الياباني، وتنوع وتعقد تجارتها الخارجية.

إن تحقيق اليابان لهذه المرتبة لم يكن بالصدفة وإنما بإصلاحات عديدة خاصة الإقتصادية منها، والتي كانت في ظل الموارد الطبيعية التي تكون شبه منعدمة والتي عانت اليابان من ندرتها.

المطلب الأول: التعريف باليابان والمعجزة اليابانية

إستطاعت اليابان أن تحقق معجزة إقتصادية وهذا إنطلاقا من تسجيلها لمعدلات سريعة غير عادية للنمو الاقتصادي في القرن التاسع عشر، وقد إستند هذا النمو إلى التوسع غير المسبوق في الإنتاج الصناعي وكذلك سياسة التجارة الخارجية القائمين على التنوع والتعقيد الإقتصاديين.

الفرع الأول: التعريف باليابان وإقتصادها المتطور

تعتبر اليابان سلسلة من جزر (6848 جزيرة) تقع شرق آسيا، بمساحة 377.915 كيلومتر مربع، عاصمتها طوكيو، تمتاز بتضاريس وعرة وجبلية، وتعرضها للأخطار الطبيعية كالزلازل والبراكين، موجات تسونامي والعديد من الأعاصير سنويا[1].

فيما يخص المزايا الرئيسية للاقتصاد الياباني فتتمثل فيما يلي:

– يعتبر الإقتصاد الياباني ثالث أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمركية والصين، بإجمالي الناتج المحلي 5082 مليار دولار أمريكي في عام 2019، وهي قيمة مثلت 4.22٪ من الاقتصاد العالمي؛

[1] library Central Intelligence Agency, world facts book, Central Intelligence Agency, Date uploaded on 14-03-2018 , date of visit 20/02/2021, on the Link :
https://web.archive.org/web/20180320061907/https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ja.html

– تعد اليابان أيضًا قوة اقتصادية عالية التقنية إذ تحتل مراكز مرموقة في الإلكترونيك والذكاء الإصطناعي، ففي سنة 2018 بلغ الإنفاق على البحث والتطوير في اليابان حوالي 182.95 مليار دولار، أي ما يعادل 3.6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد؛

– تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الحديد والصلب، كما تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث تكرير البترول، و المرتبة الثالثة عالميا من حيث إنتاج السيارات[1].

– حسب تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدي الإقتصادي العالمي لسنة 2018 إحتلت اليابان المرتبة 05 من أصل 141 دولة[2]، وتعتبر من أبرز الدول الجيدة لممارسة الأعمال الإقتصادية وهذا للمميزات الرئيسية للإقتصاد الياباني كبيئة الأعمل المستقرة مع نظام القانوني المحايد، والبنية التحتية العالمية المستوى من قطارات وشبكة موانئ عالية الكفاءة[3]؛

– وبالنسبة لتركيبة الناتج المحلي الإجمالي فتمثل الزراعة ما نسبته 1٪ والتي تأتي في مجملها في الخضر والأسماك وقصب السكر والشاي، أما الصناعة فتمثل 29.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تعتبر اليابان من بين أكبر منتجي السيارات والصلب والمعادن والسفن والمواد الكيميائية والمنسوجات والمعدات الإلكترونية والأدوات الآلية الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية، أما الخدمات فتمثل ما نسبته 69.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهذا من خلال النقل والتخزين والاتصالات، التجارة والفنادق والسياحة، الخدمات المصرفية وخدمات التأمين.

[1] International Organization of Motor Vehicle Manufacturers, World Motor Vehicle Production 2019, date of visit 27-02-2022, at the link: https://www.oica.net/category/production-statistics/2019-statistics/

[2] Klaus Schwab, Competitiveness Report 2018, World Economic Forum, 2019, P 307.

[3] Asialink Business, Doing business in Japan, date of visit 21/02/2021, on the website: https://asialinkbusiness.com.au/country/japan

– حسب مؤشر التنويع والتعقيد الإقتصادي الصادر عن المرصد العالمي للتعقيد الإقتصادي تصنف اليابان على أنها الدولة الأكثر تنوعا وتعقيدًا في تصنيف مؤشر التعقيد الاقتصادي وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى عالميا[1].

الفرع الثاني: المعجزة اليابانية والإلتحاق بالدول المتطورة:

اليابان هي دولة فريدة من نوعها حققت نموا وتنوعا إقتصاديا بعد أن كانت في القرن التاسع عشر دولة ضعيفة وزراعية ذات تكنولوجيا منخفضة، لحقت بالغرب مرتين مرة بعد خمسينيات القرن التاسع عشر، ومرة أخرى بعد إعادة الإعمار بعد الحرب، نجحت هذه الأخيرة (اليابان) وعلى الرغم من ندرة الموارد الطبيعية[2] في تطوير الإقتصادها و تنويعه، وهو ما أثر على نمو إقتصادها من خلال الزيادات الكبيرة في النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات النمو الإقتصادي، فحسب المنحنى الموالي:

المنحنى رقم (04): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليابان (1870-2010)

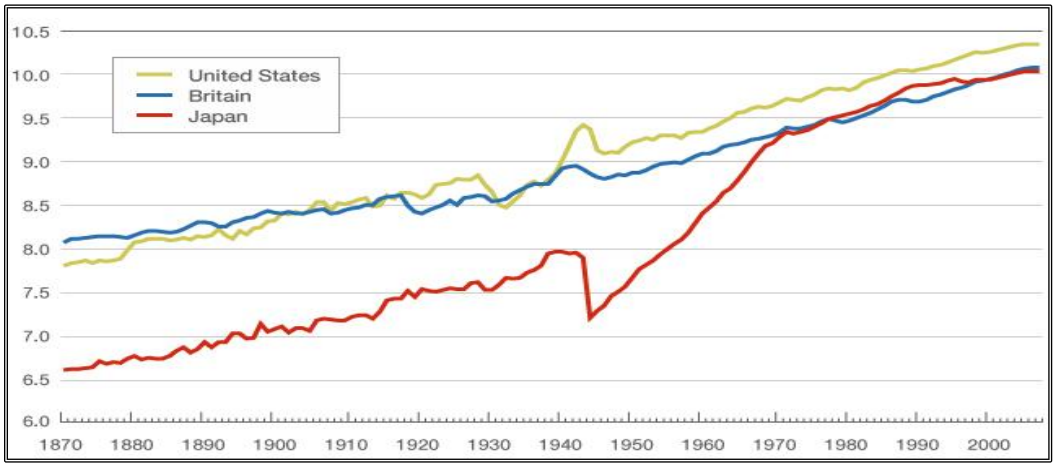

Source: Md Zafar Alam Bhuiyan, The miracle of Japanese Economy after the Second World War (WW2), Shanto Mariam University of Creative Technology, 2019, P 06.

يتضح من خلال المنحنى السابق التطور الذي عرفه الإقتصاد الياباني والذي تمثل في الزيادات الكبيرة في النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات النمو الإقتصادي،

[1] The Observatory of Economic Complexity, Japan, date of visit 21/02/2021, on the Link: https://oec.world/en/profile/country/jpn.

[2] Randall Morck, Masao Nakamura, Japan's Development as a Natural Resources Based "Big Push" Success Story, American Economic AssociationConference , 2009, P 01.

ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبعد أن تبنت اليابان سياسة التحديث الشاملة في السعي لتحقيق النمو الصناعي لحقت بثبات ببريطانيا والولايات المتحدة، وهما من أكثر الاقتصادات الصناعية تقدمًا في العالم أنذك، وقد نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليابان من 23٪ من بريطانيا و 30٪ من أمريكا في عام 1870 إلى 42٪ من بريطانيا و 41٪ في أمريكا سنة 1941، يعكس النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليابان النجاح الاقتصادي لهذه الحملة التي استمرت خلال حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية.

عكست الحرب العالمية الثانية هذا التقدم فجأة، وأعادت الاقتصاد الياباني الحديث إلى المربع الأول، مما أدى إلى محو جميع المكاسب التي حققها، فقد قدرت الخسارة المادية نحو 25٪ من الثروة الوطنية، كما انخفض الإنتاج الصناعي إلى عشر مستوى ما قبل الحرب (24٪ من مستوى ما قبل الحرب في المنتجات الاستهلاكية و 8٪ فقط في منتجات المدخلات الصناعية)[1].

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية نهض الاقتصاد الياباني المدمر بسرعة، وخلال فترة الانتعاش (1945–1956)، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي متوسط قدره 7.1٪ لتجاوز بحلول سنة 1956 مستوى عام 1940، أعقب الانتعاش عصر النمو السريع، كما يوضح الرسم البياني بدأت اليابان في الاقتراب من الغرب مرة أخرى، وبسرعة تجاوزت بكثير التقدم الذي أحرزته قبل الحرب، وفي عام 1973 كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليابان 95٪ من نظيره البريطاني و69٪ في الولايات المتحدة؛ استمر الاقتصاد الياباني في التوسع بمعدل سريع نسبيًا لما يقرب عشرين سنة، وبحلول عام 1991 كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليابان 120٪ من مثيله في بريطانيا و85٪ في الولايات المتحدة.

[1] Shigeru T Otsubo, Post-war development of the Japanese economy: Development, Japanese/Asian style, Lecture, Nagoya University, Nagoya, Japan, 2007, P 04.

كانت عملية اللحاق بالغرب، التي بدأت قبل أكثر من قرن بقليل، قد اكتملت بشكل أساسي بحلول عام 1990 في اليابان، فقد تنوع الإقتصاد الياباني من إقتصاد متركز على الزراعة والتكنولوجيا المنخفظة إلى إقتصاد صناعي قائم على التكنولوجيا المتطورة وهذا في ظل الإصلاحات والخطط التنموية التي إتبعتها اليابان[1].

المطلب الثاني: واقع التنويع الإقتصادي في اليابان

عرف الإقتصاد الياباني تطورا وتنوعا إقتصاديا إنطلاقا من إقتصاد إقتصاد زراعي محدود التكنولوجيا إلى إقتصاد صناعي وخدماتي قائم على التكنولوجيا المتطور، ويظهر هذا التنوع من خلال تطور فضاء المنتج، وكذا تنوع التجارة الخارجية كأهم العوامل المحددة للتنوع الإقتصادي.

الفرع الأول: فضاء منتج الإقتصاد الياباني

يعلمنا شكل فضاء المنتج كيف يتحقق التنويع الإقتصادي إذ يصور الترابط بين المنتجات بناء على أوجه التشابه في المعرفة المطلوبة لإنتاجها، كما تصور مساحة المنتج المسارات التي يمكن للدول أن تسلكها للتنويع [2]؛ وبالنظر إلى مساحة المنتج الياباني، نلاحظ درجة إنتظام المساحة وتنوعها وتعقيدها سنة 1970، والتي عرفت مزيدا من التغير والتنوع وصولا إلى مساحة المنتج لسنة 2019 التي كان فيها اقتصاد اليابان أكثر تنوعا وتعقيدا، فمن خلال الشكلين التاليين:

[1] Brian Wang, GDP and GDP per capita from 1700 to compare the rise of Japan, China and USA, Website: nextbigfuture, the date of visit 09-03-2022, at the link: https://www.nextbigfuture.com/2017/03/gdp-and-gdp-per-capita-from-1700-to.html

[2] Website: The Atlas of Economic Complexity, the date of visit 09-02-2022, at the link: https://atlas.cid.harvard.edu/glossary

الشكل رقم(05): فضاء منتج الإقتصاد الياباني لسنة 1970

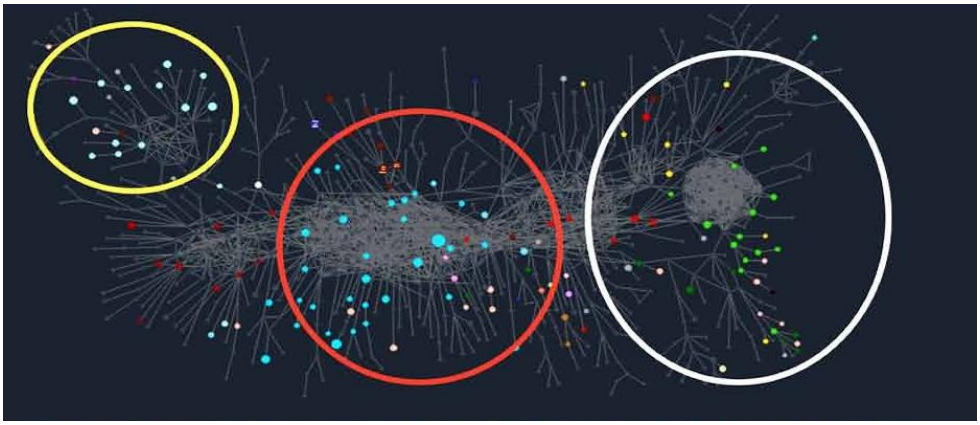

Source: Website: The Observatory of Economic Complexity,, the date of visit 27-02-2022, at the **link:** https://oec.world/en/profile/country/jpn

يتضح من الشكل تركزت المنتجات المصنعة والمصدرة للإقتصاد الياباني لسنة 1970 في ثلاثة مجالات رئيسية، تمثل الدائرة البيضاء مجالات تعقيد ضعيفة، بما في ذلك الزراعة والصناعات القائمة على الزراعة مثل الأحذية، والأقمشة القطنية والمنسوجة بالحرير، والفواكه، وفي نفس الفترة كان هناك أيضًا العديد من المنتجات في وسط مساحة المنتج التي تم تمييزها بالدائرة الحمراء تشمل السيارات والشاحنات والدراجات النارية، وتركيبات مسارات السكك الحديدية؛ أما التركيز المحدد بالدائرة الصفراء في الزاوية اليسرى العليا تشمل هذه المنطقة الكاميرات والآلات الحسابية والساعات والسلع الرياضية والألعاب، عند تقييم الاقتصاد الياباني في عام 1970 بشكل عام، هذا الوضع هو مؤشر على قدرة اليابان على إنتاج العديد من المنتجات المتنوعة والمعقدة لكن يعتمد بشكل أساسي على كل من الزراعة والتصنيع .

الشكل رقم (06): فضاء المنتج للإقتصاد الياباني لسنة 2019

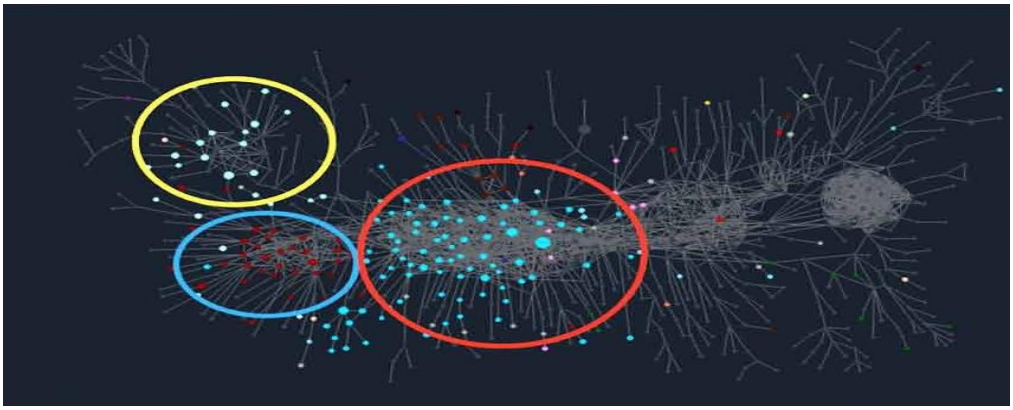

Source: Website: The Observatory of Economic Complexity, the date of visit 27-02-2022, at the link: https://oec.world/en/profile/country/jpn

كانت هناك تغييرات جذرية في مساحة المنتجات اليابانية في عام 2019 على سبيل المثال، اختفت المنطقة التي تميزت بالدائرة البيضاء عام 1970، والتي كانت تمثل التصنيع الزراعي ويمكن تفسير ذلك على أنه ناجم عن انخفاض حصة الصادرات زراعية، وبالمقارنة مع سنة 1970 هناك زيادة في الكثافة في المناطق الحمراء والصفراء، أسباب زيادة الكثافة في المنطقة الحمراء هي الزيادة في إنتاج وتصنيع قطع غيار السيارات وملحقاتها، وآلات البناء، والأجزاء المتنوعة من وحدات طاقة؛ اما أسباب زيادة الكثافة في المنطقة الصفراء فهي الزيادة في إنتاج وتصدير أجهزة التلفاز، وأجزاء الكمبيوتر وملحقاته والآلات الكهربائية المتنوعة، وأجزاء وملحقات الاتصالات؛ بالإضافة إلى ذلك، هناك دائرة زرقاء مضافة حديثًا، والتي لم تكن موجودة في عام 1970؛ تتكون هذه المنطقة من المنتجات المتعلقة بالصحة كمعدات الأشعة السينية، والأدوات الطبية، والألياف المتجددة، وهو ما يمكننا أن نستنتج أن اليابان بدأت في تصنيع منتجات جديدة.

يمكننا أن نستنتج من خلال تطور فضاء المنتج الياباني مدى تطور التنويع الإقتصادي الذي عرفه الاقتصاد الياباني والذي كان منظمًا بشكل عام فيما يتعلق بقطاعات الزراعة والتصنيع والخدمات في السبعينيات، ومع ذلك وفي االسنوات الأخيرة، ورغم إختفاء الصادرات الزراعة والصناعة التحويلية القائمة على الزراعة إلا أن الإقتصاد الياباني توجه إلى إنتاج وتصدير منتجات

جديدة تركز على المجالات التي تنطوي على تصنيع معقد؛ هذا الوضع هو مؤشر إستمرارية محافظة اليابان على تنويعها الإقتصاد، إذ كان العامل الرئيسي لهذا التحول هو إعادة تخصيص الموارد وخاصة العمالة، من القطاع الزراعي منخفض الإنتاجية نسبيا إلى القطاع غير الزراعي يتمتع بإنتاجية أعلى للفرد[1].

الفرع الثاني: تنوع التجارة الخارجية في اليابان:

من السمات البارزة للتطور الاقتصادي معين التنوع الكبير في التجارة الخارجية، سواءا من حيث الصادرات كمخرجات للجهاز الإنتاجي وإقتصاد البلد، أو من حيث الواردات كمدخلات للجهاز الإنتاجي، ويعتبر الإقتصاد الياباني من بين أكثر الإقتصادات تنوعا فيما يخص التجارة الخارجية، إذ تلعب الصادرات دولا مهما من خلال مسهمتها في الدخل القومي، كما أن الواردات هي الأخرى تلعب دورا هاما من بإعتبارها مصدر للموارد الأولية القليلة التي تحتاجها اليابان.

الشكل رقم (07): تركيبة الصادرات اليابانية لسنة 2019

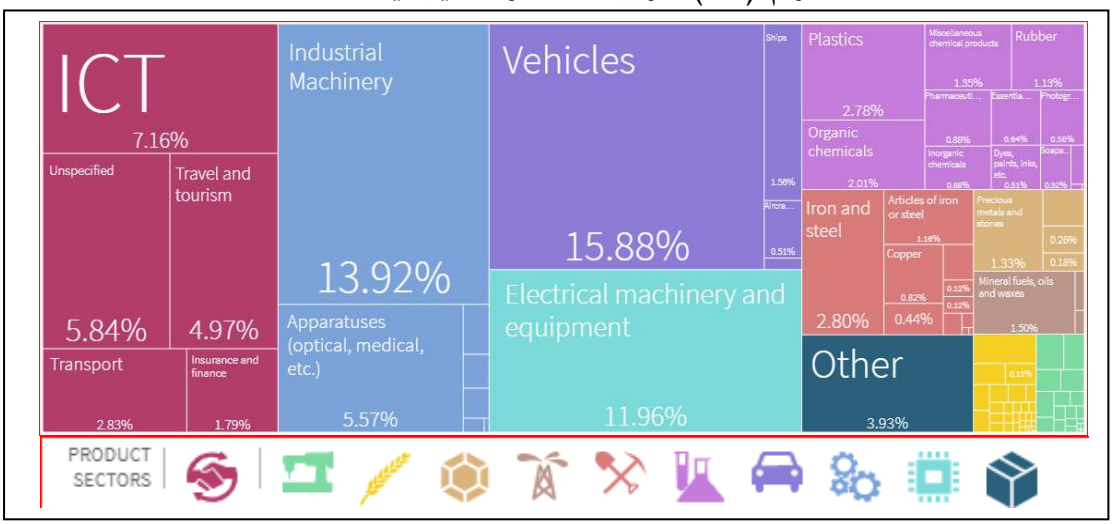

SOURCE: The Atlas of Economic Complexity, the date of visit 27-02-2022, at the link: https://atlas.cid.harvard.edu/explore?country=114&product=undefined&year=2019&productClass=HS&target=Product&partner=undefined&startYear=undefined

[1] Muhlis Can, Buhari Doğan, The effects of economic structural transformation on employment: an evaluation in the context of economic complexity and product space theory. In: Foreign Direct Investments: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications. IGI Global, 2020. P 297 .

الصادرات هي محرك نمو مهم لليابان، حيث شكل الطلب الخارجي 18.5 ٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019[1]، بالنسبة لصادرات السلع فقد استحوذت معدات النقل على النسبة الأكبر من إجمالي قيمة الصادرات 23.6 %، تليها الآلات العامة والآلات الكهربائية بنسبة 19.7% و 17.2% على التوالي، وشكلت السيارات التي تندرج في فئة معدات النقل 15.6% من إجمالي قيمة الصادرات، تتمثل إحدى سمات صادرات اليابان في النسبة الكبيرة من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية المصنعة باستخدام التكنولوجيا المتقدمة، مثل السيارات ومنتجات الحديد والصلب وأشباه الموصلات[2]، فأهم صادرات سلع اليابان في السيارات (103 مليار دولار)، وقطع غيار السيارات (33.2 مليار دولار)، والدوائر المتكاملة (30.7 مليار دولار)، أما وجهة السلع المصدرة فمعظمها تصدر إلى الولايات المتحدة (134 مليار دولار) والصين (128 مليار دولار) وكوريا الجنوبية (44.9 مليار دولار) وتايبيه الصينية (41.6 مليار دولار).

و فيما يخص الترتيب العالمي لصادرات اليابان لسنة 2019، كانت اليابان أكبر مصدر في العالم للآلات التي لها وظائف فردية (20 مليار دولار)، ومعدات مختبر الصور (11.9 مليار دولار)، ومركبات البناء الكبيرة (10.8 مليار دولار)، والمكثفات الكهربائية (6.58 مليار دولار).

أما صادرات خدمات اليابان في عام 2019، فقد إحتلت اليابان المرتبة الأولى عالميا بقيمة 205 مليار دولار، كانت أهمها الإتاوات ورسوم الترخيص (46.9 مليار دولار)، وخدمات الأعمال الأخرى (46.6 مليار دولار)، والسفر الشخصي (41.9 مليار دولار)، والنقل (26.2 مليار دولار)، والخدمات المالية (14.3 مليار دولار).

[1] The EU Business in Japan, Economic Overview , date of visit 21/02/2021, on the Link: https://www.eubusinessinjapan.eu/why-japan/background/economic-overview

[2] Statistics Bureau, Statistical Handbook Of JAPAN 2020, Ministry of Internal Affairs and Communications Japan, JAPAN, 2020, P 109.

تتخصص اليابان في الغالب في سلاسل التوريد العالمية الأولية، وتعد حصة المكون الأجنبي في الصادرات اليابانية من أدنى المستويات، كما أن مساهمة مدخلات العوامل المحلية في الصادرات في اليابان منخفضة، وهذا راجع لقلة الموارد الطبيعية اللازمة لعملية الإنتاج، ولهذا تعوض اليابان هذا النقص من خلال الإستيراد، كما ان تحليل صادارات اليابان يبين أن إقتصادها يركز على إنتاج وتصدير السلع الأكثر تعقيدا والتي يمتلك فيه ميزة نسبية كالتكنولوجية المتطورة[1].

وبالنسبة للواردات السلعية لليابان فكانت صنف الواردات الرئيسية هي الوقود المعدني، حيث مثلت 21.6% من إجمالي القيمة المستوردة، تليها الآلات الكهربائية والكيماويات بنسبة 15.3% و10.4% على التوالي، ويشكل البترول في فئة الوقود المعدني 10.1% من إجمالي قيمة الواردات، تتمثل إحدى سمات واردات اليابان في النسبة الكبيرة في المواد الأولية التي تدخل في إنتاج السلع[2]، فأهم واردات اليابان هي البترول الخام (64 مليار دولار)، الغاز البترولي (42.3 مليار دولار)، الدوائر المتكاملة (17.1 مليار دولار)، معدات البث (16 مليار دولار)، معظمها مستورد من الصين (152 مليار دولار). والولايات المتحدة (70.1 مليار دولار) وأستراليا (41.5 مليار دولار) وكوريا الجنوبية (28.3 مليار دولار) والمملكة العربية السعودية (24.5 مليار دولار).

كانت اليابان خامس أكبر مستهلك للنفط ورابع أكبر مستورد للنفط الخام في العالم في عام 2019، كما صنفت اليابان كأكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم وثالث أكبر مستورد للفحم بعد الصين والهند في عام 2019، لا يوجد لدى اليابان خطوط أنابيب دولية للنفط أو الغاز

[1] Zoia S podoba, Victor A Gorshkov, Anastasiya A Ozerova, Japan's export specialization in 2000–2020. Asia and the Global Economy,Vol 01, issue 02, 2021, P 08

[2] The World Integrated Trade Solution, Japan Trade Summary 2019 , the date of visit 07-03-2022, at the link: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/JPN/Year/LTST/Summarytext

الطبيعي وتعتمد حصريًا على شحنات ناقلات الغاز الطبيعي المسال والنفط الخام[1]، كما كانت اليابان أكبر مستورد للذرة (3.32 مليار دولار)، واللحوم الأخرى الجاهزة (3.19 مليار دولار).

الشكل رقم (08): تركيبة الواردات اليابانية لسنة 2019

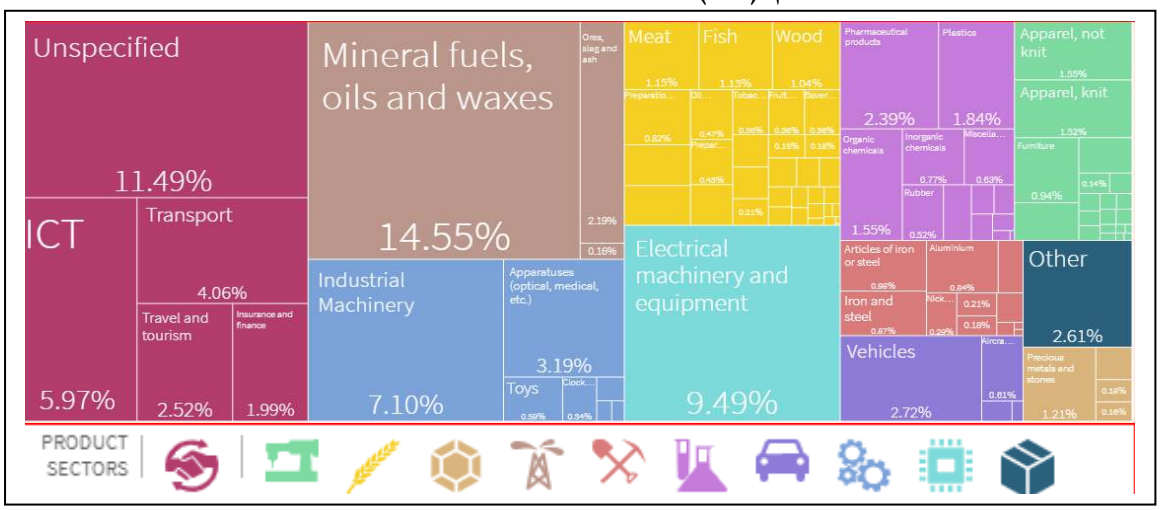

SOURCE: The Atlas of Economic Complexity, the date of visit 27-02-2022, at the link: https://atlas.cid.harvard.edu/explore?country=114&product=undefined&year=2019&tradeDirection=import&productClass=HS&target=Product&partner=undefined&startYear=undefined

وفيما يخص واردات الخدمات فقد إحتلت اليابان المرتبة الأولة عالميا بمقدار 196 مليار دولار، وكانت أهم الخدمات التي استوردتها اليابان في عام 2019 هي خدمات الأعمال (66.7 مليار دولار)، والنقل (34.3 مليار دولار)، والإتاوات ورسوم الترخيص (26.3 مليار دولار)، وخدمات الكمبيوتر والمعلومات (20.7 مليار دولار)، والسفر الشخصي (18 مليار دولار)[2].

إن تحليل هيكل الواردات اليابانية يبين أصل المدخلات الإقتصادية التي تحتاج إليها اليابان من مواد أولية خام وكذا مواد طاقوية، بالإضافة إلى ذلك يبن تركيبة الواردات من حيث المصدر تنويع الجغرافي لسلاسل التوريد كأحد أهم سياسة الحكومة اليابانية لبناء اقتصاد قوي ومرن، والتي تساهم في حماية الإقتصاد الياباني من الصدمات الإقتصادية الخارجية[3].

[1] U.S. Energy Information Administration,Country Analysis Executive Summary: Japan,2020, P01 , at the link https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Japan/japan.pdf

[2] The Observatory of Economic Complexity, Op.Cit., date of visit 07-03-2022, at the link: https://oec.world/en/profile/country/jpn?depthSelector1=HS2Depth&depthSelector2=HS2Depth#trade-services

[3] Yasuyuki Todo, Hiroyasu Inoue. Geographic diversification of the supply chains of Japanese firms. Asian Economic Policy Review, ,Vol16, Issue 02, 2021, P 304.

المطلب الثالث: مراحل تطور تنوع الإقتصاد الياباني

حتى منتصف القرن 19 كانت اليابان مثالا حيا للإنقسام السياسي والتخلف الإقتصادي، فقد كانت تعيش في عزلة عن العالم وكان يسودها نظام إقطاعي طبقي جعلها تعيش في تخلف وفقر مدقع، وتركز الإقتصاد في الزراعة وصيد الأسماك إلى أن جاءة فترة إصلاحات الميجي والتي لعبت دورا هاما لتطورة وتنويع الإقتصاد الياباني [1].

الفرع الأول: فترة إصلاحات ماتسوهيتو أو الميجي

تعتبر فترة حكم الإمبراطور ماتسوهيتو نقطة التحول بالنسبة للإقتصاد الياباني، فبعد أن تولى حكم البلاد سنة 1867 قام بجملة من الإصلاحات أطلق عليها إصلاحات الميجي والتي كانت تحت شعار "**اليابان الجديدة، دولة غنية، جيش قوي** "، فبالرغم من الأوضاع الإقتصادية والسياسية الصعبة، مكنت هذه الإصلاحات من تقوية الإقتصاد الياباني وتنويعه وجعلته ظمن أكبر الإقتصادات العالمية، تبرز أهم هذه الإصلاحات في:

– سنة 1871 تمت إعادة التنظيم الإداري، حيث ألغى النظام الطبقي الإقطاعي واستبداله بنظام المحافظة الذي ظل قائماً حتى يومنا هذا، كما ألغيت جميع امتيازات الطبقة الإقطاعية.

– نفذت الحكومة الجديدة سياسات لتوحيد الأنظمة النقدية والضريبية، كما تم تحديث النظام المالي من خلال إنشاء أول بنك وطني ياباني وفق المعايير الأروبية المتطورة أنذك، وصك أول عملة تمثلت في الين الياباني؛

[1] Kenichi Ohno, The economic development of Japan: The path traveled by Japan as a developing country, GRIPS Development Forum, 2006, P 13.

– قام بإصلاحات في مجال التعليم، فأنشأت أول وزارة للتعليم في اليابان في عام 1871 لتطوير نظام تعليم وطني، وفي عام 1872 أدخال التعليم الشامل في البلاد، فتم بناء المدارس في البلاد، كما تم بناء الجامعات وكان أولها جامعة طوكيو سنة 1877[1]؛

– التركيز على التصنيع من خلال تطوير الصناعات الإستراتيجية، والنقل، والاتصالات، فتم بناء أول خط سكة حديد في عام 1872، وبحلول عام 1890 كان لدى البلاد أكثر من 2250 كم من السكك الحديدية، ربطت خطوط التلغراف جميع المدن الكبرى بحلول عام 1880، وقد تم تشجيع الشركات الخاصة من خلال الدعم المالي الحكومي وبمساعدة مؤسسة النظام المصرفي[2].

– شجع قيام الصناعة و تكوين يد العاملة المؤهلة، وركز على إستقدام التكنولوجيا المتطورة من الدول المتقدمة من خلال الإعتماد على اليد العاملة الأجنبية المؤهلة، بالإضافة إلى إرسال بعثات علمية إلى الدول المتقدمة، وأشهر هذه البعثات بعثة **إواكورا** والتي إمتدة من 1871 إلى 1873، جالة هذه البعثة العديد من الدول بغية نقل الخبرة والتكنولوجيا الغربية إلى اليابان، فإستفادة من بريطانيا في صناعة السفن والسكك الحديدية، ومن أمريكا النظم التعليمي المتطور، وفرنسا فالنظم القانونية والإدارية[3].

كانت أهداف السياسة الرئيسية لحكومة ميجي التصنيع السريع، وبناء البنية التحتية، وتوظيف المستشارين الأجانب، والتعليم والتدريب، وإنشاء الشركات المملوكة للدولة ومراكز البحوث، وتنظيم المعارض التجارية، ومساعدة القطاع الخاص ليساهم بالنهوض الإقتصادي[4].

---

[1] Penelope Francks, Japanese Economic Development Theory and Practice, Routledge, Second Edition, 1999, P 33.

[2] Randall Morck, Masao Nakamura, Op.cite., P 06.

[3] Kenichi Ohno, Op.cite., P 44.

[4] Kenichi Ohno, Ibid., P 56.

بحلول أوائل القرن العشرين، تم تحقيق أهداف ميجي إلى حد كبير، وكانت اليابان في طريقها إلى أن تصبح دولة صناعية حديثة، وظهرت في الساحة الدولية كقوة إقتصادية عالمية؛ كانت وفاة الإمبراطور ميجي في عام 1912 بمثابة نهاية الفترة.

الفرع الثاني: تنوع الإقتصاد الياباني خلال الفترة بين الحربية

عزز الإقتصاد الياباني قوته وتنوعه خلال الحرب العالمية الأولى، فاستغلت اليابان غياب المنافسين الأوروبيين الذين مزقتهم الحرب من السوق العالمية للنهوض باقتصادها، مما أدى إلى توليد فائض تجاري لأول مرة بحلول أواخر عشرينيات القرن الماضي[1]، ساهم التصنيع والتعدين بنسبة 23 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 21 ٪ لجميع الزراعة، وفد تطورت وسائل النقل والاتصالات للحفاظ على التنمية الصناعية الثقيلة.

في الثلاثينيات من القرن الماضي، عانى الاقتصاد الياباني من الكساد الكبير بدرجة أقل من معظم الدول الصناعية، حيث توسع ناتجها المحلي الإجمالي بمعدل سريع قدره 5٪ سنويًا، شكّل التصنيع والتعدين أكثر من 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي أكثر من ضعف قيمة القطاع الزراعي، وابتداءً من عام 1937 سعت الحكومة اليابانية إلى الحصول على الموارد الطبيعية الحيوية وتطويرها من أجل تأمين الاستقلال الاقتصادي وكان ذلك من خلال توسيع نفوذها في مناطق عديدة في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، ومن بين الموارد الطبيعية التي استولت عليها اليابان وطورتها الفحم في الصين، وقصب السكر في الفلبين، والبترول من جزر الهند الشرقية، والقصدير والبوكسيت من جزر الهند الشرقية.

[1] Carl Mosk, Japanese economic development: markets, norms, structures. Routledge, 2007, P 138.

خلال المراحل الأولى من توسع اليابان، توسع الاقتصاد الياباني بشكل كبير حيث ارتفع إنتاج الشركات اليابانية، واستفاد التكتلات الصناعية الكبيرة **زايباتسو** من هذا التوسع الاقتصادي[1]، وعلى مدار حرب المحيط الهادئ، عانت اقتصادات اليابان بشدة خاصة الصناعة اليابانية الثقيلة، التي اضطرت إلى تكريس كل إنتاجها تقريبًا لتلبية الاحتياجات العسكرية، لم تكن قادرة على تلبية المتطلبات التجارية لليابان، وكانت الصناعات المحلية غير قادرة على الإنتاج بمستويات عالية بما يكفي لتجنب النقص الحاد.

لتغطية العجز في الموارد الطبيعية سعت اليابان إلى التوسع خاصة في المحيط الهادي، هذا التوسع جعلها تصطدم بالولايات المتحدة الأمريكية، وبعد أن قامت اليابان بالهجوم على القاعدة العسكرية الأمريكية **بيل هربر**، دخلت هذه الأخرى في حرب مع اليابان، وإنتهت بإلقاء القوات الأمريكية قنابل نووية على اليابان هيروشيما وناغازاكيو التي دمرت الإقتصاد الياباني، وتوقف الإنتاج الصناعي في المدن اليابانية الممزقة، أدى الدمار الذي سببته الحرب في نهاية المطاف إلى توقف الاقتصاد الياباني فعليًا و هو ما أرجع اليابان عشرات السنوات إلى الخلف[2].

الفرع الثالث: التنوع الإقتصادي الياباني بعد الحرب العالمية الثانية

بعد نهاية الحرب واجهت اليابان وضعًا هشًا للغاية فقد انهار الاقتصاد، ولم تتمكن اليابان من البقاء في هذه السنوات الصعبة إلا بفضل المساعدة التي قدمت لها، وعلى الرغم من حالة فإن النخب السياسية والاقتصادية بقيادة الإمبراطور **شيجيرو يوشيدا** الذي يعتبر الشخصية المركزية في إعادة بناء دولة ما بعد الحرب صممت للسعي من أجل أن يعود الإقتصاد الياباني إلى وضعه

[1] David Flath, The Japanese Economy,Third Edition, Oup Oxfor, 2014, P 49.
[2] Marius B. Jansen And All, Japan, Britannica, the date of visit 07-03-2022, at the link: https://www.britannica.com/place/Japan/Demographic-trends#ref23254

المتقدم وكان ذلك من خلال تم تنفيذ استراتيجية التعافي في ظل التخطيط[1]، والتي ركزت نهوض الاقتصادي لليابان وتنوعه وذلك من خلال:

أولا- الإستثمارات الموجهة: كان أحد الإجراءات المهمة لسياسة اليابان الصناعية تخصيص الموارد المالية للقطاعات ذات الأولوية، فقد تم توجيه قدر كبير من قروض إلى البنية التحتية الاقتصادية مثل قطاعي الطاقة والنقل، كان الدعم الحكومي المباشر للصناعات التحويلية متواضعا، لكن الالتزام الحكومي شجع في كثير من الأحيان على تمويل إضافي من البنوك، إن الإستثمارات الحكومية الموجهة والقروض الممنوحة حسب الأولويات الإستراتيجية كان لها دور فعال في تحقيق التنمية والتنوع في الإقتصاد الياباني[2].

ثانيا- السياسات الحمائية للمنتجات اليابانية: عملت اليابان على حماية صناعات المحلية وتثبيط المنافسة الأجنبية وحتى المحلية بعد الحرب، وهذا من خلال تم تحديد معدلات تعريفة منخفضة للسلع الأولية والمواد الخام وصناعات التصدير والمنتجات التي لم يكن لديها أمل كبير في اكتساب القدرة التنافسية الدولية، ومن ناحية أخرى تم فرض رسوم جمركية عالية على منتجات الصناعات الأجنبية بطريقة استبعدت الشركات الأجنبية الطموحة من دخول أسواق جديدة.

ثالثا- التحول من الصناعات التابعة إلى الصناعات الأقل اعتمادًا: كان الإقتصاد الياباني قائم على الصناعات التي تعتمد بشكل كبير على المواد الخام باهظة الثمن، وبعد الخمسينيات من القرن الماضي أصبح الإقتصاد قائم على الصناعات التي تتطلب واردات أقل مثل السيارات هذا جعل الصادرات اليابانية أقل تكلفة.

---

[1] Keiichi Tsunekawa, Kohei Yoshida, State-Building, Economic Development, and Democracy, World Bank, Washington, 2010, P 11.

[2] Akira Sadahiro, The Japanese Economy During the Era of High Economic Growth: Retrospect and Evaluation, Economic Planning Agency, 1991, P 04.

رابعا- الإعفاءات الضريبية الموجهة: بسبب الحرب لم تتمكن الشركات اليابانية من الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة المطورة في الخارج، وبالتالي كان من المهم للغاية تمكين هذه الشركات من الحصول ونقل التكنولوجيا من أجل سد الفجوة، وفي هذا الصدد قدمت اليابان إعفاء ضريبية سخية للشركات في شراء أنواع معينة من الآلات والمعدات، وهو ما سرع من إدخال التقنيات الأجنبية والاستثمار في الآلات والمعدات المستوردة المتطورة.

خامسا- الإستفادة من الإستثمار الأجنبي المباشر: عمل تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كمحرك ذي مصداقية للقطاع الخاص المحلي وشجع الجهود المبذولة لتعزيز القدرة التنافسية، ضف إلى ذلك عمل الإستثمار على نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الإقتصاد الياباني و تنويعه[1].

سادسا- الإستفادة من المساعدات الخارجية: بسبب القلق بشأن انتشار الشيوعية في روسيا والصين وكوريا الشمالية وفيتنام، قدمت أمريكا وأعضاء آخرين في قوات الحلفاء خبراء اقتصاديين وتكنولوجيين لتدريب نظرائهم اليابانيين، ونظرًا لأن الولايات المتحدة كانت تعتبر اليابان مهمة من الناحية الاستراتيجية خلال الحرب الباردة وبالتالي تحملت جزءًا كبيرًا من تكاليف دفاع اليابان، فقد تحررت اليابان من عبء إنفاق جزء كبير من ثروتها على جيشها[2].

سابعا- الإستفادة من الظروف الخارجية: إستفادة اليابان من الظروف الخارجية خاصة الحرب الكورية، إذ أن المشتريات الأمريكية الضخمة من السلع والخدمات خلال الحرب كانت بمثابة دفعة اقتصادية كبيرة للاقتصاد الياباني الذي لا يزال يتعافى، كما أن ازدهار التجارة الحرة العالمية بشكل كبير خلق وضعًا مناسبًا للصادرات اليابانية[3].

---

[1] Fukunari Kimura, Japan's model of economic development: Relevant and nonrelevant elements for developing economies, Wider Research Paper, Research Paper No. 2009/22, 2009, PP 10-13.

[2] Md Zafar Alam Bhuiyan, Op,Cit., PP 03-05.

[3] Shigeru T Otsubo, Op.Cit.,, P 08.

المبحث الثاني: التجربة الماليزية في التنويع الإقتصادي

تعد تجربة ماليزيا قصة نجاح في تسخير الموارد الطبيعية من أجل التنمية، فلقد اجتذبت الكثير من الاهتمام على الصعيد الدولي من خلال تسجيل أداء اقتصادي غير عادي، كما يمكن الاستشهاد بماليزيا كمثال ناجح للتنويع الإقتصادي، إذ هناك العديد من الدروس المهمة التي يمكن تعلمها من التجربة الماليزية، فلقد أظهر اقتصادها نموًا مستداما وتنويعا إقتصادي بعيدا عن السلع الأساسية إلى مصادر دخل أكثر استقرارًا وذات قيمة مضافة أعلى مثل المنتجات المصنعة.

المطلب الأول: التعريف بماليزيا ومسار تجربتها التنموية

ماليزيا هي واحدة من البلدان ذات الدخل المتوسط ولديها موارد طبيعية ضخمة، نجحت في التحول من اقتصاد تهيمن عليه الزراعة وصادرات السلع الزراعية إلى اقتصاد صناعي، وهذا إنطلاقا من التنويع الإقتصادي لتحقيق النمو والحد من الفقر.

الفرع الأول: التعريف بماليزيا

ماليزيا دولة فدرالية ملكية دستورية تقع في جنوب شرق آسيا وتتكون من 13 ولاية وثلاث مقاطعات فيدرالية، بمساحة إجمالية تبلغ 329.84 كلم^2. عاصمتها كوالالمبور، إستقلت عن المملكة المتحدة في 31 أوت 1957[1].

فيما يخص المزايا الرئيسية للاقتصاد الماليزي فتتمثل فيما يلي:

– حسب تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدي الإقتصادي العالمي لسنة 2019 إحتلت ماليزيا المرتبة 27 من أصل 141 دولة[2]، ماليزية هي القوة الاقتصادية الثالثة في رابطة دول

[1] library Central Intelligence Agency, Op.Cit., date of visit 17/11/2021, on the Link: https://web.archive.org/web/20180320124841/https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/my.html

[2] Klaus Schwab, Annual Global Competitiveness Report 2019, World Economic Forum, 2019, P 366.

جنوب شرق آسيا بإجمالي ناتج محلي قدره 364.7 مليار دولار، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 29564 دولار؛ واحتلال المرتبة الثانية في آسيا بعد سنغافورة[1].

– اقتربت ماليزيا من الانضمام إلى نادي الدول المتقدمة حيث تتمتع باقتصاد متنوع إذ تمثل الزراعة 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي والتعدين 9٪ والصناعات التحويلية 23٪ والخدمات 55٪ بينما إجمالي الصادرات والواردات تعادل 125 ٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، حققت ماليزيا نموًا بنسبة 6٪ في عام 2014، و 5٪ في عام 2015[2].

– ماليزيا هي ثاني أكبر منتج للنفط الخام في جنوب شرق آسيا بعد إندونيسيا وثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال بعد قطر، لكنها عرفت كيفية التنويع من قاعدتها الاقتصادية، حيث يمثل قطاع النفط والغاز نحو 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و 22٪ من الصادرات، و 15.4٪ من الواردات، و 30٪ من دخل الموازنة العامة للدولة لعام 2014.

– تمتلك ماليزيا موارد طبيعية كبيرة، حيث تبلغ المساحة الزراعية حوالي 3 ملايين هكتار، وتشغل الزراعة اليدوية حوالي 55٪ من إجمالي القوى العاملة، ما زالت الثروة الحيوانية محدودة وتحتاج إلى العناية بها وتنميتها.

ماليزيا هي سادس أكبر منتج للخشب في آسيا، كما أنها توزع الثروة المعدنية وتنتج العديد من المعادن، بشكل رئيسي القصدير والحديد والذهب والنحاس والنيكل والفوسفات، وكذلك النفط [3].

---

[1] بيانات من موقع البنك الدولي، تاريخ الإطلاع 16-11-2021، على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=MY

[2] Glenn-Marie Lange, Quentin Wodon, Kevin Carey, The changing wealth of nations 2018: Building a sustainable future. World Bank Publications, 2018. P 51.

[3] Semouk Nawel, Malaysia's Leading Experience in Sustainable Development, Commercial Economic Sciences Management and Sciences Review, Vol 12, N° 02, 2019, p 30.

الفرع الثاني: خطط التنمية والتنويع الإقتصادي في ماليزيا

منذ الاستقلال مارست ماليزيا نظاما للتخطيط المركزي للتنمية الاقتصادية يقع على عاتق وحدة التخطيط الاقتصادي في دائرة رئيس الوزراء[1]، والتي سعت إلى تعزيز الوحدة الوطنية من خلال التأكيد على التكامل الاجتماعي وتوزيع أكثر إنصافا للدخل والفرص، ويتم تحقيق ذلك من خلال النمو الاقتصادي المتنوع والمستدام، ومشاركة فوائد النمو مع جميع مستويات المجتمع، إن هذه الأهداف كانت بناءا على خطط تنموية سطرتها ماليزيا، والتي هي:

– **خطة ماليزيا الأولى(1966-1970)**: كانت عبارة عن أول خطة تنمية اقتصادية نفذتها حكومة ماليزيا، وكانت تهدف إلى تعزيز رفاهية جميع المواطنين، وتحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية خاصة بين الفئات ذات الدخل المنخفض؛ حققت خطة ماليزيا الأولى نجاحًا محدودًا، والذي ربما كان عاملاً في حادثة 13 ماي 1969 عندما اندلعت أعمال الشغب العرقية في كوالالمبور[2].

– **خطة ماليزيا الثانية (1971-1975)**: كانت الخطة الماليزية الثانية عبارة عن خطة تنمية اقتصادية قدمتها حكومة ماليزيا بهدف إعادة هيكلة المجتمع الماليزي وتقليل الهيمنة الأجنبية على اقتصاد ماليزيا وذلك لتحسين الوضع الاقتصادي للملايو[3]، وكانت تهدف أيضًا إلى معالجة مشكلة الفقر، اعتُبرت هذه الخطة مفرطة في تطلعاتها لزيادة مشاركة الملايو في الاقتصاد، وقلصت الحكومة التركيز على إعادة هيكلة الاقتصاد.

---

[1] للإطلاع أكثر: الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الماليزية، على الرابط:
https://www.epu.gov.my/ms/pembangunan-ekonomi/rancangan-pembangunan/rmk/rancangan-malaysia-ketiga-rmke-3-1976-1980

[2] Report on the International Workshop on Research in Economic Diversification Policies, Compiled by the INSEAD Innovation & Policy Initiative, 27/28 October 2014,p 13.

[3] Mahdi Shuid, Malaysian studies, Pearson Education Malaysia, Selangor, Malaysia, 2001, P 85.

– **الخطة الماليزية الثالثة 1976–1980:** تعد امتدادًا لخطة ماليزيا الثانية، إذ بقيت الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وإعادة هيكلة المجتمع هي الهدف الأول، ويستمر برنامج التنمية الزراعية والصناعية بهدف زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل وتحسين مستويات معيشة الناس[1]، حيث إنصب التركيز على زراعة نخيل المطاط والزيت بسبب احتياجات التصدير، كما تم الإهتمام بالتنمية الصناعية وقطاعات التنمية العمرانية الجديدة، ولقد ساعدت الزيادة في عائدات النفط في تمويل الحجم المتزايد للنفقات العامة، كما شهدت هذه الفترة بداية التوجه نحو التصدير، فبدأ التركيز على تصنيع المكونات الالكترونية وبعض المنتجات التصديرية كثيفة العمالة وهو ما ساعد في امتصاص العمالة، وانخفاض معدلات البطالة، وتحسين إنتاجية العمل[2].

– **الخطة الماليزية الرابعة1981–1985:** برنامجها مبني استراتيجيات لتطوير الجانب الاجتماعي والاقتصادي للشعب من خلال استخدام رأس المال والقوى العاملة والتكنولوجيا والموارد الأخرى بشكل أكثر فعالية، وتنويع الاقتصاد وتقويته من خلال فرص السوق الخارجية والمحلية، بالإضافة إلى زيادة إنتاجية العمال في جميع القطاعات، وضمان تطوير الصناعة؛ كما ركزت على التنمية الزراعية المتكاملة من خلال زيادة إنتاجية ومساهمة الزراعة في التنمية الإقتصادية للبلد[3].

– **الخطة الماليزية الخامسة(1986–1990):** ركزت على تحسين القطاع الصناعي من خلال تخفيف القواعد التي تحكم ملكية الشركات والترخيص في القطاع الخاص، وذلك من خلال تخفيف

---

[1] Nur Shamsiah, Sunitah Jayadevi, Third Malaysia Plan (1975-1980), Blogger, Date uploadedon 06-10-2014, date of visit 20/11/2021, on the website: https://bit.ly/3Fvaq2E

[2] طارق ليساوي، خارطة طريق ماليزية للتنمية والنهضة، صحيفة رأي اليوم، تاريخ التحميل 03–01–2021، تاريخ الإطلاع 18–11–2021، على الرابط: https://bit.ly/3cyNZxf

[3] Asan Ali Golam Hassan, Wan Roshidah Fadzim, National Economic Development Plan Strategy, Directions and Challenges of Sectoral Development and Human Resources in the Ninth Malaysia Plan, UUM Press, 2007, P34.

شروط استثمار رأس المال الأجنبي لزيادة الاستثمار في القطاع الصناعي الموجه للتصدير، وتحسين الكفاءة الإدارية لأجهزة الحكومة للعمل مع القطاع الخاص بشكل أكثر فعالية.

– **خطة ماليزيا السادسة 1991–1995:** تتمثل أهدافها الاستراتيجية في تحقيق التنمية المتوازنة لتتمكن الدولة من المنافسة في مختلف القطاعات، والمحافظة على النمو الاقتصادي على مستوى عال وإدارته بفعالية؛ كما هدفت إلى زيادة قدرة القوى العاملة من خلال التدريب ودفع أنشطة البحث والتطوير في الصناعات المحلية، وجعل العلم والتكنولوجيا جوهر تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، ضف إلى ذلك هدفت الخطة إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تقليل الاختلالات الهيكلية بين القطاعات وبين المناطق في ماليزيا[1].

– **خطة ماليزيا السابعة 1996–2000:** تسعى خطة ماليزيا السابعة إلى تطبيق استراتيجيات النمو الاقتصادي القائم على الاستثمار، وهذا لإجراء تحول إلى الإنتاج على نطاق واسع للتصدير من قبل الصناعات الماليزية بالإعتماد على مساهمة القطاع الخاص؛ وفي عام 1998 تأثرت الخطة الاقتصادية بالأزمة المالية، وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات لضمان عدم تأثر اقتصاد البلاد مثل إنشاء مجلس العمل الاقتصادي الوطني والخطة الوطنية للانتعاش الاقتصادي[2].

– **الخطة الماليزية الثامنة (2001–2005):** ركزت على تغيير إستراتيجية النمو من إستراتيجية تعتمد على المدخلات إلى إستراتيجية تعتمد على المعرفة، من خلال التركيز بشكل أكبر على مبادرات القطاع الخاص بينما سيوفر القطاع العام إطارا ملائمًا وخدمات عالية الجودة للمساعدة في تنمية القطاع الخاص، وفي محاولة لتعزيز القدرة التنافسية للبلاد، تم التركيز على

---

[1] للإطلاع أكثر، الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الماليزية، مصدر سابق، على الرابط: https://bit.ly/3qYKo3Y

[2] Black Tirah Tirah, Seventh Malaysia Plan, website Scribd, Date uploadedon 17-03- 2019, date of visit 20/11/2021, website: https://www.scribd.com/document/402173330/Rancangan-Malaysia-Ketujuh .

زيادة الإنتاجية والكفاءة من خلال تنمية الموارد البشرية، وزيادة الأنشطة والبحث والتطوير واستخدام أحدث التقنيات[1].

– **خطة ماليزيا التاسعة 2006-2010:** تهدف هده الخطة إلى الاستمرار في دفع البلاد نحو الازدهار رغم البيئة الداخلية والخارجية الصعبة مثل آثار الأزمة المالية الآسيوية وارتفاع أسعار النفط، وتهدف الخطة اتجاهات الى تحسين الاقتصاد في سلسلة القيمة الأعلى، تعزيز المعرفة والقدرة على الابتكار، بالإضافة إلى معالجة الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة بطريقة بناءة ومثمرة، تحسين مستوى واستدامة نوعية الحياة، وتعزيز القدرات المؤسسية والتنفيذ[2].

– **خطة ماليزيا العاشرة 2011-2015:** تحتوي خطة ماليزيا العاشرة على تطلعات برنامج التحول الحكومي والنموذج الاقتصادي الجديد القائم على الدخل المرتفع والشمول والاستدامة، إذ تعتبر منصة للتحول الهيكلي الرئيسي الذي يتطلبه الاقتصاد عالي الدخل بالإضافة إلى توجهات سياسية وبرامج جديدة تمكن البلاد من الظهور كدولة متطورة وذات دخل مرتفع .[3]

– **الخطة الماليزية الحادية عشرة 2016-2020:** تقوم هذه الخطة على استراتيجية التنمية الاقتصادية القائمة على الاقتصاد القائم على رأس المال مع تنفيذ المشاريع عالية التأثير، وهي تقوم على ست ركائز؛ الركيزة الأولى تهدف إلى إصلاح الحوكمة نحو زيادة شفافية وكفاءة الخدمة العامة. الركيزة الثانية هي تعزيز التنمية الشاملة ورفاهية الناس. بعد ذلك، تهدف الركيزة الثالثة إلى خلق تنمية إقليمية متوازنة، بينما الركيزة الرابعة هي تمكين رأس المال البشري، الركيزة الخامسة هي

---

[1] zhensen,Rancangan Rancangan Malaysia Kelapan, website Scribd, Date uploadedon 15-09-2011, date of visit 20/11/2021, on the website: https://www.scribd.com/doc/65129808/Rancangan-Malaysia-Kelapan.

[2] Francis Hutchinson, Evolving Paradigms in Regional Development in Malaysia, ISEAS Economics Working Paper, No 05, 2016, P 16.

Wikipedia, the free encyclopedia, Malaysia 9th Plan, website, date of visit 20/11/2021, on the website: https://ms.wikipedia.org/wiki/Rancangan_Malaysia_Kesembilan#cite_note-1 .

[3] Economic Planning Unit, Cabinet Office, 10th Malaysia Plan 2011-2015, accessed date: 21-11-2021, official portal on the website: https://www.epu.gov.my/ms/pembangunan-ekonomi/rancangan-pembangunan/rmk/rancangan-malaysia-kesepuluh-rmke-10-2011-2015 .

تعزيز الاستدامة البيئية من خلال النمو الأخضر، والركيزة الأخيرة ترسي الأساس لتعزيز النمو الاقتصادي الذي يشمل جميع قطاعات الاقتصاد[1].

المطلب الثاني. الهيكل الإقتصادي المتنوع لماليزيا

تعد التجربة الماليزية من بين أهم التجارب الناجحة لتحقيق النمو المصحوب بالتنويع الإقتصادي، والتي نجحت (التجربة) إنطلاقا من سياسات ساهمت في تحولها الهيكلي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، كان هاذ التحول قائما على التركيز على التنمية الزراعية والسياسة الاقتصادية المبنية على تعزيز النمو، إلى جانب السياسات الرامية لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول : تطور الناتج المحلي الإجمالي وتركيبته:

تمكنت ماليزيا من تنويع اقتصادها وتحويله من زراعي إلى حد كبير إلى منتج ومصدر مهم للسلع الصناعية وتتجه نحو مزيد من التنويع من خلال الخدمات؛ فالإستراتيجيات التنموية التي إعتمدتها ماليزيا جعلت هيكلها الإقتصادي متنوع ومحمي من الصدمات والأزمات الدولية، والشكل الموالي يبين تطور تركيبة الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات الأداء الإقتصادي[2]:

الشكل رقم(09): تطور الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا وتركيبته (1960-2019)

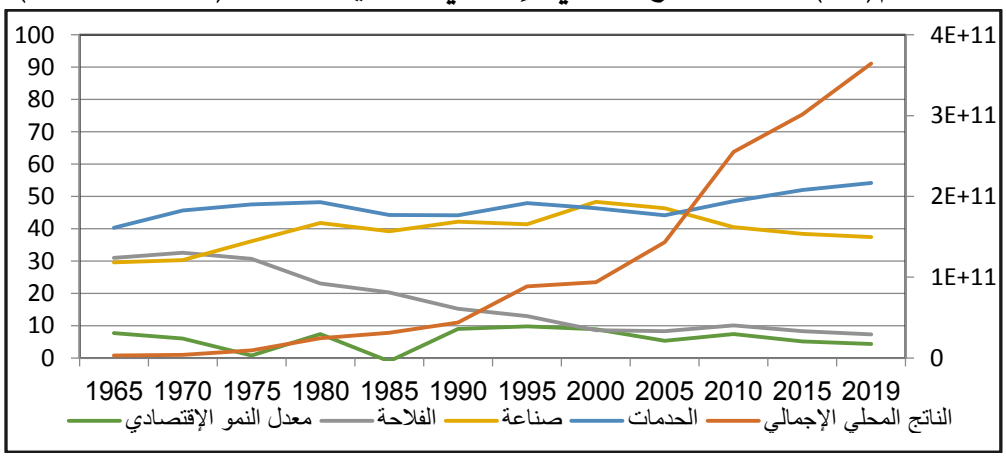

المصدر: من إعداد الباحث وبالإعتماد على بيانات البنك الدولي تاريخ الإطلاع 13 أكتوبر 2021.

[1] Economic Planning Unit, 11th Malaysia Plan 2016-2020, accessed date: 21-11-2021, on the website: https://baitalamanah.com/2018/10/22/kajian-separuh-penggal-rmk-11/ .

[2] Mohamed Ali Mohamed, Diversification Prospects for Sustainable Libyan Econmoic Growth, Doctoral thesis, University of Huddersfield, England, 2014,p96.

شهدت ماليزيا نموا اقتصاديا مرتفعًا لأكثر من أربعة عقود من الزمن، على الرغم من الركود الإقتصادي عام 1985، أزمة 1997 المالية، وحتى الأزمة العالمية سنة 2008، حيث نمى الإقتصاد في المتوسط بمعدل 6.32% سنويًا، فبعد الإستقلال عام 1957 وخلال فترة الستينات عانت ماليزيا من نقص في رأس المال ومستوى التكنولوجيا اللذان كانا منخفضين، الأمر الذي جعل ماليزيا تعتمد على الزراعة؛ ولسيطرت زراعة المطاط الإقتصاد الماليزي، مثلت تطور صناعة زيت النخيل التي توفر عائدات أسرع بداية التنويع في ماليزيا[1]، فقد شجعت الحكومة هذه الزراعة من خلال مجموعة شاملة من السياسات لتعزيز زراعة، معالجة وتصدير زيت النخيل ومنتجاته، وهو الأمر الذي جعل نسبة القطاع الفلاحي بما فيها الزراعة يمثل ما نسبته 32% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي منتصف السبعينات كانت هناك تغييرات كبيرة في شدة العوامل في قطاع التصنيع والقائمة على الاستثمار الكبير في الآلات والمعدات والتوجه نحو تقنيات أكثر تطوراً، وقد أدى المعدل المرتفع لتراكم رأس المال وتنمية المهارات إلى زيادة كبيرة في إنتاجية العمل، وبالتالي حدثت تغييرات كبيرة في هيكل الإقتصادي الماليزي؛ فقد نمى قطاع التصنيع بنسبة 20.2%، فمن 29% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 1970 إلى 48.3% عام 2000

وفيما يتعلق بقطاع الخدمات، فإنه لم يكن متطورا مثل قطاع الصناعات، على الرغم من أن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي كانت عالية عند 47 % في عام 1975، حيث كانت تعتمد ماليزيا بشكل كبير على استيراد الخدمات الأجنبية، وخاصة الشحن والتأمين والخدمات الاستشارية، ولكن تدارك ماليزيا هذا الأمر من خلال العمل على تطوير هذا القطاع عبر مختلف

[1], Mohammed Yusoff, Fauziah Abu Hasan, Suhaila Abdul Jalil, Globalisation, economic policy and equity: the case of Malaysia, Poverty and Income Inequality in Developing Countries: A Policy Dialogue on the Effects of Globalisation, Organisation for Economic Co-operation and Development, 2000, p 08.

البرامج التنموية الهادفة، والتي عملت على رفع إيراداته كأحد أهم العوامل المحققة للإيرادات والمكونة للناتج المحلي الإجمالى إذ بلغ ما نسبته 54.21% سنة 2019[1].

الفرع الثاني: تطور هيكل الصادرات والواردات للإقتصاد الماليزي

يعد الميزان التجاري أحد أهم مؤشرات قياس الأداء الإقتصادي والذي يمكن من خلاله إظهار درجة التنويع التي وصل إليها إقتصاد معين، فتطور تركيبة وكمية الصادرات يبين مقدار التغير في الهيكل الإقتصادي وكفاية السوق المحلية، أما الواردات وهي الأخرى يمكن أن تفسر طبيعة الهيكل الإقتصادي بإعتبارها كمدخلات النشاط الإقتصادي؛ وعلى صعيد الإقتصاد الماليزي شهدت التجارة الخارجية تطورا وتغيرا هيكليا يبين مقدار التنويع الذي وصل إليه الإقتصاد الماليزي.

أولا- تطور الصادرات الماليزية: تمكنت ماليزيا من تغيير هيكلها الإقتصادي والوصول إلى درجة التنويع التي مكنتها من زيادة وتنويع صادراتها من خلال عدة إستراتيجيات كالتصنيع لإحلال الواردات، بالإضافة إلى تنشيط صادرات السلع المصنعة، كل هذا كان بالموازات مع تعزيز القاعدة الرأس مالية إنطلاقا من إجتذاب الإستثمارات الأجنبية، ودعم ريادة الأعمال وتنمية المهارات البشرية، كل هذه العوامل أدت إلى تنويع الصادرات الماليزية، فحسب الشكل الموالي:

[1] Sanchita Basu Das, and Lee Poh Onn, The economy of malaysia Present, Problems, Prospects, Malaysia's Socio-Economic Transformation: Ideas for the Next Decade, Institute of Southeast Asian Studies, Vol. 225, 2014.P 14.

الشكل رقم (10): تطور وتنوع الصادرات الماليزية

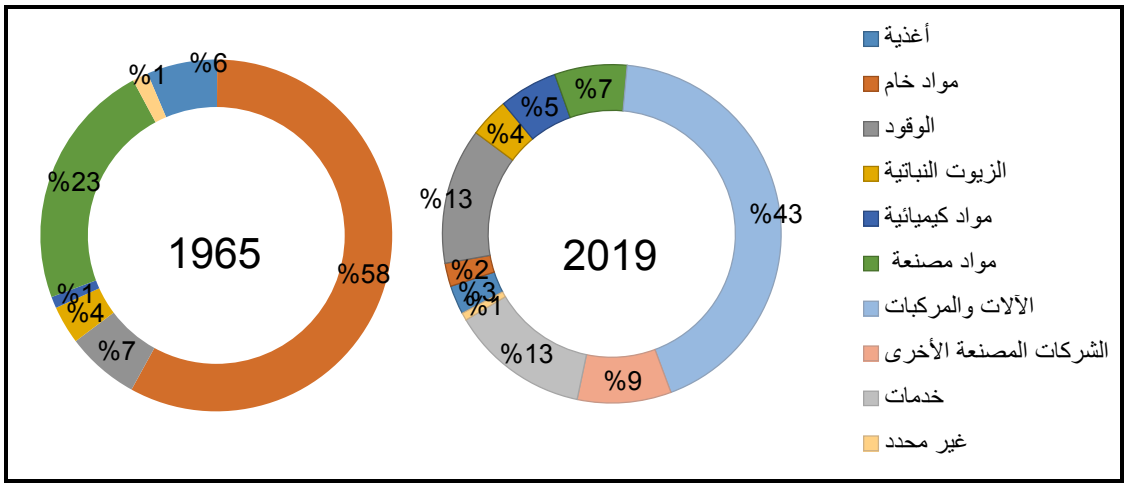

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات موقع أطلس للتعقيد الإقتصادي، على الرابط:

https://atlas.cid.harvard.edu/

خلال خمسين عام إستطاعت ماليزيا تنويع إقتصادها وكذلك سلة صادراتها بعيدا عن قطاعات المواد الأولية الخام والتي كانت تسيطر على الصادرات الماليزية بنسبة 58% من إجمالي الصادرات والمقدرة بـ 1,4 مليار دولار سنة 1965، وإنخفظت لتصل إلى 2.4% من إجمالي الصادرات والبالغة 310 مليار دولار سنة 2019، فقد أصبح فضاء السلع الأولية يسيطر عليه الوقود(الغاز والنفط) والزيوت النباتية كزيت النخيل والتي لا تتجاوز في مجملها 15% مجتمعة، و خلافا لذلك عرفت حصة عدة قطاعات أخرى نموا مطردا، خاصة القطاع الصناعي الذي أصبح يهيمن على الصادرات، فمثلا إرتفعت حصة الصادرات من المواد المصنعة من 23% سنة 1965 إلى 58% سنة 2019 خاصة صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية والتي أصبحت تمثل ما قيمته 42% من إجمالي الصادرات أي ما يقارب 93.5 مليار دولار، وهو الأمر الذي يشير إلى أن الصادرات المصنعة أصبحت مصدرا رئيسيا لإيرادات النقد الأجنبي، بالإضافة الى ذلك عرفت الصادرات من الخدمات تطورا كبيرا إذ أصبحت تشكل نسبة معتبرة من الصادرات والتي قدرت

بحوالي 13,22% من إجالي صادرات سنة 2019، خاصة قطاع السياحة والأسفار الذي حقق لصادرات الإقتصاد الماليزي حوالي ما قيمته 26.5 مليار دولار في ذات السنة[1].

ثانيا- تنوع الواردات الماليزية: يعتبر فهم كيفية تطور قيمة وتركيبة الواردات أحد أهم العوامل المحددة لتنويع الاقتصادات، ويحدد الطريقة التي قد تساهم بها مجموعة واسعة من السلع المستوردة في تحقيق مكاسب إضافية، وعلى صعيد الإقتصاد الماليزيعرفت تركيبة الواردات تغيرات كبيرة والتي تعكس التغيرات في الهيكل الإقتصادي، حيث انخفضت نسبة السلع الاستهلاكية إلى إجمالي الواردات من 28.5 % إلى 14.6 % بين عامي 1970 و1996، في حين ازدادت السلع الاستثمارية والسلع الوسيطة؛ يعكس الهيكل المتغير للواردات عملية التصنيع الناجحة خلال هذه الفترة، والتي تعتمد في حد ذاتها على الواردات بدرجة كبيرة حيث عرفت هذه الفترة زيادة الطلب على الآلات والمدخلات الوسيطة، والشكل الموالي يوضيح ما تم التطرق إليه من تطور وتغير هيكلي في واردات ماليزيا.

الشكل رقم (11):تطور وتنوع الواردات الماليزية

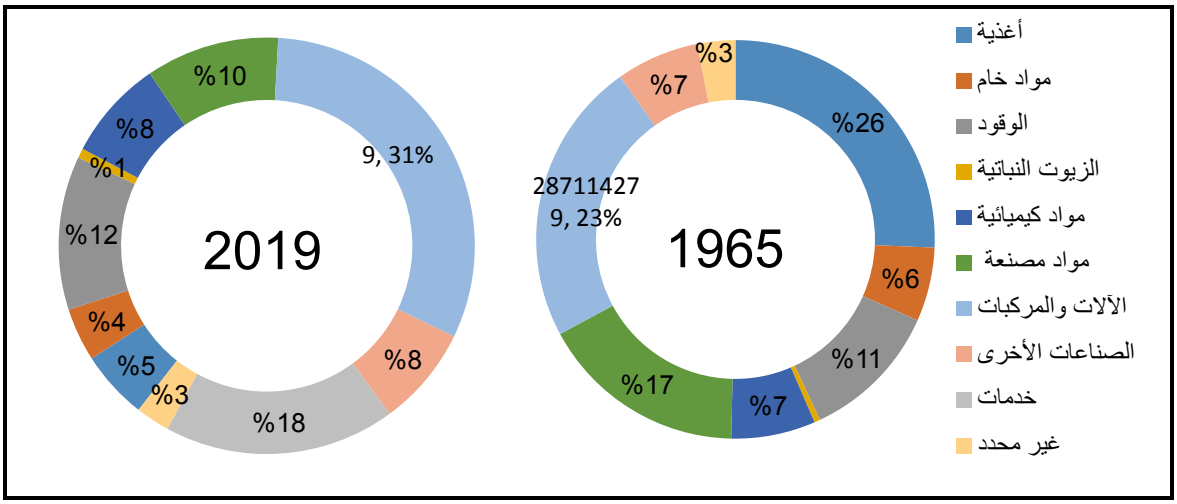

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات موقع أطلس للتعقيد الإقتصادي، نفس المرجع.

[1] The Atlas Of Economic Complexity,Country Profiles, Malaysia, On website: https://atlas.cid.harvard.edu/

المطلب الثالث: مراحل تجسيد إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ماليزيا، وأهم التحديات

على مدى العقود الأربعة الماضية شهدت ماليزيا نمواً اقتصاديا سريعا مصحوبا بتحول كبير في هياكلها الاقتصادية والتجارية؛ فمن اقتصاد زراعي إلى حد كبير حتى الثمانينيات تمكنت من تنويع إنتاجها وصادراتها بنجاح في في الزراعة أولاً ثم تصنيع المنتجات المتطورة بشكل متزايد.

إن وصول ماليزيا إلى مرحلة التنويع الحالية كان بناءً على الإستراتيجيات المتبعة، بالإضافة إلى مقدرتها على مواجهتها التحديات المرتبطة بالانتقال إلى حالة الاقتصاد المتقدم.

الفرع الأول مراحل تجسيد إستراتيجيات التنويع الإقتصادي:

حققت ماليزيا نجاحاً ملحوظاً في تحقيق نمو اقتصادي واسع النطاق، حيث ارتفعت صادرات السلع والخدمات وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ جنبا إلى جنب مع النمو ذهب التغيير الهيكلي الكبير للاقتصاد نحو التنويع الإقتصادي، فقد جرى التنويع الاقتصادي في ماليزيا في مراحل متمايزة وكان مدعوما بشكل فعال بسياسات حكومية تستهدف قطاعات محددة[1].

أولا- المواد الأولية والزراعة: إستندت أولى المراحل من التنويع الإقتصادي في ماليزيا إلى توسيع نطاق السلع الأولية والمنتجات المشتقة منها، إذ إعتبرت ماليزيا تحريك الزراعة أمرًا أساسيًا للتحول الناجح، ولهذا قامت باستثمارات كبيرة ومستدامة لعقود من الزمن في البنية التحتية الأساسية للزراعة والقطاع الريفي والتي كانت ضرورية لتحريك الزراعة، ففي البداية سعت إلى التنويع في الزراعة بعيدًا عن المطاط المهيمن آنذاك إلى المحاصيل الأخرى عالية القيمة وخاصة زيت النخيل[2]، واجتذبت أيضًا الاستثمار الأجنبي المباشر، واستغلت إرتفاع أسعار النفط وإكتشاف رواسب جديدة خلال الصدمة النفطية الأولى، الأمر الذي جعل صادرات النفط تزداد بشكل مطرد

[1] Led by Chris Papageorgiou and al, Sustaining long-run growth and macro stability in lowincome countries: the role of structural transformation and diversification—background notes. Approved by Siddharth Tiwari. International Monetary Fund. Washington, 2014, p 82.

[2] World Bank Group, Agricultural Transformation and Inclusive Growth: The Malaysian Experience. 2019, Kuala Lumpur, Malaysia, 2019, pp 2-5.

حتى بلغت ذروتها بـ 30 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 1984 عندما بدأ التصنيع في الإقلاع.

إن أسلوب التنويع الرئيسي في ماليزيا هو تطوير سلسلة القيمة المضافة محليا، والذي تم إنتهاجه في كل من المحاصيل الشجرية (زيت النخيل والمطاط والكاكاو) والمحاصيل الغذائية (الأرز والأغذية الزراعية)، كما عملت ماليزيا على إستراد الحبوب ومنتجات الألبان من أجل إضافة القيمة ومعالجة الأطعمة للتصدير، وسمح هذا التنويع بتعزيز القيمة المضافة، كما أدى إلى دفع دمج الزراعة الأولية في التصنيع والاقتصاد غير الزراعي، وبهذا ساهمت الزراعة بشكل غير مباشر في توفير فرص العمل وتوليد الدخل لأنها وفرت مدخلات وسيطة للتصنيع والقطاع الصناعي، بما في ذلك الأعمال التجارية الزراعية ومعالجات الأغذية.

ثانيا- تنويع القطاع الصناعي: اتبعت ماليزيا سياسة التصنيع في بداية الستينات بالتوازي مع التنويع الزراعي، حيث تمثلت الإستراتيجية الأولى لتنويع القطاع الصناعي في التصنيع لإحلال الواردات، والتي إستهدفت في المقام الأول السوق المحلي، وقد إستعانت ماليزيا في تحقيقها على الحوافز الضريبية بشكل أساسي، كما قدمت مساعدات مالية ومساعدات أخرى كالحماية الجمركية، وحرية إعادة الأرباح ورؤوس الأموال إلى الوطن لجذب المستثمرين الأجانب، وقد لاقى ذلك نجاح كبيرا حيث ارتفعت حصة التصنيع في إجمالي الناتج المحلي من 8.5٪ عام 1961 إلى 16.5٪ عام 1975، وفي أواخر الستينيات وبداية السبعينيات توجهت ماليزيا من إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات إلى إستراتيجية تنمية الصناعة الموجهة للتصدير، والتي تعتمد بشكل كبير على الصناعة كثيفة العمالة، ومناطق التجارة الحرة، والتركيز على تنمية الموارد البشرية؛ أما في التسعينات بدأت ماليزيا في التأكيد على تطوير تكنولوجيا المعلومات كجزء من إستراتيجية الدفعة القوية للوصول إلى مصاف الدولة المتقدمة بحلول عام 2020، وهذا من خلال جذب الاستثمار

من قبل شركات تكنولوجيا المعلومات؛ كانت الإستراتيجيات التي إتبعتها ماليزيا لتنويع صناعتها ناجحة فقد ارتفع التصنيع من إجمالي الناتج المحلي من 12٪ عام 1969 إلى 31٪ عام 2006، ومن 6٪ من إجمالي الصادرات إلى 74٪ خلال نفس الفترة.

ثالثا- تنويع التجارة الخارجية: لقد تغير نمط النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الماليزي في السنوات التي أعقبت الاستقلال، كان هناك مسعى مستمر لتغيير الاقتصاد وقد كان ناجحًا، ويظهر ذلك جليا من خلال التنوع الذي عرفته التجارة الخارجية في ماليزيا فحسب الشكل الموالي:

الشكل رقم (12): تطور تركيبة التجارة الخارجية الماليزية 1970-2005

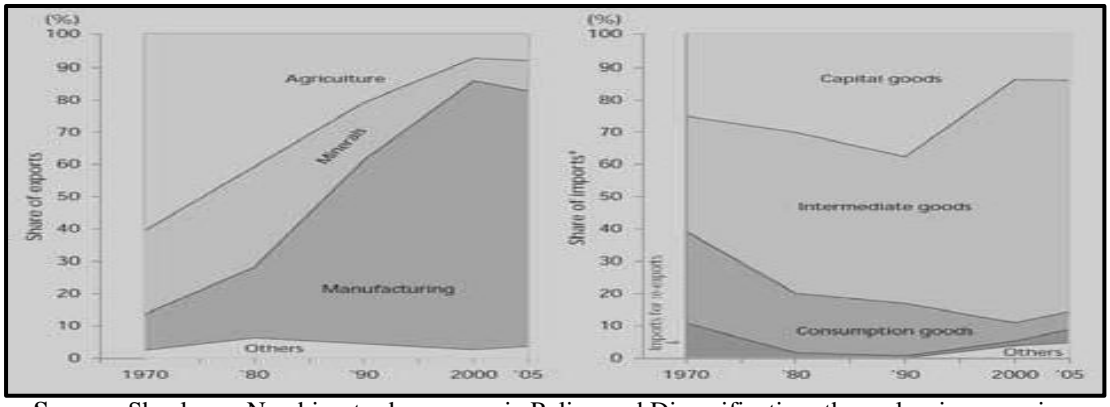

Source: Shankaran Nambiar, trade, economic Policy and Diversification: the malaysian experience, CSPS Strategy and Policy Journal, vol 01, 2010, p 73.

في العقدين الأولين بعد الاستقلال كانت ماليزيا تعتمد بشدة على تصدير السلع الأولية، على سبيل المثال بلغت عائدات الصادرات من المطاط والقصدير ما نسبته 85 % من إجمالي عائدات الصادرات في البلاد، وبفضل التحول عن السلع الأولية نتيجة للسياسات الصناعية التي اتبعتها ماليزيا في العقدين التاليين للاستقلال انخفض الاعتماد الشديد على المطاط والقصدير كمصدر رئيسي للدخل، إن التغيير في هيكل الصادرات يكون أكثر لفتا، ففي عام 1970 شكل التصنيع حوالي 10% من إجمالي الصادرات وزاد بشكل ملحوظ بعد منتصف الثمانينيات في أواخر التسعينيات ليصل إلى حوالي 80% من إجمالي الصادرات، إذ أظهرت الصادرات المنبثقة من قطاع الزراعة أداءا عكس ما أظهرته الصادرات المصنعة، ففي عام 1970 كانت السلع الزراعية

والمعادن أكبر مساهمين في الصادرات، ساهمت الزراعة بحوالي 60 %من إجمالي الصادرات، وشكلت المعادن (بشكل أساسي القصدير) أكثر من 25 %من إجمالي الصادرات. ومع ذلك فإن الصادرات الزراعية على مر السنين أصبحت تلعب دورًا متضائلًا[1].

وفيما يخص الواردات كانت في أغلبها من من السلع الإستهلاكية في السبعينات، ولكن بحلول أواخر الثمانينيات، تغير نمط الواردات بشكل كبير حيث استحوذت السلع الرأسمالية على ما يقرب من 40 %من الإجمالي، وكانت السلع الوسيطة تمثل نفس القدر تقريبًا، ومن من المفهوم أن الحصة المتزايدة للسلع الرأسمالية قد زادت بشكل كبير في هذا الوقت بسبب زيادة التركيز على التصنيع الثقيل وهو الأمر الذي امتد خاصة حتى عام 1990[2].

الفرع الثاني: تحديات التجربة الماليزية

إن تحقيق ماليزيا قفزة نوعية في مجال التنمية الإقتصادية، من خلال الانتقال من اقتصاد قائم على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد تقوده الإنتاجية والابتكار وقادرًا على جذب الشركات ورأس المال الأجنبي؛ بالإضافة إلى تطوير الهيكل الإقتصادي متفتح قائم على التنويع الإقتصادي[3]، كان كل ذلك في ظل مواجهة مجموعة من التحديات التي سعت ماليزيا لتجاوزها، والتي من أبرزها:

أولا– التحديات الاقتصادية: إن وصول الإقتصاد الماليزي لدرجة التنويع المحققة كان بناءا على تجاوز العديد من التحديات الإقتصادية، فعلى المستوى الداخلي، جعل الإعتماد الشديد على صادرات المطاط والقصدير بعد الإستقلال الإقتصاد عرضة لتقلبات هذه المواد، بالإضافة إلى الإعتماد على الطرق الزراعية التقليدية قلص من إنتاجية الأراضي، وهو التحدي الذي عملت الحكومة الماليزية على تداركه عبر تنويع إنتاج السلع الوطنية من خلال زراعة خاصة زيت النخيل

[1] Shankaran Nambiar,, Op. CIT,. p 71.
[2] Shankaran Nambiar, Ibid., p 73.
[3] Sanchita Basu Das, and Lee Poh Onn, Op.Cit, p 14..P 03.

والكاكاو[1]، وتنويع الأنشطة الاقتصادية للزراعة والصناعة التحويلية، كما عملت ماليزيا على مواجهة البطالة، تدني المستوى المعيشي والفوارق الطبقية التي عانت منها بعد إستقالها من خلال إطلاق برامج التنمية الوطنية وفق خطة متكاملة، وإستحداث أنشطة التصنيع المحلي من خلال فتح مجالات جديدة، ضف إلى ذلك عملت الحكومة على إنشاء وتوفير البنية التحتية، وبناء أنظمة الاتصالات والمواصلات وهذا لخلق مناخ استثماري محفز المبادرات المحلية وجذب الاستثمار الأجنبي[2]؛ أما على صعيد التحديات الخارجية إن ماليزيا مثلها مثل جميع البلدان الأخرى، مرتبطة بشكل حتمي ببيئتها الخارجية، لذلك عملت ماليزيا على إتخاذ جملة من الإجراءا للحد من لتأثيرها على الاقتصاد الماليزي، فتحفيز الاستهلاك الداخلي وتنويع الهيكل الاقتصادي الوطني وعدم التركيز فقط على السوق الخارجية ساعد على الحد من تأثير الأزمات الاقتصادية الخارجية، كما ان تقديم العديد الحوافز لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي عاد بالنفع على الاقتصاد الماليزي على المديين المتوسط والبعيد، كما سعت الحكومة على معالجة مشكل المديونية الخارجية لماليزيا وأثره على نموها الاقتصادي وسعت إلى إمكانية تجنب خيار المديونية الخارجية[3].

ثانيا- التحديات الاجتماعية: إن تشكيل دولة ماليزيا إنطلاقا من إتحاد ثلاثة عشر ولاية يعد نجاحا في حد ذاته، فإنطلاقا من التحديات الإجتماعية التي واجهتها منذ التأسيس يعد التنوع العرقي والديني أبرزها وهو الامر الذي حتم على البلاد ان تعمل على خلق توازن في التنمية الإقتصادية والإجتماعية قائم على الوحدة، حيث كانت الوحدة الوطنية دائمًا على جدول أعمال إدارة المجتمع

[1] Rosle Yasin, Research paper entitled: Challenges After the Formation of Malaysia, p 06, Download date 10-02-2022 at: 11:36, from the link: https://www.mytuition.live/wp-content/uploads/2021/04/bab-6.pdf

[2] National SME Development Council, SME Master Plan 2012-2020, SME Corporation Malaysia, Kuala Lumpur, 2012, p 87.

[3] Semouk Nawel, Malaysia's Leading Experience in Sustainable Development The Economic Science, Management and Business Science Review, Vol 21, 2019, P 935.

والحكم في هذا البلد؛ ضف إلى ذلك يعد النهوض بنظام التعليم تحديا كبيرا واجه الدولة الماليزية بعد تشكيلها، فمعظم المدارس التي كانت موجودة في العصر البريطاني كانت مدارس اللغة الإنجليزية والصينية العامية الموجودة في المناطق الحضرية، حيث لم يتمكن سكان المناطق الريفية من الحصول على فرص كافية للذهاب إلى المدرس، لهذا تتركز الجهود الماليزية بعد الإستقلال على بناء المدارس وتدريب المعلمين لتوفير التعليم للسكان؛ كما واجهت ماليزيا العديد من المشاكل الإجتماعية والصحية كالبطلة ونقص المرافق الصحية ومعدلات الولادة الغير الطبيعية وإرتفاع عدد الوفيات، وهو الامر الذي عملت على معالجته من خلال العمل على إنشاء مراكز التدريب المهني والفني وتوسيع فرص العمل للسكان، بالإضافة إلى تحسين الخدمات الصحية خاصة في المناطق الريفية[1].

ثالثا- تحديات بيئية: يعد الحفاظ على البيئة واستخدامها المستدام من بين أبرز التحديات التي واجهتها ماليزيا، فالنمو المصاحب للإستثمارات الكبيرة القائمة على تطوير البنية التحتية والتوسع الحضري على حساب المساحات الخضراء وإزالة الغابات من أبرز التحديات البيئية، كما أن الزيادات الكبيرة في الطلب على الطاقة والكهرباء المصاحبة للنمو على مدى عقود شكل تحديًا لقدرة ماليزيا على توليد طاقة كافية من مصادر أنضف، إذ يعد الحفاظ على هذه الأصول (التنوع البيئي) واستخدامها المستدام مع مواجهة تحديات التنمية السريعة أمرًا ضروريًا لتحقيق النمو الأخضر والشامل[2]؛ كما كافحت ماليزيا المطالب المتضاربة مع البيئة المحدودة، كتوفير الإمدادات الكافية من الطاقة والمياه النظيفة، ومنع تلوث المياه والهواء مع استمرار النمو، كما شكل الطلب التجاري والمنزلي المتزايد على الطاقة عبئا على الموارد، وأدت الصناعات المتنامية والمستوطنات

[1] Rosle Yasin, Op.Cit., P 07.

[2] Vincent Koen, Hidekatsu Asada, Stewart Nixon, Mohamed Rizwan Habeeb Rahuman and Abu Zeid Mohd Arif, Op.Cit, pp 45-48.

البشرية إلى تدهور موارد المياه والهواء، لذلك عملت ماليزيا على الحفاظ على التنوع البيئي من خلال استراتيجية النمو الأخضر لماليزيا التي دعت لمعايير بيئية أكثر صرامة، وتحسين إدارة السياسة البيئية [1].

[1] Sanchita Basu Das, and Lee Poh Onn, Op.Cit, p 14.

المبحث الثالث: التنويع الإقتصادي في السعودية، ورؤية 2030

تعد التجربة السعودية مثالا ناجحا في تحقيق التنويع الإقتصادي إنطلاقا من الإعتماد على الموارد الطبيعية، فرغم إمتلاكها لثاني أكبر إحتياط للموارد الطبيعية في العالم بقيمة إجمالية تبلغ 35 تريليون دولار وهو ما يمنحها أريحية إقتصادية[1]، إلا أنها عملت (السعودية) على القيام بجملة من الإصلاحات الهيكلية لتنويع إيرادات وتحقيق إستقلال إقتصادي بعيدا عن هذه الموارد الناضبة؛ سمحت هذه الإصلاحا خاصة برنامج رؤية السعودية 2030 من تنويع الإقتصاد السعودي وجعلته أكثر إستقلالا ومحمي من الصدمات الإقتصادية الخارجية خاصة النفطية منها.

المطلب الأول: الإقتصاد السعودي وتنوعه الإقتصادي

تعتبر السعودية من بين أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط، والتي تعتمد عليه لتحقيق إيراداتها، ومع ذلك قررت تنويع الاقتصاد من خلال توسيع قاعدتها الإنتاجية بإدخال صناعات جديدة تمنح إقتصادها إستقلالا وتحميه من الصدمات الخارجية، وذلك من خلال إصلاحات هيكلية وبرامج تنموية وخطط إستشرافية التي نجحت من أن تجعل الإقتصاد السعودي ضمن أقوى الإقتصادات وأكثرها وتنويعا.

الفرع الأول: التعريف بالسعودية والإقتصاد السعودي

تعتبر السعودية دولة صحراوية، تقع في الشرق الأوسط بمساحة تقدر بـ 2.149.690 كم^2، تمتاز بمناخ صحراوي وجاف مع درجات حرارة شديدة الارتفاع؛ تمثل الأراضي الصالحة للزراعة 1.5٪ من المساحتها، تمتاز بموقع إستراتيجي، حيث توفر السواحلها الممتدة على الخليج العربي والبحر الأحمر نفوذًا كبيرًا على الشحن (خاصة النفط الخام) عبر الخليج الفارسي وقناة السويس.

[1] Geoffrey Migiro, Countries With The Most Natural Resources, website world atlas , Date uploaded on 29/08/2018, date of visit 02/04/2021, on the website: https://www.worldatlas.com/articles/countries-with-the-most-natural-resources.html.

وبالنسبة للمزايا الرئيسة للإقتصاد السعودي، فأبرزها:

– الإقتصاد السعودي أكبر اقتصاد في العالم العربي وكذلك في منطقة الشرق الأوسط بناتج محلي إجمالي يقدر بـ 792.97 مليار دولار[1]، كما يعتبر من بين أكبر عشرين اقتصادًا في العالم ويحتل المرتبة 16 علميا[2].

– تمتلك المملكة العربية السعودية ثاني أكثر الموارد الطبيعية قيمة في العالم، بقيمة إجمالية تبلغ 35 تريليون دولار، ومواردها الطبيعي الأساسي هو النفط، كما تمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم والذي يمثل أكثر من 22.4٪ من احتياطي النفط على مستوى العالم[3]، وتسيطر على سادس أكبر احتياطي للغاز الطبيعي[4]؛ كما أن بعض أهم الموارد الطبيعية في السعودية تشمل الفوسفات والكبريت والرصاص والنحاس والزنك والفضة والذهب[5].

ولإعتماد الاقتصاد السعودي على الإيرادات النفطية، فهي أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم[6]، عملت هذه الأخيرة (السعودية)على تنويع مواردها الاقتصادية، من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية تخفف من الاعتماد على النفط كمصدر اقتصادي رئيسي، ووضعت إستراتيجيات لتنويع مصادر الدخل الغير النفطية، إن هذه الإصلاحات التي قامت بها السعودية جعلتها[7]:

---

[1] World bank, date of visit 01/04/2021, on the link: https://data.albankaldawli.org/country/saudi-arabia?view=chart

[2] group of twenty,The members of the G20: date of visit 04/04/2021, on the link: https://g20.org/about-the-g20/#participants

[3] OPEC, OPEC Share Of World CRUDE OIL Reserves 2018, date of visit 04/04/2021, on the link: https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm

[4] The U.S. Energy Information Administration, Natural gas reserves 2020, date of visit 05/04/2021, on the link:https://www.eia.gov/international/rankings/world?pa=102&u=0&f=A&v=none&y=01%2F01%2F2020&ev=false

[5] Geoffrey Migiro, Op.cite., P 06.

[6] Daniel Workman, Crude Oil Exports by Country, website World's Top Exports , date of visit 06/04/2021, on the website: https://www.worldstopexports.com/worlds-top-oil-exports-country/

[7] library Central Intelligence Agency, Op.cite, date of visit 07/04/2021, on the link: https://web.archive.org/web/20180320155446/https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sa.html.

- تتقدم الدول العربية في مجال التنويع والتعقيد الإقتصادي، فحسب المرصد العالمي للتعقيد الإقتصادي إحتلت المرتبة 32 عالميا والأولى عربيا خلال سنة 2019[1].
- تقدمها 30 مرتبة عن العام 2019 ضمن تقرير ممارسة الأعمال 2020 الصادر عن البنك الدولي، لتصبح الدولة الأكثر تقدما وإصلاحا بين 190 دولة حول العالم، محققة المركز الأول عالميا في إصلاحات بيئة الأعمال بين الدول المشمولة بالتقرير ضمن مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.
- إحتلت المركز 26 عالميا في معيار التنافسية العالمي بحسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، والذي يقيس تنافسية 140 دولة على مستوى العالم، بالاعتماد على قدرة الدولة في الاستفادة من مصادرها المتاحة[2].
- وبحسب تقرير التنافسية العالمي 2019 تقدمت السعودية ثلاثة مراكز من حيث التنافسية عن العام 2018، محققة أكبر تقدم في ترتيبها منذ 7 أعوام، لتحتل المركز الثالث عربيا والـ 36 عالميا، كما حققت المركز الأول على مستوى العالم في مؤشر استقرار الاقتصاد.
- وأظهر تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2020 تقدم السعودية من المرتبة 26 إلى المرتبة 24 وذلك من بين 63 دولة هي الأكثر تنافسية في العالم، كما بين التقرير تحسن ترتيب السعودية في 3 محاور رئيسية هي محور الأداء الاقتصادي وتقدمت فيه من المرتبة الـ 30 إلى المرتبة الـ 20، ومحور كفاءة الأعمال وتقدمت فيه من المرتبة الـ 25 إلى المرتبة الـ 19، ومحور البنية التحتية الذي تقدمت فيه من المرتبة الـ 38 إلى المرتبة الـ 36[3].

---

[1] The Observatory of Economic Complexity (OEC), Saudi Arabia Economic Complexity Ranking, date of visit 11/04/2021, on the link:https://oec.world/en/profile/country/sau#economic-complexity.

[2] IMD WORLD COMPETITIVENESS ONLINE, Competitiveness Ranking Saudi Arabia, date of visit 11/04/2021, on the link: https://worldcompetitiveness.imd.org/countryprofile/SA/wcy.

[3] International Institute for Management Development, Saudi Arabia Country Profile, date of visit 01/04/2021, on the link: https://worldcompetitiveness.imd.org/countryprofile/SA/wcy .

الفرع الثاني: تطور مؤشر التنويع والتعقيد الإقتصادي

منذ انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2005 وإلى غاية عام 2019، قدمت سلسلة من المبادرات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك توسيع فرص العمل، وجذب الاستثمار الأجنبي، وزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد، والعمل على تنويع الإيرادات الإقتصادية، كلها عوامل ساعدت على تحقيق السعودية تقدم في مؤشر التعقيد الإقتصادي، فحسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تطور ترتيب مجموعة من الدول العربية حسب مؤشر التعقيد الإقتصادي.

السنوات	السعودية	البحرين	لبنان	الإمارات العربية
2005	53	\	47	69
2009	57	53	50	77
2013	36	53	55	70
2016	35	51	53	63
2017	38	52	53	62
2018	34	51	53	61
2019	33	51	54	55

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات موقع المرصد العالمي للتعقيد الإقتصادي على الرابط:
https://oec.world/en/rankings/eci/hs6/hs96?tab=table

خلال السنوات الخمسة عشر الماضية، أصبح اقتصاد السعودية أكثر تعقيدًا، حيث انتقل من المرتبة 53 عالميا إلى المرتبة 33 في تصنيف مؤشر التعقد الإقتصادي الصادر عن المرصد العالمي للتعقيد الإقتصادي، وبقي محافضا على المرتبة الأولى عربيا قبل كل من البحرين، ولبنان.

مقارنة بالعقد السابق، أصبح اقتصاد المملكة العربية السعودية أكثر تنوعا وتعقيدًا، حيث تحسن بـ 20 مركزًا، إذ كان الدافع وراء التعقيد المتزايد في المملكة العربية السعودية هو تنويع صادراتها، كما أن النمو الاقتصادي المدفوع بالتنويع في منتجات جديدة تزداد تعقيدًا بشكل تدريجي، حيث أضافت المملكة العربية السعودية 19 منتجًا جديدًا منذ عام 2004، وساهمت هذه المنتجات بمبلغ

182 دولارًا في دخل الفرد في عام 2019. وللمضي قدمًا، فإن السعودية في وضع يمكنها من الاستفادة من عدد من الفرص لتنويع إنتاجها باستخدام خبرتها الحالية[1].

إن وصول السعودية إلى هذه المرتبة ورغم كونها أكبر مصدر للنفط الخام في العالم وثالث أكبر منتج عالمي بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، جاء بناءا الى إنخفاض نسبة صادرات النفط الخام إلى إجمالي الصادرات، وهذا نتيجة لسعييها للابتعاد عن إيرادات النفط الخام في تحقيق نموها الإقتصادي وتعزيز القطاعات الأخرى، وهذا من خلال الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها والبرامج التنموية والمشاريع التي إتبعتها خاصة رؤية السعودية 2030.

المطلب الثاني: تطور تنوع التجارة الخارجية للسعودية

غالبًا ما يرتبط الافتقار إلى التنويع الاقتصادي بزيادة التعرض للصدمات الخارجية التي يمكن أن تعيق النمو الاقتصادي لبلد ما، والسعودية واحدة من الدول التي تعمل على تنويع إقتصادها لتجنب الصدمات الخارجية، وهذا إنطلاقا من إمتلاكها للميزة النسبية في إنتاج وتصدير العديد من المنتجات، فبعد أن كان صادراتها قائمة على النفط الخام، تعمل هذه الأخيرة (السعودية) على تنويع إقتصادها وإيراداتها، كما تعمل على التقليل من وارداتها إنطلاقا من إحلالاها بمنتجات محلية، إن هذه السياسة التنويعة التي إعتمدتها السعودية كانت إنطلاقا من جملة من الإصلاحات والبرامج التنموية والتي بدأت تأتي بثمارها في السنوات الأخيرة.

الفرع الأول: تطور تنوع الصادرات السعودية

يعتبر التنويع الإقتصادي وبالأخص تنويع الصادرات من أبرز العوامل المحققة للنمو الإقتصادي، وذلك لما يوفره من نقد الأجنبي، ويحمي الإقتصاد من الصدمات الخارجية، ويسمح

[1] The Atlas Of Economic Complexity, Saudi Arabia Economic Complexity, date of visit 11/04/2021, on the link: https://atlas.cid.harvard.edu/countries/188/export-basket

باستيراد السلع والخدمات والمعرفة المهمة، والسعودية واحدة من الدول التي تسير في طريق تنويع صدراتها فحسب الشكل الموالي:

الشكل رقم (13): تطور تركيبة الصادرات السعودية لسنتي 1970- 2019.

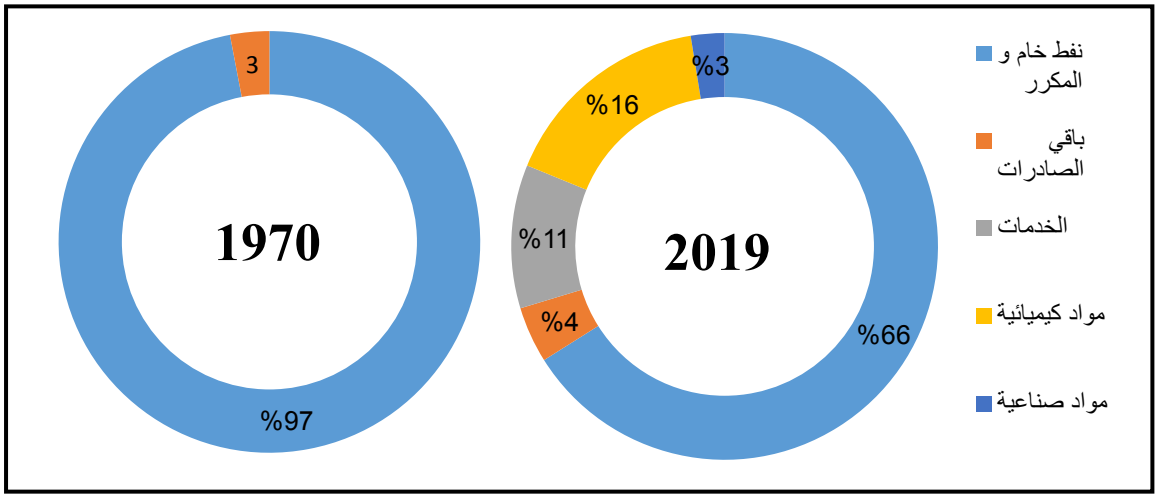

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات موقع أطلس للتعقيد الإقتصادي، مرجع سابق.

حسب الشكل أعلاه نجحت السعودية نسبيا في تحقيق تنوع في صادراتها، فبعد أن كانت قائمة سنة 1970 على النفط الخام بنسبة 97 %، تحولت لتتنوع نحو زيادة صادراتها وتنوعها إلى تصدير منتجات جديدة خاصة الخدمات والمواد الكيمياوية والمواد الصناعية.

ففي سنة 2019 احتلت السعودية المرتبة 26 عالميا في إجمالي الصادرات، وتتمثلت أهم صادراتها في البترول الخام (145 مليار دولار)، والبترول المكرر (21.8 مليار دولار)، والبوليمرات الإثيلين (11.1 مليار دولار)، والبروبيلين بوليمرات (5.88 مليار دولار)، والكحوليات غير الحلقية (4.28 مليار دولار)، والتي تصدر في الغالب إلى الصين (45.8 مليار دولار).) والهند (25.1 مليار دولار) واليابان (24.5 مليار دولار) وكوريا الجنوبية (19.5 مليار دولار) والولايات المتحدة (12.2 مليار دولار).

أما صادرات الخدمات فقد بلغت ما قيمته 19.7 مليار دولار، كانت أهما السفر (13.8 مليار دولار)، والنقل (4.51 مليار دولار)، والخدمات الحكومية، وغير ذلك (678 مليون دولار).

وحسب الهيئة العامة للإحصاء وفي الفترة بين 2016 – 2018، نجحت السعودية في زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة بلغت 32.6% بمتوسط سنوي 11%، ووفق نفس الهيئة بلغت قيمة الصادرات غير النفطية 47.36 مليار دولار سنة 2017، بينما استقرت قيمة الصادرات غير النفطية في 2018 عند 62.8 مليار دولار[1]، و74.6 مليار دولار سنة 2019[2].

وإنطلاقا من هذه النتائج إستطاعت السعودية أن تحقق تنويع في صادراتها والذي كان إنطلاقا من إنشاء **هيئة تنمية الصادرات السعودية** التي وتُعنى بزيادة الصادرات السعودية غير النفطية والانفتاح على الأسواق العالمية، وتوظيف كافة إمكاناتها الاقتصادية، نحو تحسين كفاءة بيئة التصدير عن طريق وضع البرامج وتقديم الحوافز للمصدرين، وتشجيع المنتجات السعودية في الأسواق الدولية، والرفع من جودتها التنافسية وتحقيق وصولها إلى الأسواق الدولية بما يعكس مكانة المنتج السعودي ولتكون رافدًا للاقتصاد الوطني[3]، ظف إلى ذلك مازالت السعودية تطمح إلى بناء إقتصاد قوي ومستدام لا يعتمد على إيرادات النفطية بشكل أساسي وهذا من خلال برنامج رؤية السعودية 2030.

الفرع الثاني: تركيبة واردات السعودية وتنوعا.

إن هيكل وتركيبة واردات دولة ما يعد من بين أهم المؤشرات المحددة لتنوع إقتصاد معين، والسعودية واحدة من الدول التي سعت إلى تحقيق تنويع إقتصادي إنطلاقا من تنويع تركيبة وارداتها، ففي عام 2019 استوردت السعودية 149 مليار دولار، وأهم هذه واردات هي السيارات (12.5 مليار دولار)، ومعدات البث (4.1 مليار دولار)، والبترول المكرر (3.87 مليار دولار)،

[1] الهيئة العامة للإحصاء، الصادرات والواردات السلعية للمملكة العربية السعودية،، السعودية، 2019، ص 09.

[2] The Atlas of Economic Complexity, Countries Profiles, Saudi Arabia, date of visit 11/04/2021, on the link: https://atlas.cid.harvard.edu/

[3] هيئة تنمية الصادرات، نظرة عامة، موقع إلكتروني، على الرابط: https://www.saudiexports.gov.sa/ar .

وأهم الخدمات فهي الخدمات الحكومية (28.8 مليار دولار)، السفر (16.6 مليار دولار)، النقل (15.7 مليار دولار)، وكان أبرز شركاء الإستراد للسعودية هم الصين (26.5 مليار دولار)، الإمارات العربية المتحدة (17.9 مليار دولار)، الولايات المتحدة (13.4 مليار دولار)، ألمانيا (7.08 مليار دولار)، واليابان (6.55 مليار دولار).

نجحت السعودية في تغير تركيبة وارداتها من مواد إستهلاكية بالدرجة الأولى، إلى مواد إستثمارية (آلات وعدات) والمنتجات وسيطية ، فخلال خمس سنوات تغيرت واردات السعودية بمقدار 26.7 مليار دولار من 175 مليار دولار في 2014 إلى 149 مليار دولار في 2019، كان هذا التغير نتيجة نجاح سياسة السعودية في إحلال الواردات من خلال إطلاق مبادرة **تعزيز المنتوج المحلي** والصناعة الوطنية من خلال مبادرة **صنع قي السعودية** لتوطين إنتاج السلع والخدمات محليا وزيادة تنافسيتها، وهذا من خلال بناء قاعدة إنتاجية في عدد كبير من القطاعات وتمكين القطاع الخاص وإستقطاب الإستثمار الأجنبي[1].

المطلب الثالث: إصلاحات نجاح سياسة التنويع، وبرنامج رؤية السعودية 2030

تعد السعودية من الدول التي نجحت في تنويع إيرادات إقتصادها، وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بما يسمح لها من حماية إقتصادها من التقلبات في أسعار النفط والصدمات التي تحدث في أسواقه، إن هذا النجاح كان بناءا على الخطط التنموية والإصلاحات الإقتصادية، والتي ساهمة في زيادت حجم الصناعات الغير النفطية، وأبرز هذه البرامج الإصلاحية هي رؤية السعودية 2030.

[1] رؤية السعودية 2030، مشاريع رؤية السعودية، برنامج صنع في السعودية، موقع إلكتروني، على الرابط: https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/v2030-projects/ .

الفرع الأول: إصلاحات نجاح سياسة التنويع في السعودية:

إن تحقيق السعودية لسياسة ناجحة في التنويع الإقتصادي ساعدة في النمو القطاعات الغير النفطية، وقد كان بناءا على جملة من الإصلاحات والخطط المسبقة، والتي من أبرزها:

أولا- التنمية الموارد البشرية: تعد تنمية الموارد البشري والإستثمار في رأس المال البشري من بين العوامل التي عولت عليها السعودي لتحقيق التنوع الإقتصادي المستدام وذلك من خلال إحلال اليد العاملة الاجنبية بالكوادر المحلية، بالإضافة إلى نقل المعرفة الإنتاجية إلى الإقتصاد الوطني عبر الإستفادة من الإستثمارات والخبرات الاجنبية، فحسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): مراتب الدول العربية حسب مؤشرات التنمية البشرية لسنتي 2000-2018.

الترتيب العربي 2018	الإمارات	السعودية	قطر	البحرين	عمان	الكويت	الجزائر	تونس	لبنان	الأردن	ليبيا
الترتيب العالمي 2018	35	36	41	45	47	57	82	91	93	102	110
الترتيب العالمي 2000	45	75	42	41	86	36	107	101	82	82	72

Source: Prepared by the researcher based on:

- the United Nations Development Programme, Human Development Report 2019, 2019, P 300.
- the United Nations Development Programme, Human Development Report 2000, 2000, 187.

إحتلت السعودية المرتبة 36 من أصل 189 دولة، والمرتبة الثانية عربيا بعد الإمارات في مؤشر التنمية البشرية بقيمة 0.857، وهو ما يضعها ضمن البلدان فئة التنمية البشرية العالية جدًا، فخلال عشرين سنة الماضية ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية في السعودية من 0.697 إلى 0.857 أي بزيادة قدرها 22.5 في المائة، ويعود هذا التقدم إلى التحسن الملحوظ في المؤشرات الفرعية لدليل التنمية البشرية، فالسعودية كغيرها من الدول التي نجحت في تحقيق التنويع الإقتصادي تعول على تنمية المورد البشري الذي يعد من بين أهم العوامل المحققة للنمو والتنويع الإقتصادي، وذلك من خلال إستقدام الخبرات الأجنبية ونقل المعرفة الإنتاجية من الدول المتطورة.

ثانيا- تطوير البنية التحتية: يعتبر تطوير البنية التحتية من أهم العوامل التي ساعدت السعودية في تحقيق التنويع الإقتصادي الذي وصلت إليه، فقبل 50 عامًا كان الإفتقار للبنية التحدية أكبر المشاكل الإقتصادي التي واجهة السعودية، واليوم تعتبر مركز تجاري دولي يتميز بمستوى عالٍ من البنية التحتية، والتي تشهدت عمليات تطوير متسارعة، فحسب الجدول اموالي:

الجدول رقم (03): ترتيب البنية التحتية للنقل في السعودية حسب تقرير التنافسة العالمي

المـــــؤشر	ترتيب العالمي	الأولى عالميا
البنية التحتية للنقل	34	سنغافورة
1. اتصال وربط طريق	1	متعدد (3)
2. جودة البنية التحتية للطرق	26	سنغافورة
3. كثافة السكك الحديدية كلم / 1000 كم^2	102	متعددة (24)
4. كفاءة خدمات القطارات	26	اليابان
5. التوصيل بالمطار	24	متعدد (8)
6. كفاءة خدمات النقل الجوي	34	سنغافورة
7. توصيل الشحن البحري	21	متعددة (5)
8. كفاءة خدمات الموانئ	40	سنغافورة

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير التنافسية العالمية السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي، 2019، ص 507.

إحتلت السعودية المرتبة 36 عالميا حسب تقرير التنافسية العالمية السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2019 متقدمة بثلاثة مراكز عن العام 2018 [1]، فعلى صعيد محور البنية التحتية للنقل تواجدت السعودية في المرتبة 34 عالميا، وتواجدت في المركز الأول عالميًا بجانب أسبانيا وأمريكا في مؤشر ربط شبكة الطرق، وعلى صعيد مؤشر جودة البنية التحتية للطرق فقد إحتلت المرتبة 26عالميا، وعلى صعيد كفاءة خدمات النقل الجوي كانت مرتبة السعودية 34 عالميا، إذ جاء هذا التقدم نتيجة تحسين المطاراها، فوفقاً لموقع **سكايتراس** تم تصنيف 4 مطارات سعودية

[1] Klaus Schwab, Op.Cit., P 491.

ضمن أحسن 100 مطار في العالم[1]، وبحسب نفس التقرير نجحت السعودية فى تطوير بنيتها التحتية في مجال النقل البحري والذي إحتلت فيه المرتبة 40 عالميا، وفي هذا الصدد وحسب تقرير **لويدز** لأحسن 100 ميناء في العالم تواجدت 3 موانئ سعودية ضمن أفضل 100 ميناء[2].

إن هذا التقدم في مجال البنية التحتية لم يتحقق بالصدفة ولكن من خلال عملية التخطيط المسبق الذي كان مدعوما بالإنفاق الحكومي الواسع ومشاركة القطاع الخاص، إضافة إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي، وهو ما يتماشى وعزم السعودية لتكون مركزا لوجيستياً عالمياً إنطلاقا من إستفادتها من موقعها الإستراتيجي، بما يصب في أهداف التنويع الإقتصادي في ظل رؤية السعودية 2030[3].

ثالثا- تطوير بيئة الاعمال لجذب وتحفيز الإستثمارات: وضعت السعودية ترقية الإستثمارات ضمن أولوية برامجها التنموية، وإصلاحاتها الإقتصادية، وهذا من خلال العمل على توفير بيئة الأعمال والمناخ المناسبة لجذب وتحفيز الإستثمارات، وذلك لتكون أدات فعالة في عملية التحول الإقتصادي نحو إقتصاد متنوع ومستدام، فحسب الجدول الموالي:

[1] Skytrax, Airports, date of visit 11/04/2021, on the link: https://skytraxratings.com/airports

[2] Lloyd's , Lloyd's List's One Hundred Ports 2020, date of visit 11/04/2021, on the link,: https://lloydslist.maritimeintelligence.informa.com/one-hundred-container-ports-2020.

[3] vision 2030 saudi Arabia, date of visit 11/04/2021, on the link ,https://www.vision2030.gov.sa/ar/

الجدول رقم (04):تقدم ترتيب السعودية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال لـ سنة 2019. 2020

المؤشرات الفرعية	الترتيب 2019	الترتيب 2020	التغير
بدء ممارسة الأعمال	141	38	+103
التجارة عبر الحدود	158	86	+72
الحصول على الكهرباء	64	18	+46
الحصول على الائتمان	112	80	+32
دفع الضرائب	78	57	+21
استخراج تراخيص البناء	36	28	+8
تنفيذ العقود	59	51	+8
تسجيل الملكية	24	19	+5
حماية المستثمرين الأقلية	7	3	+4
تسوية حالات الإعسار	168	168	--
الترتيب العام	92	62	+30

SOURCE: - The World Bank, Doing Business 2020, 2020, P 04.
- The World Bank, Doing Business 2019, 2019, P 200.

حققت السعودية المركز الأول عالميًا بين 190 دولة في إصلاحات بيئة الأعمال بتقدم 30 مرتبة حسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2020 الصادر عن البنك الدولي، إذ إحتلت السعودية المرتبة 62 عالميا بعد أن كانت في المرتبة 92 سنة 2019، حيث كان التحسن في تسعة مؤشرات فرعية يقوم عليها تقرير، ومن أبرز هذه الإصلاحات تسهيل بدء ممارسة الأعمال والذي تقدمت فيه السعودية بـ 103 مرتبة، تلاها مؤشر التجارة عبر الحدود الذي تقدمت فيه السعودية بـ 72 مرتبة، ثم مؤشر تسهيلات الحصول على الكهرباء بتقدم قدره 46 مرتبة، كما لعبت الإصلاحات التي قامت بها السعودية في حماية المستثمرين الأقلية الذي إحتلت فيه المرتبة الثالثة عالميا دورا هاما في تقدم ترتيب السعودية في ترتيب سهولة ممارسة الأعمال.

وقد ساهمت هذه الإصلاحات في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، فحسب مؤشر قياس أداء وإمكانات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

لسنة 2019 زادت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في السعودية بنسبة 7 % عن سنة 2018 لتصل إلى 4.6 مليار دولار أمريكي[1]، ليبلغ إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر 236 مليار دولار وهو أعلى الأكثر بين الدول العربية، كما مكنت هذه الإصلاحات من زيادة مساهمة القطاع الخاص في الإستثمار ، والمساهمة في التنمية الإقتصادية، وهو ما مكّن الإقتصاد السعودي من تحقيق قفزة نوعية في مجال التحول الإقتصادي نحو إقتصاد متنوع قائم على عدة قطاعات[2].

رابعا- تحديث المشاريع التنموية والمدن الصناعية: بغية تطوير الإقتصاد وتنويع إيراداته عملت السعودية منذ سنة 2001 على إنشاء هيئة تعنى بإنشاء وتطوير المدن الصناعية والتي كانت تحت إسم **الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية**، تهدف هذه الهيئة إلى تطوير وإدارة مدن صناعية ومناطق تقنية مميزة ذات نمو مستدام وبيئة اقتصادية، إضافة إلى تطوير أراضي صناعية متكاملة الخدمات وفق أعلى المعايير العالمية بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، وبالشراكة مع القطاعين العام والخاص[3].

اهتمت هذه الهيئة منذ تأسيسها بتطوير القطاع الصناعي والبنى التحتية المتكاملة، وهي تشرف اليوم على تسيير 35 مدينة صناعية قائمة أو تحت التطوير في مختلف أنحاء السعودية، بالإضافة إلى إشرافها على مجمعات ومدن صناعية خاصة، وتضم المدن الصناعية المنشأة 3724 مصنعا منتجاو 1264، و6587 عقداً صناعياً واستثمارياً وخدمياً ولوجستياً، يعمل فيها 517,242 موظف

[1] United Nations Conference On Trade And Development, Handbook Of Statistics 2020, United Nations, United States of America , 2020, P 93

[2] ولاء مجدي رزق، منى أبو العطا حليم، بيئة الأعمال السعودية وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأداء الاقتصادي للمملكة وفق رؤية 2030، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 51، العدد 1، 2021، ص 699.

[3] سارة حميمي، مبارك بوعشة، العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنويع الاقتصادي – المملكة العربية السعودية نموذجا- مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد 09، 2018، ص 716.

منهم 185,840 ألف موظف سعودي وحوالي 17 ألف موظفة سعودية[1] يعملون في مختلف الصناعات كالمنتجات الغذائية، المنتجات والمستلزمات الطبية، المعادن، مواد البناء، المواد الكيميائية ومنتجاتها، المنتجات النفطية المكررّة، وصناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية.

الفرع الثاني: التنويع الإقتصادي ورؤية السعودية 2030

تعتبر رؤية السعودية 2030 والتي إنطلقة سنة 2016 خارطة طريق للوصول بالإقتصاد السعودي إلى حقبة ما بعد النفط، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، فبعد أن كان الإقتصاد السعودي قائم على الإيرادات النفطية والموارد الناضبة تهدف هذه الرؤية إلى تحديد مسار التنمية لبلوغ الأهداف المسطرة والتي من أبرزها بناء إقتصاد سعودي متنوع ومستدام، وهذا من خلال إصلاحات هيكلية والإستثمار في القطاعات الواعدة مثل الصناعة والخدمات، كما تهدف الرؤية إلى زيادة تنافسية الإقتصاد السعودي وتنويع وذلك من خلال[2]:

أولا- الإستثمار في رأس المال البشري: تعتمد السعودية لتحقيق برنامجها للتنويع الإقتصادي في ظل رؤية السعودية 2030 على تنمية المورد البشري، وهذا إنطلاقا من العمل على الإستثمار في رأس المال البشري من خلال رفع المهارات والقدرات المحلية عن طريق زيادة التكوين، واستقطاب الكفاءات والمواهب العالمية بغية نقل المعرفة الإنتاجية الى السوق الوطنية، وهذا لإحلال اليد العاملة الإجنبية بالكوادر الوطنية[3].

---

[1] الهيئة السعودية للمدن الصناعية والمناطق التقنية، التقرير السنوي 2020، 2020، السعودية، ص 24،25.

[2] رؤية السعودية 2030، المملكة العربية السعودية، موقع إلكتروني، تاريخ الإطلاع 15-04-2022، على الرابط: https://www.vision2030.gov.sa/ar/

[3] Havrlant, David, and Abdulelah Darandary, Economic Diversification under Saudi Vision 2030, 2021, P 06.

ثانيا- زيادة تنافسية الإقتصاد وجاذبيته: تعمل المملكة في ظل رؤيتها 2030 على تعزيز إنتاجيتها الإقتصادية، وذلك من خلال إصلاحتها الهيكلية لتحسين بيئة الأعمال، وإعادة هيكلة مدنها الاقتصادية، وتحرير سوق الطاقة لتحسين قدرتها على المنافسة، وهذا كي تصبح من أكبر اقتصادات العالم، فالسعودية تهدف من خلال هذا الرؤية إلى الإنتقال من المركز 25 في مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز العشرة عالميا بحلول 2030، وهو الأمر الذي لن يتحقق إلى بتحقيق السعودية لإصلاحات إقتصادية تجعل إقتصادها تنموي، متنوع ومستدام.

ثالث- القيام بإستثمارات تنموية فعالة: يعد تنويع الإقتصاد من أبرز مقومات الإستدامة، والسعودية من خلال خططها بعيدة المدى تسعى لتصبح بين أكبر 20 اقتصاداً في العالم، فرغم التباطؤ الاقتصادي نتيجة الأزمات التي يمر بها ،إلا أن السعودية تستثمر الكثير في قطاعات اقتصادية جديدة وواعدة لتحسين تنويع الاقتصاد وتخصيص عدد من الخدمات الحكومية، فهي تهدف إلى وصول مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي ما نسبته 40%، ونسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي 5.7%، بالإضافة إلى زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالى الناتج المحلي من 20% إلى 35%، كما تهدف إلى أن تصل قيمة أصول صندوق الإستثمارات العالمة من 600 مليار إلى ما يزيد عن 7 ترليون ريال سعودي بحلول 2030[1].

رابعا- تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية: يعد تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجيستية من بين أهم الأمور التي تعول عليها السعودية لتحقيق التنويع الإقتصادي، فهي تهدف من خلال رؤية 2030 لتصبح قوة صناعية رائدة، وهذا عبر تعظيم القيمة المحققة من

[1] Abdelkrim A. Guendouz, Saidi M. Ouassafk,The economic diversification in Saudi Arabia under the strategic vision 2030. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 2020, Volume 24, Issue 5, 2020, p 04.

قطاعي الطاقة والتعدين، والتركيز على تطوير المحتوى المحلي ليساهم بشكل كبير في تعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه للقطاعات المستهدفة، واستدامة نمو تلك القطاعات وتحقيق ريادتها، وخلق بيئة استثمارية جاذبة فيها[1]، كما تعمل المملكة على إستغلال موقعها الإستراتيجي لتحقيق التنويع الإقتصادي، فهي تسعى لتصبح منصة لوجستية عالمية بحلول 2030 وهذا عبر عقد شراكات استراتيجية جديدة لتنمية اقتصادها ومساعدة الشركات السعودية على زيادة صادراتها، كما تعمل على الاستفادة من إمكاناتها الواعدة في مجال الخدمات اللوجستية من أجل تحفيز مرحلة جديدة من التحول الصناعي والتبادل التجاري المزدهر.

خامسا- تطوير القطاع المالي: يعد القطاع المالي من بين أهم الركائز التي تعول عليها السعودية لتحقيق تنويع إقتصادي مستدام في ظل رؤية 2030، وهذا من خلال تطوير مؤسسات القطاع المالي، والسوق المالية السعودية لتكوين سوق متقدمة بما لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار ومتانة القطاع المالي، ودعم تنمية الاقتصادية المستدامة، وتنويع مصادر دخل، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، وتندرج تحت مظلة تطوير القطاع المالي عدة قطاعات فرعية مثل البنوك والتأمين والاستثمار وأسواق الأسهم والدين[2].

[1] Salaheddine Soummane, F. Ghersi, Franck Lecocq. Structural Transformation Options of the Saudi Economy Under Constraint of Depressed World Oil Prices. Energy Journal, International Association for Energy Economics, 2022, volume 43, Issue 3, p24.

[2] رؤية السعودية 2030، المنصة الوطنية الموحدة، موقع إلكتروني، تاريخ الإطلاع 20-04-2022، على الرابط: https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/content/saudivision

خلاصة الفصل

يعد التركز الإقتصادي والإعتماد على قطاع معين في تحقيق إيرادات من أبرز المشاكل التي تعاني منها الدول الريعية، وهذا نتيجة المخاطر التي تُمثلها هذه الوضعية، وما ينجر عنها من تأثر من تذبذب أسعار هذه المواد وصدمات تحدث في أسواقها، ولذلك أصبح التنويع الإقتصادي سياسة حتمية لهذه الإقتصاديات لما يمكن أن يوفره من توسع في قاعدة إيرادات الحكومة، وتعزيز القدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية، وإتاحة الفرص لبناء إقتصاد قوي ومستدام.

وفي سبيل تحقيق التنويع وبناء اقتصاد تقل فيه هيمنة الموارد الطبيعية ويحقق الاستقرار والنمو الاقتصادي، لابد من إجراء إصلاحات هيكلية تمس مختلف قطاعات الإقتصاد، وتحمل تكلفة كبيرة في سبيل التغير، بالإضافة تخطي العديد من العوائق، وهو الأمر الذي عجزت عن تحقيقه عنه العديد من الدول التي حاولت تنويع إقتصادها، إلا بعض الحالات التي تطرقنا لها إطلاقا من التجارب الدولية الرائدة؛ فالتجربة اليابانية تعد مثالا النموذجية في تحقيق التنويع الإقتصادي وهذا من خلال ما حققته في ظل ندرة الموارد الطبيعية، والظروف الإقتصادية والدولية الصعبة التي مرت بها؛ أما التجربة الماليزية في الأخرى هي كذلك تجربة رائدة في تحقيق التنويع القائم على الإستفادة من إيرادات الموارد الريعية، فبعد أن كان إقتصادها قائم على إيرادات تصدير الموارد الناضبة، إستطاعت تنويع إقتصادها إنطلاقا من إقتحام صناعات جديدة مبنية على التقدم التكنولوجي والصناعات المتطورة؛ أما التجربة السعودية فرغم إمتلاكها لثاني أكبر الموارد الطبيعية في العالم وهو ما يمنحا أريحية إقتصادة إلا أنها إنتهجت سياسة التنويع الإقتصادي وهذا لتحقيق الإستدامة الإقتصادية وحماية الإقتصاد من الصدمات والتقلبات، وذلك إنطلاقا من إصلاحاتها الهيكلية كتحسين بيئة الأعمال، وتحفيز وإستقطاب الإستثمارات، والإهتمام بالمورد البشري، وكل هذا في البرامج التنموية التي تبنتها السعودية وخاصة رؤية السعودية 2030.

الفصل الرابع

التنويع الإقتصادي وأثره على النمو خارج قطاع المحروقات في الجزائر

تمهيد

كان للجزائر العديد من المحولات لتنويع إقتصادها والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، فبعد كان إقتصادها قائما على الزراعة وصادرات النفط الخام بعد الإستقلال حاولت الجزائر تنويع إقتصادها بالتوجه للصناعة وكان ذلك في خلال البرامج أثناء التخطيط الإشتراكي، لكن أزمة الأسعار العكسية لسنة 1986 أثبتت ضعف النتائج المحققة وبقاء إرتباط الإقتصاد بأسعار النفط، وهو ما حتم على الجزائر التوجه لصندوق النقد الدولي للإقتراض والقيام بجملة من الإصلاحات والتعديلات الهيكلية بغية التوجه من التخطيط الإشتراكي إلى نظام الرأس مالي، وبعد إرتفاع أسعار النفط بداية من القرن العشرين إنتهجت الجزائر العديد من الخطط التنموية لإنعاش إقتصادها ودعم نموه، ومحاولة للنهوض بالقطاع الغير النفطية، لكن الأزمة النفطية الأخيرة لسنة 2014 أثبتت هي الأخر عدم تمكين هذه المخططات الإقتصاد الجزائر من تحقيق إستقال عن الأسعار النفطية والأزمات التي تحدث في أسواقه.

وإنطلاقا من الطرح سالف سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل البرامج التنموية.

المبحث الثاني: واقع التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

المبحث الثالث: أثر التنويع الإقتصادي على النمو خارج قطاء المحروقات في الجزائر وروافد تحقيقه.

المبحث الأول: تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل البرامج التنموية.

منذ إستقلالها السياسي سعت الجزائر التخلص من التبعية الإقتصادية من خلال بناء إقتصاد متنوع وقوي، وهذا إنطلاقا من سياستها المبنية على تأميم الممتلكات مباشرة بعد الإستقلال، أو من خلال البرامج التنموية سواءا خلال فترة التخطط المركز، أو مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق.

المطلب الأول: التخطيط الأحادي المركز 1962- 1989

مثلت هذه المرحلة فترة ما بعد الإستقلال إلى غاية سنة 1989، وهي المرحلة التي حاولت فيها الجزائر المستقلة بناء إقتصاد قوي متنوع، وهذا إنطلاقا من مختلف البرامج التنموية التي إتبعتها.

الفرع الأول: فترة الإنتظار والمخطط التنموي الثلاثي

تعد فترة الإنتظار والمخطط التنموي الثلاثي البنية القاعدية الأساسية للتخطيط الإقتصادي في الجزائر، فبعد إستقلالها ورثت الجزائر إقتصاد مشوه، وغير متوازن، وهو ما جعلها تتخذ جملة من الإجراءات المستعجلة لتدارك الوضعية الإقتصادية والإجتماعية خلال تلك الفترة.

1. **فترة الإنتظار1962-1966:** وصف جرار فيرتيل G. Viratelle حالة الجزائر بعد الاستقلال بأنها " دولة منهارة، بحيث توقع لها البعض مستقبلا غامضا"[1] ، فبعد إنسحاب الإستعمار الفرنسي، ترك هذا الأخير الإقتصاد الجزائري في دمار وإنعدام لأدنى مقومات التنمية، فقد تميزت الوضعية الإقتصادية بالتدهور والتفكك، وذلك راجع إلى مغادرت المعمرين الذين كانوا يضمنون تسيير الآلة الاقتصادية والإدارة العمومية وهو ما جعل العديد من الاستثمارات تتوقف[2]،

[1] Gérard Viratelle , L'Algérie algérienne, Collection "Développement et Civilisations ", les Editions ouvrières, Paris, France,1970, p 13.

[2] عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري-الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 18.

بالإضافة إلى نهب للمدخرات والأموال التي كانت عبر التحويلات البنكية، ناهيك عن التحويلات غير البنكية[1]، ضف إلى ذلك أن الإقتصاد الذي ورثته الجزائر متركز وقائم على سيطرة القطاع الفلاحي في التشغيل بنسبة 80%[2]؛ وإيرادات للعملة الصعبة قائمة على صادرات البترول بمعدل 80 % الصادرات[3]؛ وفي ظل هذه الوضعية المتدهورة، بادرت الجزائر بجملة من الإصلاحات بغية تنظيم النشاط الإقتصادي وتنويع إيراداته، وأهم هذه الإجراءات في:

- إصادار جملة من المواثيق والبرامج تنظيمية كبرنامج طرابلس 1962، ميثاق الجزائر 1964، وبيان 19 جوان 1965، والتي تناولت في مضامنها سياسات تنظيمية لبناء الإقتصاد.
- إنشاء مشاريع إنتاجية في قطاعات النسيج والمواد الغذائية إنطلاقا من البرنامج الإستعجالي للتنمية الصناعية سنة 1962، والقائم على التمويل الخارجي[4].
- القيام بإنشاء شركات وطنية لمراقبة القطاعات الحيوية كالشركة الوطنية لنقل وبيع المحروقات **Sonatrach** سنة 1963، وشركة **SNS** المتخصصة في قطاع صناعة الحديد سنة 1964[5].
- في المجال الزراعي ركزت الجزائر على تنظيم هذا القطاع من خلال إعادة توزيع الأراضي، وزيادة الطاقة الإنتاجية من خلال إستصلاح الأراضي وزيادة كفاءة العمل، كما عملت على إنشاء دواوين وطنية مثل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ONRA، الديوان الوطني للحبوب.

---

[1] Ahmed Henni, Economie de l'Algerie indépendante, ENAG, Algerie, 1991, P 26.

[2] بن موفق رزوق، إستراتيجية تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه، علوم إقتصادية، جامعة زيان بن عاشور الجلفة، الجزائر، 2019، ص 69.

[3] عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص07.

[4] عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص 19.

[5] Gérard Destanne de Bernis ,Les industries industrialisantes et les options algèriennes, Revue Tiers Monde, N° 47, 1971, p 546.

- تأميم ممتلكاتها من خلال الإعلان على أن الأملاك التي تركها المعمرون أملاك شاغرة، بالإضافة إلى تأميم الأملاك الإستعمارية التي لم يتركها أصحابها كالأراضي والمناجم.
- في مجال التجارة الخارجية عملت الجزائر عل فرض رقابة من خلال إحتكار عملية الإستيراد والتصدير بإنشاء الديوان الوطني للتوزيع ONACO الذي مثل سيطرة الدولة على التجارة الخارجي.

وكتهيئة لبداية سياسة التخطيط أجرت الجزائر سنة 1965 ممثلتا بحكومتها اتصالات مع هيئة تخطيط الدولة السوفيتية GOSPLAN* وبالتعاون مع خبرائها قامت بإعداد خطة تنموية طويلة المدى إلى غاية سنة 1980، كان أولها المخطط الثلاثي للتنمية 1967[1].

2. المخطط الثلاثي للتنمية 1967-1969: يعد المخطط الثلاثي للتنمية أول مخطط تم إعتماده من طرف السلطة الجزائرية، والذي إحتوى في مضمونه إتجاهات واضحة نحو سياسة تنويعية للإقتصاد، والجدول الموالي يبين هيكل الإستثمارات العمومية خلال هذا المخطط:

يبين الجدول السابق تقسيم الإستثمارات العمومية بين القطاعات المختلفة، والتي تم توجيه

الجدول رقم (05): هيكل الإستثمارات العمومية في المخطط الثلاثي للتنمية 1967-1969

هيكل الإستثمارات / القطاعات		المبلغ مليار د.ج	المبلغ مليار د.ج	النسبة (%)
1- الإستثمارات الإنتاجية المباشرة	الزراعة	1.88	6.79	%74
	الصناعة	4.91		
2- الإستثمارات شبه الإنتاجية		0.36	0.36	%04
3- الإستثمارات الغير الإنتاجية	البنية التحتية الإقتصادية	0.28	2.01	%22
	البنية التحتية الإجتماعية	1.73		
المجموع		9.16	9.16	%100

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزأ الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 169.

* **هيئة تخطيط الدولة:** الوكالة المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي، تم إنشاؤها سنة 1921 واستمر حتى تفكك الاتحاد السوفيتي في سنة 1991، وكانت المهمة الرئيسية لـ Gosplan إنشاء وإدارة سلسلة من الخطط الخمسية.

[1] بن موفق رزوق، مرجع سابق، ص 70.

مجملها إلى القطاعات الإنتاجية، فقد خصص لها ما قيمته 6.79 مليار د.ج أي **74%** من إجمالي الإستثمارات، وكان السبب وراء ذلك هو رغبة الدولة في تطوير جهازها الإنتاجي الذي كان يعاني من الضعف خاصة الصناعة، فبعد أن كان الإقتصاد قائم على الزراعة، عملت الجزائر على تبني سياسات تنويعية تنموية قائمة على الإستثمار في القطاع الصناعي (صناعات منجمية؛ صناعات تحويلية ثقيلة؛ صناعات تحويلية استهلاكية...إلخ)، وذلك لتنويع القاعدة الإنتاجية، وتشكيل قاعدة أساسية للتنمية الإقتصادية تهدف إلى تحقيق تكامل إقتصادي بين مختلف فروع القطاعات المنتجة[1]؛ أما القطاع الزراعي فقد خصص لها مبلغ 1.88 مليار دج، كان الهدف من هذه الإستثمارات تطوير الزراعة عن طريق تحديث الإنتاج بإدخال تقنيات متطورة، وتطوير هياكلها إنطلاقا من الإستثمار في مشاريع الري وذلك لتوسيع الأراضي المروية، أما القطاعات شبه المنتجة والغير الإنتاجية فخصص لهذه القطاعات 2.37 مليار دج موجهة إلى تشييد البنية التحتية الإجتماعية والإقتصادية وقطاع الخدماتي كالسياحة والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية ...الخ.

من الملاحظ أن المخطط الثلاثي ركز على القطاعات المنتجة مباشرة من خلال إعطائها الأولوية في توزيع الإستثمارات، وحسب الخبير السوفيتي بيبروفيسكي Bobrowsky " أن البرنامج كان واقعيا وقد أعطى الأولوية للإستثمار في الصناعات الثقيلة خصوصا المحروقات والصناعات البتروكيماوية...الخ، والتي إستحوذت في مجملها على نسبة تفوق 45% من مجموع الإستثمارات الكلية..."[2]، وهو الأمر الذي يعمل على تطوير الهيكل الإنتاجي الذي يعد قاعدة أساسية للتنمية الإقتصادية، وذلك من خلال الإستثمار في الصناعة بهدف توفير العوامل المادية لتطوير القطاع الزراعي مستقبلا.

[1] بن موفق رزوق، مرجع سابق، ص 76.

[2] Marc Raffinot, pierre Jacquemont, le capitalisme de l état Algérien, Paris, 1977, p 96.

الفرع الثاني: مخططات التنمية 1970-1989

تمثلت هذه المرحلة في مخططات تنمية أعدتها الجزائر والتي هدفت إلى بناء إقتصاد قوي ومتنوع، وذلك إنطلاقا من الإستثمارات الكبير التي كانت ظل الموارد المالية الكبيرة.

1. المخطاطات التنموية الرباعية الأولى والثانية 1970-1980: عملت الجزائر من خلال هذان المخططان على تبني سياسات تنويعية قائمة على تنمية إقتصادية الغير المتوازنة، وهو ما يظهر من خلال تركيز الجزائر لإستثماراتها على القطاع الصناعي، فحسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): الإنفاق الإستثماري خلال المخططين الرباعيين الأول والثاني 1971-1978

هيكل الإستثمارات / القطاعات		الإعتماد المالي (مليار د.ج)		الإستثمارات الفعلية (مليار د.ج)	
		المخطط الأول	المخطط الثاني	المخطط الأول	المخطط الثاني
1- الإستثمارات الإنتاجية المباشرة	الزراعة	4.94	16.72	4.35	8.91
	الصناعة	12.40	48.00	21.44	74.15
2- الإستثمارات شبه الإنتاجية		1.87	10.50	2.60	10.22
3- الإستثمارات الغير الإنتاجية المباشرة		8.54	32.27	7.92	24.50
مجموع الإستثمارات		27.75	110.22	36.31	121.23

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج 01 ، مرجع سبق ذكره، ص 251

يتضح من خلال الجدول إهتمام الجزائر بالقطاعات الإنتاجية خاصة الصناعة، إذ بلغت قيمة استثمارات المخطط الرباعي الأول الموجهة للصناعة حوالي 21.44 مليار، أما المخطط الثاني فبلغت 74.15 مليار دج، والتي ركزت صناعة الطاقة والحديد والصلب، والصناعة الاستخراجية، والصناعة الالكترونية، لما تسمح بتوفير مستلزمات الإنتاج لمختلف القطاعات[1]، كما تم تحويل أربع مدن إلى أقطاب صناعية تلعب دور قاطرة التنمية، وتمثلت هذه الأقطاب في الولايات الأربع

1 محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سابق، ص 218.

الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة، كما تم إعطاء الأولوية لإنتاج وسائل الإنتاج الذي لما لها من مفعولا تسلسلي في تحريك الاقتصاد[1].

2.المخططين الخماسيين للتنمية (1980-1989): بعد التقييمات التي قامت بها السلطة حول المخططات التي إتبعتها، وإنطلاقا من التعديلات، عادت للتخطيط مرة أخرى من خلال سياسة جديدة تقترب من نظرية النمو المتوازن، والتي تعتمد على الاستثمار في جبهة واسعة وعلى كل القطاعات، فالسياسة الجديدة لتخطيط التنمية المعتمدة اختلفت عن سابقتها والتي أعيب عنها عدم التوازن في توزيع الاستثمارات ذات الحجم الرأسمالي الكبير وذات التكنولوجيا المتطورة[2].

الجدول رقم (07):الإنفاق الإستثماري خلال المخططين الخماسيين الأول والثاني

هيكل الإستثمارات / القطاعات		الإعتماد المالي		الإستثمارات الفعلية		الترخيص المالي
		المخطط الأول	المخطط الثاني	المخطط الأول	المخطط الثاني	المخطط الثاني
1- الإستثمارات الإنتاجية المباشرة	الزراعة	59.40	115.42	47.10	42.301	79.00
	الصناعة	213.21	251.60	155.46	85.512	174.20
2- الإستثمارات شبه الإنتاجية		46.20	66.03	35.40	24.262	40.65
3- الإستثمارات غير الإنتاجية مباشرة		216.69	362.16	143.64	202.97	237.15
مجموع الإستثمارات		550.50	828.38	400.60	370.5	550.00

المصدر :من إعداد الباحث بالإعتماد على: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 02 ، مرجع سبق ذكره، ص.22

1 إدريس بلكعيبات، تجربة الجزائر في التنمية قراءة في الإنتقال من نموذج إلى نموذج مضاد، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد الأول، 2002، ص 120.

2 بن موفق رزوق، نفس المرجع، ص 90.

من خلال الجدول زادت إستثمارات المخصصة للمخطط الخماسي الأول والمقدرة 560.6 مليار دج، وقد كان القطاع المنتج في مقدمة اهتمامات الدولة وخصص له 273 مليار دج، كما اهتمت الدولة بقطاع الهياكل الأساسية حيث خصصت له 216.69 مليار د.ج، وقد اهتم المخطط كذلك بالقطاع الشبه الإنتاجي الذي يوفر مختلف الخدمات للقطاع السابق حيث خصص له ما يفوق 46.20 مليار دج، أما خلال المخطط الخماسي الثاني فقد اتجهت الجزائر من الاستثمارات الصناعية إلى صناعات أخرى غير المحروقات بتكثيف الاستثمارات في القطاع الزراعي والخدماتي، وبسبب انهيار أسعار البترول والتي أدت إلى تراجع إيرادات من العملة الصعبة تم تسجيل تناقص في الاستثمارات الفعلية حيث بلغت 370،5 مليار د.ج بعد أن كان ترخيصها المالي 550 مليار د.ج، كما أن إهتمام الدولة هذه المرة انصب على قطاع الهياكل الأساسية حيث أخذت النصاب الأكبر بنسبة فاقت 43 %، ثم يليه قطاع الإنتاجي بنسبة 32%، كما إهتمت الدولة خلال هذا المخطط بالقطاعات الغير الإنتاجية والمتمثلة في تنمية الهياكل الأساسية والتي خصص لها 237.15 مليار دج ، وقد خصصت لإستثمارات البنية التحتية الإجتماعية خاصة السكن والتربية والتكوين، والبنية التحتية الإقتصادية، اما القطاعات شبه الإنتاجية ونظرا لأهميتها بمختلف فروعه (السياحة والنقل، والمواصلات السلكية واللاسلكية والتخزين والتوزيع) و ارتباطها المباشر بالقطاع الإنتاجي، فقد اهتمت الجزائر إهتماما ملحوظا بهذا القطاع حيث خصص ما قيمته 40.65 مليار د.ج لتطوير هذا القطاع خاصة في ظل إنهيار اسعار المحروقات[1].

[1] بن موفق رزوق، مرجع سابق، ص ص 97-98.

المطلب الثاني: مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق1990-2010

بسبب تدهور الوضعية الإقتصادية بعد إنخفاض أسعار البترول، وإختلال البرامج التنموية السابقة وعدم تحقيقها للأهداف المرجوة، إنتهجت الجزائر وبداية من سنة 1990 سياسة تنموي في ظل التحول إلى إقتصاد السوق وهذا لتدارك الوضعية الحرجة، والنهوض بالإقتصاد الوطني.

الفرع الأول: برنامج الإستقرار الإقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي 1990-1998

بعد إستفحال الأزمة الإقتصادية لسنة 1986 والتي أثرت سلبا على الإقتصاد الجزائري، وبسبب الوضعية الإقتصادية الحرجة سنة 1989، ولتمويل العجز الذي تعاني منه، وقّعت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على عدة برامج للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد.

1. برنامج الإستقرار الإقتصادي 1989-1994:

بسبب الأزمة الإقتصادية ووقوع الجزائر في أزمة المديونية الخارجية وأعباء الدين الخارجي التي بلغت 27.8 مليار دولار سنة 1987 نتيجة مخططات التنمية الضخمة خلال السبعينات[1]، وأمام الوضعية المتدهورة لمؤشرات التوازن الإقتصادي الكلية، والوضعية المالية المتدهورة للمؤسسات العمومية والوضعية الإجتماعية الصعبة [2]، توجهت الجزائر للإقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ووقعت إتفاقيات معها كإتفاق الإستعداد الإئتماني الأول (31 ماي 1989)، إتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني (03 جوان 1991)، إتفاق الإستعداد الإئتماني الثالث (أفريل 1994)،

---

[1] بلعزوز بع علي، محاضرات في النظريات والسياسات الإقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص 180.

[2] بوتيارة عنتر، تقييم أثر الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر على على قطاعات الإقتصاد الحقيقي للفترة (1990-2012) مع قراءة إستشرافية أفاق 2017، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات إقتصادية- المجلد 07، المجلد 03، الجزائر،2008، ص 80-81.

والتي كانت تهدف إلى تطهير الإقتصاد من كل كعالم التخطيط الإشتراكي، والتحول إلى إقتصاد السوق؛ وبداية من 1989 بدأت الجزائر في انتهاج سياسة إصلاحية ، وهذا من خلال:

- تغير في المنظومة التشريعية النقدية وذلك من خلال قانون النقد والقرض رقم 10/90.
- إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في التجارة الخارجية والداخلية.
- إصلاح النظام الضريبي و تحرير القيود الجمركية.
- تشجيع الإستثمار الخارجي وفتح المنافسة خاصة في مجال المحروقات.
- مواصلة تحرير أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وأسعار الصرف.
- خصخصة العديد من المؤسسات العمومية المحلية.

نظرا لكون أن القروض السابقة قد تميزت بالاختناق المالي نتيجة الإفراط في الاقتراض قصير الأجل وهو ما أعاق تحقيق الاصلاحات لجأت الجزائر مرة أخرى للصندوق الدولي للحصول على التمويل اللازم، وإختلفت القروض هذه المرة عن سابقها كونها تميزت بأنها قروض متوسطة المدة،

2. برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998: بعد إنقضاء برنامج الإستقرار الإقتصادي أبرمت الجزائر إتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي والذي إمتد لفترة ثلاث سنوات، كان إلى يهدف إلى توزيع أفضل للموارد بما يضمن رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، وإصلاح النظام الاقتصادي مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط والطويل، وقد حقق الاقتصاد الجزائر مؤشرات إيجابية خلال فترة البرنامج حيث سجل معدلات نمو إيجابية على التوالي 3.8 % و 3.3 % و 4.6 % على غرار سنة 1994 الذي سجل نمو سالب – 0.9 % ويرجع الفضل إلى القطاع الزراعي الذي نما بمعدل 15 % و19.5% سنة 1995 و 1996، وزيادة إيرادات قطاع المحروقات نتيجة زيادة الكمية المصدرمن جهة، و إنتعاش الأسعار من جهة أخرى، كما أن الميزانية العمومية قد سجلت فائضا قد ب 03 %، 2.4% خلال السنوات

الثلاثة، وبالرغم من أن نتائج برنامج التصحيح الهيكلي كانت في مجملها ايجابية، إلا أن تطبيق إصلاحاته لم يحسن من بنية الاقتصاد الجزائري الهشة تجاه الصدمات الخارجية نتيجة سيطرة قطاع المحروقات والذي يمثل 95 % من الصدرات ويساهم في تشكيل 60 % من إيرادات الميزانية العامة[1].

الفرع الثاني: البرامج التنموية خلال القرن العشرين:

النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وتحقيق استقرار سياسي وأمني، والتحسن المستمر في أسعار البترول نهاية سنة 1999 حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى، أدرجت في مخططات تنموية لم يسبق لها مثيل خاصة من حيث الموارد المالية المخصصة لها.

1. **برنامج الإنعاش الإقتصادي:** باشرت الجزائر بتطبيق إصلاحات اقتصادية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي، وهذا لتدارك التأخر المسجل خلال سنوات الأزمة، وقد خصصت الجزائر لإنجاز هذا البرنامج غلاف مالي بلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروع، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية[2].

[1] بن موفق رزوق، مرجع سابق، ص 105.

[2] بشير عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة (2001- 2014)، Revue d'économie et de statistique appliquée، المجلد 13، العدد 02،2016، ص 18.

الجدول (08): توزيع الإستثمارات حسب برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الوحدة: مليار دج

القطاع/ السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة ()
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.10
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.80
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.4	12	65.3	12.40
دعم الإصلاحات	30	15	/	/	45	8.60
المجموع	213.1	178.3	113.1	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ، 2001، ص87.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه خصص قرابة 75 % من مبلغ البرنامج للسنتين الأولتين وهذا لإعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الإقتصادي، وقد كان لقطاع الأشغال الكبرى حصة الأسد بنسبة 40 % و ذلك لما تتطلب مشاريعه الضخمة كالطرقات والمطارات والموانئ من تخصيص مبالغ كبيرة لتنفيذها، إضافة أن هذا القطاع يعرف عجزا وتأخرا كبيرين خاصة بعد خروج الجزائر من أزمتها الأمنية، ثم تلته التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.8 % من مبلغ البرنامج، وهذا راجع لأهمية هذين القطاعين؛ كان لهذا البرنامج انعكاسات إيجابية على مختلف المؤشرات الإقتصادية حيث ارتفع معدل نمو الإقتصادي ليبلغ 6.8 %سنة 2003، كما ساهم إطلاق المشاريع التنموية في إنخفاض معدلات البطالة من 27.3 % سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004، ورغم ارتفاع واردات البلاد نتيجة إنجاز المشاريع وتشجيع الطلب المحلي، إلا أن ميزان المدفوعات حقق نتائج ايجابية بإرتفع من 7 مليار دولار سنة 2001 إلى 11.12 مليار دولار سنة 2004، وهذا لتحسن إيرادات المحروقات التي تعد العنصر الغالب ضمن إيرادات الدولة[1].

[1] هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص .46

البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي2005-2009: باشرت الجزائر سنة 2005 في برنامج تنموي لدعم الإنعاش الإقتصادي، والذي خصص له مبلغ قدره 4202.7 مليار دج[1]، وقد بلغ عدد المشاريع البرنامج 20248 مشروع مقسمة على القطاعات التالية:

الجدول رقم(09): توزيع إستثمارات برنامج دعم النمو الجزائر 2005-2009

المؤشر	المبلغ (مليار دج)	النسبة المئوية
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيا الحديثة للإتصال	50	1.1
المجموع	4202.2	100

المصدر: بوتيارة عنتر،مرجع سابق، ص 85

من خلال الجدول إحتل قطاع تحسين ظروف معيشة السكان الحصة الاكبر من مبلغ البرنامج بنسبة تقدر بـ 45.5% والذي شمل السكن التربية الوطنية والتعليم العالي..إلخ، كما إحتل قطاع تطوير الهياكل القاعدية المرتبة الثانية بنسبة .40.5،% من مبلغ إجمالي المخصص للبرنامج، كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكميليين للفترة 2006-2009، الأول لتنمية الجنوب بغلاف مالي 432 مليار دج، والثاني لتنمية الهضاب العليا بغلاف مالي 668 مليار دج[2]، و قدد حقق هذا البرنامج مجموعة من النتائج الإجابية فرغم تراجع معدل نمو الإقتصادي بسبب نقص الطلب العالمي على المحرقات نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2008 حيث انتقل من 5.1 % سنة 2005 إلى 2.4% سنة 2009، إلا أن معدلات البطالة واصلت في الإنخفاض ليصل إلى

[1] بن صاولة صراح، بزاز محمد سفيان، تحليل وتقييم الوضعية الإقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، المجلد 08، العدد 02، 2017، ص 25.

[2] مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصالحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016 ،المجلة الجزائرية للتنمية االقتصادية، العدد: 06، 2017 ،ص 220.

10.2 %سنة 2009 وهذا راجع لتواصل المشاريع التنموية ضمن هذا البرنامج، في حين أن معدل التضخم عرف ارتفاعا مستمرا فقد انتقل من 1.9 سنة 2005 إلى 6.1 % سنة 2009، أما الدين الخارجي إنخفظت من 17.19 مليار دولار سنة 2005 إلى 5.41 مليار دولار سنة 2009[1].

المطلب الثالث: الإستراتيجية التنموية للجزائر بداية من 2010 ورؤية 2030.

بداية من سنة 2010 ومن أجل بعث النمو وتنمية الاقتصاد الوطني عبر خلق ديناميكية اقتصادية قائمة التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، قامت الجزائر بإطلاق برنامج توطيد النمو (2010-2014) والبرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019)، إلى انه وبعد أزمة أسعار النفط سنة 2015، عملت الجزائر على إتباع رؤية لتنويع إقتصادها خارج المحروقات في آفاق سنة 2030.

الفرع الأول: برنامج توطيد النمو ووالبرنامج الخماسي للتنمية 2010-2019.

اعتمدت الجزائر وبداية من سنة 2010 على مجموعة من البرامج والمخططات التنموية ذات الحجم الإستثماري الكبير آخرها برنامج الاستثمارات العمومية أو ما يسمى ببرنامج توطيد النمو للفترة 2010-2014، يليه البرنامج الخماسي للتنمية للفترة النمو للفترة 2015-2019.

1. برنامج توطيد النمو 2010-2014: جاء هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف لإقطاعات الإقتصادية وتحسين المعيشة، ويعتبر أكبر برنامج تنموي، فقد رصد له غلاف مالي مقدر بـ 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دج[2].

---

[1] هدى بن محمد، ، مرجع سابق، ص 46

[2] سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 01، ص 212.

الجدول رقم (10): توزيع إستثمارات برنامج توطيد النمو 2010-2014

القطاع / المبلغ	المجموع (مليار دج)	النسبة %
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت الأساسية	6448	31.5
تحسين الخدمات العمومية	1666	7.16
التنمية الإقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي و التكنولوجيا الحديثة للإتصال	250	1.2
المجموع	21214	100

Source:rapport sur la conjoncture économique et sociale, CNES, 2001, p 123.

من خلال الجدول يتبين لنا أن التنمية البشرية أخذت أكبر حصة في البرنامج بنسبة 49.5 % من مبلغ البرنامج وجهت لإنشاء المؤسسات التربوية والجامعية والصحية، مؤسسات التكوين المهني إنجاز مليوني وحدة سكنية...إلخ، تلاها قطاع المنشآت القاعدية الأساسية بنسبة 31.5% من إجمالي مبلغ البرنامج خصص لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات والسكك الحديدية وزيادة قدرات الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات ، ولتحسين وتطوير الخدمات العمومية وعلى وجه أساس الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية الوطنية...إلخ، خصص ما نسبته 8.16% من مبلغ البرنامج، أما لدعم التنمية الإقتصادية فخصص 7.7 % من مبلغ البرنامج موجهة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..إلخ[1].

فيما يخص المؤشرات الإفتصادية خلال هذا البرنامج فقد عرفت معدلات البطالة استقرارا في حدود 10%، أما معدلات التضخم عرفت تذبذبا فقد ارتفع سنة 2010 من 3.9 % إلى 8.9 % سنة 2012 ليعاود االنخفاض سنة 2014 إلى 2.9 %، أما ميزان المدفوعات عرف إنهيار من 19.8 مليار دولار سنة 2011، ليحقق عجزا في 2014 بـ 5.1 مليار دولار متأثرا بانهيار أسعار النفط.

[1] بن موفق رزوق، مرجع سابق، ص 121.

2.البرنامج الخماسي للتنمية 2015-2019: جاء هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019 وكان يهدف إلى بناء اقتصاد تنافسي ومتنوع بوسعه أن يساهم في إخراج البلاد من تبعيتها إلى المحروقات، ، وقد له خصص مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ بـ 1894.2 لسنة 2016، والتي قسمت على القطاعات التالية.

الجدول رقم(11): توزيع إستثمارات برنامج توطيد النمو 2015-2016

القطاعات	2015	2016	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
المنشئت القاعدية الإقتصادية والإدارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29.5
عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	11.8
الصناعة	5.1	4.8	9.9	9.9
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6.8
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الإجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على اسكن	234.3	24.4	258.7	4.3
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	100

المصدر: هدى بن محمد، ، مرجع سابق، ص 52.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن قطاع المنشآت القاعدية الإقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من ميزانية البرنامج خلال الفترة 2015- 2016 وذلك بنسبة 38.4 %من مبلغ البرنامج، وذلك نتيجة توجيه أكبر قدر من المبالغ لإكمال البرامج المبرمجة سابقا خاصة في ظل إتجاه موارد الدولة نحو للإنخفاض، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الإقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية والتجهيزات التجارية وتجهيزات الإنجاز فقد أخذت حصة تقدر بـ 29.5 % من مبلغ البرنامج، وإحتلت عمليات

برأس مال التي تظم إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد، ..الخ المرتبة الثالثة من حيث المخصصات المالية، وذلك بنسبة 11.8 % من مبلغ البرنامج، تلتها الفلاحة والري بنسبة تقدر بـ 6.8 % ، ثم التربية والتكوين بـ 5.1 % من مبلغ البرنامج، و باقي النسبة و المقدرة بـ 8.4 % من مبلغ البرنامج مقسمة على باقي القطاعات.

رغم إنهيار أسعار النفط سجل الإقتصاد الجزائري معدلات نمو إيجابية قدر بـ 3.8 % سنة 2015 و3.3 % سنة 2016، وكان هذا بفضل الأداء الجيد لبعض القطاعات خارج المحروقات كالفلاحة والصناعة والبناء والاشغال العمومية، كما سجلت معدلات البطالة إنخفاضا من 11.2 % في سبتمبر 2015 إلى 10.5 % في سبتمبر 2016؛ و نتيجة انهيار أسعار النفط سجل ميزان المدفوعات عجزا حادا للسنة الثانية على التوالي بمبلغ قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015، لينخفض هذا العجز إلى 26.03 مليار دولار سنة وذلك لإعتبار أن النفط يمثل أكثر من 95 % من صادرات البلاد 2016، والتي تم تغطيتها بإحتياطات الصرف الأجنبي التي عرفت انخفاضا كبيرا سنة 2015 لتصل إلى 144.3 مليار دولار، و 114. مليار دولار سنة 2016 ، ورغم هذا العجز إلا أن الدين الخارجي بقي في مستقرة في حدود 3 مليار دولار[1].

لفرع الثاني: نموذج النمو الإقتصادي الجديد

بعد الإنخفاض المستمر لأسعار النفط بداية من سنة 2014 لجأت الجزائر لوضع سياسة جديد للتنمية، تهدف إلى تنشيط باقي القطاعات والرفع من مساهمتها في تحقيق النمو الإقتصادي، والتي كانت تحت إسم نموذج النمو الاقتصادي الجديد.

1. مضمون نموذج النمو الإقتصادي الجديد: يعبر النموذج الإقتصادي الجديد عن جملة الإصلاحات والقرارات التي تهدف إلى تحقيق التنويع والتخلص من تركز الإقتصاد على إيرادات

[1] هدى بن محمد، ، مرجع سابق، ص ص 51-53.

المحروقات، وذلك إنطلاقا من العمل على تنشيط والرفع من مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي، وقد تم الإعلان عن هذا البرنامج في 26 جويلية 2016، وذلك بعد إنهيار أسعار النفط ما دون 40 دولار للبرميل، وتراجعة الإيرادات العامة للدولة والتي تشكل الجباية البترولية 60 % منها، بالضافة إلى إستنزاف الإحتياطات الذي إنخفض من 178.94 سنة 2014 إلى 88 مليار دولار سنة 2018 بسبب العجز في الموازنة وعجز الدولة عن إيجاد مصادر جديدة للتمويل.

يرتكز هذا النموذج على مقاربتين، الأولى هي المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة 2016-2019 والتي تهدف إلى تحسين إيرادات الجباية العادية لتغطي على الأقل نفقات التسيير، وتقليص معتبر في عجز الميزانية، بالإضافة تعبئة الموارد الإضافية الضرورية من السوق المالي الداخلي الخام، أما الثاني فهي مقاربة التنويع والتحول الإقتصادي في المرحلة 2019-2030 وتهدف إلى[1]:

- مسار متنوع في النمو من خلال تنويع مصادر الإيرادات عبر مشاركة باقي القطاعات خاصة قطاع الفلاحة، والطاقات المتجددة، والصناعات التحويلية، والتكنولوجيا الحديثة للإعلام والإتصال؛

- عصرنة قطاع الفلاحة إذ يعد من بين أهم القطاعات المحركة للإقتصاد، وذلك بما يمكن أن يوفره من منتجات متنوعة تساهم في تحريق القطاعات الإقتصادية الاخرى؛

- تحقيق الإنتقال الطاقوي عبر إدماج الطاقات المتجددة وذلك من أجل الحفاض على الموارد الاحفورية، وتنويع فروع إنتاج الطاقة للمساهمة في التنمية المستدامة؛

[1] طلال عباسي، وآخرون، النموذج الإقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، مداخلة ضمن ملتقى وطني تحت عنوان: التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية، جامعة الجلفة، الجزائر، 14 نوفمبر 2019، ص 26.

– تنويع الصادرات التي تسمح بدعم تمويل النمو الإقتصادي المتزايد، وذلك من خلال إستفادة الجزائر من مزاياها التي تسمح بذلك الفلاحة، السياحة، والصناعة البتروكمياوية، وهذا في ظل الإستفادة الموقع الجغرافي الذي يمكن من إكتساح الاسواق الاروبية والإفريقية[1].

وللوصول إلى الاهداف النهائية لنموذج النمو الإقتصادي تم تسطير ثلاثة مراحل رئيسية، الأولى وتسمى مرحلة الإقلاع (2016–2019) والتي تتميز بتطور حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة، أما الثانية فهي المرحلة الانتقالية (2020–2025) والتي تسمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر، أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة الاستقرار أو الدمج (2026–2030) والتي تتحقق فيه التوازنات للاقتصاد الوطني[2].

2. أهم الإنتقادات الموجهة نموذج النمو الإقتصادي الجديد: تمثلت أهم الإنتقادات في:

- كثرة الإجراءات التي تضمنها النموذج لكن لم يتضمن كيفية تنفيذها، والجهة المسؤولة عنها، ومدة تطبيق كل إجراء على حدى؛
- غياب المراجعة الدورية للنموذج، وبالتالي عدم وجود المتابعة والتكيف مع متطلبات والتغيرات الحاصلة كإنهيار أسعار النفط والاتفاقيات التعاقدية للجزائر مع الغير؛
- عدم قيام النموذج على أسس وقواعد متينة ومحكمة قائمة على تطوير العنصر البشري، ومفهوم اقتصاد المعرفة، خاصة في ظل الإجراءات الإدارية البيروقراطية، وكثرة الفساد والرشوة، والتي لا يمكن لها أن تؤسس لعهد اقتصادي جديد؛

---

[1] وافي ناجم، جيلالي عبد الجليل، نموذج النمو الإقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الإقتصادي في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، المجلد 15، العدد، 02، سنة 2020، ص ص 08–10.

[2] ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، النموذج الإقتصادي الجديد في الجزائر – بين الواقع والتجسيد–، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد 10، المجلد 02، الجزائر، 2017، ص 91.

- لتحقيق سياسة التنويع ركز النموذج على ضرورة تكوين اليد العاملة في قطاع الإنتاج، وأهمل تكوينها في مجال الرقابة، ، وأهمل تطبيق المعايير الدولية في العمليات الإنتاجية، وحماية الاستثمار والملكية الفكرية وغيرها، لأنها تساهم في تحسين مناخ الاستثمار[1]؛
- جاء في النموذج إنتاجية الأموال المستثمرة للإدارة العمومية، وهذا ضمن ضرورة تحقيق المردودية للأموال المصروفة، ولم يحدد ميكانيزمات لتحقيق ذلك المطلب،
- لا يرقى النموذج المقترح إلى أن يكون خطة إستراتيجية استجابة لمفهوم التخطيط الاستراتيجي الواعي، وذلك لإسقاطه تماما لأهمية العنصر البشري من عملية التحول الاقتصادي، خاصة في ظل مخزون هائل من علماء، وباحثين ومختصين، فالنموذج ركز على أن عملية التحول الاقتصادي تكون قائمة على زيادة الجباية ورفع الضرائب خاصة في مرحلة الإقلاع الاقتصادي[2].

[1] العايب يسين، تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد الحميد مهري-قسمطينة 2، يومي 22-23 أكتوبر 2017، ص ص 48-49.

[2] بن موفق رزوق، مرجع سابق، ص 142.

المبحث الثاني: واقع التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

يتناول هذا المبحث واقع التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر من خلال دراسة مكانة الإيرادات النفطية في الإقتصاد الجزائري، وواقع التنويع خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى أهم عوائق نجاح السياسات التنموية الرامية إلى التنويع الإقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: مكانة الإيرادات النفطية في الإقتصاد الجزائري

يتناول هذا المطلب مكانة قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى إيرادات القطاع النفطي وأثرها على الإقتصاد الجزائري ونموه، وذلك عبر تحليل المنحنى التالي:

الشكل رقم (14): تطورات الايرادات النفطية والناتج الداخلي الإجمالي للفترة 1970-2019

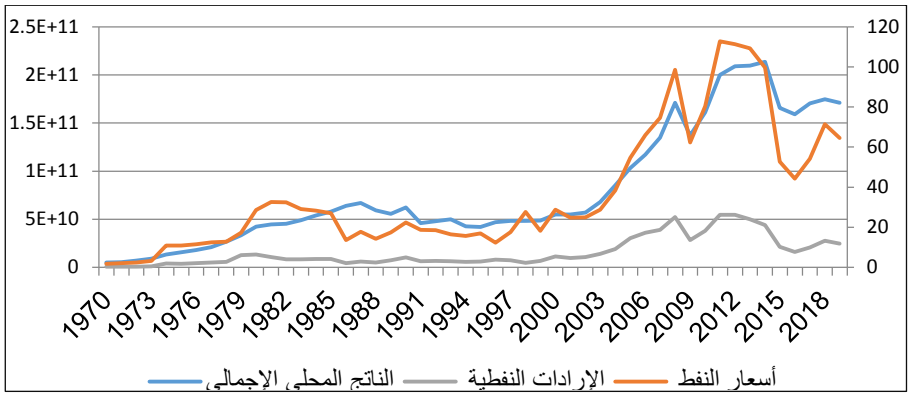

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي تاريخ الإطلاع 15-12-2021 على الرابط: https://data.worldbank.org/country/algeria?view=chart

إن الدراسة التحليلية للمنحنى السابق توضح أن تطورات الايرادات النفطية والناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر مر بثلاث مراحل أساسية:

الفرع الأول: المرحلة الأولى 1970-1986

بسبب الحرب العربية الاسرائيلية سنة 1973 قفزت اسعار النفط من 4 الى 12 $اب[1]، وقد أدى ذلك إلى زيادة ايرادات الجزائر من النفط التي وصلت سنة 1974 قيمة 4.268 مليار

[1] $اب: دولار للبرميل

دولار، ممثلتا ما نسبته 30.4% من اجمالي الناتج المحلي الذي بلغ 13.21 مليار، إستمرت هذه الزيادة سنة بعد اخرى حتى سنة 1979، وبسبب الازمة النفطية الثانية والثورة الإيرانية بلغ سعر النفط 36 $\ سنة 1980، و ارتفعت العائدات الى اعلى مستوى لها وهو 13.07 مليار دولار سنة 1981، لتمثل بذلك ما نسبته 27.4% من اجمالي الناتج المحلي والذي بلغ 44.35 مليار دولار، وبسبب تقيد الجزائر بالحصص الانتاجية المفروضة عليها من طرف منظمة الاوبك، بالإضافة الى انخفاض الاسعار واستقرارها دون 30 $\ب، إنخفضت الايرادات لتستقر عند 9.668 مليار دولار سنة 1985، رغم هذا الإنخفاض لم يتأثر الناتج المحلي الإجمالي الذي إرتفع ليصل الى 53.7 مليار دولار سنة 1984 وهذا نتيجة زيادة مساهمة القطاعات الأخرى[1].

الفرع الثاني: المرحلة الثانية 1986-1998

شهدت أسعار النفط سنة 1986 أزمة ثالثة عرفت بالازمة العكسية لاسعار النفط وهوت إلى 14.5 $\ب بسبب زيادت المعروض النفطي العالمي نتيجة ظهور مناطق انتاج جديدة ومنتجات جديدة بديلة للفط، ونتيجة لذلك تراجعت ايرادات الجزائر النفطية سنة 1986 إلى 6.80 مليار دولار بعد ان كانت 14.50 مليار دولار سنة 1985، ولكن رغم هذا التناقص في الاسعار النفطية وإيراداتها نمى الناتج المحلي الإجمالي بـ 3.7 % مقارنتا بسنة 1985،و يعود السبب في ذالك الى ارتفاع ايرادات القطاع الفلاحي التي بلغت سنة 1986 ما قيمتة 5.912 مليار دولار، كما عرف الناتج المحلي الإجمالي بعد سنة 1990 تراجعا الاوضاع الامنية الغير المستقرة التي عرفتها البلاد وكذلك فشل الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وبعد سنة 1995 عادت الأسعار للارتفاع لتأدي بدورها إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ سنة 1997 ما قيمته 48.17 مليار دولار، وبالرغم من انخفاض اسعار النفط إلى 13 $\ب

[1] EIA, What Drives Crude Prices?, US Energy Information Administration,Washington, DC, USA, January 2018, p2.

سنة 1998 بسبب الازمة الاقتصادية الآسيوية، فقد استمر الناتج المحلي في الارتفاع ليبلغ 48.18 مليار دولار و يعود ذلك لفاعلية برنامج الإصلاح الهيكلي وتحسن الأوضاع الامنية، بالإضافة الى ارتفاع إيرادات القطاع الفلاحي التي بلغت ما قيمته 5.4 مليار دولار.

الفرع الثالث:المرحلة الثالثة 1998-2019

بعد سنة 1999 بدات اسعار النفط في الارتفاع نتيجة زيادة الطلب العالمي وحدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط بالاضافة الى استمرار انقطاع الإمدادات في كل من فنزويلا ونيجيريا نتيجة الاضطرابات، ان هذا الارتفاع في الاسعار كان له الاثر الايجابي على إرتفاع الإيرادات النفطية إلى 53.7 مليار دولار، والناتج المحلي الإجمالي إلى 171مليار دولار سنة 2008، اما خلال السنة 2009 ونتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية انخفظ أسعار النفط وتراجعت معها الإيرادات النفطية إلى 30.6 مليار دولار، وتبعا لذلك إنخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى 137.21 مليار دولار، اما خلال الفترة 2010-2014 عرفت اسعار النفط مرة ارتفاعا حيث بلغت 111.67$اب سنة 2012 وكان ذالك بسبب عدم استقرار الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط بسبب الربيع العربي بالاضافة إلى فرض عقوبات على ايران مما أدى إلى إنخفاض المعروض العالمي من النفط، ونتيجة لذلك عرفت الإيرادات النفطية ارتفاعا حيث بلغت خلال نفس السنة 54.4 مليار دولار، ولكن خلال سنة 2015 انهارت اسعار النفط بسبب تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية نتيجة ظهور منتجات بديلة للنفط (الغاز الصخري) وظهور منتجين جدد، لتبلغ الاسعار ما قيمته 52.79 وهي المرة الأولى من نوعها منذ ما يقارب 10 سنوات مؤدية بذالك الى انخفاض انخفاض ايرادات النفط الى 15.9 مليار دولار سنة 2016، ويستقر بعدها الناتج المحلي الإجمالي عند 171.13مليار دولار سنة 2019.

المطلب الثاني: واقع التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

يلعب التنويع الإقتصادي دورا هاما في تحقيق النمو والتنمية الإقتصادية، فهو يساعد على توفير الإيرادات من مختلف القطاعات، بالإضافة إلى تحقيق العملة الصعب من مصادر متنوعة عبر تنويع التجارة الخارجية، وهو ما يوفر حماية للإقتصاد من الصدمات الداخلية منها والخارجية.

الفرع الأول: واقع التنويع القطاعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر:

يعد تنوع الإنتاجية بالإعتماد على مختلف القطاعات من بين أهم العوامل المحققة للنمو والتنمية الإقتصادية، ولذلك يعتبر التنويع الإقتصادي بالدرجة الأولى التمكن من الإنتقال من إقتصاد قائم على إيرادات قطاع مهيمن إلى إقتصاد قائم على عدة قطاعات متطور ومقاوم للأزمات الإقتصادية.

1. **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر:** كغيرها من الدول عولت الجزائر علي القطاع الفلاحي لتحقيق التنويع الإقتصادي وذلك في ظل الإمكانات الكبيرة التي تحوزها، وذلك بزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات.

الشكل رقم (15): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات السلعية

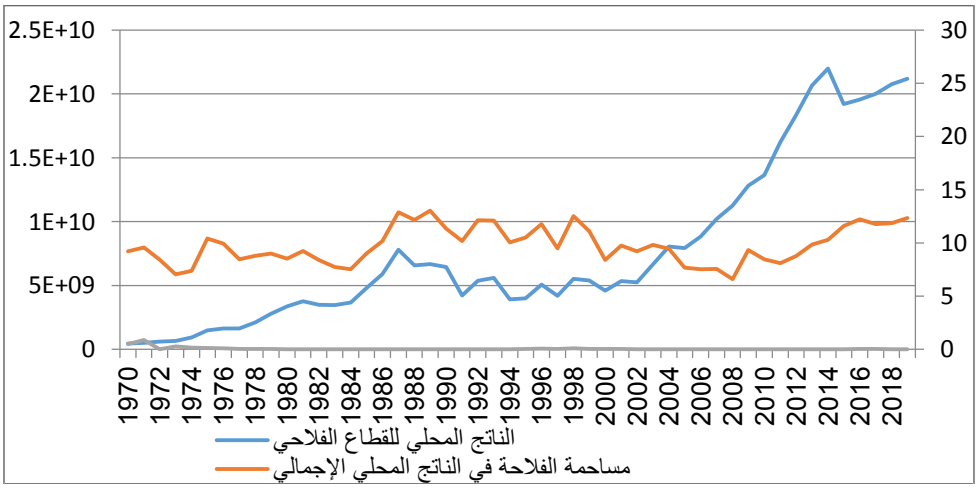

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد نفس المرجع، بنك الدولي.

يوضح الشكل السابق تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات السلعية، إذ رغم الجهود المبذولة للجزائر للرقي بهذا القطاع عبر العديد من البرامج التي إتبعتها كالثورة الزراعية 1971، وبرنامج المستثمرات الفلاحية 1987[1]، بالإضافة إلى برنامج المخطط الوطني للفلاحة (2001-2004)، برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014) وهذا من أجل الإستفادة من الإمكانيات التي تتوفر عليها[2]، إلا أن القطاع الفلاحي لم يصل إلى المستوى المطلوب فقد بلغت أكبر قيمة له خلال الفترة (1970-2019) سنة 2014 وذلك بمقدار 21.99 مليار دولار، كم أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 13.03 % خلال نفس الفترة، ناهيك عن عملية التصدير التي لم يتجاوز فيها القطاع الفلاحي 0.1% من إجمالي الصادرات، إن هذه النتائج الضعيفة كانت رغم البرامج المسطرة والمبالغ المالية الكبيرة، فالجزائر لم تستطيع تطوير هذا القطاع للقدر الذي يمكنها من تحقيق أمنها الغذائي، إذ لا زالت تعتمد على الإستيراد لتحقيق الإكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الفلاحي، ويرجع الأساس في هذا التأخر نتيجة المخططات غير المتوازنة التي أعطت الأولوية للقطاع الصناعي مما أثر سلبا على القطاع الفلاحي، أو نتيجة التغيرات الهيكلية العديدة التي عرفها القطاع والمشاكل التي عاناها، بالإضافة إلى الاسباب السابقة الذكر يعد إتباء أساليب تقليدة والإعتماد على يد عاملة غير كفأة والتوسع العمراني في الأراضي الخصبة من بين أهم العوامل التي أدت إلى إنخفاض مردودية هذا القطاع[3].

---

[1] فضيلة مزوزي، إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنخفاض أسعار النفط، أطروحة دكتوراه، علوم إقتصادية، الجزائر، 2019، ص 198.

[2] بن عمر خالد، بورزامة جيلالي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2014، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 06، العدد 04، 2018، ص 35.

[3] بوجطو حكيم، مصطفاوي محمد أمين، مرجع سابق، ص 30.

2. واقع القطاع الصناعي: من خلال البرامج التنموية التي إتبعتها الجزائر أولت إهتمما كبيرا بالقطاع الصناعي، ويظهر ذلك جليا من خلال البرامج الإستثمارية والمبالغ المالية الكبيرة، إلا أن النتائج المحققة تبقى جد معتبرة في ظل الإمكانات التي تمتلكها الجزائر، إذ أن مساهمة التصنيع سواءا في الناتج الداخلي الخام أو حتى في الصادرات خارج المحروقات بقيت جد ضعيفة.

الشكل رقم(16): نمو القطاع الصناعي والصادرات الصناعية (1986-2019)

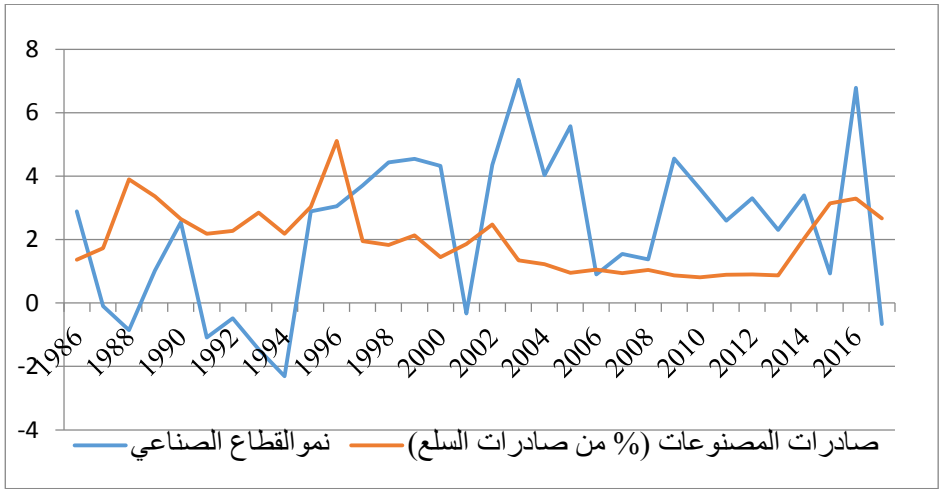

المصدر من إعداد الباحث بالإعتماد على نفس المرجع البنك الدولي.

من خلال الشكل أعلاه نمى القطاع الصناعي بمتوسط قدره 1.97% وكانت أكبر معدل وصل إليه هو 7.04% وذلك سنة 2003 وذلك بسبب عودة الإستقرار الأمني في الجزائر وكذلك البرامج التنموية التي إعتمدتها الجزائر إبتداءا من سنة 2000، أما أقل قيمة نمو عرفها هذا القطاع فقد قدرت بـ 2.31- % سنة 1994 وكان ذلك نتيجة الدولة للعديد من المؤسسات العمومية بالإضافة إلى محدودية القطاع الخاص خلال تلك الفترة[1]، إن هذه النتائج المحققة لم تمكن الجزائر ترقية صادراتها، فصادرات المصنوعات من إجمالي السلع خلال نفس الفترة لم تتجاوز 3% وكانت في متوسط 2.01%، أما أكبر قيمة بلغتها هي 5.11% وذلك سنة 1996، وعلى خلاف ذلك كانت أقل قيمة سنة 2010 بنسبة 0.8%، إن هذه القيم المتدنية لإنتاجية القطاع الصناعي كانت نتيجة

[1] ساعو باية، القطاع الصناعي الجزائري: مشاكل وحلول، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 22، 2017، ص 78

عدم صرامة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، والتي لم تستطيع حل العديد من المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع كتحسين مناخ الاعمال بالإضافة إلى الكوابح الجمركية وإنتشار الفساد الذي يعاني منه القطاع الصناعي و الإقتصاد الجزائري ككل[1].

3. واقع قطاع الخدمات: تمتلك الجزائر العديد من الإمكانات التي تجعل القطاع الخدماتي قطاعا أساسيا في تحقيق التنويع الإقتصادي، إلى أن إستغلال هذه الإمكانات يبقي جد كعتبر.

الشكل رقم (17): تطور نسبة الخدمات من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1970-2019)

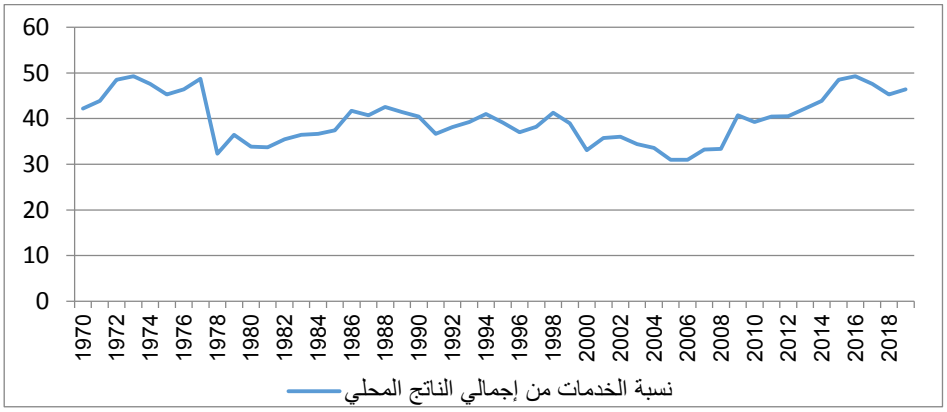

المصدر من إعداد الباحث بالإعتماد على نفس المرجع إحصائيات البنك الدولي.

يساهم قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-2019) بمتوسط نسبة تقدر بـ 39.93% و قد بلغ أكبر نسبة مساهمة بـ 49.29% وذلك سنة 1973، أما أقل نسبة فهي 30.95% في سنة 2006، إن هذه النتائج تبقى جد معتبرة في ظل الإمكانات المتوفرة في هذا القطاع وذلك بسبب وجود العديد من العراقيل كضعف التسيير والتنظيم، وقلة جذب الإستثمارات المختلفة، فقطاع السياحة مثلا يعد من بين أهم القطاعات التي تمتلك الجزائر فيها إمكانات كبرى، ولكن في ظل المنافسة الدولية والتطورات التي يشهدها هذا القطاع، إلى أنه لم يلقى الإهتمام اللازم من طرف الجزائر، فحسب مؤشر تنافسية السياحة والسفر إحتلت الجزائر المرتبة

[1] محمد الأمين بودخيل، مصطفى بن شلاط، فاطمة الوالي، تطور القطاع الصناعي الجزائري والشراكة الصناعية (المعيقات والكوابح)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 02، 2020، ص 631.

116 من أصل 140 دولة سنة 2019[1]، وكذلك قطاع النقل والبنية التحتية لا تزال الجزائر تحتل مراتب جد متأخرة رغم الإمكانات والإستثمارات الكبيرة فيه فحسب تقرير التنافسية العالمي تحتل الجزائر المرتبة 89 من أصل 141 دولة فيما يخص البنية التحتية والتي تظم قطاع النقل[2] .

الفرع الثاني: تنوع التجارة الخارجية للجزائر

يتناول هذا الفرع تنوع التجارة الخارجية إنطلاقا من التطرق إلى هيكل الصادرات والواردة، وذلك لإعتبارهما أهم محددات التنوع الإقتصادي.

1. هيكل الصادرات: تعد تركيبة الصادرات من بين أهم محددات التنويع الإقتصادي، فهي تمثل تنوع الإقتصاد ومدى كفايته للسوق الداخلي، يمثل الشكل الموالي هيكل صادرات الجزائر 2019.

الشكل رقم (18):تركيبة الصادرات الجزائرية لسنة 2019.

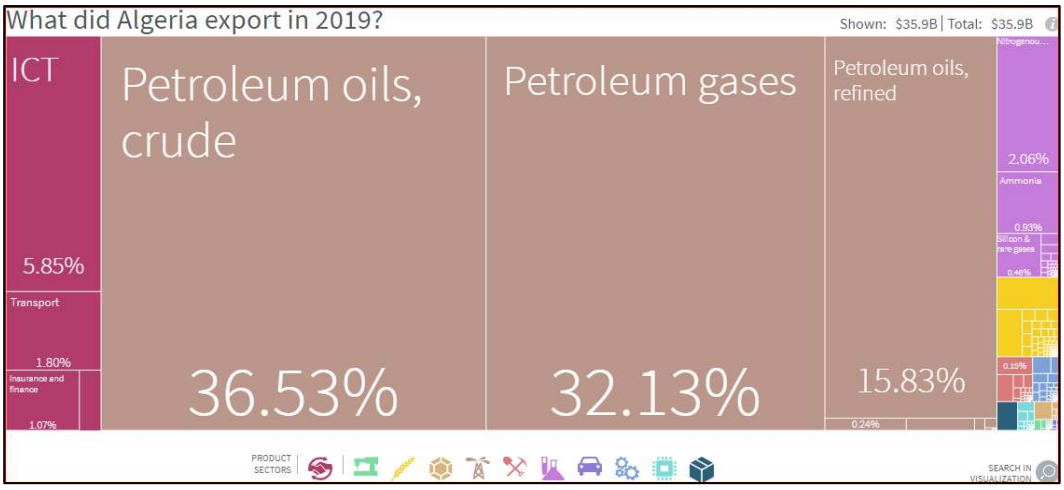

المصدر: موقع أطلس للتعقيد الإقتصادي: تارخ 23-05-2023، الرابط: https://atlas.cid.harvard.edu/

حسب الشكل أعلاه تتمثل أهم صادرات الجزائر لسنة 2019 في الغاز البترولي (7 مليار دولار) والبترول الخام (6.26 مليار دولار) والبترول المكرر (3.58 مليار دولار) والأسمدة النيتروجينية (808 مليون دولار)، وتصديرها في الغالب إلى إيطاليا وفرنسا، وإسبانيا والصين، إن

[1] Lauren Uppink Calderwood, Maksim Soshkin, , The Travel & Tourism Competitiveness Report 2019, word economic forum, 2019, p 65.

[2] . Klaus Schwab, The Global Competitiveness Reports 2019 ,Op,Cit,p 53.

هذه التركيبة تمثل مدى تركز الصادرات الجزائرية وإيراداتها على عوائد المحروقات وذلك بنسبة 94.13%، وهو ما يبين عدم قدرة الجزائر من تنويع إيرادتها خارج المحروقات رغم الجهود المبذولة، فالصادرات الجزائرية لاتزال غير متنوع، ومتركز على منتجات منخفضة ، مثل المعادن والنفط وبعض مشتقاته، وهو ما يجعل صادراتها أقل إستقرارا، وأكثر تأثرا بالسواق الخارجية[1].

2. واقع الواردات الجزائرية: تمثل تركيبة الواردات هيكل الإقتصاد، فهي تبين مقدار العجز الذي يعني منه وكذلك فرص التنويع الممكنة إنطلاقا من سياسة التصنيع لإحلال الواردات.

الشكل رقم (19): تركيبة الواردات الجزائرية لسنة 2019.

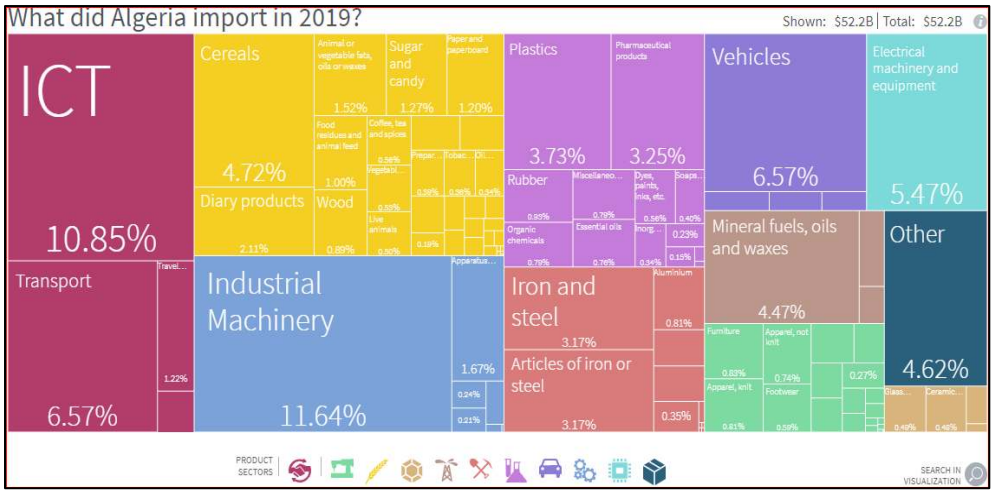

المصدر: موقع أطلس للتعقيد الإقتصادي: نفس المرجع.

من خلال الشكل أعلاه تتمثل أهم واردات الجزائر لسنة 2019 في القمح (1.64 مليار دولار)، الحليب المركز (1.11 مليار دولار) ، الأدوية المعبأة (963 مليون دولار) ، الذرة (832 مليون دولار) ، السكر الخام (670 مليون دولار) ، معظمها مستورد من الصين وفرنسا، إسبانيا وإيطاليا، يتضح كذلك من خلال الشكل أن العديد من واردات الجزائر هي عبارة عن مواد ذات مستوى تعقيد منخفض مما يمنح الجزائر لإمكانية إنتاجه محليا في ظل الإمكانات التي تحوزها، وبالتالي يبين

[1] موقع المرصد العالمي للتعقيد الإقتصادي تاريخ الإطلاع 20-09-2022، على الرابط:
https://oec.world/en/profile/country/dza

هيكل الواردات مقدار الفرص المهدورة و عدم نجاح محاولات الجزائر لتنويع إقتصادها إنطلاقا من إستراتيجية الإنتاج لإحلال الواردات وبالتالي تحقيق نوع من الإستقرار في ميزان التجارى.

المطلب الثالث: أسباب فشل التنويع الإقتصادي في الجزائر.

رغم البرامج التنموية التي إتبعتها الجزائر لتنويع إقتصادها، والإستثمارات الكبير مخصصة لها إلا أن الأزمة النفطية لسنة 2014 أثبتت ضعف نتائج السياسة التنويعية للجزائر، وأكدت على إستمرارية إرتباط الإقتصاد الجزائري بإيرادات المحروقات وأسعارها، وللبحث في أسباب هذا الفشل إرتأينا تحليل واقع الإقتصاد الجزائري إنطلاقا من جملة من المؤشرات الإقتصادية.

الفرع الأول: البيئة العمل والتنافسية الإقتصادية.

تعد البيئة الإقتصادية الجيدة من أهم العوامل المساعد على تنمية الإقتصاد وتنوعه، وذلك من خلال ما توفره من محفزات للإستثمار ودخول أنشطة إنتاج جديدة، ولهذا ومن خلال هذا الفرع سنتطرق إلى معيقات لتنويع الإقتصاد الجزائري إنطلاقا من العديد من دراسة:

1. مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال: كان مؤشر سهولة العمل لسنة 2019 الذي كان في الجزائر على النحو التالي:

الجدول رقم (12):مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة 2019.

المؤشرات الفرعية	بدأ المشروع	إستخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الإئتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الإعسار	المؤشر العام
القيمة 100	78.01	63.28	69.58	44.26	10.00	35.00	53.91	38.43	54.78	49.24	49.65
المرتبة 190	150	129	106	165	178	168	156	173	112	76	157

Source: World Bank Group, Doing Business 2019, The World Bank ,Washington, 2019, p 153.

إحتلت الجزائر المرتبة 157 عالميا سنة 2019 في مؤشر سهولة الأعمال، وهي بذلك تعتبر من الدول التي لا تتوفر على مناخ جاذب للإستثمار، فحسب المؤشرات الفرعية إحتلت المرتبة 150 في مؤشر البدأ في المشاريع، و المرتبة 120 في مؤشر تراخيص البناء، وكانت في مراتب جد متأخرة في مؤشر الحصول على الإئتمان الذي كان في المرتبة 178، بالإضافة إلى مؤشر التجارة عبر الحدود الذي إحتلت فيه المرتبة 173، وإنطلاقا من هذا يعتبر مناخ الأعمال في الجزائر وجهة الصعبة للمستثمرين، بالنظر إلى الطابع المركزي والإجراءات المعقدة، فضلا عن كثرة الإجراءات والتدابير، بالإضافة إلى زيادة على ثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها، وهو الأمر الذي حال دون تحفيز سياسة التنويع الإقتصادي في الجزائر.

1. **مؤشر الحرية الاقتصادية:** يعد غياب الحرية من بين أهم العوامل المانعة لإنشاء المشاريع الجديدة بالتالي التنويع الإقتصادي، وهو الأمر الذي أعاق نجاح السياسة التنويعية في الجزائر، فحسب مؤشر الحرية الإقتصادية لسنة 2019 حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (13): مؤشر الحرية الإقتصادية للجزائر لسنة 2019.

المؤشر	سيادة القانون			حجم الحكومة			الكفاءة التنظيمية			إنفتاح الإقتصادي		
مؤشر الفرعي	حقوق الملكية	النزاهة الحكومية	الفعالية القضائية	العبء الضريبي	الإنفاق الحكومي	الصحة المالية	حرية الأعمال	حرية العمل	الحرية النقدية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	الحرية المالية
القيمة	31.6	28.9	36.2	76.4	48.7	18.7	61.6	49.9	74.9	67.4	30.0	30.0
الحرية	ضعيف	ضعيف	ضعيف	جيدة	ضعيف	ضعيف	معتدلة	ضعيف	جيدة	معتدلة	ضعيف	ضعيف

Source : The Heritage Foundation, Index Of Economic Freedom , Report 2019,p81.

بلغت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر 46.2 نقطة، مما يجعل اقتصادها في المرتبة 171 عالميا والمرتبة الأخيرة ضمن 14 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإجمالاً النتيجة أقل بكثير من المتوسطات الإقليمية والعالمية، إن هذا التنقيط يجعل الإقتصاد الجزائري ضمن الإقتصاديات المنغلقة وذات الحريات الإقتصادية الضعيفة فأغلب المؤشرات أقل من 50 نقطة، وبهذا تبقى الجهود المبذولة لإدخال إصلاحات إقتصادية غير كافية، كما أن تقيدت الحكومة للمشاركة الأجنبية في الاقتصاد مع استمرار عدم اليقين السياسي ونقاط الضعف المؤسسية الأخرى مجتمعة تستمر في تقويض آفاق تنمية الاقتصاد وبالتالي عدم نجاح سياسة التنويع الإقتصادي[1].

3. مؤشر التنافسية العالمي: تعتبر التنافسية الإقتصادية حسب منتدى الإقتصاد العالمي بأنها مجموعة المؤسسات والعوامل التي تؤثر على مستوى الإنتاجية في الإقتصاد وبالتالي تحقيق نمو مستدام وأعلى[2]، فهي بذلك من بين أهم العومل المحفزة على ال تحقيق وتنوع إقتصادي.

[1] بكطاش فتيحة، بوعزارة أحلام، تحليل تطور مؤشرات بيئة الأعمال في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 05، 2020، ص 326.

[2] فطيمة الزهرة نوري، بوستة زكية، أثر التنافسية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2006-2016)، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد 14، المجلد 02، 2018، ص 153.

الجدول رقم (14): مؤشر التنافسية العالمي في الجزائر لسنة 2019.

المؤشر		التنقيط	المرتبة	المؤشر		التنقيط	المرتبة
بيئة إقتصادية تمكينية	المؤسسات	46	111	**الأسواق**	أسواق المنتجات	46	125
	البنية التحتية	64	82		سوق العمل	47	131
	تبني تقنيات المعلومات	53	76		الأسواق المالية	50	111
	إستقرار الإقتصاد الكلي	71	102		حجم السوق	66	38
رأس المال البشري	الصحة	83	56	**بيئة الإبتكار**	ديناميكية بيئة الأعمال	56	93
	المهارات	59	85		القدرة على الإبتكار	34	86

Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness Report,Op,Cit,, p 50.

إحتلت الجزائر سنة 2019 المرتبة 89 من أصل 141 دولة بتنقيط قدره 56، والمرتبة 11 من أصل 14 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1]، إن هذه المرتبة توضح الوضعية الغير تنافسية للإقتصاد الجزائري وهذا في ظل الإمكانات والإستثمارات التي قاكت بها الجزائر، ويمكن إرجاء هذا التراجع في مؤشر التنافسية العالمية للاقتصاد الجزائري لعدة عوامل لعل أهمها هيمنة صناعة النفط ومشتقاته وقلة التنوع في صادراته، وما ينجر عن ذلك من صدمات خارجية متعلقة بتذبذب أسعار البترول في الأسواق العالمية، إضافة لضعف استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يلعب دوراً مهماً في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، وكذا المساهمة في تراكم رأس المال ورفع كفاءة العنصر البشري، كما أن تدهور الوضع في مجال بيئة الأعمال، نتيجة تأخر الجهاز الإداري والتنظيمي وعدم مرونة القوانين والتشريعات[2].

[1] World Economic Forum: The Global Competitiveness Report 2019, Op, Cit, p 08.

[2] أيوب سكري، كمال زموري، وليد فرجاني، تقييم تطور التنافسية العالمية لاقتصاديات دول شمال إفريقيا للفترة (2013 –2018) حالة الجزائر، مصر، تونس والمغرب_، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 07، العدد 04، 2019، ص 23.

الفرع الثاني: الحوكمة والشفافية:

يلعب الإطار العالم التنظيمي للدولة دورا هاما في التحولات الإقتصادية والسياسات التنموية، إذ يمثل نهج عمل الحكومة والسياسة الرشيدة خالية من الفساد، وهو ما يؤدي دورا هاما في تحفيز العملية التنموية وتطور الإقتصاد وتنوعه.

1. مؤشر الحوكمة العالمي: الجزائر ورغم إنتهاجها لسياسات تنموية خاصة في بداية القرن العشرين وإعتمادها لإستثمارات كبيرة إلى أن نجاح هذه السياسات لم يكن بالقدر الكافي خاصة في ما يخص تنويع الإقتصاد، و يرجع فشل هذه البرامج التنموية بالدرجة الأولى إلى الحوكة الرشيدة والأسلوب الذي وظفت فيها الدول قوتها في التعامل عبر البيئة المؤسسية [1]، فحسب الجدول الموالي والذي يبين تطور مؤشر الحوكمة العالمي للجزائر خلال الفترة 1996-2019.

الجدول رقم (15): تطور مؤشر الحوكمة العالمي في الجزائر 1996-2019

أبعاد مؤشر الحوكمة	1996	2000	2004	2008	2012	2016	2019
إبداء الرأي والمساءلة	-1.17	-1.11	-0.80	-0.98	-0.91	-0.86	-1.05
الاستقرار السياسي	-1.78	-1.43	-1.36	-1.10	-1.33	-1.10	-1.04
فعالية الحكومة	-1.09	-1.01	-0.55	-0.60	-0.44	-0.43	-0.54
الجودة التنظيمية	-0.91	-0.71	-0.44	-0.62	-1.32	-1.23	-1.37
سيادة حكم القانون	-1.22	-1.25	-0.62	-0.77	-0.81	-0.91	-0.85
السيطرة على الفساد	-0.57	-0.99	-0.70	-0.63	-0.52	-0.65	-0.64

source: web cite, The Worldwide Governance Indicators, date of visit: 01-10-2022, at the link: http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

[1] سيد علي الصغير، عماد غزازي، محمد بولصنام، تحليل العالقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL) خلال (1996-2018)، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 02، 2021، ص 93.

مؤشرات الفرعية للحوكمة في الجزائر كانت جد منخفض وكلها سالبة ومنها من إقترب من (2-) فخلال الفترة (1996-2019) رغم الإصلاحات التي قامت بها فمؤشر الإستقرار الأمني بلغ قيم جد منخفظة بلغت 1.78- سنة 1996، إلا أنه سجل تحسن ملحوظ بعد العشرية السوداء، أما مؤشر فعالية الحكومة فهو كذلك سلبي فهو نتيجة الخلل الواضح في طريقة عمل الحكومات المتعاقبة في الجزائر، كما أن مؤشر الجودة التنظيمية عرف هو الأخر قيم متندية والسبب في ذلك العراقيل الإدارية والتشريعية، سجل مؤشر سيادة القانون قيم سلبة هو الأخر والسبب في ذلك هو هشاشة النظام القضائي وعدم إستقلاليته خلال الفترة 1996-2019[1]، وقد لعبت هذه المؤشرات دورا كبيرا في عدة تحقيق الأهداف التنموية عموما والتنويع الإقتصادي خصوصا.

2. مؤشر مدركات الفساد: هو مؤشر يقوم بترتيب دول العالم بناءا على درجة الفساد في القطاع العام، وتتراوح قيمته بين 0 و100 حيث تمثل النقطة الصفر البلدان الأكثر فسادا في حين تمثل النقطة 100 البلدان الأكثر نزاهة[2].

الجدول رقم (16): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 2004-2019

السنة	2004	2007	2010	2013	2016	2019
قيمة مؤشر	27	30	29	36	34	35
الترتيب الدولي	146/97	180/99	178/110	175/94	176/108	180/106

المصدر: مُنظمة الشفافية الدولية، موقع إلكتروني، تاريخ الإطلاع 05-09-2022، على الرابط:
https://www.transparency.org/en/cpi/2021

يعد الفساد من بين أهم العوامل المعيقة لنجاح السياسة التنموية والتنويع الإقتصادي، والجزائر واحد من هذه الدول التي تعاني من هذا المشكل في القطاع الحكومي، فرغم محولاتها للحد من هذه

[1] خياري زهية، تقييم جاذبية مناخ الإستثمار في الجزائر من منظور المؤشرات العالمية للحوكمة، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 01، 2021، ص ص 123، 128.

[2] بوعافية هشام، تقدير للعوامل السياسية والإقتصادية المؤثرة على الفساد في الجزائر في الفترة 2003-2020، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص 513.

الظاهرة من خلال سن القوانين ووضع هيئات متخصصة في مكافحته إلا أن هذه الظاهر لازات تعرف إنتشارا، فحسب الجدول السابق بقي مؤشر مدركات الفساد جد منخفض ولم يتجاوز 36 نقطة وهذا سنة 2013، كما أن الترتيب الدولي للجزائر لم ينزل تحت 94 عالميا وذلك خلال نفس السنة، وقد إستقر عند 35 نقطة وبترتيب 106 والمرتبة 10 عربيا سنة 2019، و هو ما يجعلها ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، فمنذ أول تقرير عن الفساد في الجزائر سنة 2003 وعلى مدى السنوات السبع عشرة الماضية لم تصل الجزائر إلى مرتبة جيدة مقارنة مع المتوسط العالمي للمؤشروالمقدرة بـ 43 نقطة، و هذا نتيجة العديد من قضيا الفساد الذي شهدها القطاع العام[1].

الفرع الثالث: التنمية البشرية وإنتشار المعرفة

يعد العنصر البشري والمعرفة أسس التطور الإقتصادي عامة ونجاح سياسات التنويع خاصة، وإنطلاقا من هذا سنتطرق إلى تنمية المورد البشري وإنتشار المعرفة كأحد أهم العوامل التي حالة دون نجاح الجزائر في سياسة تنويع إقتصادها

مؤشر التنمية البشرية: هو مؤشر يصدره برنامج الأمم المتحدة الانمائي ويتم ويقيس مستوى التنمية البشرية في الدول والمكونة من الدخل والصحة والتعليم، ويقوم المؤشر على منهجية ترى أن التنمية بأنها عملية توسيع القدرات البشرية والإنتفاع بها[2].

[1] حمودة نصيرة، واقع الفساد الإقتصادي في البلدان العربية حسب مؤشر مدركات الفساد وسبل مكافحته من المنظور الإسلامي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 01، 2022، ص 1168.

[2] UNDP,Human development report, 1990, p. 10

الجدول رقم (17): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر 2000-2019

السنوات	2000	2005	2010	2015	2019
مؤشر HDI	0.649	0.733	0.677	0.74	0.748
الترتيب العالمي	100	104	84	83	91
التصنيف	متوسط	مرتفع	متوسط	مرتفع	مرتفع

من إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير التنمية البشرية من 2000-2019.

من خلال الجدول السابق عرف مؤشر التنمية البشرية في الجزائر تطورا ملحوظا إذ إنتقل من 0.649 درجة سنة 2000 إلى 0.748 درجة سنة 2019، ناقلا بذلك الجزائر من صنف الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى دول ذات التنمية البشرية المرتفعة[1]، وذلك نتيجة تحسن المؤشرات الفرعية كمدة الحياة المتوقعة، وسنوات التعليم، بالإضافة إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لا شك أن الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحقيق التنمية البشرية بالغة الأهمية خاصة في ظل حجم الإعتمادات المالية المصخرة لذلك في البرامج التنموية للقطاعات الإجتماعية، غير أن هذه الجهود المبذولة لا تتماشا مع النتائج المحققة خاصة في ظل التطورات الدولية إذ أن مرتبة الجزائر إستقرت عند المرتبة 91 عالميا سنة 2019 بعد أن كانت 100 سنة 2000 وهو ما يعكس التأخر الكبير الذي تعرفه التنمية البشرية في الجزائر[2].

[1] صورية عاشوري، فايزة بولعجين، أثر الحرية الإقتصادية والتنمية البشرية على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) للفترة 2001-2018، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 03، 2021، ص 571.

[2] عياش بلعاطل، أثر سياسة التوسع في الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2014 على التنمية البشرية في الجزائر، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 01، 2019، ص 401.

مؤشر المعرفة العالمي: تأكيدًا على الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها، تم إصدار مؤشر المعرفة العالمي والذي يتكون من 7 عناصر أساسية، بهدف قياس المعرفة، باعتباره مفهوم شامل وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة[1].

الجدول رقم (18): مؤشر المعرفة في الجزائر لسنة 2020.

المؤشرات القطاعية	التعليم قبل الجامعي	التعليم التقني والتدريب المهني	التعليم العالي	البحث والتطوير والابتكار	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الاقتصاد	البيئات التمكينية	مؤشر المعرفة العالمي
قيمة	57.3	30.7	47.2	14.2	37.5	32.3	46.5	37.5
المرتبة	82	133	37	114	106	112	114	103

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير مؤشر المعرفة العالمي2020، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 24.

من خلال الجدول أعلاه كان أداء الجزائر متواضع من حيث البنية التحتية المعرفية حيث تحتل المرتبة 103 من أصل 138 دولة شملها التقرير، وذلك بؤشر قيمته 37.5 وهي القيمة التي أقل من المتوسط العالمي والمقدر بـ 46.6، وقد كانت أبرز نقاط قوة الجزائر في مجال التنمية البشرية تتمثل التعليم العالي وبالأخص الباحثون المتخصصون في التعليم العالي، أما نقاط الضعف فقد كان أبرزها التدريب التقني والمهني، والبحث والتطوير والإبتكار[2]، هذه النتائج تؤكد على أن الجزائر تعاني من فجوة جعلتها تصنف ضمن مجموعة الدول المتواضعة الأداء، وإنطلاقا مما سبق ولنجاح سياسة التنويع الإقتصادي في الجزائر لابد من زيادة الإهتمام بالجانب المعرفي لأن أساس إنشاء المشاريع الجديد هو رأس المال البشري الذي يعتمد بالدرجة الأولى على تكوين والمعرفة.

[1] فريدة صغور، خليل دعاس، دور التعليم العالي ضمن إقتصاد المعرفة وفق مؤشر المعرفة العالمي – دراسة حالة الجزائر– مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص 402.

[2] مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير مؤشر المعرفة العالمي2020، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 24.

المبحث الثالث: أثر التنويع الإقتصادي على النمو خارج قطاع المحروقات في الجزائر وروافد تحقيقه.

إنطلاقا من الدراسات السابقة نهدف من خلال هذا المبحث للدراسة التحليلية والقياسية لأثر التنويع الإقتصادي على النمو خارج قطاع المحروقات وهذا إنطلاقا من بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة القائمة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في القيمة المضافة للقطاع الزراعي، الصناعي(خارج المحروقات) والخدماتي، إضافة إلى إيرادات المحروقات ومعامل التنويع الاقتصادي ومتغير تابع يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم مقومات نجاح التنويع الإقتصادي في الجزائر وإصلاحات الواجب قيام بها تحقيقه.

المطلب الأول: دراسة إحصائية لبيانات الدراسة:

التحليل الوصفي الإحصائي للمتغيرات يسمح لنا بتكوين فكرة عن تطور البيانات قيد الدراسة، كما أن التحليل بالمركبات الأساسية يبين لنا العالقة القائمة بين هذه المتغيرات.

الفرع الأول: تحليل الوصفي الإحصائي للمتغيرات:

يبين الجدول الموالي أهم الإحصائيّات الوصفيّة لبيانات قيد الدراسة.

جدول رقم (19): جدول يوضح الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

HHI	HYD	IND	SER	AGR	GDP_HYD	
3838.21	2.16E+10	1.63E+10	2.99E+10	7.71E+09	5.81E+10	Mean
5239.29	8.50E+10	4.52E+10	8.57E+10	2.20E+10	1.63E+11	Maximum
2936.93	4.31E+08	1.37E+09	2.32E+09	4.71E+08	4.43E+09	Minimum
439.127	2.06E+10	1.28E+10	2.54E+10	6.49E+09	4.65E+10	Std. Dev.
14.8991	15.2467	9.788024	9.134174	9.392642	8.905728	Jarque-Bera
0.00052	0.000489	0.007491	0.010388	0.009129	0.011645	Probability
191912.6	1.08E+12	8.15E+11	1.49E+12	3.86E+11	2.91E+12	Sum
9449899	2.07E+22	8.04E+21	3.16E+22	2.06E+21	1.06E+23	Sum Sq.Dev.
50	50	50	50	50	50	Observations

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد علي مخرجات برنامج EViews 9

تسمح لنا الإحصائيات الوصفية بتكوين فكرة عن كيفية تطور مختلف البيانات أثناء الفترة المدروسة، وكذا درجة تجانس مستوياتها، و بهذا نلاحظ من خلال الجدول انه من بين 50 مشاهدة مكوّن للسلاسل الزمنية من سنة 1970−2019 لدينا:

- قدرت أعلى قيمة بلغها الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بـ (1.63E+11) دولار أمريكي وذلك سنة 2014 وأقل قيمة كانت (4.43E+09) دولار أمريكي سنة 1970، أما متوسط الناتج خلال نفس الفترة فبلغ (5.81E+10) دولار أمريكي، ينصف مشاهدات السلسلة المقدرة بـ 50 مشاهدة قيمة وسطية مُقدرة بـ (4.00E+10) ، في حين يعبر عن تباعد هذه المشاهدات بالنسبة إلى متوسطها بانحراف معياري قدره (4.65E+10).
- أعلى قيمة مضافة بلغتها القطاع الفلاحي قدرت بـ (2.20E+10) دولار أمريكي أما أدنى قيمة عرفتها خلال الفترة المعنيّة سجلت هي (4.71E+08) دولار أمريكي وكانت سنة 1970، و قد بيلغ متوسط الناتج القطاع خلال نفس الفترة للفترة ما قيمته (7.71E+09) دولار أمريكي .
- أما قطاع الخدمات فأعلى قيمة مضافة له قدرت بـ (8.57E+10) دولار أمريكي وذلك سنة 2014 وأقل قيمة كانت (2.32E+09) دولار أمريكي، أما متوسط قيمته فبلغت (2.99E+10) دولار أمريكي.
- كانت متوسط القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج المحروقات ما قيمته (1.63E+10)، وقد كانت أكبر قيمة مضافة تقدر بـ (1.00E+11)، أما أقل قيمة فقد قدرت بـ (1.37E+09).
- أدنى قيمة شهدتها إيرادات المحروقات هي (4.31E+08) سنة 1971 قبل تأميم المحروقات، بينما سجلت أعلى قيمة لها سنة 2008 ، أين وصلت إلى حدود (8.50E+10) ، ليبلغ متوسط الإيرادات للفترة ما قيمته(2.16E+10) .

- أن أدنى قيمة عرفها مؤشر هرفندال هرشمان كمقياس للتنويع الإقتصادي خلال الفترة المعنيّة سجلت هي (2936.93) وكانت سنة 2019 بينما سُجلت أعلى قيمة لها سنة 1973، أين وصلت إلى حدود الـ (5239.3) ، ليبلغ متوسط المؤشر للفترة ما قيمته (3838.25).
- جميع قيم السلاسل تتوزع طبيعيا كما يبدو من خلال المعنوية الاحصائية لاحصائية "J-B".

الفرع الثاني:التحليل وصفي بإستعمال طريقة المركبات الرئيسية (ACP)

سنقوم في هذا فرع بإستعمال احد اهم الطرق الرياضية في عملية وصف البيانات والتي هي التحليل بالمركبات الأساسية، والتي تهدف لإبراز العلاقات الغير الظاهرة والقائمة بين المتغيرات، وقد كانت مخرجات برنامج SPSS على النحو التالي:

1. مصفوفة الإرتبط وإختباري KMO و Bartlett's: لكي تكون هنالك إمكانية لتطبيق الطريقة يجب التحقق من مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات والتي يجب أن تبين قوة الإرتباط بين المتغيرات، بالإضافة إلى القيام بإختبارات أخرى والمتمثلة في إختباري KMO و Bartlett's .

– **مصفوفة الإرتباط الخاصة بالمتغيرات:** كانت مصفوفة الارتباط الخاصة بالمتغيرات كالتالي:

الجدول رقم (20): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

	GDP-HYD	AGR	SER	IND	hyd	HHI
GDP-HYD	1.000	.992	.993	.972	.677	-.367
AGR	.992	1.000	.990	.961	.663	-.366
SER	.993	.990	1.000	.946	.736	-.296
IND	.972	.961	.946	1.000	.509	-.454
hyd	.677	.663	.736	.509	1.000	.121
HHI	-.367	-.366	-.296	-.454	.121	1.000

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد علي مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الإرتباط القوى و الواضح بين متغيرات الدراسة و إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات حيث أن أغلب معاملا الإرتباط لبرسون تتجاوز 0.5 ومنها من وصل إلى 0.992 وهو ما يمكننا من إستخدام طريقة ACP.

- **إختباري KMO و Bartlett's :** كانت مخرجات برنامج SPSS كالتالي:

الجدول رقم (21): نتائج إختباري KMO و Bartlett's

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		0.730
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	715.781
	df	15
	Sig.	0.000

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد علي مخرجات برنامج SPSS

يبين كل من الإختبارين إمكانية تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية فقيمة KMO تتجاوز 0.5 كما أن معنوية إختبار Bartlett's أقل 0.05.

2. نتائج طريقة التحليل بالمركبات الأساسية: تمثل أهم مخرجات برنامج SPSS في ما يلي:

– **نسبة التباين المفسر:** يبين الجدول الموالي مقدار التباين المفسر من طرف المركبين الأساسيين الأول والثاني:

الجدول رقم (22): نسبة التباين المفسر من طرف المركبين الأساسيين الأول والثاني

Component	% of Variance Explained	Cumulative %
1	75.630	75.63
2	18.99	94.62

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي مخرجات برنامج spss (الملحق رقم04)

من خلال الجدول نلاحظ أن المركبة الأولى تمثل 75.63 % من المعلومات الكلية لمجموعة المتغيرات، والمركبة الثانية تمثل 18.99 % من المعلومات الكلية لمجموعة المتغيرات، أي مجموعهما يمثل 94.62 % من المعلومات الكلية لمجموعة المتغيرات، وبالتالي من خلال هاته النسبة التفسيرية يمكن الارتكاز فقط على المركبتين الأولى والثانية والتي تعطينا نسبة جيدة دون اللجوء الى جميع المركبات، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال اختيارات البرنامج (SPSS) حيث تم اختيار مركبتين فقط الأولى والثانية ويمثلان المعلومات الكلية لمجموع المتغيرات.

– إحداثيات ومساقط المتغيرات على المستوي المولد بالمكون الرئيس الأول و الثاني:

تمكننا مساقط المتغيرات في المستوي المولد بالمكونات الرئيسة من تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين المتغيرات، وهي ممثلة في الجدول الموالي:

الشكل رقم(23): إحداثيات ومساقط المتغيرات على المستوي المولد بالمكون الرئيس الأول و الثاني

	Component	
	1	2
GPD-HYD	0.997	-0.001
AGR	0.991	-0.007
SER	0.994	0.087
IND	0.960	-0.162
HHI	-0.321	0.876
HYD	0.708	0.587

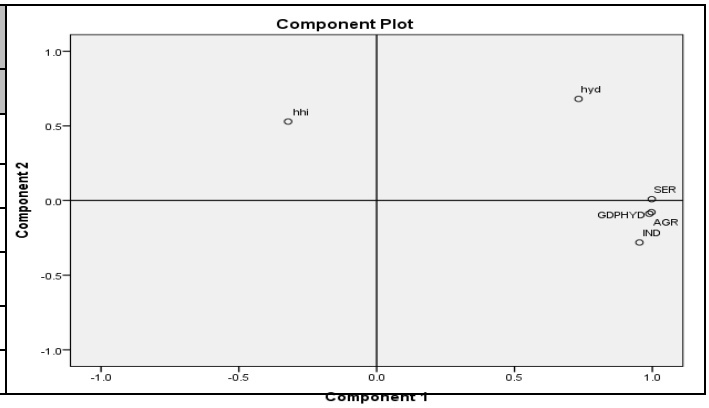

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي مخرجات برنامج SPSS (الملحق رقم 05)

من خلال الشكل اعلاه نجد ان مساقط العديد المتغيرات ما عدا مؤشر HHI و hyd توجد في نفس الجانب ومرتبطة بمحور المركب الأول مما يدل على وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات حيث يتغيرون معا في نفس الجهة بالزيادة والنقصان، وبالتالي يمكن القول أن هاته المتغيرات تشكل مجموعة متجانسة نظرا لقربها من بعضها البعض من حيث التمثيل، ومن جهة أخرى نجد متغير الخاص بمؤشر HHI مرتبط المركب الأساسي الثاني لكن بإحداثية سالبة للمركب الأول، و هو ما مكن تفسيره بالعلاقة العكسية بين مؤشر بمؤشر HHI والنمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، أو بعبارة أخرى العلاقة الإيجابية بين التنويع والنمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات.

– مساقط الأفراد على المستوي المولد بالمكون الرئيسي الأول والثاني: تمكن مساقط الأفراد على المستوي المولد بالمكون الرئيسي الأول والثاني من تحديد الأفرات الذين يتشابهون في الصفات، بحيث بحيث يظهر انتشار مساقطهم على مجموعات، فالأفراد المتاشابهون في الصفات

تكون مساقطهم متقاربة عكس المختلفين في الصفات، و في حالتنا هته تظهر مخرجات برنامج SPSS مساقط الأفراد علي النحو التالي:

الشكل رقم (20): مساقط المتغيرات علي المستوي المولد بالمكونات الرئيسة

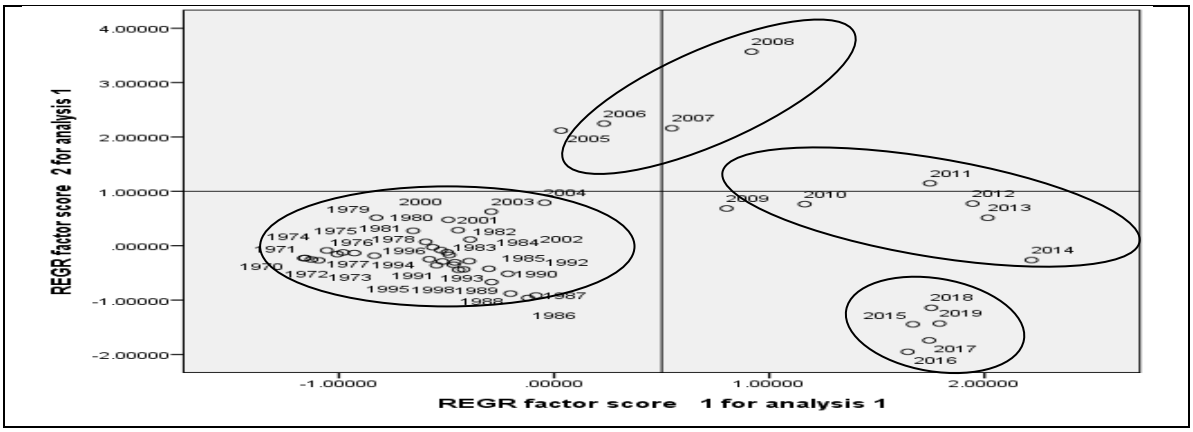

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد علي مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل اعلاه نستطيع ملاحظة ان بعض الأفراد (سنوات) توجد على شكل مجموعات وهذا نتيجة تشابهها في الصفات، فمثلا المجموعة الأولى والتي تظم السنوات (1970، 1971،1972 ...، 2003،2004) تتميز بانخفاض القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي خارج قطاع المحروقات وفي قيمة إيرادات المحروقات في وإنخفاض مؤشر HHI ، أما المجموعة الثانية التي تظم السنوات (2005، 2006،...إلخ) فهي مجموعة تتميز بإنخفاض في القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية والناتج المحلي خارج قطاع المحروقات وتمتاز بإٍتفاع في مؤشر HHI وهي السنوات التي تميزت بإرتفاع الإيرادات النفطية، أما المجموعة الثالثة التي تظم السنوات (2009،2010...الخ) فهي تمثل مجموعة تتميز بإرتفاع القيمة المضافة للقطاعات والنتاج المحلي خارج قطاع المحروقات وإيرادات المحروقات وتمتاز باستقرار في مؤشر HHI ، كما تظهر لنا المجموعة الرابعة والتي تظم السنوات (2015، 2016، 2017...إلخ) وهي المجوعة التي تتميز بإرتفاع القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية وإرتفاع الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى تميزها بإنخفاض إيرادات المحروقات ومؤشر HHI وبالتالي زيادة التنوع الإقتصادي.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية

يهدف هذا المطلب إلى بناء نموذج قياسي لدراسة أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، وهذا إنطلاقا من دراسة أثر مختلف القطاعات الإنتاجية (الفلاحة، الخدمات، الصناعة)، والتنويع الإقتصادي ممثلا بمؤشر HHI على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، وقد تم إدراج الإيرادات المحروقات في النموذج بغية دراسة أثر الصدمات في هذه الإيرادات، وقد تم إستخدام مقاربة بمقاربة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة غير الخطي **NARDL*** لتقدير هذا النموذج.

الفرع الأول: التعريف بمقاربة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة غير الخطي NARDL:

يعتبر نموذج أو مقاربة **NARDL** والمطورة من طرف **Shin and all** سنة 2014 إمتدادا أو توسيعا لنمزذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة **ARDL** المطور من طرف **Pesaran et All**[1] سنة 2001 ، إلا أنه يأخذ بعين الاعتبار احتمالية اللاخطية أو عدم التناظر في تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع سواء في الأجل القصير أو الطويل، إذ يقسم تأثير المتغير المستقل X_t ما بين قيم موجبة X_t^+ وأخرى سالبة X_t^- جيث $X_t = X_0 + X_t^+ + X_t^-$

ومنه تصبح معادلة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع: $Y_t = B^+ X_t^+ + B^- X_t^- + u_t$

حيث تحسب X_t^+ إنطلاقا من الصيغة التالية: $X_t^+ = \sum_{i=1}^{t} \Delta X_i^+ = \sum_{i}^{t} \max(\Delta x_i, 0)$

وتحسب X_t^- إنطلاقا من الصيغة التالية: $X_t^- = \sum_{i=1}^{t} \Delta X_i^- = \sum_{i}^{t} \min(\Delta x_i, 0)$

وبإدخال المتغيرين في نموذج الـ **ARDL** يصبح لدينا نموذج الـ **NARDL** وفق الصيغة:

---

*NARDL: Nonlinear Autoregressive Distributed Lag.

1 M. Hashem Pesaran & Yongcheol Shin & Richard J. Smith, "Bounds testing approaches to the analysis of level relationships," Journal of Applied Econometrics, John Wiley & Sons, Ltd., New Jersey, vol. 16, n° 03, 2001, pp. 289-326,

$$\Delta Y_t = u - \rho Y_{t-1} + \theta^+ X^+_{t-1} + \theta^- X^-_{t-1} + \sum_{j=0}^{p} \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \sum_{j=0}^{q} (\pi^+_j \Delta X^+_{t-j} + \pi^-_j \Delta X^+_{t-j}) + \varepsilon_t$$

حيث (Δ) تمثل الفرق الأول، (ε) تمثل حد الخطأ،(ρ θ^- ،θ^+) تمثل معاملات العلاقة طويلة الأجل و (π^-_j π^+_j ،α_j) تمثل حركية أو ديناميكية المدى القصير للنموذج.

يخضع نموذج NARDL لنفس الإختبارات التشخيصية لنموذج ARDL إذ يخضع لإختبار التكامل المشترك عن طريق إختبار الحدود، فضلا عن الإختبارات المتعلقة بإستقرارية الأخطاء، وإتبعها للتوزيع الطبيعي، ظف إلى ذلك إختبارات إستقرارية النموذج.

يتميز نموذج NARDL عن نموذج ARDL بإختبارات إضافية و التي هي:

– إختبار التماثل في الأجل الطويل: إذ يتم بإستخدام إختبار Wald test إختبار فرضية العدم H_0 التي تنص على التماثل في الأثر في الأجل الطويل، مقابل الفرضية البديلة H_1والتي تنص على عدم التماثل في الأجل الطويل، وتعطى فرضية العدم بالصيغة التالية:

$$H_0 : \left(\beta^+ = \frac{\theta^+}{\rho}\right) = \left(\beta^- = \frac{\theta^-}{\rho}\right)$$

– إختبار التماثل في الأجل القصير : إذ يمكن إستخدام نفس الإختبار Wald test في الأجل القصير، وتعطى فرضية العدم بالصيغة التالية:

$$H_0 : \sum_{j=0}^{q-1} \pi^+_j = \sum_{j=0}^{q-1} \pi^+_j$$

– إختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل في المتغير التابع الناجم عن الصدمات الإيجابية (X^+_t) والصدمات السلبية (X^-_t) في متغير المستقل، والذي يبين تأثير سلوك المتغير التابع بالصدمات قصير الأجل والأثر التناظري لهذه الصدمات[1].

[1]Yongcheol Shin, Byungchul Yu, Matthew Greenwood-Nimmo ,Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework, In Horrace William and Sickles Robin (Editors),The festschrift in honor of Peter Schmidt: Econometric methods and applications, New York, Springer, 2014, pp 281-314.

الفرع الثاني: بناء النموذج القياسي.

من خلال النظريات الإقتصادية والدراسات السابقة سنقوم في هذا الفرع بقياس أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال بناء نموذج قياسي، وقد تم إدخال اللوغاريتم على متغيرات الدراسة نظرا للتباين الكبير لها، وقد كانت مراحل إعداد النموذج القياسي على النحو التالي:

1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: يعد دراسة وإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية من بين أهم شروط بناء النماذج القياسية، فتطبيق جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية وتحديد تكاملها من أهم شروط الحصول على نموذج سليم خالي من المشاكل القياسية[1]، و يعد إختبار ديكي فولر الموسع من بين أهم إختبارات دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية، ويوضح الجدول الموالي نتائج اختبار جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستعمال هذا الاختبار[2].

الجدول (24): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF)

1st diff			Level			
None	C	T and C	None	C	T and C	
-1.9834*	-5.7503*	-6.1166*	3.5623	-2.6652	-2.8238	LGDP-HYD
-5.3979*	-6.3106*	- 6,5414*	3.1240	- 2.3385	-2.3356	LAGR
- 4.5284*	- 5.5014*	- 5,6800*	3.8850	- 2.3479	- 2.0552	LSER
- 9.9240*	- 10.2865*	- 10,2343*	1.0814	-1.9594	-3.0091	LIND
-6.2640*	-6,3097*	6,2072-*	-0.9474	-2.2127	-2.3796	Lhhi
-5.7857*	-6.0101*	6.4114-*	1.5508	-3.1837	-2.5962	Lhyd
القيم الحرجة عند المستوى الأول			القيم الحرجة عند المستوى الأصلي			
None	C	T and C	None	C	T and C	
-2.6140	-3.5744	-4.1611	-2.6130	-3.5713	-4.1567	1%
-1.9478	-2.9237	-3.5063	-1.9476	-2.9224	-3.5043	5%
-1.6124	-2.5999	-3.1830	-1.6125	-2.5992	-3.1818	10%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews 09.

[1] تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 173.

2 Sohail Magablah Sameh AjlounI, Determinants of Private investment in Jordan An ARDL Bound testing approach , Administrative Sciences ,published by the Deanship of Academic Research, University of Jordan ,Vol.04 , n°01, 2016, pp 263-274

أشارت نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة أن كل السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أي أنها مستقرة عند الفرق الأول، وهو ما يسمح لنا بإستخدام مقاربة NARDL في تقدير النموذج.

2.تقدير النموذج وفق مقاربة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة غير الخطي NARDL:

نهدف من خلال هذا العنصر إلى بناء نموذج قياسي الذي يبن أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال دراسة أثر القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية (الفلاحة، الصناعة، الخدمات) و مؤشر hhi كمؤشر للتنويع الإقتصادي بالإضافة إلى الصدمات في إيرادات المحروقات كمتغيرات مستقلة وأثر هذه المتغيرات على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات كمتغير تابع وبالتالي يكون النموذج كالتالي:

$$L(GDP-HYD_t) = f(Ln(AGR_t), Ln(SER_t), Ln(IND_t), Ln(HHI_t), Ln(HYD_POS_t), Ln(HYD_NRG_t))$$

و يمكن كتابة النموذج السابق وفق مقاربة NARDL كالتالي:

$$\Delta Ln(GDP-HYD_t) = c + \alpha_1 Ln(GDP-HYD_{t-1}) + \alpha_2 Ln(AGR_{t-1}) + \alpha_3 Ln(SER_{t-1}) + \alpha_4 Ln(IND_{t-1}) + \alpha_5 Ln(HHI_{t-1}) + \alpha_6 Ln(HYD_POS_{t-1}) + \alpha_7 Ln(HYD_NEG_{t-1}) + \sum_{i=1}^{p} \phi_j \Delta Ln(GDP-HYD_{t-i}) + \sum_{j=0}^{p_1} \varphi_j \Delta Ln(AGR_{t-j}) + \sum_{j=0}^{p_2} \gamma_j \Delta Ln(SER_{t-j}) + \sum_{j=0}^{p_3} \lambda_j \Delta Ln(IND_{t-j}) + \sum_{j=0}^{p_4} \psi_j \Delta Ln(HHI_{t-j}) + \sum_{j=0}^{p_5} \varpi_j \Delta Ln(HYD_POS_{t-j}) + \sum_{j=0}^{p_6} \vartheta_j \Delta Ln(HYD_NEG_{t-j}) + \varepsilon_t$$

حيث (Δ) تمثل الفرق الأول، (ε) تمثل حد الخطأ، α_i تمثل معاملات العلاقة طويلة الأجل و $\left(\phi_j, \varphi_j, \gamma_j, \lambda_j, \psi_j, \varpi_j, \vartheta_j\right)$ تمثل حركية أو ديناميكية المدى القصير للنموذج.

ويتم حساب الصدمات الموجبة لإيرادات المحروقات (HYD_POS_t) إنطلاقا من الصيغة التالية:

$$Ln(HYD_POS_t) = \sum_{j=1}^{t} \Delta Ln(HYD_POS_t) = \sum_{j=1}^{t} \max\left(\Delta Ln(HYD_j), 0\right)$$

وتحسب الصدمات السالبة لإيرادات المحروقات (HYD_NEG_t) إنطلاقا من الصيغة:

$$Ln(HYD_NEG_t)=\sum_{j=1}^{t}\Delta Ln(HYD_NEG_t)=\sum_{j=1}^{t}\min\left(\Delta Ln(HYD_j),0\right)$$

1.2. **تحديد عدد الفجوات وفترات الابطاء:** تعتمد الدراسات للتأكد من وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة بأخذ العدد الكافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات، والتي سيتم تحديدها باستخدام معيارAIC، النتائج الإختبار موضحة في الشكل الآتي:

الشكل (21): نتائج اختبار فترات الابطاء.

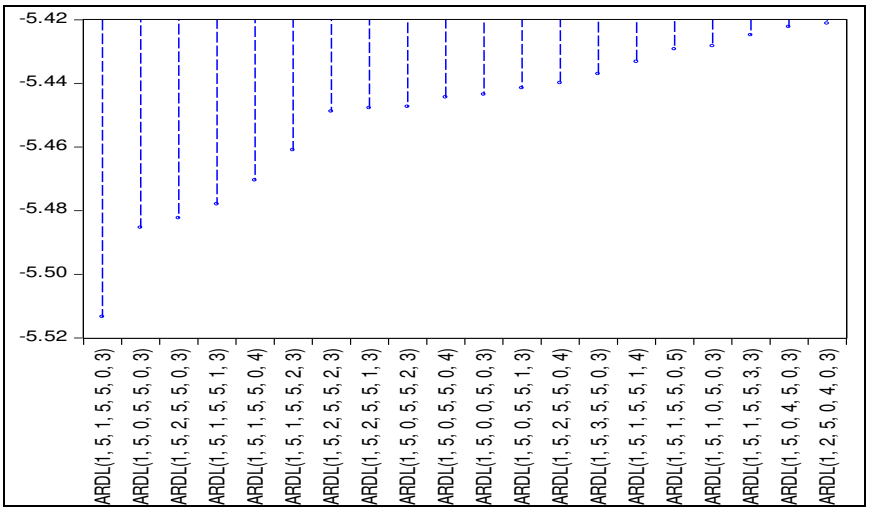

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات على برنامج Eviews 09.

باختيار أقل قيمة لمعيار (AIC) تكون فترات الإبطاء المثلى لنموذج الـ (NARDL) هي NARDL(1,5,1,5,5,0,3)، ومنه يكون النموذج بالشكل التالي:

$$\Delta Ln(GDP-HYD_t)=c+\alpha_1 Ln(GDP-HYD_t)+\alpha_2 Ln(AGR_{t-1})+\alpha_3 Ln(SER_{t-1})$$
$$+\alpha_4 Ln(IND_{t-1})+\alpha_5 Ln(HHI_{t-1})+\alpha_6 Ln(HYD_POS_{t-1})+\alpha_7 Ln(HYD_NEG_{t-1})$$
$$+\phi_j\Delta Ln(GDP-HYD_{t-1})+\sum_{j=0}^{5}\varphi_j\Delta Ln(AGR_{t-j})+\gamma_j\Delta Ln(SER_{t-1})$$
$$+\sum_{j=0}^{5}\lambda_j\Delta Ln(IND_{t-j})+\sum_{j=0}^{5}\psi_j\Delta Ln(HHI_{t-j})$$
$$+\sum_{j=0}^{3}\vartheta_j\Delta Ln(HYD_NEG_{t-j})+\varepsilon_t$$

2.2. اختبار التكامل المشترك: من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل، نتائج اختبار الحدود (Bounds test) موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (25): نتائج اختبار الحدود

مستوى المعنوية	الحد الأدنى	الحد الأعلى	F-statistic
%10	2.12	3.23	8.116560
%5	2.45	3.61	
%2.5	2.75	3.99	
%1	3.15	4.43	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews 09.

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر (F-stat) تقدر بـ 8.116560 وهي أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية، بالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.

3.2. تقدير العلاقة طويلة الأجل: بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات أصبح من المكن تقدير العلاقة طويلة الأجل، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (26): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج NARDL (1.5.1.5.5.0.3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_AGR	0.167668	0.059925	2.797968	0.0119
LN_SER	0.632247	0.046008	13.74197	0.0000
LN_IND	0.186175	0.035151	5.296465	0.0000
LN_HHI	-0.33511	0.085997	-3.89678	0.0011
LN_HYD_POS	0.033975	0.018412	1.845207	0.0815
LN_HYD_NEG	0.095199	0.018356	5.186208	0.0001
C	4.099858	0.889163	4.610916	0.0002

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews 09.

يتبين لنا من خلال علاقة طويلة الأجل الأثر الإيجابي من التوجه إلى اقتصاد متنوع مبني على الاعتماد على مختلف القطاعات وهذا ما بينه معامل HHI الذي هو معنوي وبأثر وكبير، فكل زيادة بوحدة واحدة في المئة في مؤشر التنويع الإقتصادي يؤدي إلى زيادة قدرها 33% في المئة

في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، ويمكن تحقيق ذلك من خلال العمل على زيادة القيمة المضافة للقطاعات الإقتصادية (الفلاحة، الصناعة، الخدمات) ، فيمكن التعويل عليهما للتخلص من التبعية للمحروقات وتحقيق نمو اقتصادي مستمر ومستقر وهو ما يظهر من خلال معاملات هذه المتغيرات التي هي موجبة ومعنوية خاصة القطاع الخدمات، كما أظهرت علاقة طويلة المدى أن معامل الصدمات في إيرادات المحروقات الإيجابية غير معنوي أما معامل الصدمات السلبية فهو موجب ومعنوي.

4.2. تقدير علاقة قصيرة المدى: نتائج اختبار الحدود أكدت وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، لذا يمكننا تقدير العلاقة قصيرة الأجل و النتائج مبينة في الجدول الموالي:

الجدول (27) – نتائج تقدير العلاقة قصيرة المدى لنموذج NARDL (1.5.1.5.5.0.3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_AGR)	0.159209	0.038113	4.177231	0.0006
D(LN_AGR(-1))	0.039824	0.024608	1.618348	0.123
D(LN_AGR(-2))	-0.00215	0.023563	-0.09115	0.9284
D(LN_AGR(-3))	-0.00906	0.027155	-0.33352	0.7426
D(LN_AGR(-4))	-0.07469	0.021643	-3.45084	0.0029
D(LN_SER)	0.537178	0.037935	14.16052	0.0000
D(LN_IND)	0.207001	0.012704	16.29358	0.0000
D(LN_IND(-1))	-0.00414	0.010865	-0.38116	0.7075
D(LN_IND(-2))	0.010053	0.009393	1.070287	0.2986
D(LN_IND(-3))	0.020443	0.009047	2.259706	0.0365
D(LN_IND(-4))	0.01665	0.009799	1.699125	0.1065
D(LN_HHI)	-0.17905	0.068319	-2.62081	0.0173
D(LN_HHI(-1))	0.039299	0.065427	0.600652	0.5556
D(LN_HHI(-2))	0.122751	0.062771	1.955538	0.0662
D(LN_HHI(-3))	-0.064	0.057103	-1.12079	0.2771
D(LN_HHI(-4))	-0.15502	0.05278	-2.93703	0.0088
D(LN_HYD_POS)	0.037815	0.022453	1.684234	0.1094
D(LN_HYD_NEG)	0.022831	0.018907	1.207494	0.2429
D(LN_HYD_NEG(-1))	-0.01749	0.024145	-0.72428	0.4782
D(LN_HYD_NEG(-2))	-0.04228	0.021568	-1.96033	0.0656
CointEq(-1)	-1.11305	0.20504	-5.42845	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews 09.

من خلال الجدول، يتبين بأن قيمة معامل حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند جميع المستويات (1، 5 و10%) على التوالي، حيث تشير معلمة حد تصحيح الخطأ أنه عندما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (t−1) يمكن تعديل الاختلال الحاصل بين الأجلين بنسبة 1.11% في الفترة t، كما يلاحظ الإشارة الموجبة والمعنوية لمعاملات القطاع الزراعي، القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وهي تتوافق والنظرية الاقتصادية؛ أما بالنسبة لمؤشر HHI وجدناه سالبا ومعنوي وهذا دلالة على زيادة تنويع الإقتصاد الجزائري يؤثر إيجابا على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، كما بين النموذج الأثر الإيحابي لصدمات إيرادات المحروقات الموجبة، والاثر السلبي صدمات إيرادات المحروقات السلبية في المدى القصير على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات.

5.2. الاختبارات التشخيصية: لمعرفة إذا كان هذا النموذج مقبول ويمكن الاعتماد عليه للتشخيص والتحليل الاقتصادي السليم سنقوم ببعض الاختبارات التشخيصية والمبينة في الجدول التالي:

الجدول (28): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

نوع الإختبار	القيمة	الإحتمال
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic: 2.0234	0.06270
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	F-statistic: 3.3719	0.06000
Jack-Berra	J-B: 0.1512	0.92710

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع الاحتمالات تفوق 5% بالتالي نقبل فرضيات العدم في جميع الاختبارات، ومنه فحسب اختبار (LM test) فلا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء، وحسب اختبار (J.B) فالأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا؛ أما حسب اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) فلا يوجد مشكلة اختلاف التباين.

6.2. إختبار عدم التماثل في الأجلين الطويل والقصير(WALD TEST): تبين لنا هذه الإختبارات تماثل أثر الصدمات النفطية الإجابية والسلبية على المتغير التابع في الاجلين القصير والطويل:

- **إختبار عدم التماثل في الأجل الطويل:** تتمثل نتائج الإختبار في الجدول الموالي:

الجدول رقم (29): نتائج إختبار عدم التماثل في الأجل الطويل

Test Statistic	Value	DF	Probability
t-statistic	-5.46065	18	0.0000
F-statistic	29.8188	(1, 18)	0.0000
Chi-square	29.8188	1	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews 09.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن مختلف القيم الإحتمالية أقل من مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود تماثل، وبالتالي الصدمات النفطية الموجبة والسالبة لها تأثير غير متماثل في نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الأجل الطويل.

- **إختبار عدم التماثل في الأجل القصير:** تتمثل نتائج الإختبار في الجدول الموالي:

الجدول(30): نتائج إختبار عدم التماثل في الأجل اقصير

Test Statistic	Value	DF	Probability
t-statistic	-2.13080	18	0.0471
F-statistic	4.54033	(1, 18)	0.0471
Chi-square	4.54033	1	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews 09.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن مختلف القيم الإحتمالية أصغرمن مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود تماثل، وبالتالي الصدمات إيرادات المحروقات الموجبة والسالبة لها تأثير غير متماثل في نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الأجل القصير.

7.2.إختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي: منائج الإختبار موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (22): نتائج إختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل

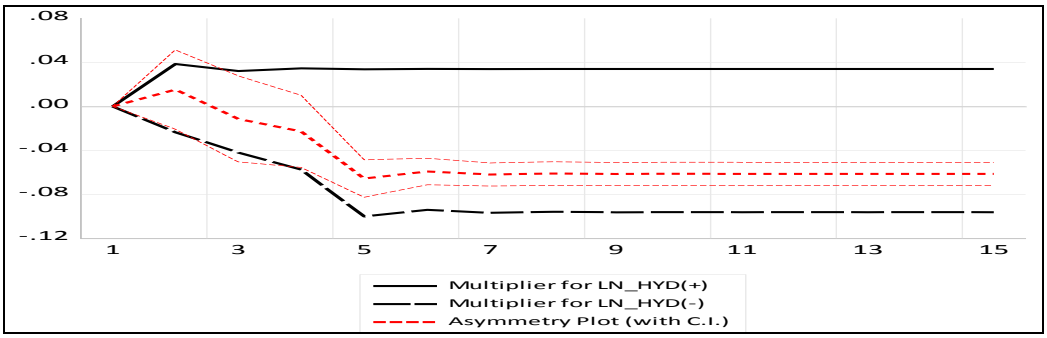

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews 09.

من خلال الشكل السابق والمتعلق بمضاعف التأثير التراكمي الديناميكي لمدة 15 سنة نلاحظ الأثر الكبير لصدمات إرادات المحروقات السلبية على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، على عكس الإستجابة للصدمات الإيجابية التي كانت أقل.

8.2. اختبار استقرار النموذج: لاختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، اختبار المجموع التراكمي لمربع البواقي (CUSUMQ) وكانت النتائج كالتالي:

المنحنى رقم (23): نتائج إختباري CUSUM و CUSUMQ

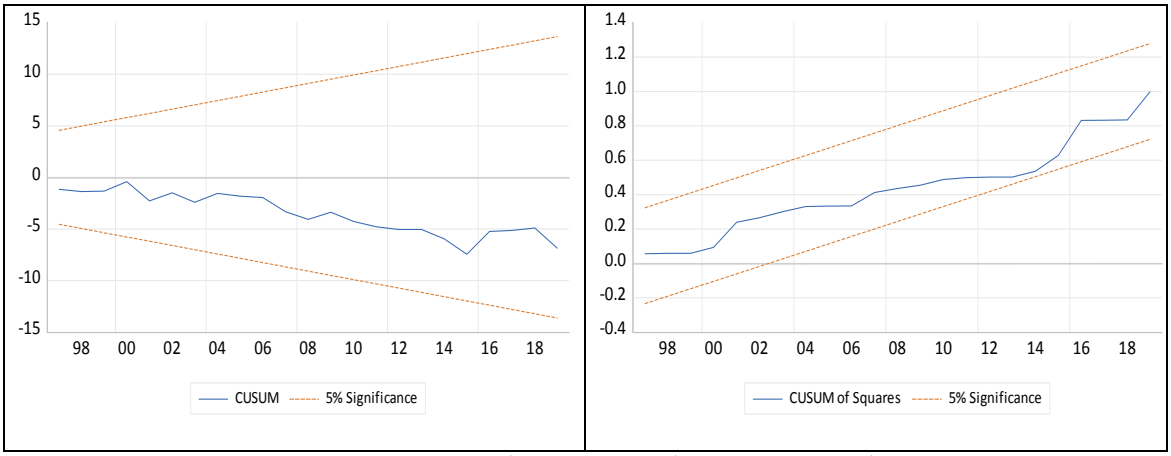

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews9

من خلال شكلين إختباري (CUSUM) و (CUSUMQ) نلاحظ أن المنحنى واقع داخل حدود مستوى معنوية 5%، ومنه ومن خلال هذان الإختبارين يمكن القول أن هنالك إستقرار في النموذج

بين نتائج الأجل القصير والأجل الطويل، وبالتالي لا يوجد أثر لأي تغير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.

9.2. الأداء التنبؤي للنموذج: مخرجات إختبار الأداء التنبؤية للنموذج موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم(24): نتائج إختبار الأداء التنبؤي للنموذج.

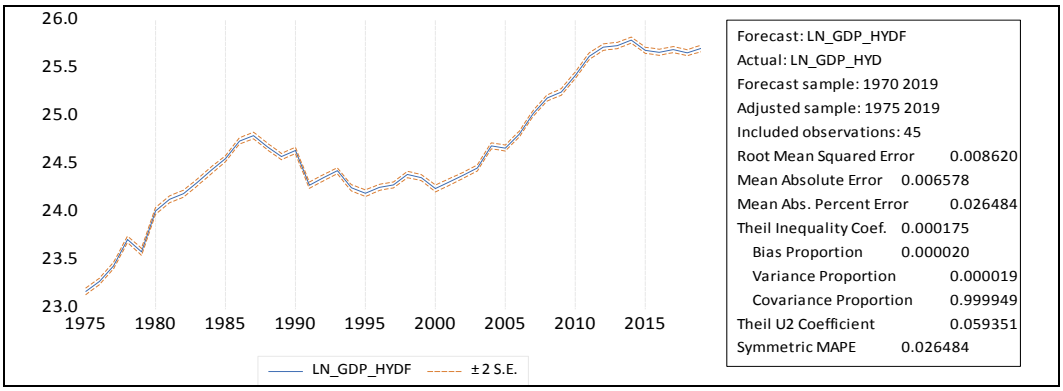

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews9

من خلال مخرجات إختبار الأداء التنبؤي الموضحة في الشكل السابق نلاحظ المعاملات, Variance Proportion, Theil Inequality Coefficient , bias proportion أنها قريبة من الصفر وأن المعامل Covariane Proportion قريب من الواحد وهو ما يبين أن النموذج ذو قدرة تنبؤية جيدة.

3. **تحليل الإقتصادي للنموذج:** بعد أن أثبتت الإختبارات التشخيصية صلاحية النموذج ، يمكننا تحليل النتائج ومطابقتها بالواقع الإقتصادي بغية معرفة أثر التنويع الإقتصادي وإنتاجية القطاعات إقتصادية وأثرها على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، فقد أظهرت نتائج الأجلين القصير والطويل الآثار الإيجابية لإيرادات مختلف القطاعات الإنتاجية (الفلاحة، الصناعة، الخدمات) على نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات خاصة القطاع الفلاحي فقد كانت جميع المعلمات موجبة ومعنوية، وهو الأمر الذي يتماشى مع الواقع الإقتصادي، كما بينت نفس النتائج

أن التنويع الإقتصادي يلعب دورا هاما في النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات وهو ما يتمشى مع النظريات الإقتصادية الداعم للتنويع والرافضة للتركيز والتخصص في الإنتاج (الفصل الأول)؛ كما أظهر نتائج النموذج القصير المدى أن النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات يتأثر سلبا بالصدمات السلبية لإيرادات المحروقات، وعلى خلاف ذلك يتأثير إجابا في المدى الطويل خاصة الصدمات السلبية، وهو ما يتمشى مع واقع الإقتصاد الجزائري، إذ يمكن تفسير هذا من خلال إعتماد الجزائر على إيرادات المحروقات أثناء إرتفاع أسعارها لترلبة الطلب الإستهلاكي عن طريق الإستيراد وإهمال القطاعات الغير النفطية، أما خلال إنخفاض الأسعار فيتم الإهتمام بالقطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات وذلك لتعويض نقص في إيرادات المحروقات.

المطلب الثالث: روافد التنويع الإقتصادي في الجزائر وأهم إصلاحات نجاحه.

بعد أن أظهر أن أظهر النموذج القياسي أهمية التنويع الإقتصادي وأثره على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات نتطرق في هذا المطلب إلى أهم روافد وإصلاحات تحقيق ذلك.

الفرع الأول: راوفد التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

تمتلك الجزائر العديد من الإمكانات التي يمكن التعويل عليها لتحقيق التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، وتتمثل أهم هذه الإمكانات في:

1. **القطاع الفلاحي:** يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات التي يمكن التعويل عليها لتحقيق التنوع الإقتصادي خارج المحروقات في الجزائر، وهذا لما تمتلكه هذه الأخيرة (الجزائر) من إمكانات في مختلف مجالات؛ ففي مجال الزراعة تمتلك الجزائر ما مقداره 41.4 مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة، وموارد مائية كبيرة وثروة نباتية متنوعة، أما في مجال الثروة الحيوانية فتمتلك ثروة حيوانية كبيرة ومتنوعة تقدر بحوالي 36.01 مليون رأس ومن أهم أنواعها الأبقار، الأغنام، الخيول والإبل، أما في مجال الصيد البحري فالشريط الساحلي للجزائر يمكنها من إمتلاك

قطاع صيد بحري بثروات طبيعية هائلة[1]؛ إن كل هذه الإمكانات تجعل القطاع الفلاحي من أبرز القطاعات التي يمكن التعويل عليها لتحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر وذلك من خلال إنتهاج العديد من الإستراتيجيات كإستراتيجية الثورة الخضراء العلمية والتقنية لزيادة الإنتاج، أو عن طريق إستراتيجية الزراعة العضوية والزراعية الإيكولوجية (الفصل الثاني)، فكلتا الإستراتجيتين تمكنان الجزائر من توفير الأمن الغذائي، والمواد الأولية للقطاعات الأخرى، كما تساهم في تنوع الإيرادات وترقية الصادرات.

2. القطاع الصناعي خارج المحروقات: تمتلك الجزائر موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة يعمل حسن استغلالها على جعل القطاع الصناعي قطعا رائدا وأكثر مساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني، فالجزائر تمتلك إحتياطات كبيرة من الحديد في كل من منجم الونزة بعنابة، ومنجم بوخضرة في تبسة، بالإضافة إلى منجم غار جبيلات في تندوف، وتمتلك أيضا إحتياطات للذهب والفحم واليورانيوم في جبال الهقار، كما تمتلك إحتياطات كبيرة للفوسفات خاصة فمنجم العنق بتبسة، بالإضافة إلى ذلك لدى الجزائر العديد من إحطياطات المعادن الأخرى كالزناك والرصاص والنحاس والزئبق وغيرها من المعادن التي تمكن الجزائر من تنويع إنتاجها الصناعي[2]، ضف إلى هذه الإحتياطات تمتلك الجزائر قاعدة صناعية ثقيلة بإمكانها أن تكون إنطلاقا من إستراتيجية التصنيع المصنع مصدرا لنشوء صناعات جديدة متعددة المجالات والقطاعات ذات القيمة المضافة اقتصاديا، والتي تضمن من خلالها تنوع في الإنتاج الصناعي بالحجم الذي يلبي احتياجات الطلب

---

[1] بايزيد كمال، التنويع الإقتصادي كمطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2020، ص 188.

[2] عروب رتيبة، بوسعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجية الصناعية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في الجزائر حقائق وآفاق، الملتقى الوطني حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس (مستغانم)، الجزائر، يومي 23-24 أفريل 2012، ص 144.

الداخلي من المواد الأولية والسلع نصف مصنعة والتجهيزات التي تحتاجها القطاعات الأخرى لاسيما الفلاحة، المنسوجات، الصناعات الغذائية[1]، كما تسمح هذه الإمكانات للجزائر من إنتهاج إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات وذلك من خلال تصنيع المنتجات المستورة القابلة للإنتاج محليا خاصة الصناعات المنخفضة ومتوسطة التكنولوجيا، والتوجه مستقبلا إلى التصدير إنطلاقا من إستراتيجية التصنبع من أجل التصدير، وهو الأمر الذي يقلص نفقات الجزائر ويزيد من إيراداتها عموما ونمو إقتصادها خارج المحروقات خصوصا.

3. قطاع الخدمات: تعتبر الجزائر من بين الدول التي تمتلك إمكانيات كبيرة تجعل من قطاع الخدمات فيها قطاعا رائدا وسبيل لتحقيق التنويع الإقتصادي، فالقطاع السياحي بإعتباره ضمن القطاعات الإستراتيجية والهامة على رأس قطاع الخدمات يمكن أن تعول الجزائر عليه لتنويع إقتصادها، فالقدراتها سياحية المتنوعة تؤهلها لتكون من بين أهم الأقطاب السياحية على المستوى الدولي، فمن حيث الموقع الجغرافي تملك الجزائر موقع يجعل سوقها السياحي مكان مناسب لقربه السوق الأروبية، أما شساعة مساحتها تجعلها تمتلك مناطق سياحية متنوعة (بحرية، جبلية، صحراوية)، كما أنها تمتلك العديد من المقومات الأثرية فالعديد من المواقع الأثرية الجزائرية صنفت من طرف اليونيسكو على أنها تراثا عالميا للبشرية[2]، ظف إلى القطاع السياحي تمتك الجزائر موقعا

[1] بلعيدي محمد ، التنويع الاقتصادي أي استراتيجية للجزائر، دراسات إقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عشور الجلفة، المجلد 07، العدد 21، 2008، ص 195.

[2] فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري .مجلة الاقتصاد و المالية العدد رقم 03 السداسي الثاني 2016 ص ص، 29-26.

إستراتيجيا يمكنها من أن تكون مركزا للتجارة واللوجيستيك في بحر الأبيض المتوسط وهو ما يساهم في ترقية القطاع الخدماتي ورفع مساهمته في النمو الإقتصادي خارج المحروقات[1].

4. قطاع الطاقات المتجددة: هي الطاقات التي يتم الحصول عليها من مختلف الموارد الطبيعية والتي تمتاز بأنها غير ملوثة و غير ناضبة، وتمتلك الجزائر العديد من الإمكانيات في هذا المجال، فالموقع الجغرافي الذي تتمتع به جعلها تقع ضمن دول أعلى حقل شمسي في العالم (Gisement solaire)، إذ تتعدى مدة الإشراق الشمسي 2000ساعة سنويا وقد تصل إلى 3900 ساعة بالصحراء، و هو ما يجعل الصحراء الجزائر حسب دراسة أجرتها وكالة الفضاء الألمانية أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم[2]، ظف إلى ذلك تمتك الجزائر مناطق هامة يمكن إستغلالها لتوليد الطاقة إنطلاقا من الرياح خاصة في الجنوب، كما يمكنها توليدها إنطلاقا من الطاقات الكهرومائية بالإعتماد على السدود وعلى الرغم من قلتها، وتعد الحرارة الجوفية من باطن الأرض هي الأخرى من مصادر توليد الطاقة التي يمكن أن تستغلها الجزائر إنطلقا من منابع المياه المعدنية الحارة إذ تمتلك الجزائر على ما يقارب 200 منبع بإستطاعتها توليد أكثر من 700ميغاواط[3]، وإنطلاقا مما سبق ونظرا لهذه الإمكانات طبيعية تعد الجزائر من بين الدول المرشحة من طرف خبراء للعب دور مهم في مجال الطاقات المتجددة. وهو الأمر الذي يمكنها من تقيل التبعية للمحروقات وإيراداتها.

---

[1] مكاوي محمد أمين، اللوجيستيك وتحديات التنافسية الدولية " حالة الجزائر" مجلة المالية والأسواق، المجلد 06، العدد 01، 2019، ص 532.

[2] عيشاوي كنزة، بدوي إلياس، الاستثمار في الطاقات المتجددة و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 06، العدد 01، 2017، ص ص 42،43.

[3] الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبوظبي، 21-23 أكتوبر 2014، ص 17.

الفرع الثاني : الإصلاحات الضرورية لنجاح التنويع الإقتصادي في الجزائر.

بعد التطرق إلى أهم القطاعات التي يمكن التعويل عليها لتحقيق التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الفرع السابق، سنتطرق في هذا الفرع إلى أهم الإصلاحات والإجراءات الواجب قيام بها من أجل نجاح التنوع والنهوض بالقطاعات الغير النفطية في الجزائر والتي من أهمها:

1. تطوير رأس المال البشري: لقد أكدت النظريات الإقتصادية خاصة المعاصرة (نموذج لوكاس للنمو)على أهمية العنصر البشري في تحقيق النمو الإقتصادي والتغيرات الهيكلية وهذا لإعتباره مصدر كل تغيير، ولنجاح السياسة التنويعية في الجزائر لابد من زيادة الإهتمام بالعنصر البشري، فرغم الجهود المبذولة خاصة في السنواة الأخيرة في مجال التنمية البشرية في الجزائر إلى النتائج المحققة تبقى جد معتبرة خاصة في ظل التطورات الدولية إذ أن مرتبة الجزائر إستقرت عند المرتبة 91 عالميا سنة 2019 بعد أن كانت 100 سنة 2000 وهو ما يعكس التأخر الكبير الذي تعرفه[1]، ولهذا يجب على الجزائر زيادة الجهود وهذا من خلال تطوير النظام التعليمي، وتطوير عمليات البحث والإبتكار، والرفع من إعتماد التكنولوجيا، وبهذا تلعب الإصلاحات لتطوير العنصر البشري وطرق التحصيل العلمي دورا هاما في نجاح السياسة التنويعية في الجزائر وذلك لأن أساس إنشاء المشاريع الجديد هو رأس المال البشري الذي يعتمد بالدرجة الأولى على تكوين والمعرفة وطرقق تحصيلهما.

3. **تحسين بيئة الأعمال:** في ظل العولمة وازدياد حدة المنافسة الإقتصادية تتسابق الدول على تحسين مناخ أعمالها، إذ تمثل بيئة الأعمال الجيدة عاملاً هاما لتنمية الإستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، ويعد توفير المناخ الاستثماري الملائم أولوية متقدمة لتحقيق تنوع إقتصادي، والجزائر من بين الدول التي عانت ومازالت تعاني من تفشي عدة ظواهر سلبية أثر على مناخ

[1] عياش بلعاطل، مرجع سابق، ص 401.

الأعمال لديها بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة، فحسب مؤشر التنافية العالمي لسنة 2019 إحتلت المرتبة 89 عالميا، والمرتبة 171 عالميا حسب مؤشر الحرية الإقتصادية، بالإضافة إلى المرتبة 157 عالميا حسب مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (المبحث الثاني)، وبذلك تحتاج الجزائر لجملة من الإصلاحات الإقتصادية والتنظيمة التي من شأنها أن تجعل مناخ الأعمال فيها محفزا لتنمية الإستثمارات و تنوعها، وهذا من خلال معالجة العديد من النقائص كإصلاح ضعف المنظومة المصرفية والمالية، ومعالجة مشكل العقار الصناعي، والعمل على تطوير البنية التحتية، وإصلاح ثقل النظام الضريبي، بالإضافة إلى إصلاح القوانين والتشريعات التنظيمية من حيث عدم وضوحها، و تسهيل إجراءات اللازمة لإنشاء المشاريع بما يتمشى معى التطورات الدولية في ظل المنافسة العالمية[1].

3. الإبتكار، نقل المعرفة والتكنولوجيا: تعد المعرفة الإنتاجية والتكنولوجيا من بين أهم محددات النمو والتنوع الإقتصاديين وهذا إنطلاقا من النظريات الإقتصادية (نموذج روبرت سولو)، ولهذا يجب على الجزائر العمل على تحديث أنظمتها الإنتاجية بما يتناسب مع المنافسة الدولية والتي تعتمد على تنكنولوجيا تهدف لتقليل التكاليف وزيادة الإنتاج بجودة عالية، وهو الأمر الذي تعاني منه المنتجات الجزائرية في ظل العولمة والمنافسة الدولية، إذ يجب على الجزائر التحول نحو الأساليب الإنتاجية الحديثة وهذا إنطلاقا من مختلف طرق نقل التكنولوجي كالإعتماد على إستيراد السلع الرأسمالية، أو إنشاء مشاريع مع أطراف أجنبية ذات خبرات، وصولا إلى الإستثمار الأجنبي المباشر[2]، كما يجب عليها إعادة توجيه سياساتها الصناعية نحو الاستثمار في الأنشطة الأكثر

---

[1] بكطاش فتيحة، بوعزارة أحلام، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 05، 2020، ص 335.

[2] أمجد صباح عبد العالي، أساليب نقل التكنولوجي إلى دول مجلس التعاون الخليجي(دراسة تقويمية)، قسم الدراسات الإقتصادية، مركز دراسات الخليج، 2005، ص 06.

إبتكارا، وتحفيز القطاع الخاص بمنح المزايا الضريبية وتقديم الإعانات لتشجيع ظهور أنشطة إبتكارية بغية منحه حافزا للاستثمار في الأنشطة ذات المخاطر العالية، بالإضافة إلى ذلك يجب على الجزائر الإنفتاح على العالم الخارجي عن طريق تقديم تحفيزات للإستثمار الأجنبي إنطلاقا من إجراء إصلاحات في قانون الإستثمار وهذا بغية الإستفادة من نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الإقتصاد الوطني خاصة في ظل العولمة الإقتصادية التي يعرفها العالم[1].

4. الحوكمة ومكافحة الفساد: رغم البرامج التنموية والإستثمارات الكبيرة التي قامت بها الجزائر خاصة بعد بداية القرن العشرين إلا أن نجاح هذه البرامج لم يكن بالقدر الكافي خاصة في ما يخص تنويع الإقتصاد، و يرجع هذا فشل بالدرجة الأولى إلى الحوكة الرشيدة والأسلوب الذي وظفت فيها الدول قوتها في التعامل عبر البيئة المؤسسية[2] ، وإنتشار الفساد، فإنطلاقا مما سبق ولنجاح السياسات الإقتصادية والتنويع الإقتصادي يجب على الجزائر أن تواصل محاربة الفساد فهو من أخطر الظواهر المعيقة وذلك لإتصافه بالشمولية فهو يمس جميع القطاعات وجميع المستويات، بالإضافة إلى ذلك لابد من على مواصلة الجزائر العمل على زيادة الإصلاحات في المجال القانوني والتشريعي، وزيادة الجودة التنظيمية وإزالة العراقيل الإدارية بما يسمح بتحسين نظام الحكم والرشادة وهذا لما يساهم به هذا الأخير من تحفيز للإستثمارات المحلية عموما والأجنبية خصوصا وبالتالي المساهمة في تحقيق النمو والتنويع الإقتصادي.

[1] بن نية حميد، مرجع سابق، ص 207.

[2] سيد علي الصغير، مرجع سابق، ص 93.

خلاصة الفصل

تتمثل أهم النتائج التي يمكن إستخلاصها من ذا الفصل في العناصر التالي:

- منذ إستقلالها السياسي سعت الجزائر إلى تحقيق إستقلال إقتصادي من خلال بناء إقتصاد متنوع وقوي، وهذا إنطلاقا من سياستها المبنية على تأميم الممتلكات مباشرة بعد الإستقلال، أو من خلال البرامج التنموية سواءا خلال فترة التخطط المركز، أو مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق.
- رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر للنهوض بالقطاعات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال الإستثمارات الكبير التي قامت بها في مختلف القطاعات إلا أن النتائج المحققة تبقى جد محدودة لتحقيق الإستقلال عن إيرادات المحروقات، فأزمات أسعار النفط لسنتي 1984 و 2014 أثبتت مدى هشاشة الإقتصاد الجزائري وتأثره بالأزمات النفطية الدولية.
- لعبت العديد من العوامل دورا هاما في عدم نجاح السياسات التنموية في الجزائر و التي من أبرزها البيئة الإقتصادية الغير المحفزة، ونقص الحوكمة وإنتشار الفساد، بالإضافة الى إهمال التكوين الفعال للعنصر البشري الذي هو مصدر كل تغيير.
- مكن بناء النموذج القياسي من إظهار أهمية التنويع الإقتصادي وأثر الصدمات في إيرادات المحروقات السلبية والإيجابية من الرفع النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، كما أظهر أهمية كل قطاع إقتصادي في رفع القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.
- تمتلك الجزائر العديد من الإمكانيات لتنويع إقتصادها سواءا في القطاع الفلاحي أو القطاع الصناعي، القطاع الخدماتي، أو حتى قطاع الطاقات المتجددة والتي تمكن الجزائر من الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وتجنب الصدمات التي تحدث في أسواقه.

خاتمة عامة

الخاتمة العامة:

يعتبر النمو الإقتصادي من بين أهم المواضيع الإقتصادية التي لاقت إهتماما واسعا من طرف الباحثين وصناع السياسات الاقتصادية، وهذا لإعتباره أحد أهم مؤشرات الأداء الإقتصادي التي تعبر عن تطور الإقتصاد ورفاهية الأفراد، لهذا تنوعت الدراسات العلمية والبحوث الرامية إلى فهم العوامل المفسرة له بالإضافة إلى تحديد أهم مسبباته، والتي تجعل هذا المؤشر عند المستوى المرغوب.

ويعتبر توفر الموارد الطبيعية من بين أهم محددات النمو الإقتصادي، إلا أن الإعتماد عليها في العديد من الدول كمصدر للإيرادات والنمو الإقتصادي جعل إقتصاديات هذه الدول عرضة للتقلبات التي تحدث في أسعارها، والأزمات التي تظرب أسواقها، وهو الأمر الذي جعل من التنويع الإقتصادي سياسة حتمية في هذه الدول خاصة وأن إقتصادها مرهون بأسعار هذه المواد في ظل قابليتها للنضوب والزوال.

تعتبر المحروقات من الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الكثير من الدول لتحقق إيراداتها، ما جعل إقتصاديات هذه الدول متركزا وعرضة لتقلبات أسعارها وفي مواجهة الأزمات التي تحدث في أسواقها، ما جعل التنويع الإقتصادي الحل الأساسي لهذه الدول للتخلص من هذه التبعية لما يمكن أن يوفره من توسع في قاعدة إيرادات الحكومة، وتعزيز القدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية، وإتاحة الفرص لبناء إقتصاد قوي ومستدام.

وفي هذا السياق ولنجاح سياسة التنويع الإقتصادي والإبتعاد عن التركز لابد من التخطيط وفق الإستراتيجيات التي أثبتت نجاعتها في الواقع الإقتصادي والتي تضمن تحقيق التنويع إنطلاقا من النهوض بباقي القطاعات الإقتصادية، كالنهوض بالقطاع الزراعي عبر إستراتيجية الثورة الخضراء العلمية والتقنية، أو إستراتيجية الزراعة العضوية والزراعة الإيكولوجية، أو النهوض بالقطاع

الصناعي عبر إستراتيجية التصنيع من خلال إحلال الواردات، أو إستراتيجية التصنيع عن طريق التصنيع، بالإضافة إلى إستراتيجية التصنيع من خلال إستبدال الصادرات، وهذا إنطلاقا من إعتماد إحدي إستراتيجيات التنمية سواء المتوازنة منها أو غير المتوازنة.

وفي هذا السياق هنالك العديد من الدول التي كانت لها تجربة ناجحة في تحقيق التنويع الإقصادي؛ فالتجربة اليابانية تعد مثالا نموذجيا في تحقيق التنويع الإقتصادي وهذا من خلال ما حققته من إنجازات في ظل ندرة الموارد الطبيعية؛ أما التجربة الماليزية في الأخرى هي كذلك تجربة رائدة في تحقيق التنويع القائم على الإستفادة من إيرادات الموارد الريعية؛ أما التجربة السعودية فرغم إمتلاكها لموارد طبيعية ضخمة وهو ما يمنحا أريحية إقتصادة إلا أنها إنتهجت سياسة التنويع الإقتصادي وهذا لتحقيق الإستدامة الإقتصادية وحماية الإقتصاد من الصدمات والتقلبات والتي بدأت نتائجها تظهرة على واقع الإقتصاد السعودي.

الجزائر هي الأخر تمتلك إقتصاد قائم على إيرادات المحروقات كان لها كان لها العديد من المحولات لبناء إقتصاد متنوع قائم على مساهمة جميع القطاعات الإقتصادية خاصة وأنها ورثت عن المستعمر إقتصاد قائم على إستنزاف الموارد الطبيعية عموما والمحروقات خصوصا، فخلال البرامج التنموية في السبعينات حاولت الجزائر تنويع إقتصادعا من خلال إستراتيجية تنمية غير متوازنة وهذا عبر إستحداث صناعات مصنعة حيث تم إنشاء العديد من الصناعات الضخمة وهو الأمر الذي أدى إلى التركز على القطاع الصناعي وإهمال باقي القطاعات الإقتصادية، أما خلال فترة الثمانينيات فإتبعت الجزائر سياسة تنموية متوازنة وحاولت التركيز على باقي القطاعات، لكن أزمة الأسعار العكسية لسنة 1986 أثبتت ضعف النتائج المحققة وبقاء إرتباط الإقتصاد بأسعار النفط؛ وبعد إرتفاع أسعار النفط بداية من القرن العشرين كان للجزائر محاولة أخرى للنهوض بالقطاع الغير النفطية من خلال الخطط التنموية لإنعاش إقتصادها ودعم نموه، لكن الأزمة النفطية

الأخيرة لسنة 2014 أثبتت هي الأخرى عدم نجاح هذه المخططات في تحقيق إستقال الإقتصاد الجزائر عن الأسعار النفطية والأزمات التي تحدث في أسواقه.

وفي هذا الإطار كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو تحليل واقع التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر إنطلاقا من دراسة نظرية تحليلية عبر الوقوف عند محولات تنويع الإقتصاد الجزائري إنطلاقا من البرامج التنموية، بالإضافة إلى التطرق لواقع القطاعات الإقتصادية (صناعة، فلاحة، خدمات)، وتركيبة الصادرات والواردات بإعتبارها من بين أهم مؤشرات التنويع الإقتصادي.

كما تناولت الدراسة دراسة تحليلية وقياسية لأثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، وهذا إنطلاقا من إستخدام الطرق الإحصائية والقياسية، فإستخدمت طريقة التحليل بالمركبات الأساسية من أجل إظهار العلاقة بين القطاعات الإقتصادية والتنويع والنمو الإقتصاديين خارج المحروقات، وإستخدمت مقاربة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة غير الخطي (NARDL) لدراسة أثر التنويع الإقتصادي والقيمة المضافة للقطاعات الإقتصادي بالإضافة إلى الصدمات في إيرادت المحروقات على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات.

وبناءا على نتائج الدراسة تم التوصل إلى:

أولا- إختبار فرضيات الدراسة:

أثبتت أزمة تراجع أسعار النفط لسنة 1986 فشل إستراتيجيات التنويع الإقتصادي التي إعتمدتها الجزائر خلال التخطيط المركزي والمتمثلة في التوجه نحو الصناعات المصنعة رغم الإستثمارات الكبيرة التي قامت بها، كما أثبتت الأزمة النفطية نهاية سنة 2014 هي الأخرى ضعف النتائج المحققة لمحاولة الجزائر للنهوض بالقطاعات الإنتاجية خاصة في ظل المبالغ المالية الكبيرة المخصصة لهذه البرامج ، وهو الأمر الذي ينفي الفرضية الأولى.

رغم الإيرادات الكبيرة المتأتية من قطاع المحروقات إلا أن الجزائر لم تستغل هذه الإيرادات للنهوض بالقطاعات الأخرى فمساهمة القطاعات خارج قطاع المحروقات تبقي قليلة في ظل الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر، كما أن تركيبة الصادرات الجزائرية المتركزة بنسبة كبيرة على المحروقات، بالإضافة إلى ذلك بين النموذج القياسي ان النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات يتأثر إيجابا بإنخفاض إيرادات المحروقات، وعكس ذلك بإرتفاعها،وذلك نتيجة الإهتمام بالقطاعات الغير النفطية في حالة الإنخفاض الإيرادات و إهمالها في حالة الإرتفاع، وبالتالي نفي الفرضية الثانية وهو.

أكدت الدراسة القياسية الأثر الكبير للتنوجه نحو التنويع الإقتصادي على نمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، وهو مما يتطابق مع الفرضية الثالثة، إذ يمكن للجزائر تحقيق نمو إقتصادي خارج المحروقات من خلال العمل على النهوض بالقطاعات الإنتاجية والمتمثلة فالفلاحة والخدمات والصناعة خاصة وأن لديها العديد من الإمكانيات والروافد للقيام بذلك.

تمتلك الجزائر العديد من المقومات التي تسمح لها من التخلص من التبعية لقطاع المحروقات والتي تمكنها من بناء إقتصاد متنوع قائم على ركائز متعددة، وهو ما نصت عليه الفرضية الرابعة، فالإمكانات الفلاحية تمكنها من تحقيق الأمن الغذائي كما تمكنها من ترقية الصادرات وتنويع مصادر الدخل، أما الإحتيطات من الموارد الطبيعية والقاعدة صناعية ثقيلة تمكن الجزائر من النهوض بالقطاع الصناعي ليكون رافدا من روافد النمو الإقتصاد خارج قطاع، كما تمتلك الجزائر العديد من المقومات التي تمكنها من النهوض بالقطاع الخدماتي كالمقومات السياحية واللوجيستيكية والتي تسمح له بأن يكون مصدر هام للتنويع الإقتصادي خارج المحروقات.

ثانيا– نتائج الدراسة:

تمثلت أهم نتائج المستخلصة من الدراسة فيما يلي:

1– من الجانب النظري لواقع التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر تم إستخلاص النتائج التالية:

– ورثت الجزائر بعد إنسحاب الإستعمار الفرنسي إقتصاد منهار يتميز بإنعدام لأدنى مقومات التنمية وقائم على القطاع الزراعي في التشغيل، وإيرادات المحروقات في الصادرات، وهذا نتيجة السياسة الإستعمارية القائمة على النهب والتخريب وإستنزاف الثروات، ضف إلى ذلك ما زاد الأمر تعقيدا للبناء الإقتصادي هو الإفتقار للإطارات المسيرة ونقص الخبرات في الشؤون المالية والإقتصادية.

– كان للجزائر محولة أولى لبناء إقتصاد متنوع خلال السبعينات وثمننيات القرن الماضي، فخلال فترة السبعينات إنتهجت الجزائر إستراتيجية تنموية غير متوازنة من خلال التوجه إلى تطوير القطاع الصناعي، وخلال فترة الثمانينات إنتهجت إستراتيجية تنموية متوازنة من خلال الإهتمام بالقطاع الفلاحي والصناعي إلا أن أزمة تراجع أسعار النفط سنة 1986 وتفاقم الدين الخارجي أثبت ضعف النتائج المحققة من هذه البرامج وأثبت مدى إرتباط الإقتصاد الجزائر بإيرادات المحروقات عموما والنفط خصوصا.

– بعد إرتفاع أسعار النفط وفي ظل الإيرادات المتزايدة للمحروقات بداية من الألفية الثانية كان للجزائر محاولة ثاني لبناء إقتصاد متنوع مبني على المشاركة مختلف القطاعات الإقتصادية (فلاحة، صناعة، خدمات) وهذا من خلال المخصصات المالية الكبيرة لبرامج التنمية والأهداف المسطرة خلال تلك الفترة إلا أزمة تراجع أسعار النفط نهاية سنة 2014 أثبتت هي الأخرى إرتباط الإقتصاد الجزائري بالمحروقات وإيراداتها، وتأثرها الكبير بالأزمات التي تحدث في أسواقها.

– تعول الجزائر لتنويع إقتصادها خارج قطاع المحروقات على نموذج النمو الإقتصادي الجديد الذي إنطلق سنة 2016، والذي تهدف إلى خلال لتنويع مصادر الإيرادات عبر مشاركة باقي القطاعات خاصة قطاع الفلاحة، والطاقات المتجددة، والصناعات التحويلية، والتكنولوجيا الحديثة للإعلام والإتصال وهذا في أفاق 2030، إلا أن هذا البرنامج لاقا مجموعة من الإنتقادات تم التطرق إلها بالتفصيل في هذه الدراسة.

2– كانت أهم نتائج الدراسة التحليلية لواقع التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر كالتالي:

– تمثل إيرادات المحروقات عموما والنفط خصوصا شريان الإقتصاد الجزائري فقد ووصلت إلى 33.67% من إجمالي الناتج المحلي، والأزمات النفطية لسنتي 1986، و2014 أبرز دليل على مدى إرتباط الإقتصاد الجزائري بإيرادات المحروقات، وتأثره بالأزمات التي تحدث في أسواقها.

– ضعف القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية الفلاحة، الصناعة، الخدمات رغم الإمكانات التي تمتلكها الجزائر للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

– أظهرت واقع التجارة الخارجية في الجزائر أن الصادرات الجزائرية تتركز على المحروقات بالدرجة الاولى والتي تشكل ما نسبته 98% من الصادرات، وهو ما يجعل إيرادات الإقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية، أما تركيبة الواردات فتظهر أن العديد من واردات الجزائر هي عبارة عن مواد ذات مستوى تعقيد منخفض مما يمنح الجزائر لإمكانية إنتاجه محليا في ظل الإمكانات التي تحوزها، وبالتالي مقدار الفرص المهدورة من طرف الجزائر لتنويع إقتصادها إنطلاقا من إستراتيجية الإنتاج لإحلال الواردات.

– إن فشل تحقيق التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات ليس مرتبطا إلى حد كبير بشح الموارد أو الإمكانيات بقدر ما هو نتيجة العديد من العوامل الأخرى كالبيئة الإقتصادية الغير

المحفزة، ونقص الحوكمة وإنتشار الفساد، بالإضافة الى إهمال التكوين الفعال للعنصر البشري الذي هو مصدر كل تغيير.

– تمتلك الجزائر العديد من الإمكانيات لتنويع إقتصادها سواءا في القطاع الفلاحي أو القطاع الصناعي، القطاع الخدماتي، أو حتى قطاع الطاقات المتجددة والتي تمكن الجزائر من الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وتجنب الصدمات التي تحدث في أسواقه.

3– أظهرت الدراسة الإحصائية والقياسة للتنويع الإقتصادي وأثره على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات النتائج التالية:

– أظهرت نتائج التحليل بالمركبات الرئيسية عن وجود علاقة طردية تربط بين التنويع الإقتصادي والنمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات وهذا إنطلاقا من مساقط المتغيرات والتي تشكل مجموعة متجانسة نظرا لقربها من بعضها البعض من حيث التمثيل، أما مساقط الأفراد (السنوات) فأظهر وجوذ أربع مجموعات من الأفراد، فالمجموعة الأولى تتميز بانخفاض الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات وإنخفاض في التنويع الإقتصادي، أما المجموعة الثانية فتتميز بإنخفاض في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات وتمتاز بإرتفاع التنويع الإقتصادي، أما المجموعة الثالثة تمثل مجموعة تتميز باستقرار نسبي في النتاج المحلي خارج قطاع المحروقات ولكن تمتاز إنخفاض في التنويع الإقتصادي، أما المجموعة الرابعة تتميز بإرتفاع الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات وإرتفاع التنوع الإقتصادي.

– أظهر النموذج القياسي وفق مقاربة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة غير الخطي NARDL الأثر الإيجابي من التوجه إلى اقتصاد متنوع مبني على الاعتماد على مختلف القطاعات، ويمكن تحقيق ذلك من خلال العمل على زيادة القيمة المضافة للقطاعات الإقتصادية

(الفلاحة، الصناعة، الخدمات) ، فيمكن التعويل عليهما للتخلص من التبعية للمحروقات وتحقيق نمو اقتصادي مستمر ومستقر.

– أظهرت نتائج النموذج القياسي أن نمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات يتأثر إيجابا بالصدمات السلبية لإيرادات المحروقات أكثر من الصدمات الإيجابية وهو ما يمكن تفسيره بإهمال القطاعات الإنتاجية خلال فترات إرتفاع الإيرادات النفطية بالتوجه لتلبية الطلب المحلية إنطلاقا من الإستيراد عوض تطوير الإنتاج المحلي، والإهتمام بتطوير هذه القطاعات خلال إنخفاض الإيرادات.

ثالثا– الحلول المقترحة لتنويع الإقتصاد خارج قطاع المحروقات:

وكخلاصة لنتائج البحث والتحليل في واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات تقترح الدراسة النتائج التركيز على العناصر التالية:

1. القيام بدراسة تحليلة معمقة للإقتصاد الجزائر وذلك من أجل تحديد أهم أسباب التي كانت عائقا لنجاح التجارب السابقة في تنويع الإقتصاد الجزائري للعمل على معالجتها، بالإضافة إلى تحديد أهم العوامل والقطاعات المساعدة على تحقيقه وهذا من أجل الإستفادة منها؛

2. وضع إستراتيجية رؤية بعيدة المدى لتنويع الإقتصاد الجزائري قائمة خطط وأهداف قصيرة ومتوسطة المدى مركزة على المشاريع والقطاعات الأكثر أهمية، والإبتعاد عن التخطيط الظرفي القائم على التقلبات الدورية في إيرادات المحروقات؛

3. الإستفادة من الإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر لتنويع إقتصادها خاصة القطاع الفلاحي والصناعي والخدماتي بالإضافة لقطاع الطاقات المتجددة الذي يمثل بديل الطاقات الناضبة من المحروقات؛

4. الإستفادة من إيرادات المحروقات خاصة أثناء إرتفاعها من اجل ترقية باقي القطاعات الإقتصادية، وذلك من خلال جعل هذه الموارد القابلة للنضوب وسيلة لتحقيق التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة.

5. قيام الدولة بتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ومنتجات المستهدفة من خلال إعداد خريطة الاستثمار، كما يجب عليها أن تشرفف على النشاطات الاستخراجية والاستراتيجية، وأن تهتم بالطاقات المتجددة، لتنويع إيراداتها وتعزيز قوة الدولة اقتصاديا؛

6. تطبيق إستراتيجيات التنويع الإقتصادي على الإقتصاد الجزائري وهذا إنطلاقا من العمل على توطين الإنتاج محليا عبر إستراتيجية الثورة الخضراء العلمية والتقنية وإستراتيجية الزراعة العضوية والإيكولوجية لتطوير القطاع الفلاحي، وإنتهاج إستراتيجيات الإنتاج لإحلال الواردات، و التصنيع عن طريق التصنيع، بالإضافة إلى إستراتيجية التصنيع لإستبدال الصادرات وذلك لتطوير القطاع الصناعي.

7. الإهتمام بإشراك القطاع الخاص وحتى الأجنبي في إستراتيجية التنويع الإقتصادي، حيث يتطلب التخطيط للتنويع التشاركية الحقيقية والفعلية القائمة على المنفعة المشتركة من أجل تطوير استراتيجية فعّالة قابلة للتطبيق.

8. تطوير الإنتاج الجزائري بما يتناسب مع المنافسة الدولية وذلك من خلال تبني المؤسسات الجزائرية مطابقة منتجاتها للمعايير الدولية للجودة والنوعية التي أصبحت أهم عنصر من عناصر التنافسية خاصة الصناعية وجواز انطلاق المنتج نحو أسواق التصدير العالمية.

رابعا– توصيات الدراسة:

على ضوء الدراسة وإنطلاقا من النتائج السابقة، نقترح جملة من التوصيات التي قد تعمل على تنويع الإقتصاد الجزائر والرقي بالقطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات:

1. الإهتمام بتطوير رأس المال البشري وذلك من خلال الإستثمار في التكوين والتعليم وتطوير إنتاجية العمال بما يتماشى مع التطورات الدولية، بالإضافة إلى تطوير القدرات التكنولوجية إنطلاقا من الإستثمار في أدوات البحث والتطوير.

2. القيام بإصلاحات لإستحداث بيئة أعمال محفزة لترقية النشاطات الإقتصادية المحلية وجاذبة للإستثمارات الأجنبية وذلك من خلال مراجعة القوانين والتشريعات الموجودة والمتعلقة بتنظيم عملها والحرص على تجنب التغيير المفاجئ للقوانين.

3. إيجاد إطار تنظيمي يقوم بمراقبة الأسواق بهدف محاربة التضخم والفساد والإحتكار والحفاظ على مصالح المنتجين و المستهلكين ، والحفاظ على إستقررا الاقتصاد الوطني؛

4. العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات بتطوير القطاعات الإنتاجي الصناعة الزراعة الخدمات وذلك من اجل تقليل قابلية تعرض الإقتصاد الوطني للصدمات الخارجية.

5. العمل على نقل المعرفة الإنتاجية عبر مختلف الطرق لتوطين الإنتاج وذلك في إطار الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر خارج قطاع المحروقات.

6. تأهيل الاقتصاد الوطني للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إصلاحات تمس المنظومة النقدية، والقوانين المشجعة على جلب العملة الصعبة.

7. الإهتمام بتطوير القطاع الخدماتي كتطوير الخدمات المالية والإدارية، والخدمات اللوجيستية والتي تلعبا دورا هاما في تطوير وترقية القدرات الإنتاجية خاصة في القطاعات الزراعية والصناعية.

8. الإنفتاح على العام الخارجي عبر بناء علاقات خارجية قوية وتكتلات اقتصادية بما يضمن المصالح المشتركة؛

9. الإستفادة من التجارب الدولية في صياغة إستراتيجية للتحول االهيكلي للإقتصاد الجزائر بالنهوض بمختلف القطاعات الإقتصادي، وذلك بالوقوف عند أهم العوائق التي واجهت هذه التجارب، وأهم العوامل التي ساعدت في نجاحها.

10. تخلي الدولة عن دورها غير الإقتصادي والمتمثل في قيامها بدور موزع المنح والمساعدات دون ربطها بمعايير الأداء والكفاءة والإنتاجية، لذلك لن يتحقق هدف التنويع الاقتصادي إلا من خلال إجراء تغييرات هيكلية في دور الدولة في إدارة الاقتصاد وتوجيه العائدات إلى القطاعات والأفراد من خلال معايير الإنتاجية والكفاءة.

خامسا- آفاق الدراسة:

إن دراستنا لموضوع إشكالية التنويع الإقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات يجعلنا نقدم آفاق مستقبلية للدراسة يمكن مواصلة البحث فيها و المتثلة في:

1. القطاعات الإنتاجية والتنويع الإقتصادي في الجزائر؛
2. آليات تطبيق إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في الجزائر؛
3. الطاقات المتجددة رهان المستقبلي للإقتصاد الجزائري؛
4. القطاع الخاص والإستثمار الأجنبي كآلية لتنوع الإقتصاد الجزائري؛
5. سبل وآليات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

تمت بحمد الله وحسن عونه.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الإقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
2. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاديات التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2012.
3. ب .برنييه، إ .سيمون، أصول الاقتصاد الكمي، ترجمة عبد القادر إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1989.
4. بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات الإقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.
5. جيمس جواتني، ريجار داستروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الإقتصاد الكلي- الاختبار العام والخاص-، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة السعودية،1999.
6. السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008.
7. صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1999.
8. صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
9. عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي"نظريات النمو الذاتي- دراسة تحليلية نقدية"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2000 .

10. عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم إقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

11. عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

12. عبد الرحمان يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 1999.

13. عبد الرحمان يسري أحمد، تطور الفكر الإقتصادي، دار الجامعية، مصر، 2003.محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية– مفهومها، نظرياتها، سياساتها–، دار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2003.

14. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، دار الجامعية، مصر، 1999.

15. عفاف عبد العزيز عايد وأخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

16. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن،2006 .

17. محمد الدوري، التخلف الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

18. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزأ الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

19. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزأ الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

20. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية،، مصر، 2001.

21. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، 1999.

22. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الإقتصادي النظرية و المفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001.

23. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الإقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001.

24. محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الميسرة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009.

25. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

26. ميشال تودار، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.

ب- أطروحات الدكتوراه:

1. حاج بن زيدان، دراسة النمو الإقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودي ومصر، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد – تلمسان–، الجزائر، 2013. ص 14.

2. حميد بن نية، أثر السيايات الإقتصادية على التنويع الإقتصادي–دراسة تحليلية وإستشرافية لحالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2020.

3. رزوق بن موفق، إستراتيجية تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه، علوم إقتصادية، جامعة زيان بن عاشور الجلفة، الجزائر، 2019.

4. رشيد ساطور، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، القياس الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013.

5. سرير عبد القادر، الإنفاق الحكومي ودوره في دعم معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2014، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية ،جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة- الجزائر، 2019.

6. سيد أحمد كبداني ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2013.

7. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري-الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

8. عجمي سارة، قياس أثر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1986-2015)، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة-، 2020.

9. فضيلة مزوزي، إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنخفاض أسعار النفط"دراسة حالة"، أطروحة دكتوراه، علوم إقتصادية،جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، 2019.

10. كمال بايزيد، التنويع الإقتصادي كمطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2020.

11.محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، فرع التخطيط، تخصص علوم إقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2009.

12.موسى باهي ، التنمية المستدامة والتنويع الإقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة دكتوراه،تخصص إقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة باجي مختار، عنابة،الجزائر، 2019.

جـ - المجلات والدوريات:

1. إدريس بلكعيبات، تجربة الجزائر في التنمية قراءة في الإنتقال من نموذج إلى نموذج مضاد، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد الأول، 2002.
2. أيوب سكري، كمال زموري، وليد فرجاني، تقييم تطور التنافسية العالمية لاقتصاديات دول شمال إفريقيا للفترة (2013 –2018_) حالة الجزائر، مصر، تونس والمغرب_، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 07، العدد 04، 2019.
3. باية ساعو ، القطاع الصناعي الجزائري: مشاكل وحلول، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 22، 2017.
4. بشير عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة (2001–2014)،Revue d'économie et de statistique appliquée ، المجلد 13، العدد 02،2016.
5. جمال سويح ، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 01.

6. خالد بن عمر، بورزامة جيلالي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2014، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 06، العدد 04، 2018.

7. خياري زهية، تقييم جاذبية مناخ الإستثمار في الجزائر من منظور المؤشرات العالمية للحوكمة، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 01، 2021.

8. رتيبة عروب، بوسعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجية الصناعية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في الجزائر حقائق وآفاق، الملتقى الوطني حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس (مستغانم)، الجزائر، يومي 23-24 أفريل 2012.

9. زكرياء مسعودي ، تقييم أداء برامج تعميق الإصالحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016 ،المجلة الجزائرية للتنمية االقتصادية، العدد: 06، 2017.

10. سارة حميمي، مبارك بوعشة، العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنويع الاقتصادي – المممكة العربية السعودية نموذجا– مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد 09، 2018.

11. سيد علي الصغير، عماد غزازي، محمد بولصنام، تحليل العالقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL) خلال (1996-2018)، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 02، 2021.

12.صراح بن صاولة ، بزاز محمد سفيان، تحليل وتقييم الوضعية الإقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، المجلد 08، العدد 02، 2017.

13.صورية عاشوري، فايزة بولعجين، أثر الحرية الإقتصادية والتنمية البشرية على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) للفترة 2001-2018، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 03، 2021.

14.عبد الحكيم سعيج ، التغير النوعي لعنصر العمل وتأثيره على النمو الإقتصادي، تطبيق على الجزائر للفترة 1979- 2007، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، المجلد 03، العدد 06، 2009.

15.عنتر بوتيارة ، تقييم أثر الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر على على قطاعات الإقتصاد الحقيقي للفترة (1990-2012) مع قراءة إستشرافية أفاق 2017، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات إقتصادية- المجلد 07، المجلد 03، الجزائر،2008.

16.عياش بلعاطل، أثر سياسة التوسع في الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2014 على التنمية البشرية في الجزائر، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 01، 2019.

17.فاطمة فوقة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري .مجلة الاقتصاد و المالية العدد رقم 03 السداسي الثاني 2016.

18.فتيحة بكطاش ، بوعزارة أحلام، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 05، 2020.

19.فتيحة بكطاش، بوعزارة أحلام، تحليل تطور مؤشرات بيئة الأعمال في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 05، 2020.

20.فريدة صغور، خليل دعاس، دور التعليم العالي ضمن إقتصاد المعرفة وفق مؤشر المعرفة العالمي – دراسة حالة الجزائر– مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 09، العدد 01، 2022.

21.فريدة لرقط، محدودية مؤشرات نظرية التعقيد الإقتصادي في التنبؤ بإمكانية تنويع الصادرات: دراسة حالة صادرات الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 01، 2021.

22.فطيمة الزهرة نوري، بوستة زكية، أثر التنافسية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2006–2016)، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد 14، المجلد 02، 2018.

23.كنزة عيشاوي ، بدوي إلياس، الاستثمار في الطاقات المتجددة و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 06، العدد 01، 2017.

24.محمد الأمين بودخيل، مصطفى بن شلاط، فاطمة الوالي، تطور القطاع الصناعي الجزائري والشراكة الصناعية (المعيقات والكوابح)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 02، 2020.

25.محمد أمين مكاوي ، اللوجيستيك وتحديات التنافسية الدولية " حالة الجزائر" مجلة المالية والأسواق، المجلد 06، العدد 01، 2019.

26.محمد بلعيدي، التنويع الاقتصادي أي استراتيجية للجزائر، دراسات إقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عشور الجلفة، المجلد 07، العدد 21، 2008.

27.محمد حسن المعموري، رأس المال البشري ونظرية الدفعة القوية في معالجة الواقع الإقتصادي في العراق، مجلة إقتصاديات الأعمال، عدد خاص، الجزأ الثاني، 2021.

28.محمد مسعودي، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة،مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07. 2018.

29.ناجم وافي ، جيلالي عبد الجليل، نموذج النمو الإقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الإقتصادي في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، المجلد 15، العدد، 02، سنة 2020.

30.ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، النموذج الإقتصادي الجديد في الجزائر – بين الواقع والتجسيد–، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد 10، المجلد 02، الجزائر، 2017.

31.نصيرة حمودة ، واقع الفساد الإقتصادي في البلدان العربية حسب مؤشر مدركات الفساد وسبل مكافحته من المنظور الإسلامي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 01، 2022.

32.نور الدين شارف، فرص التنويع الإقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد02، 2007.

33.هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، المجلد 05 ،العدد 02، 2019.

34.هشام بوعافية ، تقدير للعوامل السياسية والإقتصادية المؤثرة على الفساد في الجزائر في الفترة 2003–2020، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص 513.

35.ولاء مجدي رزق، منى أبو العطا حليم، بيئة الأعمال السعودية وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأداء الاقتصادي للمملكة وفق رؤية 2030، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 51، العدد 1، 2021.

د- منتديات وملتقيات:

1. البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، 2008.
2. طلال عباسي، وآخرون، النموذج الإقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، مداخلة ضمن ملتقى وطني تحت عنوان: التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية، جامعة الجلفة، الجزائر، 14 نوفمبر 2019،
3. العايب يسين، تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد الحميد مهري–قسمطينة 2، يومي 22-23 أكتوبر 2017.
4. ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو الإقتصادي في السعودية، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، 16 فيفري 2014.

هـ- مواقع إلكترونية:

1. طارق ليساوي، خارطة طريق ماليزية للتنمية والنهضة، صحيفة رأي اليوم، تاريخ التحميل 03-01-2021، تاريخ الإطلاع 18-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3cyNZxf
2. الهيئة العامة للإحصاء السعودية: https://www.stats.gov.sa/ .
3. هيئة تنمية الصادرات السعودية : https://www.saudiexports.gov.sa/ar .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

a- books:

1. Ahmed Henni, Economie de l'Algerie indépendante, ENAG, Algerie, 1991.
2. Andrew Dunnett, Understanding the Economy, 4th edition, Longman, 1998.
3. Ashraf Mishrif, Challenges of Economic Diversification in the GCC Countries, Economic Diversification in the Gulf Region, Volume II, The Political Economy of the Middle East, Palgrave Macmillan, Singapore, 2018.
4. Ashraf Mishrif, Yousuf Al alushi, Economic Diversification in the Gulf Region-The Private Sector as an Engine of Growth-,Gulf Research Centre Cambridge, Institute of Middle Eastern Studies, London, United Kingdom, 1st Edition, 2018.
5. Bhagwati, Jagdish N. and Srinivasan, Lectures on international trade, Cambridge, Massachusetts, MIT Press, 1983.
6. Carl Mosk, Japanese economic development: markets, norms, structures. Routledge, 2007.
7. Clive Sutton, Strategic Concepts, Softcover reprint of the hardcover, lst edition, 1998.
8. David Flath, The Japanese Economy,Third Edition, Oup Oxfor, 2014.
9. Dominick Salvatore, Development Economics, Schaum's Outline Series, McGraw-Hill, United States of America, 1992.
10. Gérard Viratelle , L'Algérie algérienne, Collection "Développement et Civilisations ", les Editions ouvrières, Paris, France,1970.
11. Guellec dominique et Ralle Pierre, les nouvelles théories de la croissance, Éditions LA Découverte, 5 ème édition, paris, 2003.
12. Harry M.markowitz, Portfolio SelectionM Efficient Diversification Of investment, Cowles Fondation For Research In Economics at Yale University, New York, 1959.
13. Jean Arrous, Les théories de la croissance, édition du seuil, Paris, France, 1999.
14. Kenichi Ohno, The economic development of Japan: The path traveled by Japan as a developing country, GRIPS Development Forum, 2006.
15. Krugman, Paul R. and Obstfeld, Maurice, International Economics: Theory and Policy, 7 th edition., Boston, Massachusetts: Pearson, Addison-Wesley, 2006.

16. Mahdi Shuid, Malaysian studies, Pearson Education Malaysia, Selangor, Malaysia, 2001.
17. Marc Raffinot, pierre Jacquemont, le capitalisme de l état Algérien, Paris, 1977.
18. Mohamed Dioury, Introduction à l'économie mondiale,Editions Mont Royal, 2003.
19. Nicholas Parrott , Terry Marsden, The Real Green Revolution: Organic and Agroecological farming in the South, Department of City and Regional Planning , Cardiff University, Greenpeace Environmental Trust, 2002.
20. Penelope Francks, Japanese Economic Development Theory and Practice, Routledge, Second Edition, 1999.
21. Philipe Aghion and Peter Howitt, the economic of growth, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2009.
22. Ragnar Nurkse, The Theory of Development and the Idea of Balanced Growth. In: Alan B. Mountjoy, (eds) Developing the Underdeveloped Countries, Geographical Readings, Palgrave Macmillan, London, 1971.
23. Renaud Bouret, Relations Economiques Internationales, 5e Edition, Chenelière Éducation Inc, Montréal, Toronto, 2013.
24. Ricardo David ,On the Principles of Political Economy, and Taxation, Harmondsworth: Penguin Books, 1971.
25. Richard, G. Lipsey. Kenneth, I. Carlaw. Clifford, T. Bekar. Economic transformations. New York . Oxford University press. 2005.
26. Robert J. Barro ,Xavier Sala-i-Martin, Economic Growth, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, United States of America, second edition, 2004.
27. Robert Lucas. Lectures on Economic Growth. Harvard University Press, Cambridge, United States of America 2004.
28. Tyler Cowen, Alexander Tabarrok. Modern principles:microeconomics , Worth Publishers, New York, 2015.

b- PHD thesis

1. Ahmed Zakan, Dépense publique productives, Croissance à longe terme et politique économique, Essai d'analyse Econométrique Applique en au cas de l'Algérie, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat enSciences Économiques, Université d'Alger Faculté des Sciences Economiques et Sciences de Gestion, Alger2003.

2. Cyrielle Gaglio , Compétitivité, Sophistication et Espace-Produit Une application aux exportations françaises, Thèse de doctorat, Université Côte d'Azur, Fance, 2017.

3. Mohamed Ali Mohamed, Diversification Prospects for Sustainable Libyan Econmoic Growth, Doctoral thesis, University of Huddersfield, 2014.

4. Paterne Ndjambou, diversification économique territoriale : enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives, thèse de doctorat présentée à l'université de QUÉBEC à CHICOUTIMI, octobre 2013.

c- Review and Periodicals

1. Abdelkrim A. Guendouz, Saidi M. Ouassafk,The economic diversification in Saudi Arabia under the strategic vision 2030. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 2020, Volume 24, Issue 5, 2020.
2. Asan Ali Golam Hassan, Wan Roshidah Fadzim, National Economic Development Plan Strategy, Directions and Challenges of Sectoral Development and Human Resources in the Ninth Malaysia Plan, UUM Press, 2007.
3. Barry W. Ickes , Endogenous Growth Models, Department of Economics Penn State University Park, PA 16802, Spring 1996.
4. Bruno amable et Dominique guellec, Les théories de la croissance endogène, Revue d'économie politique, United States of America, Vol. 102, N° 03, 1992.
5. Bruno, M. & Easterly, Inflation Crises and Long-run Growth , Journal of Monetary Economics, February, Vol 41, N° 01, 1998.
6. Carolyn Sherwood-Call, Assessing regional economic stability: A portfolio approach. Economic Review. Federal Reserve Bank of San Francisco, 1990.
7. Charles I. Jones and Dean Scrimgeour, The Steady-State Growth theorem: A Comment On UZAWA (1961), Working Paper Series by National Bureau OF Economic Research, Cambridge, 2004.
8. Cheick Sidi Diarra., Angel Gurria, Ibrahim Mayaki, Economic diversification in Africa: a review ofselected countries,OECD, United Nations, 2011.
9. Chris Meilak, Measuring export concentration: the implications for small States, Bank of Valletta Review. No 37, 2008.
10. David Hummels, Peter Klenow, The Variety and Quality of a Nation's Exports, American Economic Review, Vol 93, N° 03, 2005.

11. Destanne De Bernis,Industrializing Industries and the Economic Integration Of Less-developed countries, International Economics And Development, Edited by Luis Eugenio Di Marco, Academic Press New York and London, 1972.
12. DJ Benway, Measuring Economic Diversity: The Hachman Index 2018, Research Brief, , Kem C. Gardner Policy Institute, 2020.
13. FAO, Les leçons de la Révolution verte-Vers une nouvelle Révolution Verte, Département économique et social, Documents d'information Technique, 1996.
14. Federico Bonaglia, Kiichiro Fukasaku,Export diversification in Low-Income Countries: An international challenge after Doha ,Working Paper No 209, OECD Development Centre, 2003.
15. Francis Hutchinson, Evolving Paradigms in Regional Development in Malaysia, ISEAS Economics Working Paper, No 05, 2016.
16. Frédéric Forge, Agriculture biologique au Canada : Un aperçu, Gouvernement du Canada, Direction de la recherche parlementaire, 2001.
17. Fukunari Kimura, Japan's model of economic development: Relevant and nonrelevant elements for developing economies, Wider Research Paper, Research Paper No. 2009/22, 2009.
18. Gérard Destanne de Bernis ,Les industries industrialisantes et les options algèriennes, Revue Tiers Monde, N° 47, 1971.
19. Graham, Frank D,Some Aspects of Protection Further Considered,, Quarterly Journal of Economics, vol. 37, no. 2,1923.
20. H. Sonja, A. Fraser, Economic Diversification: A New Life Line for Lesser Developed Countries? Case Study of the OECS' Tourism Industry , Saint Mary's University the Bachelor of Arts (Honours) Degree in International Development Studies, Halifax, Nova Scotia,Canada, 2014.
21. Hakim Ben Hammouda ,Mohamed Hédi Bchir et Mohamed Abdelbasset Chemengui, La diversification: vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique, CAPC Travail en cours n° 36, Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique.
22. Havrlant, David, and Abdulelah Darandary, Economic Diversification under Saudi Vision 2030, 2021.

23. Hawaii economic issues, Measuring Economic Diversification in HAWAII , periodic Reseach and data reports on issues of current interest, state of Hawaii, Department of Business, Economic Development & Toutisem , Research And Economic Analysis Division, 2011.
24. Heiko Hesse, Export Diversification and Economic Growth,The International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank On behalf of the Commission on Growth and Development, Working Paper No 21,2008.
25. Hvidt Martin, Economic diversification in Gulf Cooperation Council (GCC) countries: Past record and future trends, Kuwait programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, London School of Economics and Political Science, Issue No. 27, 2013.
26. James A. Robinson , Ragnar Torvik , Thierry Verdier, Political foundations of the resource curse, Journal of Development Economics, Vol 79, 2006.
27. Jean Imbs, Romain Wacziarg, Stages of diversification, The American Economic Review, Vol 93, N° 1, 2003.
28. Joilson Dias, John McDermott, Institutions, Education, and Development: The Role of Entrepreneurs , Journal of Development Economics,Vol 80,Issue 02, 2006.
29. Karine Pellier, propriété intellectuelle et croissance économique en France 1971-1945, Faculté des sciences économique, Université Montpellier, 2003.
30. Lucas, Robert.E., On the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary Economics, Vol 22, N^{O} 01 1988.
31. M. Hashem Pesaran & Yongcheol Shin & Richard J. Smith, "Bounds testing approaches to the analysis of level relationships," Journal of Applied Econometrics, John Wiley & Sons, Ltd., New Jersey, vol. 16, n° 03, 2001.
32. Md Zafar Alam Bhuiyan, The miracle of Japanese Economy after the Second World War (WW2), Shanto Mariam University of Creative Technology, Dhaka, Bangladesh, 2019.
33. Michel Griffon, Révolution Verte, Révolution Doublement Verte Quelles technologies, institutions et recherche pour les agricultures de l'avenir?, Mondes en développement, N° 117, 2002.
34. Miklós Koren, Silvana Tenreyro, Volatility and Development, Quarterly Journal of Economics, Vol 122, no 01, 2005.

35. Murat Yildizoglu, Sources de la croissance économiqu, Universite Bordeaux – France,2014, p 21.
36. OECD , Portugal: Business Dynamics, OECD Insights on Productivity and Business Dynamics, August 2019.
37. Osakwe, Patrick N,Foreign Aid, Resources and Export Diversification in Africa: A New Test of Existing Theories, United Nations Economic Commission for Africa, African Trade Policy Centre, Work in Progress No. 61.
38. Perroux François. Les pôles de développement et la politique de l'Est, Politique étrangère, n°3 , 1957.
39. Ramey, Garey and Ramey, Valerie , Cross-country evidence on the link between volatility and growth, American Economic Review, vol. 85, no. 5, 1995.
40. Reinhard Schumacher, Adam Smith's theory of absolute advantage and the use of doxography in the history of economics, Erasmus Journal for Philosophy and Economics, Vol 5, N° 02, 2012.
41. Richard R, Nelson, Howard Pack, The Asian Miracle and Modem Growth Theory, The Economie Journal, Vol 109, Isuue 45, 1999
42. Robert M. Solow, A Contribution to the Theory of Economic Growth, The Quarterly Journal of Economics, Published by: Oxford University Press, Vol 70, N° 01 ,1956.
43. Rodney Ramcharan, Does Economic Diversification Lead to Financial Development? Evidence from Topography, International Monetary Fund, Working Paper N° 35,2006.
44. Rosenstein Rodan, Notes on the Theory of the 'Big Push'., Economic Development Program. Italy Project Center for International Studies, Massachusetts Institute of Technology, Publisher Cambridge, Publication n° 57-25,1957.
45. Roy Ruffin, David Ricardo's Discovery of Comparative Advantage, History of Political Economy, vol. 34, 2002.
46. Salaheddine Soummane, F. Ghersi, Franck Lecocq. Structural Transformation Options of the Saudi Economy Under Constraint of Depressed World Oil Prices. Energy Journal, International Association for Energy Economics, vol 43, Issue 3. 2022.

47. Sanchita Basu Das, and Lee Poh Onn, The economy of malaysia Present, Problems, Prospects, Malaysia's Socio-Economic Transformation: Ideas for the Next Decade, Institute of Southeast Asian Studies, Vol. 225, 2014.
48. Semouk Nawel, Malaysia's Leading Experience in Sustainable Development, Commercial Economic Sciences Management and Sciences Review, Vol 12, N° 02, 2019.
49. Semouk Nawel, Malaysia's Leading Experience in Sustainable Development The Economic Science, Management and Business Science Review, Vol 21, 2019.
50. Shankaran Nambiar, trade, economic Policy and Diversification: the malaysian experience, CSPS Strategy and Policy Journal, vol 01, 2010.
51. Shigeru T Otsubo, Post-war development of the Japanese economy: Development, Japanese/Asian style, Lecture, Nagoya University, Nagoya, Japan, 2007.
52. Simon Kuznets, Modern Economic Growth : Findings and Reflections, The American Economic Review, vol 63, N° 3, 1973.
53. Sohail Magablah Sameh AjlounI, Determinants of Private investment in Jordan An ARDL Bound testing approach , Administrative Sciences ,published by the Deanship of Academic Research, University of Jordan ,Vol.04 , n°01, 2016.
54. United Nations,The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures, Technical Paper By the Secrrtariat , Framework Convention on Climate Change, 2016.
55. Vinod Thomas, Tamara Belt, grouth and environment: allies or foes ?, finance and development review, international monetary fund,Vol 34,N°02, 1997.
56. Werner Baer, Substitution d'importation et industrialisation en Amérique latine : Expériences et interprétations , Latin American Research Review, Vol 07, N° 1 ,1972.
57. Xinhong Wang,Yaqian Nie, The Strategic Choice: Specialization or Diversification? Based on Case Analysis, Advances in Economics, Business and Management Research (AEBMR), volume 62, 2018.
58. Yasuyuki Todo, Hiroyasu Inoue. Geographic diversification of the supply chains of Japanese firms. Asian Economic Policy Review, ,Vol16, Issue 02, 2021.
59. Yongcheol Shin, Byungchul Yu, Matthew Greenwood-Nimmo ,Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL

Framework, In Horrace William and Sickles Robin (Editors),The festschrift in honor of Peter Schmidt: Econometric methods and applications, New York, Springer, 2014.

60. Zoia S podoba, Victor A Gorshkov, Anastasiya A Ozerova, Japan's export specialization in 2000–2020. Asia and the Global Economy,Vol 01, issue 02, 2021.

d-reports

1. EIA, What Drives Crude Prices?, US Energy Information Administration, Washington, DC, USA, January 2018
2. Hakim Ben Hammouda ,Mohamed Hédi Bchir et Mohamed Abdelbasset Chemengui, La diversification: vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique, CAPC Travail en cours n° 36, Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique, 2006.
3. Human development report, UNDP, 1990 to 2019.
4. Keiichi Tsunekawa, Kohei Yoshida, State-Building, Economic Development, and Democracy, World Bank, Washington, 2010.
5. Klaus Schwab**,** Annual Global Competitiveness Report 2019, World Economic Forum, 2019.
6. Klaus Schwab, Competitiveness Report 2018, World Economic Forum, 2019.
7. Lauren Uppink Calderwood, Maksim Soshkin, , The Travel & Tourism Competitiveness Report 2019, word economic forum, 2019.
8. Led by Chris Papageorgiou and al, Sustaining long-run growth and macro stability in lowincome countries: the role of structural transformation and diversification—background notes. Approved by Siddharth Tiwari. International Monetary Fund. Washington, 2014.
9. Manuel R. Agosin ,Claudio Bravo-Ortega, The emergence of new successful Export activities in Latin America: The case of Chili, Research Network Working Paper N° 552, Inter- American Development Bank, 2009.
10. Mohammed Yusoff, Fauziah Abu Hasan, Suhaila Abdul Jalil, Globalisation, economic policy and equity: the case of Malaysia, Poverty and Income Inequality in Developing Countries: A Policy Dialogue on the Effects of Globalisation, Organisation for Economic Co-operation and Development, 2000.
11. National SME Development Council, SME Master Plan 2012-2020, SME Corporation Malaysia, Kuala Lumpur, 2012.

12. Nicolas Peridy et al , La complexification des systèmes productifs comme vecteur de transition économique dans les MENA et le rôle des politiques de court term, Forum Euroméditerranéen des Instituts de Sciences Économiques, Femise Research papers, 2018.
13. OECD/WTO, Aid for Trade at a Glance 2019: Economic Diversification and Empowerment, OECD Publishing, Paris, 2019.
14. Statistics Bureau, Statistical Handbook Of JAPAN 2020, Ministry of Internal Affairs and Communications Japan, JAPAN, 2020.
15. The Heritage Foundation, Index Of Economic Freedom , Report 2019.
16. the United Nations Development Programme, Human Development Report 2019, 2019.
17. the United Nations Development Programme, Human Development Report 2000, 2000.
18. The World Bank, Doing Business 2019.
19. -The World Bank, Doing Business 2020.
20. UNECA , Rapport sur le développement de l'Afrique 2007 : Accélérer le développement de l'Afrique par la diversification, Commission économique pour l'Afrique des Nations unies, Addis-Abeba, Ethiopie,2007.
21. United Nation, Economic Diversification, United Nation report, second issue, 2017.
22. United Nations Conference On Trade And Development, Handbook Of Statistics 2020, United Nations, United States of America , 2020.
23. World Bank Group, Agricultural Transformation and Inclusive Growth: The Malaysian Experience. 2019, Kuala Lumpur, Malaysia, 2019.
24. World Bank Group, Doing Business 2019, The World Bank ,Washington, 2019.
25. World Bank, Economic Diversification Guidance Note, Trade and Competitiveness Global Practice Available, 2017.

e- Websites:

1. Atlas of Economic Complexity: https://atlas.cid.harvard.edu/
2. Economic Planning Unit, Cabinet Office of malaysi: https://www.epu.gov.my .
3. group of twenty: https://g20.org/about-the-g20/#participants.
4. IMD World Competitiveness Online, https://worldcompetitiveness.imd.org/.
5. International Institute for Management Development: https://www.imd.org/.

6. International Organization of Motor Vehicle Manufacturers: **https://www.oica.net/**

7. Lloyd's , Lloyd's List's: https://lloydslist.maritimeintelligence.informa.com/.

8. nextbigfuture, link: https://www.nextbigfuture.com .

9. OPEC:: https://www.opec.org.

10. Skytrax, Airports: https://skytraxratings.com.

11. The EU Business in Japan, Economic Overview:https://www.eubusinessinjapan.eu.

12. The Importance of Diversification, Investopedia,: https://www.investopedia.com/.

13. The Observatory of Economic Complexity: https://oec.world/en

14. The World Integrated Trade Solution:

https://wits.worldbank.org/Default.aspx?lang=en

15. The Worldwide Governance Indicators: http://info.worldbank.org

16. Transparency International: https://www.transparency.org/

17. U.S. Energy Information Administration: https://www.eia.gov

18. vision 2030 saudi Arabia: https://www.vision2030.gov.sa/ar/

19. Wikipedia, Malaysia 9th Plan: https://ms.wikipedia.org

20. world atlas: https://www.worldatlas.com .

21. World Bank: https://www.worldbank.org/en/home.

22. World's Top Exports: https://www.worldstopexports.com .

23. zhensen,Rancangan Rancangan Malaysia Kelapan, Scribd: https://www.scribd.com

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): إحصائيات الدراسة.

year	GDP-HYD	AGR	SER	IND	HYD	HHI
1970	4.43E+09	4.71E+08	2.32E+09	1.9E+09	4.31E+08	4665.5
1971	4.59E+09	5.13E+08	2.63E+09	1.73E+09	4.88E+08	4700.8
1972	6.06E+09	6.06E+08	3.13E+09	2.76E+09	6.98E+08	4878.1
1973	7.59E+09	6.61E+08	3.76E+09	3.85E+09	1.13E+09	5239.3
1974	9.02E+09	9.28E+08	4.4E+09	3.08E+09	4.19E+09	4208.2
1975	1.17E+10	1.5E+09	5.66E+09	3.33E+09	3.89E+09	3627.8
1976	1.29E+10	1.63E+09	5.91E+09	4.03E+09	4.85E+09	3762.1
1977	1.54E+10	1.64E+09	7.02E+09	5.1E+09	5.57E+09	3833.1
1978	2E+10	2.13E+09	9.06E+09	6.59E+09	6.38E+09	3737.6
1979	1.77E+10	2.79E+09	1.13E+10	1.37E+09	1.55E+10	3854.6
1980	2.68E+10	3.36E+09	1.34E+10	7.2E+09	1.56E+10	3997.4
1981	3.05E+10	3.78E+09	1.38E+10	9.44E+09	1.39E+10	3867.6
1982	3.22E+10	3.51E+09	1.48E+10	1.05E+10	1.3E+10	3884.8
1983	3.64E+10	3.47E+09	1.63E+10	1.26E+10	1.24E+10	3855.2
1984	4.13E+10	3.67E+09	1.79E+10	1.48E+10	1.24E+10	3807.6
1985	4.61E+10	4.79E+09	1.99E+10	1.67E+10	1.19E+10	3745.3
1986	5.66E+10	5.91E+09	2.42E+10	2.08E+10	7.12E+09	3535
1987	5.86E+10	7.79E+09	2.46E+10	1.99E+10	8.17E+09	3358.7
1988	5.25E+10	6.58E+09	2.3E+10	1.79E+10	6.61E+09	3427.3
1989	4.76E+10	6.68E+09	2.12E+10	1.53E+10	8.06E+09	3417.6
1990	5.06E+10	6.44E+09	2.3E+10	1.59E+10	1.14E+10	3488.5
1991	3.56E+10	4.22E+09	1.52E+10	1.19E+10	1.01E+10	3604.3
1992	3.81E+10	5.38E+09	1.69E+10	1.21E+10	9.89E+09	3534.1
1993	4.05E+10	5.59E+09	1.82E+10	1.31E+10	9.4E+09	3530.1
1994	3.42E+10	3.93E+09	1.6E+10	1.08E+10	8.34E+09	3587.2
1995	3.24E+10	3.99E+09	1.48E+10	9.77E+09	9.37E+09	3537.4
1996	3.44E+10	5.07E+09	1.6E+10	9.53E+09	1.26E+10	3553.4
1997	3.57E+10	4.21E+09	1.69E+10	1.07E+10	1.25E+10	3695.6
1998	3.95E+10	5.53E+09	1.82E+10	1.17E+10	8.65E+09	3419.2
1999	3.83E+10	5.4E+09	1.76E+10	1.09E+10	1.03E+10	3426.2

2000	3.37E+10	4.6E+09	1.68E+10	9.25E+09	2.11E+10	4115.7
2001	3.61E+10	5.34E+09	1.96E+10	8.83E+09	1.86E+10	3904.2
2002	3.95E+10	5.24E+09	2.05E+10	1.07E+10	1.72E+10	3834.7
2003	4.23E+10	6.66E+09	2.34E+10	8.88E+09	2.56E+10	3890
2004	5.33E+10	8.06E+09	2.87E+10	1.26E+10	3.2E+10	3974.2
2005	5.18E+10	7.94E+09	3.2E+10	7.74E+09	5.14E+10	4321
2006	6.03E+10	8.83E+09	3.62E+10	1.21E+10	5.68E+10	4489.6
2007	7.46E+10	1.02E+10	4.48E+10	1.74E+10	6.04E+10	4489.7
2008	8.6E+10	1.13E+10	5.71E+10	1.52E+10	8.5E+10	4596.3
2009	9.39E+10	1.28E+10	4.88E+10	2.24E+10	4.33E+10	3698.9
2010	1.10E+11	1.36E+10	5.61E+10	3.05E+10	5.09E+10	3871.6
2011	1.36E+11	1.62E+10	7.28E+10	3.48E+10	6.44E+10	3888.1
2012	1.47E+11	1.83E+10	7.68E+10	3.78E+10	6.22E+10	3760
2013	1.51E+11	2.07E+10	8.06E+10	3.44E+10	5.84E+10	3587.7
2014	1.63E+11	2.2E+10	8.57E+10	4.24E+10	5.11E+10	3556.5
2015	1.40E+11	1.92E+10	7.41E+10	4.03E+10	2.59E+10	3466.6
2016	1.41E+11	1.96E+10	7.18E+10	4.28E+10	1.88E+10	3433.4
2017	1.44E+11	2.09E+10	7.51E+10	4.52E+10	2.35E+10	3651.3
2018	1.42E+11	2.08E+10	7.64E+10	4.28E+10	3.19E+10	3666.7
2019	1.44E+11	2.12E+10	7.97E+10	4.31E+10	2.78E+10	2936.9

الوحدة دولار أمركي بالنسبة للقيمة المضافة للثطاعات الإقتصادية

– مصدر البيانات : القيمة المضافة للقطاعات الإقتصادية ، البنك الدولي على الرابط:

https://data.worldbank.org/country/algeria?view=chart

– مصدر بيانات مؤشر هرفندال هرشمان من إعداد الباحث إنطلاقا من العلاقة الرياضية للمؤشر.

الملحق رقم (02): مخرجات برنامج SPSS لطريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP:

2-1- نسبة تمثيل المتغيرات في العملين الأول والثاني:

	Initial	Extraction
pibhyd	1.000	.983
AGR	1.000	.983
SER	1.000	.995
IND	1.000	.949
hhi	1.000	.846
pp	1.000	.912

2-3- نسبة التباين المفسر من طرف العاملين الأول والثاني:

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	4.538	75.630	75.630	4.538	75.630	75.630
2	1.140	18.998	94.628	1.140	18.998	94.628
3	.296	4.936	99.564			
4	.021	.351	99.915			
5	.003	.057	99.972			
6	.002	.028	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

الملحق (03): مخرجات الدراسة القياسية

3-1- إستقرارية المتغيرات:

الجدول 01: إستقرارية المتغير: Ln(GDP-HYD)

Null Hypothesis: LN_GDP_HYD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.823897	0.1965
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_GDP_HYD)
Method: Least Squares
Date: 12/14/22 Time: 09:25
Sample (adjusted): 1974 2019
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_GDP_HYD(-1)	-0.134527	0.047639	-2.823897	0.0074
D(LN_GDP_HYD(-1))	-0.004227	0.130497	-0.032392	0.9743
D(LN_GDP_HYD(-2))	0.185057	0.126520	1.462678	0.1514
D(LN_GDP_HYD(-3))	0.445480	0.128808	3.458466	0.0013
C	3.151284	1.103876	2.854744	0.0068
@TREND("1970")	0.006319	0.002789	2.265385	0.0290

R-squared	0.372295	Mean dependent var	0.063974
Adjusted R-squared	0.293832	S.D. dependent var	0.133696
S.E. of regression	0.112350	Akaike info criterion	-1.413284
Sum squared resid	0.504903	Schwarz criterion	-1.174765
Log likelihood	38.50553	Hannan-Quinn criter.	-1.323933
F-statistic	4.744837	Durbin-Watson stat	2.108079
Prob(F-statistic)	0.001698		

Null Hypothesis: D(LN_GDP_HYD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.983465	0.0463
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_GDP_HYD,2)
Method: Least Squares
Date: 12/14/22 Time: 09:40
Sample (adjusted): 1974 2019
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_GDP_HYD(-1))	-0.298281	0.150384	-1.983465	0.0537
D(LN_GDP_HYD(-1),2)	-0.670174	0.156053	-4.294538	0.0001
D(LN_GDP_HYD(-2),2)	-0.440473	0.128144	-3.437340	0.0013

R-squared	0.558032	Mean dependent var	-0.004562
Adjusted R-squared	0.537475	S.D. dependent var	0.176263
S.E. of regression	0.119875	Akaike info criterion	-1.341738
Sum squared resid	0.617913	Schwarz criterion	-1.222479
Log likelihood	33.85997	Hannan-Quinn criter.	-1.297063
Durbin-Watson stat	2.035636		

الجدول 02: إستقرارية المتغير Ln(AGR)

Null Hypothesis: LN_AGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.335685	0.4075
Test critical values:	1% level	-4.156734	
	5% level	-3.504330	
	10% level	-3.181826	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_AGR)
Method: Least Squares
Date: 12/14/22 Time: 09:41
Sample (adjusted): 1971 2019
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_AGR(-1)	-0.134232	0.057470	-2.335685	0.0239
C	2.924499	1.192942	2.451501	0.0181
@TREND("1970")	0.006053	0.003995	1.515032	0.1366

R-squared	0.146803	Mean dependent var	0.077660
Adjusted R-squared	0.109707	S.D. dependent var	0.167409
S.E. of regression	0.157959	Akaike info criterion	-0.793687
Sum squared resid	1.147754	Schwarz criterion	-0.677862
Log likelihood	22.44534	Hannan-Quinn criter.	-0.749743
F-statistic	3.957421	Durbin-Watson stat	1.905623
Prob(F-statistic)	0.025950		

Null Hypothesis: D(LN_AGR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.397981	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.614029	
	5% level	-1.947816	
	10% level	-1.612492	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_AGR,2)
Method: Least Squares
Date: 12/14/22 Time: 09:42
Sample (adjusted): 1972 2019
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_AGR(-1))	-0.763291	0.141403	-5.397981	0.0000

R-squared	0.382678	Mean dependent var	-0.001400
Adjusted R-squared	0.382678	S.D. dependent var	0.230507
S.E. of regression	0.181109	Akaike info criterion	-0.558824
Sum squared resid	1.541620	Schwarz criterion	-0.519840
Log likelihood	14.41177	Hannan-Quinn criter.	-0.544092
Durbin-Watson stat	2.040161		

الجدول 03: إستقرارية المتغير Ln(SER)

Null Hypothesis: LN_SER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.055254	0.5571
Test critical values:	1% level	-4.156734	
	5% level	-3.504330	
	10% level	-3.181826	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_SER)
Method: Least Squares
Date: 12/14/22 Time: 09:42
Sample (adjusted): 1971 2019
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_SER(-1)	-0.098277	0.047817	-2.055254	0.0456
C	2.305068	1.061952	2.170595	0.0352
@TREND("1970")	0.003885	0.003135	1.238953	0.2216

R-squared	0.133882	Mean dependent var	0.072191
Adjusted R-squared	0.096224	S.D. dependent var	0.126183
S.E. of regression	0.119958	Akaike info criterion	-1.344075
Sum squared resid	0.661940	Schwarz criterion	-1.228249
Log likelihood	35.92983	Hannan-Quinn criter.	-1.300131
F-statistic	3.555261	Durbin-Watson stat	1.655512
Prob(F-statistic)	0.036667		

Null Hypothesis: D(LN_SER) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.528422	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.614029	
	5% level	-1.947816	
	10% level	-1.612492	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_SER,2)
Method: Least Squares
Date: 12/14/22 Time: 09:43
Sample (adjusted): 1972 2019
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_SER(-1))	-0.600270	0.132556	-4.528422	0.0000

R-squared	0.303682	Mean dependent var	-0.001797
Adjusted R-squared	0.303682	S.D. dependent var	0.160268
S.E. of regression	0.133737	Akaike info criterion	-1.165275
Sum squared resid	0.840618	Schwarz criterion	-1.126292
Log likelihood	28.96660	Hannan-Quinn criter.	-1.150543
Durbin-Watson stat	2.188315		

الجدول 04: إستقرارية المتغير Ln(IND)

Null Hypothesis: LN_IND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.009192	0.1402
Test critical values:	1% level	-4.156734	
	5% level	-3.504330	
	10% level	-3.181826	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_IND)
Method: Least Squares
Date: 12/14/22 Time: 09:44
Sample (adjusted): 1971 2019
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_IND(-1)	-0.311888	0.103645	-3.009192	0.0042
C	6.935286	2.274853	3.048675	0.0038
@TREND("1970")	0.014077	0.006282	2.240926	0.0299

R-squared	0.166513	Mean dependent var	0.063681
Adjusted R-squared	0.130274	S.D. dependent var	0.386134
S.E. of regression	0.360105	Akaike info criterion	0.854430
Sum squared resid	5.965088	Schwarz criterion	0.970255
Log likelihood	-17.93352	Hannan-Quinn criter.	0.898374
F-statistic	4.594905	Durbin-Watson stat	2.411509
Prob(F-statistic)	0.015159		

Null Hypothesis: D(LN_IND) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.924089	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.614029	
	5% level	-1.947816	
	10% level	-1.612492	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_IND,2)
Method: Least Squares
Date: 12/14/22 Time: 09:44
Sample (adjusted): 1972 2019
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_IND(-1))	-1.353286	0.136364	-9.924089	0.0000

R-squared	0.676945	Mean dependent var	0.002086
Adjusted R-squared	0.676945	S.D. dependent var	0.650678
S.E. of regression	0.369832	Akaike info criterion	0.869076
Sum squared resid	6.428446	Schwarz criterion	0.908059
Log likelihood	-19.85781	Hannan-Quinn criter.	0.883807
Durbin-Watson stat	2.054106		

الجدول 05: إستقرارية المتغير Ln(HYD)

Null Hypothesis: LN_HYD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.596288	0.2837
Test critical values:	1% level	-4.156734	
	5% level	-3.504330	
	10% level	-3.181826	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_HYD)
Method: Least Squares
Date: 12/14/22 Time: 09:45
Sample (adjusted): 1971 2019
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_HYD(-1)	-0.175220	0.067489	-2.596288	0.0126
C	4.023578	1.455470	2.764452	0.0082
@TREND("1970")	0.005499	0.005697	0.965305	0.3394

R-squared	0.193741	Mean dependent var	0.085032
Adjusted R-squared	0.158686	S.D. dependent var	0.347953
S.E. of regression	0.319154	Akaike info criterion	0.612981
Sum squared resid	4.685513	Schwarz criterion	0.728807
Log likelihood	-12.01804	Hannan-Quinn criter.	0.656925
F-statistic	5.526805	Durbin-Watson stat	1.841219
Prob(F-statistic)	0.007062		

Null Hypothesis: D(LN_HYD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.785760	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.614029	
	5% level	-1.947816	
	10% level	-1.612492	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_HYD,2)
Method: Least Squares
Date: 12/14/22 Time: 09:46
Sample (adjusted): 1972 2019
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_HYD(-1))	-0.832222	0.143840	-5.785760	0.0000

R-squared	0.415888	Mean dependent var	-0.005395
Adjusted R-squared	0.415888	S.D. dependent var	0.466624
S.E. of regression	0.356628	Akaike info criterion	0.796366
Sum squared resid	5.977624	Schwarz criterion	0.835349
Log likelihood	-18.11278	Hannan-Quinn criter.	0.811098
Durbin-Watson stat	1.991615		

الجدول 06: إستقرارية المتغير Ln(HHI)

Null Hypothesis: LN_HHI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.379649	0.3852
Test critical values:	1% level	-4.156734	
	5% level	-3.504330	
	10% level	-3.181826	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_HHI)
Method: Least Squares
Date: 12/14/22 Time: 09:47
Sample (adjusted): 1971 2019
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_HHI(-1)	-0.240480	0.101057	-2.379649	0.0215
C	1.991705	0.839564	2.372310	0.0219
@TREND("1970")	-0.000667	0.000731	-0.912497	0.3663

R-squared	0.110448	Mean dependent var	-0.009446
Adjusted R-squared	0.071772	S.D. dependent var	0.071819
S.E. of regression	0.069194	Akaike info criterion	-2.444530
Sum squared resid	0.220240	Schwarz criterion	-2.328704
Log likelihood	62.89099	Hannan-Quinn criter.	-2.400586
F-statistic	2.855708	Durbin-Watson stat	1.698816
Prob(F-statistic)	0.067755		

Null Hypothesis: D(LN_HHI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.264083	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.614029	
	5% level	-1.947816	
	10% level	-1.612492	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_HHI,2)
Method: Least Squares
Date: 12/14/22 Time: 09:47
Sample (adjusted): 1972 2019
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_HHI(-1))	-1.018423	0.162581	-6.264083	0.0000

R-squared	0.453705	Mean dependent var	-0.004780
Adjusted R-squared	0.453705	S.D. dependent var	0.099036
S.E. of regression	0.073199	Akaike info criterion	-2.370651
Sum squared resid	0.251832	Schwarz criterion	-2.331667
Log likelihood	57.89562	Hannan-Quinn criter.	-2.355919
Durbin-Watson stat	1.810459		

الملحق رقم (04): نتائج تقدير نموذج الدراسة

4-1- نموذج NARDL للدراسة

Dependent Variable: LN_GDP_HYD
Method: ARDL
Date: 12/12/22 Time: 12:32
Sample (adjusted): 1975 2019
Included observations: 45 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (5 lags, automatic): LN_AGR LN_SER LN_IND LN_HHI LN_HYD_POS LN_HYD_NEG
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 46656
Selected Model: ARDL(1, 5, 1, 5, 5, 0, 3)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LN_GDP_HYD(-1)	-0.113048	0.205040	-0.551346	0.5882
LN_AGR	0.159209	0.038113	4.177231	0.0006
LN_AGR(-1)	-0.018652	0.036613	-0.509427	0.6166
LN_AGR(-2)	-0.039824	0.024608	-1.618348	0.1230
LN_AGR(-3)	0.002148	0.023563	0.091145	0.9284
LN_AGR(-4)	0.009057	0.027155	0.333516	0.7426
LN_AGR(-5)	0.074686	0.021643	3.450839	0.0029
LN_SER	0.537178	0.037935	14.16052	0.0000
LN_SER(-1)	0.166543	0.136737	1.217982	0.2390
LN_IND	0.207001	0.012704	16.29358	0.0000
LN_IND(-1)	0.043225	0.044149	0.979076	0.3405
LN_IND(-2)	0.004141	0.010865	0.381163	0.7075
LN_IND(-3)	-0.010053	0.009393	-1.070287	0.2986
LN_IND(-4)	-0.020443	0.009047	-2.259706	0.0365
LN_IND(-5)	-0.016650	0.009799	-1.699125	0.1065
LN_HHI	-0.179050	0.068319	-2.620814	0.0173
LN_HHI(-1)	-0.250911	0.115372	-2.174808	0.0432
LN_HHI(-2)	-0.039299	0.065427	-0.600652	0.5556
LN_HHI(-3)	-0.122751	0.062771	-1.955538	0.0662
LN_HHI(-4)	0.064000	0.057103	1.120787	0.2771
LN_HHI(-5)	0.155016	0.052780	2.937027	0.0088
LN_HYD_POS	0.037815	0.022453	1.684234	0.1094
LN_HYD_NEG	0.022831	0.018907	1.207494	0.2429
LN_HYD_NEG(-1)	0.023363	0.026028	0.897575	0.3813
LN_HYD_NEG(-2)	0.017488	0.024145	0.724282	0.4782
LN_HYD_NEG(-3)	0.042280	0.021568	1.960326	0.0656
C	4.563338	1.413642	3.228071	0.0047

R-squared	0.999857	Mean dependent var	24.64570
Adjusted R-squared	0.999651	S.D. dependent var	0.696145
S.E. of regression	0.013007	Akaike info criterion	-5.562951
Sum squared resid	0.003045	Schwarz criterion	-4.478953
Log likelihood	152.1664	Hannan-Quinn criter.	-5.158847
F-statistic	4846.887	Durbin-Watson stat	2.684343
Prob(F-statistic)	0.000000		

4-2- جدول علاقتي قصيرة وطويلة المدى:

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LN_GDP_HYD
Selected Model: ARDL(1, 5, 1, 5, 5, 0, 3)
Date: 12/14/22 Time: 10:50
Sample: 1970 2019
Included observations: 45

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_AGR)	0.159209	0.038113	4.177231	0.0006
D(LN_AGR(-1))	0.039824	0.024608	1.618348	0.1230
D(LN_AGR(-2))	-0.002148	0.023563	-0.091145	0.9284
D(LN_AGR(-3))	-0.009057	0.027155	-0.333516	0.7426
D(LN_AGR(-4))	-0.074686	0.021643	-3.450839	0.0029
D(LN_SER)	0.537178	0.037935	14.160524	0.0000
D(LN_IND)	0.207001	0.012704	16.293578	0.0000
D(LN_IND(-1))	-0.004141	0.010865	-0.381163	0.7075
D(LN_IND(-2))	0.010053	0.009393	1.070287	0.2986
D(LN_IND(-3))	0.020443	0.009047	2.259706	0.0365
D(LN_IND(-4))	0.016650	0.009799	1.699125	0.1065
D(LN_HHI)	-0.179050	0.068319	-2.620814	0.0173
D(LN_HHI(-1))	0.039299	0.065427	0.600652	0.5556
D(LN_HHI(-2))	0.122751	0.062771	1.955538	0.0662
D(LN_HHI(-3))	-0.064000	0.057103	-1.120787	0.2771
D(LN_HHI(-4))	-0.155016	0.052780	-2.937027	0.0088
D(LN_HYD_POS)	0.037815	0.022453	1.684234	0.1094
D(LN_HYD_NEG)	0.022831	0.018907	1.207494	0.2429
D(LN_HYD_NEG(-1))	-0.017488	0.024145	-0.724282	0.4782
D(LN_HYD_NEG(-2))	-0.042280	0.021568	-1.960326	0.0656
CointEq(-1)	-1.113048	0.205040	-5.428446	0.0000

Cointeq = LN_GDP_HYD - (0.1677*LN_AGR + 0.6322*LN_SER + 0.1862 *LN_IND -0.3351*LN_HHI + 0.0340*LN_HYD_POS + 0.0952 *LN_HYD_NEG + 4.0999)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_AGR	0.167668	0.059925	2.797968	0.0119
LN_SER	0.632247	0.046008	13.741966	0.0000
LN_IND	0.186175	0.035151	5.296465	0.0000
LN_HHI	-0.335111	0.085997	-3.896780	0.0011
LN_HYD_POS	0.033975	0.018412	1.845207	0.0815
LN_HYD_NEG	0.095199	0.018356	5.186208	0.0001
C	4.099858	0.889163	4.610916	0.0002

4-3- إختبار التماثل في الأجل الطويل:

Wald Test:
Equation: LRFORM01

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	-5.460659	18	0.0000
F-statistic	29.81880	(1, 18)	0.0000
Chi-square	29.81880	1	0.0000

Null Hypothesis: C(7)=C(8)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(7) - C(8)	-0.068146	0.012479

Restrictions are linear in coefficients.

4-4- إختبار التماثل في الأجل القصير:

Wald Test:
Equation: LRFORM01

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	-2.130806	18	0.0471
F-statistic	4.540336	(1, 18)	0.0471
Chi-square	4.540336	1	0.0331

Null Hypothesis: C(25)+C(26)+C(27)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(25) + C(26) + C(27)	-0.079218	0.037177

Restrictions are linear in coefficients.

الملخص باللغة الأجنبية

Abstract

Economic diversification is deemed to be one of the most essential and effective policies to protect the economy from various shocks, whether internal or external, particularly for the countries that depend on exhaustible resources and hydrocarbons in the first place. Algeria is among the countries that rely upon diversification in order to achieve stability in view of the various oil crises it has undergone. This is in the pursuit of promoting the non-hydrocarbons economic sectors.

Within this framework, the study aims to analyse the reality of economic diversification in Algeria and its impact on economic growth apart from the hydrocarbon sector. This can be done by means of a theoretical and analytical study of the reality of economic sectors and the composition of imports and exports as one of the main indicators of economic diversification. Other than that, an analytical and Econometric study has been employed by means of the use of the basic components analysis method with the purpose of indicating the relationship between the study variables and constructing a standard model to explain this relation by applying the Non-linear Autoregressive Distributed Lag approach (NARDL).

The study reveals that the Algerian economy is associated with the hydrocarbons' revenues and is affected by the crises that take place in its markets. Along with that, the study proved the positive impact of Algeria's movement towards a diversified economy based upon the dependence on various sectors (agriculture, industry, services), especially in light of the existing capabilities. It is, also, possible to rely on these sectors to get rid of the dependence on the hydrocarbons sector and to achieve a stable and sustainable economic growth.

Key words: economic diversification, non-hydrocarbon economic growth, Algeria, NARD model.